آراء
العـــدد 194
فبرايـــر 2024
حـــول الخليـــج

ملف العدد

إعادة تقييم المبادرة العربية للسلام: المعضلة والحل

- لـن تسـتقر إسـرائيل إلا بـسلام يقبلـه جيرانهـا وهـو مـا تطرحـه المبـادرة العربيـة
- نجـاح المبـادرة العربيـة للـسلام يتطلـب إطـارًا دوليًـا وضمانـات ملزمـة لإسـرائيل
- إسـرائيل تسـتخدم نظريـة اللاءات السـت وسلام التجزئـة والمفاوضـات الفرديـة
- شـرطان للـسلام: حكومـة إسـرائيلية بـدون اليميـن وإصلاح السـلطة الفلسـطينية

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

Gulf Research Center

Knowledge for All

@Gulf_Research

Gulfresearchcenter

gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب : 12379319000100

اسم البنك : البنك الأهلي السعودي

ايبان: SA 26 -1000 - 0012 - 3793- 1900 - 0100

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

افتتاحية العدد

4

متطلبات السلام والتعنت الإسرائيلي

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

فرص وتحديات الأدوار الخليجية في الشرق الأوسط

6

د. إيمان زهران

دراسة العدد

الرغبة العربية وغياب الموقف الدولي

10

والرفض الإسرائيلي للسلام

أ.د. أحمد سليم البرصان

قضية العدد

16

إسرائيل لم تقدم مشروع سلام في تاريخها ولم تقبل مناقشة المبادرات العربية

السفير. محمد العرابي

آراء

حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني

التصميم الفني
هند منصور الحازمي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 8509/1443 ISSN: 1658-9262 العدد (22)

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

السفير. د. خالد المنزلاوي 22
أ . د. صدقة يحيى فاضل 24
د. هادي بن علي اليامي 29
د. غالب الخالدي 34
أ.د. إبراهيم إبراش 39
د. ظافر العجمي 42
د. فاطمة الشامسي 46
أ.د. جودت بهجت 51
د. غانم علوان الجميلي 55
أ.د. نورهان الشيخ 60
أ.د. وانغ قوانغدا 65
د. نوريكو سوزوكي 71
د. الصادق الفقيه 76
د. محمود السماسيري 81
د. ن . جاناردهان 87
جان-لو سمعان 91
د. خديجة عرفة 96
د. خلود محمد الدعجة 101
أ.د. محمد البنا 106
د. حاتم العبد 112
أ.د. مصطفى صايج 117
أ.د . سمير صالحة 122
أ. د. حسن الحاج علي أحمد 128
د. هالة إبراهيم أحمد رمضان 133
د. كريستيان كوخ 136

الرأي

140

تزايد الإنتاج المعرفي في السعودية لوضوح

حقوق المؤلف وترجمة عدد ٤٢ دورية للعربية

د. خالد عزب

إصدارات

144

السياسات التنموية

مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية

آراء حول الخليج: جدة

وقفة

145

جرائم إسرائيل تُوقظ ضمير العالم

جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

في هذا العدد الماثل بين أيدي القراء من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (١٩٤) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من فبراير (٢٠٢٤)، يطرح قضية مهمة لمنطقة الخليج والعالم كله، وهي قضية (إعادة تقييم المبادرة العربية / السعودية لتسوية القضية الفلسطينية: المعضلة والحل) وجاءت دراسات ومقالات العدد، توضح أهمية العودة إلى مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية وقبلتها وأجمعت عليها الدول العربية في اجتماع القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، والتي مازالت تتمسك بها الدول العربية لحل القضية الفلسطينية، بل وإنهاء الصراع العربي / الإسرائيلي ، وقد وجدت هذه المبادرة ترحيبًا واسعًا في مختلف أرجاء العالم، بل وجدت قبولًا من جانب المعتدلين الإسرائيليين الراغبين في العيش بسلام وسط محيطهم العربي، وقد زاد اهتمام العالم بإعادة طرح المبادرة العربية للسلام بعد انفجار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بعد الهجوم الإسرائيلي الكاسح على قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي ومازال حتى الآن وخلف عشرات الآلاف من القتلى والجرحى الفلسطينيين الأبرياء في حرب غاشمة تستهدف الوجود الفلسطيني بالكامل بالقتل والتهجير القسري.

رأت دراسات ومقالات العدد أن المبادرة العربية والتي تم طرحها منذ أكثر من ٢٠ عامًا مازالت صالحة للعرض مرة أخرى على العالم والعمل بها كونها منسجمة تمامًا مع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن الصراع العربي / الإسرائيلي برمته، و ترمي هذه المبادرة في حال قبولها إلى سلام شامل بين الدول العربية وإسرائيل، وتضمن تطبيع عربي كامل وشامل مع إسرائيل، كما أن مطالب المبادرة العربية للسلام تطرح حلولًا مقبولة وتحق مطالب جميع الأطراف، فهي لا تطالب إسرائيل إلا بالجلاء عن الأراضي العربية المحتلة في ٥ يونيو عام ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية وإيجاد حل يتم الاتفاق عليه بشأن اللاجئين الفلسطينيين مقابل التطبيع العربي الكامل بين جميع الدول العربية وإسرائيل.

ولقد عاد العالم إلى المبادرة العربية للسلام بعد تفجر أحداث غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي في حرب ظالمة ضد الفلسطينيين الأبرياء من المدنيين والأطفال وكبار السن والنساء في مشهد لا يعترف بالقوانين الدولية أو مواثيق الحرب ولا مع نصوص مبادئ الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، في ظل غض طرف غربي وأمريكي مفجع عن هذه الحرب والمطالبة بإيقافها، بل دعم إسرائيل العلني والسافر بينما العرب قدموا ومازالوا يقدمون مبادرات السلام ويقترحون الحلول السلمية لإنهاء مأساة العصر.

وفي هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) الذي يزخر بمقالات لباحثين ومسؤولين وأكاديميين من مختلف دول العالم يعكس وجهة نظر هؤلاء جميعًا في الوقوف إلى جانب إعادة طرح مبادرة السلام العربية التي تحمل أفضل الحلول المرضية لجميع أطراف النزاع في منطقة الشرق الأوسط ولإنهاء مأساة بدأت منذ منتصف أربعينيات القرن الماضي وما زالت تنزف دمًا يقطر من أجساد أطفال ونساء وشيوخ أبرياء ليس لهم ذنب سوى أنهم تواجدوا على الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة .. فهل يتحرك العالم وخاصة القوى العظمى والغرب إلى تبني المبادرة العربية لإحياء السلام وحقن دم الأبرياء؟؟

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (١٩٥) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر مارس المقبل (٢٠٢٤م) في الملف الرئيسي (أمن الممر الملاحي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي: المسؤولية الدولية والإقليمية) وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات والدراسات في موعد أقصاه العشرين من كل شهر.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ٢٥٠٠ كلمة للمقال، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليس باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة، والمنقولة من مواقع الانترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة

متطلبات السلام والتعنت الإسرائيلي

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

تقف دول مجلس التعاون الخليجي ومعها الدول العربية في لحظة فارقة للبحث عن الحلول لإيقاف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية التي اشتعلت منذ السابع من أكتوبر الماضي ومازالت مستعرة ، وراح ضحيتها الآلاف من الفلسطينيين معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ من المدنيين العزل في حرب خارج الأعراف والتقاليد العسكرية والقانونية تستهدف قصف دور العبادة للمسلمين والمسيحيين والمستشفيات والمدارس ودور الإيواء الدولية التي تشرف عليها الأمم المتحدة مع قطع كافة أشكال المساعدات الإغاثية الإنسانية للشعب الفلسطيني على مرأى ومسمع من العالم، وفي ظل عجز أو فشل العالم في إيقاف هذه الحرب أو إيجاد المخرج المناسب الذي يمهد الأرض للسلام، ذلك التمهيد المطلوب وبسرعة هو الذي مهدت له المبادرات العربية للسلام وتحديدًا ما تقدمت به المملكة العربية السعودية التي استشعرت أهمية السلام لجميع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط بشأن القضية الفلسطينية التي تحولت على مدار سنوات طويلة إلى مخلب قط لقوى دولية وإقليمية للمساومة وتحقيق مكاسب لأطراف كثيرة ليس من بينها الطرف الأساسي وهو الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للإبادة والقتل والتشريد بينما تظل هذه الأطراف تتحين الفرص للمقايضة على حساب الشعب المتضرر صاحب القضية.

واستشعارًا بخطورة القضية الفلسطينية وتداعياتها وما تلقي به من عدم استقرار في المنطقة برمتها ، تقدمت المملكة العربية السعودية بمبادرتي فاس عامي ١٩٨١و ١٩٨٢م، لتحقيق السلام والتعامل الواقعي مع القضية الفلسطينية وبما يضمن حقوق جميع الأطراف عبر سلام شامل ودائم وعادل، وانتظرت المملكة سنوات لترى كيف تتعامل إسرائيل مع مبادرتي فاس، وعندما يئست من التعامل الإسرائيلي، وفشل المجتمع الدولي في الضغط على إسرائيل، تقدمت بالمبادرة العربية للسلام التي وجدت قبولًا عربيًا لأول مرة، ووجدت إجماعًا غير مسبوق في القمة العربية التي استضافتها بيروت عام ٢٠٠٢م، هذه المبادرة التي تعاملت بواقعية شديدة لحل النزاع برمته في المنطقة وقدمت حلولًا لسلام شامل

بين إسرائيل و جيرانها العرب وإقامة تطبيع كامل مع جميع الدول العربية مقابل تطبيق قرارات الأمم المتحدة السابق صدورها بشأن النزاع العربي / الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧م، فدعت المبادرة لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، والاتفاق على حل مشكلة اللاجئين، لكن إسرائيل ترفض ذلك كله دون مبررات أو تقديم بدائل، سوى الرغبة في الهيمنة والتوسع وتحقيق أحلامها وما تطلق عليه إسرائيل الكبرى دون احترام حقوق الآخرين في العيش المشترك والتعامل بما لا يظهر رغبتها في إنهاء الصراع الذي جاء على حساب التنمية وأدى إلى حروب وسباق تسلح.

وفي إطار الجهود السعودية لإنهاء الحرب على قطاع غزة، ولاستئناف السلام، دعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - إلى عقد قمة عربية / إسلامية طارئة بالرياض في نوفمبر الماضي، وترأسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، ودعت إلى إيقاف حرب غزة فورًا وإدخال المساعدات ثم استئناف مسيرة السلام، كما أوفدت رئاسة القمة لجنة وزارية رفيعة المستوى برئاسة سمو وزير خارجية المملكة الأمير فيصل بن فرحان آل سعود إلى الدول الكبرى والأمم المتحدة لشرح مطالب الدول العربية والإسلامية في إنهاء الحرب وتحقيق السلام.

وعلى ضوء هذه الجهود المستمرة للسعودية وشقيقاتها من الدول العربية والإسلامية، المطلوب من المجتمع الدولي والدول الراعية للسلام في هذه اللحظة الفارقة أن تتوحد الجهود وتتكاتف لإنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة كخطوة أولى ملحة، ثم إدخال المساعدات الإغاثية، والبدء في إعادة إعمار غزة وعودة اللاجئين إلى منازلهم وبالتوازي يتم البدء فورًا في التفاوض حول عملية سلام جادة ووفق أجندة واضحة، وهذه الأجندة وفرتها المبادرة العربية للسلام التي سبق وارتضتها جميع الأطراف بما فيها أطراف من إسرائيل نفسها وعلى الأطراف الدولية إقناع اليمين الإسرائيلي المتطرف بقبول السلام والتخلي عن أحلام الهيمنة والتوسع وفكرة اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وابتلاع الأراضي العربية الأخرى ومنها الجولان السورية والأراضي اللبنانية، والمعادلة واضحة لتحقيق ذلك وهي الرغبة العربية الصادقة في العيش المشترك بسلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي وجود آمن لإسرائيل بعد أن تعترف بالحقوق العربية وإعادة الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها والتخلي عن الأطماع والأحلام التي لن تتحقق في ظل وجود شعوب عربية على أراضيها قبل الصراع العربي / الإسرائيلي بآلاف السنين ووسط ثبات الحقوق التاريخية العربية التي لا تقبل المساومة تحت أي ظرف من الظروف.

وعلى إسرائيل أن تتخلى عن رغبتها في الحصول على السلام مقابل السلام دون التنازل عن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، ودون قيام الدولة الفلسطينية على الحدود التي أسلفنا توضيحها، وغير ذلك يظل إهدارًا للوقت والفرص وتحقيق العربدة الإسرائيلية التي تنشر المزيد من الكراهية والعداءات بين الشعوب ، وعلى إسرائيل أن تعلم أن منطق القوة لا يستطيع تثبيت إسرائيل والحفاظ على أمنها مهما كانت تمتلك من أدوات القوة الغاشمة ووسائل الإبادة، ودرس حرب غزة خير دليل، فرغم الآلة العسكرية الغاشمة لقوات الاحتلال وتشريد ما تبقى من شعب غزة توجد مقاومة فلسطينية وتمسك الفلسطينيين بالبقاء على أراضيهم، كما أن تمسك إسرائيل بخيار القوة فقط سوف يؤدي إلى خروج الحرب عن السيطرة وتوسع رقعتها ودخول جماعات ودول خارجية في تغذية الصراع، وكذلك زيادة موجات الإرهاب التي تستهدف استقرار المنطقة بكاملها بما فيها إسرائيل ومصالح الدول الكبرى، وإن ما يحدث من مخاطر وتحديات أمنية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي ما هو إلا واحدة من نتاج هذه الحرب، وقد يتسع انتشار هذه التبعات وانتقالها إلى مناطق أخرى واستهداف مصالح دول أخرى، خاصة في ظل الصراع الدولي على تشكيل النظام العالمي الجديد ، ورغبة العديد من الدول الطامحة إلى إيجاد مناطق نفوذ لها خارج حدودها ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

نتمنى أن تصغي الدول الكبرى وتستجيب إسرائيل لأهمية إنهاء حرب غزة والتعامل بجدية مع مبادرة السلام العربية وعقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة الأطراف الدولية الفاعلة خاصة أن معظم دول العالم ترحب بفكرة هذا المؤتمر المأمول لوضع نهاية للصراع وبدء السلام.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

فرص وتحديات الأدوار الخليجية في الشرق الأوسط

الرهان الخليجي على توازن إدارة الأزمات الخارجية والالتزام بالتعهدات الوطنية

تواجه مختلف الأقاليم الفرعية بالنظام العالمي – ومن بينهم منطقة الخليج العربي- تحديات متباينة تبدو غير مسبوقة، تتزامن مع تطورات إقليمية ودولية متسارعة، في ظل الانعكاسات المتباينة للهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، والتطورات المتلاحقة للحرب الروسية / الأوكرانية على مختلف المجالات الحيوية سياسيًا واقتصاديًا عالميًا، وتباطؤ أنماط التعافي الاقتصادي جراء جائحة كورونا ومتحوراتها، فضلاً عما تشهد المنطقة من تحولات هامة في العديد من الملفات سواء حالة التحالفات أو تلك التي تتعلق بمسارات التسوية السياسية وإقرار خطط السلام بدول الاضطراب، وكذلك اختبار فرضية التفاهمات السعودية / الإيرانية وانعكاساتها المباشرة على التوطئة الأمنية والتنموية بالمنطقة، فضلاً عن تزايد الشكوك حول مدى الالتزام الأمريكي بأمن المنطقة العربية مع تحول اهتمام واشنطن إلى منطقة الإندو- باسيفيك لتعزيز المواجهة أو التنافس مع الصين، وعدم التوصل بعد إلى حل للملف النووي الإيراني يتوافق مع مختلف الأطراف الإقليمية، فضلاً عن استمرار حالة عدم اليقين في عدد من دول الجوار الإقليمي، وإعادة إنتاج خرائط التحرك للفواعل من دون الدول والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة مثل تنظيم القاعدة وداعش.

د. إيمان زهران

إذ أن تلك التحديات قد تدفع بإعادة بلورة الأدوار الخليجية وفقًا لعدد من المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية، واختبارها على النحو التالي:

تحركات قائمة:

خلال الفترة الماضية، تم اختبار نجاعة الأدوار الخليجية في عدد من الملفات ذات التشابكات الإقليمية والدولية، وذلك على النحو التالي:

الدور الخليجي في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: تباينت المبادرات الدبلوماسية خليجيًا في إدارة الأزمة القائمة على نحو ما يُعيد تعريف «الدور والمكانة لدول الخليج» والذي امتزج ما بين التصريحات المنددة، وأخرى المُعتدلة، وصولاً إلى أدوار وساطة فعلية وخطوات سياسية ودبلوماسية فاعلة لإقرار الهدنة والانتقال لمسارات التفاوض والحل. فعلى سبيل المثال: عقدت المملكة العربية السعودية «القمة العربية / الإسلامية المشتركة» في ١١ نوفمبر٢٠٢٣م، حيث دعت هذه القمة لوقف العمليات العسكرية في غزة بشكل فوري إلى جانب دعوة المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في «جرائم الحرب» التي ترتكبها إسرائيل. بالإضافة إلى دور الوساطة القطري بجانب القاهرة في إدارة ملف الرهائن لدى كل من حركة المقاومة حماس وحكومة تل أبيب، وإقرار الهدنة بين الطرفين واستثمار ما يمكن البناء عليه في الانتقال لمرحلة المفاوضات والحل الشامل والعادل نحو حل الدولتين وفقًا لحدود ١٩٦٧م، استنادًا للتصورات العربية لإنهاء الصراع.

الدور الخليجي في الأزمة الروسية / الأوكرانية: تبنت دول الخليج العربي موقفاً محايداً من الأزمة الروسية الأوكرانية عبر بيانات مجلس التعاون الخليجي والتي انتهت إلى التمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها

صياغة الأدوار الخليجية بما يتفق مع رؤية القادة على المستويين الداخلي وتموضع الأجندة الخليجية على خريطة التفاعلات الخارجية

السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها. فضلاً عن التحركات نحو تغليب لغة الحوار، وتسوية النزاع من خلال المفاوضات. فعلى سبيل المثال: نجحت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في دور الوساطة كمحاولة لاحتواء تداعيات الأزمة القائمة، فضلاً عن دعم كافة الجهود لتسهيل تصدير الحبوب وكافة المواد الغذائية والإنسانية من أوكرانيا للمساهمة في توفير الأمن الغذائي للدول المتضررة.

الدور الخليجي في التعافي من جائحة كورونا: نجحت دول الخليج العربي في تعزيز تحركاتها نحو مواجهه الجائحة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية، فضلاً عن دعم جهود المجابهة عالميًا. فعلى سبيل المثال: لم تقتصر دولة الإمارات العربية المتحدة على التحرك لإنجاز متطلبات احتواء الجائحة بالداخل الوطني فقط، بل بادرت إلى تقديم المساعدات الإنسانية خارج حدودها الوطنية، مثل: تحريك قوافل الإغاثة الإماراتية والخليجية لتصل إلى العديد من الدول، وهي مواقف أشادت بها جميع المنظمات الإنسانية والصحية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، كذلك إنشاء مدينة «الإمارات الإنسانية»، وتقديم المساعدات إلى اليمن وعدد من الدول الفقيرة والأكثر هشاشة.

الدور الخليجي في موازنة القضايا النوعية: يتعلق بالتحركات الخليجية لموازنة تداعيات عدد من الملفات النوعية غير التقليدية، وفي مقدمتها الأمن الغذائي، وملف الطاقة، وملف التغيرات المناخية وتحدى «الحياد المناخي». فعلى سبيل المثال: أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، في نوفمبر ٢٠٢٢م، عن شراكتهما الاستراتيجية لاستثمار ١٠٠ مليار دولار في مشروعات الطاقة النظيفة لتبلغ طاقتها الإنتاجية ١٠٠ جيجاوات في كل من دولة الإمارات والولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٥م، فضلاً عن استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ "COP٢٨" في ٢٠٢٣م، دون إغفال تحركات المملكة العربية السعودية – عبر الوساطة الصينية – لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجانب الإيراني، في خطوة تصنف كإحدى أهم الخطوات الناجعة نحو تهدئة الأوضاع وإعادة النظر نحو تقييم أطر الاستقرار والتعاون الأمني والتنموي بالمنطقة.

فرص مُحتملة:

يأتي عام ٢٠٢٤م، ليعيد صياغة الأدوار الخليجية بإقليم الشرق الأوسط والنظام الدولي ككل، وذلك بما يتفق مع رؤية القادة على مستويين، الأول: داخلي يتعلق بتلبية احتياجات شعوبهم التنموية عبر استثمار الإمكانيات المتاحة وتفعيل شراكات إقليمية ودولية ناجحة، والثاني: خارجي عبر التحرك نحو تموضع أجندة دول الخليج العربي على خريطة التفاعلات الإقليمية والدولية، وذلك انطلاقًا من عدد من المحددات:

دوليًا – جاذبية النموذج الخليجي: إذ أصبح ينظر الغرب إلى الكتلة الخليجية على عدد من المستويات، حيث، اقتصاديًا: التعويل على منطقة الخليج في حل أزمة الطاقة الدولية في أعقاب تطورات الحرب الروسية الأوكرانية وهو ما انعكس على العديد من الزيارات الأمريكية والألمانية والبريطانية، بالإضافة إلى القمم الدولية مع الكتلة الخليجية، وسياسيًا: رهان القوى الدولية على إدارة منطقة الخليج للارتدادات الخاصة بالاتفاقيات الإبراهيمية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، واختبار انعكاساتها على توطئة العديد من الملفات العالقة بالمنطقة، وفي مقدمتها «القضية الفلسطينية» ومستقبل عملية التسوية السياسية وحل الدولتين.

إقليميًا –مقاربة مؤسسية جديدة: تُبنى على فرضية إعادة ترتيب البيت الخليجي ضمن بناء توافقي قائم على تفاهمات مشتركة حول وحدة الأهداف ودرء التهديدات، ومحاولة رأب الصدع مع القوى الصاعدة خاصة تركيا، وإعادة الحوار مع طهران كإحدى أوراق المرابحة لخلق مساحات مشتركة لضمان استقرار الإقليم في حال تم إقرار الاتفاق النووي الإيراني وهو ما أفرز الاتفاق «السعودي – الإيراني» لاستئناف العلاقات الدبلوماسية فيما بينهم، فضلاً عن التوسع في خرائط حلفائها واستقطاب فواعل جدد مثل الهند والصين.

وطنيًا – التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية: تتعلق بالاستعداد المرن لمرحلة «ما بعد النفط»، وذلك عبر التحرك وفقًا لعدد من المسارات الاقتصادية بالمقام الأول، أبرزها: تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية عبر أدوات إنتاج جديدة مثل الاستثمار في القطاع التكنولوجي والتجارة الإلكترونية وتنويع سلاسل الاستثمارات الخارجية والأجنبية المباشرة في ضوء استقلالية القرار الخليجي القائم على حماية المصالح الوطنية

أعادت المبادرات الخليجية لإدارة أزمة غزة تعريف "دور ومكانة دول الخليج" وامتزجت فيها التصريحات والخطوات الفاعلة

والقومية لدول المنطقة، وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية، وذلك استنادًا إلى ثلاث محددات:

العقلية البراغماتية الوطنية لحكام دول الخليج، خاصة: السعودية والإمارات وقطر، والتي تجاوزت طبيعة العلاقات السابقة وانتهاج سياسة نوعية غير تقليدية.

القراءة الصحيحة لحالة السيولة والارتباك في النظام الدولي، والتغير بموازين القوى والانتقال من عصر الأحادية الأمريكية بالنظام العالمي إلى التعددية وصعود قوى لا يمكن تجاهل تأثيراتها مثل الصين وروسيا والهند، بالإضافة إلى ظهور تكتلات جديدة ذات ثقل مثل البريكس ومجموعة شنغهاي.

إدراك حكام دول الخليج أن التفاعلات النوعية القائمة تفرض أهمية «الإصلاح الشامل» على كافة أوجه الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والسياسية والأمنية.

خطوات تعزيزية:

مع تنامى حجم التهديدات التقليدية وغير التقليدية لدول الخليج العربي فى٢٠٢٤م، أصبح هناك الحاجة لإعادة النظر فيما يُعرف بـ «مظلة الأمان»، وهو ما يدفع نحو التحرك لخلق وتعزيز مقاربات أكثر استقلالية، وأكثر فاعلية. وهو ما يؤسس لعدد من الخطوات التعزيزية، أبرزها:

تعزيز متطلبات الأمن الجماعي: تُبنى تلك النقطة على استراتيجية «الأمن الدفاعي المشترك»، وهي تلك الخطوات ذات المرجعية بالنظر إلى قرار دول الخليج تشكيل «قوة عسكرية مشتركة»، والتي أعلن عنها في الرياض عام ٢٠١٩م، إذ يحمل هذا الإعلان دلالة هامة ذات ثقل نوعي، ألا وهي «العمل والتنسيق المشترك»، إذ لا يمكن تجنب انعكاسات أي اضطرابات قائمة أو مُحتملة إلا بالتنسيق المشترك الذي من شأنه الحيلولة دون تفاقم التهديدات – سواء الداخلية أو الخارجية –التي تطال نظام الأمن الجماعي الخليجي.

تنويع الشراكات والتحالفات: تفرض التحولات والأزمات السياسية والاقتصادية القائمة بالنظام العالمي وانعكاساتها المتباينة على الأقاليم الفرعية، التحرك نحو توسيع دوائر الشراكات والتحالفات، دون إغفال الأدوار الخليجية المتميزة مع حلفائها التقليدين عبر مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. إذ من المُرجح تعزيز مسارات الاستدارة والتوسع نحو تنويع الشراكات مع القوى الصاعدة مثل الصين والهند وروسيا ودول أمريكا اللاتينية، فضلاً عن الكتلة الأوروبية بما يخدم مصالح دول الخليج والمنطقة العربية ككل، لا سيما في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار أو عدم اليقين من جهة، وعدم وجود ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية دائمة من جهة أخرى، إذ تفرض التطورات القائمة أن يكون هناك توازن مرن على كافة مستويات العلاقات الثنائية والمتعددة.

تعزيز الأمن السيبراني: تفرض التطورات المتسارعة بنمط التهديدات غير التقليدية الحاجة إلى التركيز على تعزيز مجال الفضاء الإلكتروني، وتطوير اللوائح والاستراتيجيات الوطنية في مجال حماية الأنظمة والمعلومات التي تعتمد بشكل كبير على التقنيات الرقمية المتقدمة. وتعزيز العمل الخليجي المشترك في الأمن السيبراني عبر إنشاء مركز للأمن السيبراني لدول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يقوم بتقديم رؤية واضحة لتحديد التهديدات السيبرانية وتعزيز سبل مواجهتها خليجيًا.

تعظيم أصول وأنماط القوة الناعمة: تتعلق تلك النقطة بالتحركات المؤسساتية لتعزيز فرضية «جاذبية النموذج»، ودعم أنماط القوة الناعمة للدولة الوطنية، فعلى سبيل المثال: أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة «استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات» عام ٢٠١٧م، وذلك ضمن أعمال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، فضلاً عن إنشاء مجلس تحت مسمى «مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة»، بالإضافة إلى نجاعة إدارتها لمعرض «آيدكس – ٢٠٢٣» ومؤتمر الأطراف cop٢٨. لتكون بذلك أول دولة في العالم تنتقل بمفهوم القوة الناعمة من الإطار المفاهيمي النظري إلى الإطار التطبيقي والتخطيط والمأسسة.

تبنت دول الخليج موقفًا محايدًا من الأزمة الأوكرانية وتمسكت بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول

الدور الخليجي في القضايا النوعية: تحركات ناجحة لموازنة تداعيات ملفات الأمن الغذائي والطاقة والتغيرات المناخية

وهو ما أهلها لأن تحتل المرتبة العاشرة عالمياً والأولى إقليمياً في قوة التأثير، وفق مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام ٢٠٢٢م، لتعزز مكانتها -من حيث التأثير الإيجابي -كواحدة من أكبر دول المنطقة والعالم.

تأسيسًا على ما سبق .. يبدو أن الأدوار الخليجية في رهانات متباينة إقليميًا ودوليًا استنادًا إلى زخم التفاعلات ذات الأولوية، وتشابكها على عدد من المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية، فضلاً عن ارتداداتها الحيوية على الداخل الوطني والإقليم العربي ككل. على نحو ما قد يُعيد صياغة تلك الأدوار، وعمق تأثيرها، ليبقى الرهان الرئيسي متمثلاً في مدى توازن التموضع الخليجي خارجيًا على خارطة إدارة الأزمات وتفاعلاتها بالشرق الأوسط، والالتزام بالتعهدات الوطنية التنموية والسياسية والأمنية بالداخل.

* متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي

الرغبة العربية وغياب الموقف الدولي والرفض الإسرائيلي للسلام

أمريكا تدير الأزمات لحماية إسرائيل وروسيا تستفيد من وجود الدولة العبرية

إن إسرائيل مشروع استعماري لأهداف استراتيجية في المنطقة العربية والإسلامية تم الإعداد له لأكثر من قرنين لتجميع اليهود في فلسطين تحت شعار « العودة لأرض الميعاد » وهذا قبل إعلان الحركة الصهيونية ١٨٩٧م، عندما عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا، وعندها قال هرتزل ستقام الدولة اليهودية خلال خمسة أعوام أو خمسين عاماً، الأولى في حالة إقناع السلطان العثماني بالسماح لليهود للهجرة إلى فلسطين والثانية يعني العمل خلال خمسين عامًا بتنفيذ المشروع بعد إسقاط الدولة العثمانية والتعاون مع الدول الاستعمارية الغربية وخاصة لتنفيذ المشروع.

أ.د. أحمد سليم البرصان

أعلن نابليون أثناء حملته على مصر ١٧٩٨م، في بيان له على تشجيع توطين اليهود في فلسطين على اعتبار أن الوجود اليهودي يخدم المصالح الفرنسية، وبعد فشل حملة نابليون، تبنت بريطانيا الفكرة فقامت في عام ١٨٣٨م، بافتتاح أول قنصلية لها في القدس وأعلنت أن من أهدافها الحماية الكاملة لليهود المقيمين في فلسطين، وفي رسالة رجل المال اليهودي البريطاني اللورد روتشيلد إلى وزير الخارجية بالمرستون في مارس ١٨٤٠م" إننا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر والعرب في آسيا ..والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة، لتكون بمنزلة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه»، والملاحظ أنه قراءة تاريخية للأهمية الاستراتيجية لترابط بلاد الشام ومصر فالحروب الصليبية والتتار كانت هزيمتهما في وحدة المنطقة من صلاح الدين إلى السلطان قطز.

كان وزير الخارجية البريطانية آنذاك اللورد بالمرستون من أشد المتحمسين لتوطين اليهود وكتب إلى السفير البريطاني في إستنبول رسالة في ١١ أغسطس ١٨٤٠م، بحث السلطان العثماني بالسمع لليهود بالتوطين لخدمة المصالح البريطانية، وأن تكون فاصلاً بين محمد على باشا في مصر وطموحاته ولكن بالمرستون لم ينجح في دعوته بإقناع السلطان العثماني، ولكن استمرت بريطانيا في المشروع الصهيوني وبعد الحرب العالمية الأولى أصدرت وعد بلفور ١٩١٧ م، وحصلت على الانتداب البريطاني في فلسطين ١٩٢٠م، واتبعت سياسة تنفيذ إقامة الدولة اليهودية وكان أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين هو هربرت صموئيل صهيوني متحمس لتنفيذ المشروع حتى تم إعلان الدولة اليهودية عام ١٩٤٨م، بعد أن وفرت بريطانيا كل الوسائل للمشروع من سياسة بناء الاستيطان وقيام المنظمات الصهيونية المسلحة وبناء البنية التحية واستعمال اللغة العبرية إلى جانب العربية والانجليزية وبناء الجامعة العبرية في القدس ١٩٢٥م، وعندما انسحبت ١٩٤٨م، سلمت المواقع العسكرية والأسلحة التي لديها إلى المنظمات اليهودية، وبعد الحرب العالمية الثانية وإعلان قرار التقسيم ١٨١ في نوفمبر ١٩٤٧م، تولت الولايات المتحدة تبني رعاية المشروع الصهيوني وكانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل رغم تحذير المؤسسات الأمريكية للرئيس ترومان من خطورة هذا الاعتراف، حيث اعترضت الخارجية والمؤسسة العسكرية والاستخبارات بأن المنطقة لن تستقر إذا تم الاعتراف بإسرائيل كدولة في الشرق الأوسط وهذا ما زال يتأكد منذ قيامها والشرق الأوسط في دوامة عدم الاستقرار بسببها.

تصر السعودية على تنفيذ المبادرة العربية ولن "تطبع" إلا بعد موافقة إسرائيل على تنفيذ المبادرة كأساس للسلام

ولذلك لا نستغرب، أن هرع زعماء الدول الأوروبية والولايات المتحدة لإسرائيل بعد هجوم المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، لخوفهم على انهيار المشروع الصهيوني بعد الانتصار المفاجئ للمقاومة ونهاية أسطورة الجيش الذي لا يقهر وظهر ترهل المؤسسات الإسرائيلية وضعفها والخلافات السياسية التي تعصف بها.

١٩٤٨: جيوش لم تهزم ولكن نخبة سياسية هزمت

يروي أكرم زعيتر في يومياته العاشر من أبريل ١٩٥١م، أن صحفيًا عراقيًا سأل ساطع الحصري كيف غلبت سبع دول أمام إسرائيل فأجابه لقد غلبت لأنها سبع دول؟ وكان جواباً في صميم الحقيقة، ويقول هيثم الكيلاني في كتابه " الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية –الإسرائيلية ١٩٤٨–١٩٨٨ » أن المسؤولين السياسيين العرب عالجوا شؤون قضية فلسطين، ومنها الحرب - ببعض الخفة وضعف المسؤولية والاتكالية. فلم يكونوا قط على قدر التحدي الذي يوجههم، فقد نصَّبوا على جيوشهم قيادة عامة مقرها في عمان، ولم يعطوها الصلاحيات والسلطات التي تخص هذه القيادة، ولم تكن حائزة ثقة بعض الحكومات، إضافة إلى أنها لم تكن أهلاً لهذا المستوى الرفيع من القيادة العسكرية العامة «، فالقيادة البريطانية التي يرأسها الجنرال غلوب تنفذ السياسة البريطانية في فلسطين التي تنفذ قرار التقسيم، وكان قائدًا للجيش الأردني، ولذا بقيت القيادة الموحدة إسمية. بالاضافة إلى الخلافات السياسية وعدم الثقة بين القيادات السياسية العربية نفسها وخضوعها لنفوذ الدول المستعمرة.

كانت النخبة السياسية الحاكمة في مصر والعراق وسوريا ولبنان تدور في الفلك البريطاني في ظل التنافس البريطاني/ الفرنسي وصراع الاستخبارات والصفقات وتجنيد عملاء لهما، ويذكر المؤرخ الإسرائيلي مائير زامير في كتابه -**The Secret Anglo French War in the Middle East**(٢٠١٥) والذي اعتمد فيه على الوثائق البريطانية والفرنسية، أن بريطانيا سعت لإخراج فرنسا من سوريا ولبنان عن طريق جذب النخبة السياسية فيهما إليها بالتهديد والترغيب بالأموال والمناصب فكان شكري القوتلي ورياض الصلح وجميل مردم ضمن النفوذ البريطاني، وكان جميل مردم الذي تولى رئاسة الحكومة السورية، وفي عهده ١٩٣٩م، تخلى عن لواء الاسكندرونة لتركيا بضغط من فرنسا التي اكتشفت ارتباطه ببريطانيا فأصبح عميلاً مزدوجاً وارتبط مردم بالوكالة اليهودية عن طريق الاستخبارات الفرنسية وكان الياهو ساسون (يهودي من أصل سوري) المكلف من بن غوريون للتعاون مع باريس للاتصال مع جميل مردم، الذي قدم معلومات حساسة لابن غوريون عندما كان سفيرًا لسوريا في مصر ومندوبها للجامعة العربية التي تأسست آنذاك ١٩٤٥م، وكان ينقل خطط بريطانيا للشرق الأوسط والموقف العربي في الجامعة، ومهما يكن فعندما أعلنت إسرائيل، حاربت الجيوش العربية ببسالة ووصل الجيش المصري إلى مشارف تل أبيب ودخل الجيش الأردني إلى اللد والرملة وكان الجنرال كلوب مهتمًا بخط التقسيم ١٩٤٧م، وفي ظل تقدم الجيوش العربية فرضت الهدنة الأولى وعندما أستئنف القتال بعد عدة أيام تغيرت المعادلة لتدفق الأسلحة والمتطوعين بدعم الدول الغربية لليهود ودخلت الحرب في دوامة الصفقات السياسية وتقدمت إسرائيل خارج خطة التقسيم واحتلت مناطق جديدة وكانت الهدنة الثانية بين الدول العربية وإسرائيل في هدنة رودوس ١٩٤٩م، التي استمرت .

الانقلابات العسكرية والاختراق الأجنبي والعدوان الإسرائيلي

بعد إعلان الدولة أخذت إسرائيل في التوسع واحتلت أم الرشراش (إيلات حاليًا ١٩٤٩م)، وأخذت تفكر في مشروعها الصهيوني الكبير وأخذت تعتمد على الولايات المتحدة لأن المشروع الصهيوني منذ بدايته يعتمد على دولة كبرى لتنفيذه وحمايته فارتبطت مع بريطانيا التي تبنت المشروع ومع تراجع بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية دخلت الولايات المتحدة بقوة لدعم إسرائيل لقوة ونفوذ اللوبي الصهيوني، وشجعت الولايات المتحدة الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها ولإيجاد نخبة جديدة في الحكم بعيدًا عن النخبة الموالية لبريطانيا وفرنسا ولخدمة إسرائيل أيضًا ولإدخال المنطقة في الصراع الداخلي على السلطة، فهندست الاستخبارات الأمريكية (**CIA**) انقلاب حسني الزعيم في سوريا مارس ١٩٤٩م، وحسب الوثائق التي كشفت وفي دراسة آي شليم فإن الزعيم عرض على بن غوريون توطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل ولكن بن غوريون رفض العرض والمثير للدهشة أن انقلاب الزعيم كان تحت شعار تحرير فلسطين وسقط الزعيم بانقلاب في أغسطس من نفس العام وتتابعت الانقلابات العسكرية في سوريا صراع استخباراتي أمريكي بريطاني.

شاركت إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا ولما فشل العدوان وبسبب

الضغط الأمريكي الرئيس أيزنهاور، انسحبت إسرائيل ولكنها بقيت تفكر في تنفيذ خطتها، ودخلت في الصراعات السياسية في لبنان والعراق بدعم الأكراد والعلاقة مع الموارنة خاصة أن للحركة الصهيونية علاقة مع حزب الكتائب قبل قيام الدولة، وكان بن غوريون يقول أن على إسرائيل أن تكون ضمن المعادلة الداخلية في كل دولة عربية من خلال دعم الأقليات أو تجنيد العملاء أو شبكات التجسس لإثارة الاضطرابات لتنفيذ التوسع ، فكانت فضيحة لا فون في مصر ١٩٥٤م، بقيام اليهود بتفجيرات المراكز البريطانية والأمريكية في مصر من أجل توتر العلاقات المصرية مع كل من واشنطن ولندن وكان الانقلاب العسكري في العراق وإعلان الجمهورية في يوليو ١٩٥٨م، وكانت الاضطرابات في لبنان بين التيار القومي الناصري والرئيس كميل شمعون الذي كانت بريطانيا قد جندته لصالحها كما قامت إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن من أجل توفير مياه للاستيطان وعملت إسرائيل على تهجير يهود العراق والمغرب، ولذلك لم يكن السلام مع العرب في قاموس إسرائيل بل هو للاستهلال للرأي العام الدولي، وكانت تحضر لحرب ١٩٦٧م، قبل سنوات للسيطرة على فلسطين كاملة وسيناء والجولان وجنوب لبنان، واستغلت الانقلابات في سوريا والصراع بين العسكريين فنجحت في زرع أيلي كوهن (تحت مسمى كامل أمين ثابت) كمهاجر سوري في الأرجنتين عاد ١٩٦٢م، ليخدم بلاده وتغلغل في علاقات بالضباط وزياراته لجبهة الجولان حتى تم اكتشافه ديسمبر ١٩٦٥م، ويعتبر من أخطر الجواسيس في دولة عربية لوصوله لأعلى المستويات والمعلومات الخطيرة استفادت منها إسرائيل في التخطيط لحرب ١٩٦٧م. ويؤكد جي لارون **Laron** في كتابه عن حرب السادس من يونيو ٦٧ (٢٠١٨م) ، أن بن غوريون كان يخطط للتوسع الإسرائيلي وفي أغسطس ١٩٥٠م، تم مناقشة خطة عسكرية للحدود الجديدة وفي اجتماع هيئة الأركان الإسرائيلية ١٩٦٣م، لاحظ رئيس الوزراء ليفي أشكول أن المؤسسة العسكرية تعد للهجوم للتوسع وتم مناقشة الخطة السابقة وتم إعداد الجيش للهجوم في الوقت الذي كانت الجيوش العربية في حالة دفاع وفي صراعات سياسية على السلطة، وأخذت إسرائيل تنتظر الفرصة المناسبة للتوسع فاستغلت الحرب الباردة العربية وتورط الجيش المصري في اليمن وتولى الرئيس جونسون رئاسة الولايات المتحدة بعد اغتيال الرئيس كنيدي، وكان جونسون مؤيدًا لإسرائيل بقوة وأعطاها الضوء الأخضر للهجوم، ولذلك حسب ما يقوله لارون افتعلت إسرائيل الأزمة في مايو ١٩٦٧م، فسربت إسرائيل لأحد العملاء المزدوجين للاستخبارات السوفيتية أن إسرائيل تحشد على الحدود السورية بسبب العمليات الفدائية منها، وكانت هناك اتفاقية دفاع مشترك بين سوريا ومصر وكان الهدف جر مصر تمهيدًا لضربة عسكرية، وتأزم الوضع السياسي ودخلت القوات المصرية إلى سيناء ولم تكن نية الأنظمة العربية الدخول في حرب مع إسرائيل ولذلك استغلت إسرائيل الفرصة بالهجوم الكاسح أولا على الجبهة المصرية ثم احتلت الضفة الغربية والقدس ثم احتلت الجولان، وحققت ما كانت تخطط له باحتلال فلسطين كاملة والقدس والوصول لقناة السويس والجولان، ورفضت إسرائيل فيما بعد قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ الذي قبلته مصر والأردن وهو يعني اعتراف بإسرائيل في حدود الهدنة ١٩٤٨م، ولكن ليس هدف إسرائيل الانسحاب علماً بأن الدول العربية تبنت السلام كاستراتيجية لديها، وكان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤م، الهدف الرئيس هو وجود كيان فلسطيني يتفاوض مع إسرائيل ولذلك كان الدعم العربي في حدود وكان يتم تحجيم العمل الفدائي والمنظمة عندما تتجاوز الحدود السياسة وطرحت واشنطن مبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة روجر ديسمبر ١٩٦٩م،والتي تنص على الانسحاب الإسرائيلي والمفاوضات بين الطرفين ولكن إسرائيل رفضتها وطرح روجر خطته الثانية لوقف إطلاق النار ووافقت مصر عليها ثم وافقت إسرائيل وكانت حرب الاستنزاف مستمرة منذ ١٩٦٨م، ولكن بقيت إسرائيل ترفض الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى وصل الأمر ، إلى ضرورة عملية عسكرية فكانت حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣م، فكان عبور الجيش المصري وتقدم الجيش السوري في الجولان واستعمال سلاح البترول لأول مرة في المعركة بأمر من الملك فيصل بن عبدالعزيز وصدر قرار مجلس الأمن الدولي ٣٣٨ والذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية والتأكيد على قرار ٢٤٢ وقام هنري كيسنجر وزير الخارجية آنذاك بدبلوماسيته المكوكية لفك الاشتباك بين الجيش المصري والإسرائيلي وكانت مفاوضات الكيلو ١٠١ والتي تبعتها تحولات سياسية عربية ولكن الموقف الإسرائيلي منذ ١٩٤٨م، كان ثابتًا على تحقيق المجال الحيوي الإسرائيلي وعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة.

اتفاقية كامب ديفيد أهداف إسرائيلية وانقسام عربي

قدمت الدول العربية تنازلات في سبيل تحقيق السلام بقبولهم قرار ٢٤٢ و٣٣٨ ولكن إسرائيل ازدادت تمسكًا بالأراضي المحتلة ومع فوز حزب ليكود في انتخابات الكنيست ١٩٧٧م، أصبح اليمين الإسرائيلي بزعامة مناحم بيغن رئيسًا للوزاء والأشد تمسكاً بالمشروع الصهيوني، وفي نفس الوقت كان الرئيس كارتر يتولى رئاسة الولايات المتحدة وبغض النظر عن ظروف زيارة الرئيس السادات للقدس نوفمبر ١٩٧٧م، كان الهدف الاستراتيجي من دخول إسرائيل في اتفاقية سلام مع مصر هو إخراج أكبر دولة عربية من الصراع العربي الإسرائيلي وهي الدولة التي خاضت أربعة حروب مع إسرائيل وتملك أكبر قوة عربية سكانًا وجيشًا وكما يتردد في الدوائر الغربية لا حرب بدون مصر ولا سلام بدون سوريا، وكان هنري كيسنجر في دبلوماسيته المكوكية يردد

https://ar.wikipedia.org/

قدم وايزمان خريطة الدولة اليهودية لمؤتمر باريس عام ١٩١٩ وكان نهر الليطاني وشرق الأردن ضمن حدودها

بنقل القضية الفلسطينية من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع عربي / عربي فمع زيارة السادات تحقق حلم كيسنجر فانقسم الصف العربي ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس وأصبح الموقف العربي ضعيفًا وأكثر تعقيدًا وانشغلت واشنطن بالثورة الإيرانية ١٩٧٩م، والتدخل السوفيتي في أفغانستان ديسمبر ١٩٧٩م، ولذلك لم يحدث تقدمًا في القضية الفلسطينية وأصبح الرئيس كارتر مشغولاً بأزمة الرهائن والانتخابات الأمريكية لدورة ثانية. وفاز الرئيس ريغان في الانتخابات الرئاسية ١٩٨١م، وكان من المؤيدين لإسرائيل ولذلك أصبح التفكير الإسرائيلي القضاء على الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان حيث انتقل نشاط منظمة التحرير الفلسطينية بعد أزمة الأردن ١٩٧٠م، إلى جنوب لبنان، وقامت إسرائيل في عام ١٩٧٨م، بعملية الليطاني لابعاد مقاتلي المنظمة عن الحدود والسيطرة على مياه الليطاني التي كانت هدفًا لإسرائيل منذ مؤتمر ١٩١٩م، عندما قدم وايزمان خريطة الصهيونية للدولة اليهودية لمؤتمر الصلح في باريس فكان نهر الليطاني ضمن حدود الدولة ومنطقة شرق الأردن غرب سكة الحديد الحجازية ؟

وقامت إسرائيل خلال عملية الليطاني بإنشاء الحزام الأمني في الجنوب اللبناني لتضمن السيطرة الكاملة عليه وشجعت الضابط بالجيش اللبناني سعد حداد بالتمردعلى قيادته وأصبح تحت سيطرة وتوجيه الجيش الإسرائيلي وفي عام ١٩٨٢م، أثناء عملية « سلام الجليل» التي شنتها إسرائيل على لبنان كان سعد حداد مؤيدًا ومشاركًا في الغزو الإسرائيلي على وطنه؟

مبادرات سياسية ١٩٨٢: الملك فهد وبريجنيف وريغان

جاءت إدارة أمريكية جديدة تنتمي لليمين الليبرالي برئاسة ريغان والحرب الإيرانية –العراقية مشتعلة والانقسام العربي وفي أبريل ١٩٨١م، زار وزير الخارجية الأمريكية آنذاك ألكسندر هيج وهو جنرال أمريكي سبق أن عمل قائدًا لقوات حلف الناتو في أوروبا، وهو من المؤيدين لإسرائيل وتفوقها العسكري وصرح أثناء زيارته المنطقة بقوله "إن النزاع العربي / الإسرائيلي يجعل بعضاً من أوثق أصدقائنا منقسمين على أنفسهم. والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط لا يمكن حمايتها إلا باستراتيجية لا تغفل تعقيدات المنطقة ولا التهديد بتدخل خارجي .. فإذا كان أصدقاؤنا العرب على استعداد أكبر لركوب المخاطر من أجل السلام مع الإسرائيليين فإن التعاون في مجال الأمن سيكون سهلاً" ، وفي ظل الجمود السياسي وحكومة ليكود بزعامة بيغن ووزير الدفاع شارون كان لا بد من مبادرة جريئة لتحريك الوضع السياسي ولذلك طرحت السعودية ما عرفت بمبادة الملك فهد وكان آنذاك وليًا للعهد في أغسطس وقدمت للقمة العربية في فاس نوفمبر ١٩٨١م، ولكن لم يتم الاتفاق العربي عليها واضطرت السعودية لسحب المبادرة وقال الناطق الرسمي « نظراً لإيمان المملكة التام بأن أي استراتيجية عربية يجب أن تحظى بالتأييد الجماعي لكي تستطيع دفع الموقف العربي إلى الأمام، فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع مؤكداً لمؤتمر القمة أن المملكة العربية السعودية على استعداد تام لأن تقبل أي بديل يجمع عليه العرب" ، ورفضت إسرائيل المبادرة مباشرة في بيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية جاء فيه "إن إسرائيل ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها على مراحل» وإن بنود المبادرة كانت إيجابية تضمنت

ثمانية نقاط أهمها الدعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس وإزالة المستعمرات التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب " ولكن هذه المبادرة تم عرضها في القمة العربية الثانية لفاس سبتمبر ١٩٨٢م، وتم الإجماع العربي عليها، ولكن بعد اجتياح إسرائيل إلى جنوب لبنان ودخولها بيروت وخروج المنظمة الفلسطينية من لبنان، وكان الكسندر هيج أثناء زيارته أعطى إسرائيل الضوء للقيام بحملة عسكرية على جنوب لبنان لمسافة ٤٠ كيلو مترًا ولكنها تجاوزت لاحتلال بيروت وبالطبع كان لها تأييد من حزب الكتائب وخاصة بشير الجميل الذي عين رئيسًا إلى لبنان ولكن تم اغتياله.

وفي ظل الظروف السياسية التي أعقبت احتلال بيروت ومجازر صبرا وشتيلا طرحت مبادرة بريجنيف الزعيم السوفيتي كمشروع للسلام في الشرق الأوسط ١٥ سبتمبر ١٩٨٢م، وركزت المبادرة على حق الشعب الفلسطيني على تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية وإنهاء حالة الحرب، ولكن إسرائيل رفضتها ولكن الدول العربية قبلتها، وطرح الرئيس ريغان مبادرته في الأول من سبتمبر ١٩٨٢م، وعلى كل رفضت إسرائيل كل المبادرات السياسية واستمرت في مشروعها الصهيوني حتى أنها لاحقت منظمة التحرير في تونس عندما قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة استهدفت مقر المنظمة فيها واغتالت القائد خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس. وعادت المبادرة السعودية مرة أخرى عام ٢٠٠٢م، في قمة بيروت.

الانتفاضات الفلسطينية واتفاق أوسلو١٩٩٣ وغياب عرفات

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة واستمرار الاعتقالات والقتل للمدنيين والاضطهاد وغياب الأفق السياسي كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى ديسمبر ١٩٨٧م، وكان عصيانًا مدنيًا وجد الجيش الإسرائيلي أمام مقاومة النساء والأطفال والشيوخ وهو جيش ليس معدًا لمواجهة هذا العصيان وتأزمت الأوضاع حتى داخل إسرائيل نفسها، وفي ١٥ نوفمبر أعلن الرئيس عرفات قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر ولكنه أشار إلى قرار التقسيم (١٨١) ١٩٤٧م، واحترامه الشرعية الدولية، وهي قفزة للأمام أنه على استعداد للاعتراف بإسرائيل، ولكن الأحداث تطورت بالغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، وهي كارثة بكل المقاييس الاستراتيجية يعيش العالم العربي تبعاتها حتى الآن، واستغلت الولايات المتحدة الفرصة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي كانت تلهث خلفها لسنوات، في وقت كان فيه الاتحاد السوفيتي ينهار ، لذلك أخذ بوش يدعو لنظام عالمي جديد وللتدخل العسكري، كان بوش الاب بحاجة لدعم عربي ووعد بالتحرك السياسي على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، فأرسلت كل من مصر وسوريا والمغرب قواتهم الى حفر الباطن، كان هدف بوش الأب البترول العراقي والقواعد العسكرية وتدمير القوة العسكرية العراقية، وبالفعل عقد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١م، ورفضت إسرائيل الحضور في حالة حضور ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية ولكن حضر الجانب الفلسطيني ضمن الوفد الأردني وقبلت إسرائيل الحضور مقابل عشرة مليارات دولار من الولايات المتحدة وعلق إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل ساخرا سنتفاوض لمدة عشرين عامًا يعني المراوغة لانه لا يريد حلاً سياسيًا يؤدي لانسحاب إسرائيل واستمرت المفاوضات الثنائية والتعددية ولكن إسرائيل لم تكن جادة في كل هذه المفاوضات، وإنما لمخاطبة الرأي العام الدولي، وبعد أن شعرت المنظمة بأنها في أضعف حالاتها وفي حالة عزلة مع الانقسام العربي، دخلت في مفاوضات سرية مع إسرائيل أدت إلى اتفاق أوسلو سبتمبر ١٩٩٣م، وكان محمود عباس رئيس الفريق الفلسطيني، وكانت إسرائيل تريد سلطة فلسطينية تتولى ضبط الشارع الفلسطيني ووقف الانتفاضة الفلسطينية ودخلت المنظمة في مفاوضات معقدة وتم اغتيال إسحق رابين بسبب توقيع الاتفاق ورغم عودة رجال السلطة وعلى رأسها عرفات إلى غزة وأريحا ثم استقر مقام السلطة في مدينة رام الله ولكن جميع تحركات السلطة تتم بإذن إسرائيلي وبسبب فشل المفاوضات ودخول المستوطنين المتكرر للمسجد الأقصى وتزعم شارون لدخول المسجد في عام ٢٠٠٠م، كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية وحاصرت إسرائيل الرئيس عرفات في المقاطعة مركز إقامته وتريد التخلص منه، وحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فحصرت الولايات المتحدة، إدارة بوش الابن كل جهودها لمحاربة الإرهاب والتخطيط لاحتلال العراق، وكان المحافظين الجدد المحيطين ببوش الابن يدفعوا بكل قوة للاحتلال تحت شعارات الأسلحة الكيماوية وحقوق الإنسان وكلها شعارات مزيفة وفي ظل هذه الظروف وتراجع القضية الفلسطينية طرحت المبادرة العربية ٢٠٠٢م، محاولة عربية لحل الصراع لأن إسرائيل رفضت كل المحاولات والمبادرات والقرارات الدولية .

السعودية والمبادرة العربية والإجماع العربي

وصلت المفاوضات الفلسطينية / الإسرائيلية في كامب ديفيد بين الرئيس ياسر عرفات وإيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل آنذاك إلى الفشل، والسبب الرفض الإسرائيلي للمطالب الفلسطينية وفي ظل تعقيدات الوضع الدولي والإقليمي طرح الملك عبد الله (ولي العهد آنذاك) المبادرة السعودية التي كانت طرحت في قمة فاس ١٩٨٢م، ويصف الأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى في كتابه سنوات الجامعة ظروف طرح المبادرة بقوله « على

الجانب العربي، كنا نبحث عن مخرج، فالهجمة شرسة علينا باعتبارنا إرهابيين أو على الأقل منتجين لهم، وذلك في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ، فكان لا بد من الانتقال من خانة الدفاع دون تقديم تنازلات مؤلمة أو مع تنازلات متبادلة . وكان الأمير (الملك) عبد الله بن عبد العزيز هو وحده صاحب المكانة التي تؤهله لطرح المبادرة العربية دون مزايدة من آخرين «، وحظيت المبادرة بالإجماع العربي ورفضتها إسرائيل وكان رئيس الوزراء آنذاك أريل شارون ومازالت ترفضها إسرائيل حتى الآن.

كان الكاتب الأمريكي توماس فريدمان قد أشاد بها واطلع عليها قبل طرحها وقال في مقابلة صحفية مع عاصم الشيدي « لكني ما زلت أعتبرها أفضل إطار حتى الآن لتحقيق السلام في الشرق الأوسط "، ولم ترفضها إسرائيل فقط، بل رفضتها الولايات المتحدة، فالمبادرة تقوم على الأرض مقابل السلام ولكن إسرائيل تطرح السلام مقابل السلام، وتفضل إسرائيل العلاقات الثنائية مع الدول العربية وتتجنب التعامل مع أي إجماع عربي، ودخلت بعض الدول العربية على خط التطبيع متجاوزة المبادرة العربية التي أكدت على الأمن الجماعي مقابل الانسحاب الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية وتصر السعودية على تنفيذ المبادرة العربية ولن تكون لها علاقات أوتطبيع إلا بعد موافقة إسرائيل على تنفيذ المبادرة كأساس للسلام، ولذلك نرى أن إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨م، وهي ترفض جميع مبادرات التطبيع وتؤكد على تمسكها بالمشروع الصهيوني التوسع، الاستيطان، الضم .

الموقف الدولي والإقليمي: تحولات تخدم القضايا العربية

تتبنى الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم المشروع الصهيوني، كل الرؤساء منذ ترومان حتى بايدن يؤكدون بالقول والفعل حماية إسرائيل وتزويدها بالسلاح والأموال وتمدها بالجسر الجوي كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أو في طوفان الأقصى حاليًا. إن السياسة الخارجية الأمريكية، سياسة إدارة الأزمات وليس حلها، تتحرك عند أزمة تهدد مصالحها فقط، وتحمي إسرائيل في مجلس الأمن الدولي بحق الفيتو ، أما روسيا وحتى في العهد السوفيتي تستفيد من استمرار الصراع وليست في مكانة تحدي الولايات المتحدة وأنها ترى وجود إسرائيل في مصلحتها وقد أشار المستشرق الروسي الكسي فاسيليف مستشار غورباتشوف في شؤون الشرق الأوسط في كتابه السياسة الروسية : أنه في حالة تهديد وجود إسرائيل ستكون القوات الروسية سباقة لحمايتها، ويظهر ذلك من التنسيق الروسي / الإسرائيلي في سوريا، فالغارات الإسرائيلية تتم بالتنسيق مع القوات الروسية، أما الموقف الأوروبي فهو يسير في الفلك الأمريكي ويقدم المساعدات للسلطة الفلسطينية، ولكن لا يستطيع فرض سياسة معينة عليها لانقسام الاتحاد الأوروبي فدولة مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا تأييد مطلق لإسرائيل وشريان دعم سياسي ومالي لها وتستمر في ذلك إلا إذا شعرت بتهديد مصالحها، أما أسبانيا وبلجيكا وبعض الدول الأوروبية الأخرى فهي مؤيدة للحقوق الفلسطينية وظهر من سياستها في إدانة الإبادة الجماعية.

إن شعوب العالم الآن ترفض الإبادة الجماعية وتدينها كما يظهر من المظاهرات التي تشهدها مدن العالم في شماله وجنوبه وشرقه وغربه، ويحتاج الأمر إلى إعادة تفعيل النظام العربي ورسم سياسة عربية موحدة تبني على ما تحقق من إنجاز لطوفان الأقصى وكما قال الأمير تركي الفيصل إن طوفان الأقصى أنهى اسطورة الجيش الذي لا يقهر، ونقل القضية الفلسطينية إلى مكانتها قضية شعب مشرد من وطنه ويحتاج إلى حقوقه . ثم ثبت زيف الديمقراطية الغربية وإزدواجية المعايير وكشف زيف تمثال الحرية الأمريكي وأنهى اسطوانة إسرائيل كدولة ديمقراطية وحيدة في الشرق الأوسط وأثبت أمام الرأي العام العالمي أنها دولة الإبادة الجماعية والفصل العنصري.

إن موقف دولة جنوب إفريقيا في تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية ضد إسرائيل باقترافها جرائم حرب وإبادة جماعية مبادرة سياسية مهمة يبنى عليها، وبالتعاون مع دول عدم الانحياز يشكل قوة مهمة لدعم الحقوق العربية، كما أن توحيد الفصائل الفسطينية وقيادة جديدة تنهي كل التنسيق مع إسرائيل وخاصة التنسيق الأمني ومتابعة التطورات الداخلية الإسرائيلية التي تشهد انقسامًا حادًا وقد تشهد تغييرات على مستوى القيادات السياسية والعسكرية بسبب فشلها في مواجهة طوفان الأقصى، وهي في حالة ضعف وانتهيار نفسي. إن القوة هي الأساس في العلاقات الدولية والدول الإسلامية والعربية تملك جميع موارد القوة لتفرض دورها في العالم، في ظل ما يعانية النظام الرأسمالي من تدهور، ومحاولة جادة لتغيير النظام الدولي للتعددية القطبية، فعدد كبير من الدول العربية والإسلامية محورية ولها مكانتها في حالة تضامنها للدفاع عن قضاياها بعد فشل كل محاولات السلام لعدو يرفض السلام ويمارس الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقاً

إسرائيل لم تقدم مشروع سلام في تاريخها ولم تقبل مناقشة المبادرات العربية

اتفاقيات إبراهام قايضت السلام بالسلام وحرب غزة لبداية تحقيق حلم إسرائيل الكبرى

جاءت الحرب على غزة لتثبت إن القضية الفلسطينية بكافة مكوناتها هي القضية الأم لكل العرب وجوهر الصراع في المنطقة، وأن حلها بشكل عادل هو أحد المفاتيح الرئيسية لاستقرار الإقليم وبدوره سيشكل واقعًا جديدًا للشرق الأوسط.

وأسقطت الحرب أيضًا المزاعم الغربية بتطلع إسرائيل الدائم للسلام؛ وعكست التصرف العدواني لإسرائيل وارتكابها لأبشع الجرائم البشعة الذي يشير إلى أنها لا تريد السلام بقدر ما تطمح إلى تصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي. ورغم التنازلات الكبيرة والمرونة الفائقة التي أظهرتها الدول العربية والمفاوضون الفلسطينيون مع إسرائيل خلال عملية السلام على مدار التاريخ، إلا أن التعنت الإسرائيلي لم يتغير ولم تقدم إسرائيل أي تنازلات بل استمرت في سياسات الاستيطان وتهويد الأراضي الفلسطينية وفرض سياسة الأمر الواقع ولم يقابل ذلك إلا بالمزيد من المرونة والتنازل من الجانب العربي، والجدير بالذكر أن إسرائيل لم تتقدم بأي مشروع سلام واحد في تاريخها ولم تقبل حتى مناقشة مشاريع السلام التي اقترحها العرب. وفي خضم تلك الورقة سيتم تسليط الضوء على الرغبة العربية المستمرة في السلام انطلاقًا من المبادرة العربية

السفير. محمد العرابي

للسلام (الأرض مقابل السلام) ووصلاً إلى اتفاقيات إبراهام (السلام مقابل السلام) وما يقابلها من تعنت ورفض إسرائيلي .وزيادة في الانتهاكات الجسيمة اللاإنسانية في حق الفلسطينيين

أولًا: مبادرة السلام العربية (الأرض مقابل السلام)

كل المعاهدات بين مصر وإسرائيل وبين إسرائيل والأردن وبينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية استندت إلى مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالوجود وفق القرار ٢٤٢، وترتب عليها انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي وإعادة انتشار قواته في حالة أوسلو وتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة سلطة في جزء من أراضيه. وطيلة العقود التي تلت عام ١٩٦٧م، ظل مبدأ الأرض مقابل السلام هو الحاكم لأى مشروعات تسوية سلمية للصراع، إلى أن أصبح هذا المبدأ، أي الأرض مقابل السلام، يمثل أساس المبادرة العربية للسلام التي أطلقها الملك السعودي الراحل، عبد الله بن عبد العزيز، إبان «قمة بيروت» حينما كان وليًا للعهد. وتركزت تلك المبادرة على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وعودة اللاجئين، فضلًا عن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، بما في ذلك هضبة الجولان، مقابل تحقيق سلام شامل دائم بين العرب وإسرائيل. وجاء ذلك نتيجة لاقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يؤد إلى تحقيق السلام أو الأمان لأي من الأطراف، وهذا تغيير يتنافى مع ما حدث في ١٩٦٧م، حيثُ اجتمع القادة العرب في السودان لتحديد موقفهم الرسمي الذي أُصبح معروفًا بإعلان «اللاءات الثلاث للخرطوم»: لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل. ومع ذلك، قامت «مبادرة السلام العربية» بتحول هام عن هذا الرفض المطلق، حيث اعتمدت موقفًا يُشترط تحقيق حقوق سياسية محددة مقابل إقامة علاقات مع إسرائيل. كما يهدف هذا الاقتراح في جوهره إلى تشجيع الإسرائيليين على تقديم تنازلات في القضية الفلسطينية من خلال استغلال رغبتهم في تطبيع علاقاتهم مع دول المنطقة. وبناءً على ذلك المنظور، دعا مجلس الجامعة العربية إسرائيل

استراتيجية العرب السلام .. واستراتيجية المجتمع الدولي التراخي أمام تعنت إسرائيل ما يجعلها تتنصل من القانون الدولي وتعلو فوقه

إلى إعادة النظر في سياستها، محثًا إياها على اتخاذ موقف إيجابي نحو السلام، معلنًا أن اتخاذ السلام العادل يشكل خيارًا استراتيجيًا للطرف الإسرائيلي، وذلك وفقًا لما جاء في المبادرة.

أهم نصوص المبادرة:

١- الالتزام بحل الدولتين

تحقيق السلام واستقرار المنطقة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية.

٢-حق اللاجئين الفلسطينيين

حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤

٣- الانسحاب الإسرائيلي

انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل والأراضي المحتلة في جنوب لبنان.

٤- العلاقات العربية-الإسرائيلية

إقامة علاقات سلمية وعادلة بين جميع الدول العربية وإسرائيل على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية. في حال امتثال إسرائيل لتلك المطالب، يعتبر النزاع العربي الإسرائيلي منتهيًا، وتدخل الدول العربية في اتفاقية سلام شاملة مع ضمان السلام لجميع دول المنطقة.

في هذا السياق، تقوم الدول العربية بإقامة «علاقات طبيعية مع إسرائيل» في إطار هذا السلام الشامل، وتكفل رفض أي توطين فلسطيني في البلدان العربية المضيفة.

وعند تحقيق هذه الشروط، يدعو مجلس جامعة الدول العربية «حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعًا لقبول المبادرة بهدف حماية فرص السلام وتجنب الأجيال القادمة لويلات النزاع.

وتختم الجامعة المبادرة بتأكيد أن هذا «يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش سويًا في سلام، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلًا آمنًا مليئًا بالرخاء والاستقرار».

العدوان الإسرائيلي على غزة وارتكابها أبشع الجرائم كشف أنها لا تريد السلام بل تطمح لتصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي

مظاهر التعنت الإسرائيلي حيال مبادرة السلام العربية

تفاعل القادة والسياسيون الإسرائيليون بأساليب متنوعة تجاه مبادرة السلام العربية منذ تقديمها لأول مرة؛ حيث رفض أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك، الاقتراح بشكل قاطع، فاعتبر أنه بموجب المبادرة يتطلب من إسرائيل استيعاب عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين بشكل يتجاوز «الخطوط الحمراء» الإسرائيلية.

بالمثل، رفض شيمون بيريز، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، المبادرة وأعلن أن هناك حاجة إلى مزيد من المفاوضات. وفي السياق نفسه، قال شيمون بيريز للإذاعة الإسرائيلية: «هناك طريقة واحدة فقط للتغلب على خلافاتنا وهي المفاوضات»، وفقًا لصحيفة "تلغراف". وأضاف أن "بالإملاءات لن يتمكن الفلسطينيون ولا العرب ولا نحن من التوصل إلى حل".

ووفقًا لمعهد الشرق الأوسط، وصف إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، المبادرة بأنها «تغيير ثوري»، مع رفضه للجوانب المتعلقة بعودة اللاجئين. في المقابل، تباينت آراء بنيامين نتانياهو على مر السنين، حيث رفض الخطة في عام ٢٠٠٧م، ووصفها بأنها «فكرة عامة جيدة» في عام ٢٠١٦م، ولكنه رفضها بعد ذلك مرة أخرى كأساس للمفاوضات في عام ٢٠١٨م. وفي عام ٢٠١٦م، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، أنه في حال قدمت الدول العربية الاقتراح من عام ٢٠٠٢م، مع تحديد خيارات «قبول» أو «رفض»، ستكون إسرائيل على استعداد "للرفض، وفقًا لصحيفة «هآرتس

وأكد نتانياهو أن المبادرة العربية تحتوي على جوانب إيجابية، ولكنه أشار إلى أهمية تحديثها لمواكبة التطورات في المنطقة خلال السنوات الأخيرة. وأضاف نتانياهو أن المبادرة العربية قد تكون «ملائمة شريطة تعديل بعض مطالبها»، خاصة فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي وقضية اللاجئين الفلسطينيين. ووفقًا لأرقام الأمم المتحدة، يعيش حوالي ٧٠٠ ألف مستوطن حاليًا في مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهي المناطق المتوقع أن تشكل محور أي دولة فلسطينية في المستقبل. ويشير تقرير وكالة «رويترز» إلى استمرار سريع في بناء المستوطنات. وتقدر عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية بنحو ٣,٢ مليون، بينما يسكن غزة حوالي ٢,٢ مليون فلسطيني

ثانيًا: اتفاقيات إبراهام (السلام مقابل السلام)

شكلت اتفاقيات إبراهام نقطة انقلاب تاريخية ثالثة في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي منذ عام ١٩٤٨م. ففي المرة الأولى، كان «الاعتراف بالوجود» هو شريطة السلام، ورغم ذلك رفضت الدول العربية الاعتراف بإسرائيل، مما أدى إلى توسع إسرائيل في حروبها وتوغلها الاستيطاني. وبالنسبة للمرحلة الثانية، اعتمدت الحكومة الإسرائيلية مبدأ «الأرض مقابل السلام» بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، حيث كان السلام يعني الاعتراف وإقامة علاقات طبيعية مع كل دولة من جيرانها. وتجلى تنفيذ هذا المبدأ في معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩م، والآن، مع اتفاقيات إبراهام، تمثل نقلة جديدة حيث تم تجاوز «الأرض مقابل السلام» باتخاذ مبدأ «السلام مقابل السلام»، مما أتاح لإسرائيل تحقيق التطبيع دون التنازل عن أي جزء مما احتلته من أراض.

وتمثل اتفاقيات إبراهام إنجازًا كبيرًا لإسرائيل، حيث لم تقتصر على موافقة الإمارات والبحرين والمغرب والسودان على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بل أيضًا جسدت مبدأ «السلام مقابل السلام». تمكنت إسرائيل من خلال هذه الاتفاقيات من تجنب تقديم تنازلات ملموسة مقابل التطبيع مع دول عربية. وفي يونيو ٢٠٢١م، أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى أن اتفاقيات إبراهام أتاحت لإسرائيل الانتقال من «معادلة الأرض مقابل السلام» إلى مبدأ «السلام مقابل السلام»، السلام مع الفلسطينيين وفق نظرية نتنياهو يمكن أن يتحقق كثمرة للتعاون العربي / الإسرائيلي وإعادة وضع العربة خلف الحصان بديلًا عن النظرية السائدة والتي تضع حل القضية الفلسطينية شرطاً للسلام مع الدول العربية. مع تأكيد عدم فقدان أي جزء من الأرض.

بالإضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية التي دفعت دول الخليج للانضمام إلى اتفاقيات إبراهام، فقد تمثل هذه الاتفاقيات انتصارًا استراتيجيًا لإسرائيل، مما ساعدها على تشكيل مشهد سياسي عربي/ إسرائيلي يُسهل التعامل مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وهو هدفها الدبلوماسي الأساسي. قد يكون الحفاظ على هذه الاتفاقيات على قيد الحياة محاولة لتخفيف بعض الضغوط السياسية الداخلية، ناتجة عن مشروع الإصلاحات القضائية الذي قدمه الائتلاف الحاكم من اليمين.
الجدل الآخر حول هذه المعاهدات، كان حول تضارب تصريحات

الأمم المتحدة: يعيش ٧٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية وهي مناطق تشكل محور الدولة الفلسطينية المستقبلية

كلا الطرفين حول المقابل الذي تم تقديمه للدخول في هذه الاتفاقية، فالإمارات أكدت بأن إسرائيل تعهدت بوقف ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغور الأردن إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل، بينما صرّح نتنياهو بأنه لم يعط الإمارات أي التزام بوقف ضم الضفة وأن الضم لا زال قائمًا، وأن إسرائيل وافقت فقط على تعليق الضم بشكل مرحلي. وأتت خديعة نتنياهو هذه لإقرار معادلة جديدة في الصراع العربي / الفلسطيني تحل محل الأرض مقابل السلام، وهي معادلة السلام من أجل السلام وحسب.

تعنت الجانب الإسرائيلي حيال اتفاقيات إبراهام

كان هناك آمال بأن القضية الفلسطينية ستصل إلى مرحلة من التقدم عقب اتفاقيات إبراهام، كذلك بالنسبة لوضع الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ما حدث بعد الاتفاقيات كان مخيب للوعود وأثبت أن السلام مع إسرائيل ما هو إلا حبر على ورق، ووضع الدول المطبعة في مأزق كبير أمام الحشود العربية وأثبتت أن إسرائيل لا تريد سلام ولكن ما تريده هو تصفية القضية الفلسطينية بأكملها وتحقيق عبارة (شعب بلا أرض لأرض بلا شعب)، ولم يكن السابع من أكتوبر هو بداية لتلك الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في حق الفلسطينيين، فعقب إبرام الاتفاقيات ارتكبت إسرائيل سلوكيات عدوانية إزاء الفلسطينيين بجانب خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٢م، وجاءت حرب غزة لتؤكد حقيقة أن اتفاقيات إبراهام ما هي إلا حبر على ورق وأن إسرائيل كيان لا يسعى للسلام مطلقًا سواء بالنسبة للانتهاك المطلق للقانون الدولي وقصف المدنيين والمباني المحرمة دوليًا من القصف مثل المستشفيات والمدارس وبالنسبة للتعنت الشديد لوصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

أولًا: الانتهاكات الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة قبل السابع من أكتوبر

- اقتحامات القدس والمسجد الأقصى:

زادت اقتحامات قوات الاحتلال لباحات الحرم واعتدائها على المرابطين والمرابطات بالضرب والسحل مرارًا وتكرارًا، بجانب منع الأهالي من الوصول إلى المسجد الأقصى وأداء الصلاة فيه، في المقابل يتم إفساح المجال للجماعات اليهودية لتدنيس المسجد الأقصى بالاقتحامات اليومية وأداء الطقوس والصلوات التلمودية والنفخ بالبوق، مع عدم إخفاء نواياهم بإقامة الهيكل المزعوم من خلال الممارسات الهادفة إلى هدم الأقصى وإقامة الهيكل عليه بالإضافة إلى ذلك، يستمر الاحتلال في مهاجمة الأهالي في أحياء القدس والاستيلاء على بيوتهم وعقاراتهم.

-زيادة أعداد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

عقب التطبيع لم تتوقف سلطات الاحتلال عن الاحتجاز غير المبرر للفلسطينيين بل توغلت في تلك السياسة، وباتت تحتجز الآلاف من الأسرى، وتمارس ضدهم أبشع أساليب القهر والتعذيب والإذلال، وقد قضى المئات منهم عشرين عامًا وأكثر في السجون. بالإضافة إلى ذلك، يُعاني العشرات من الأسرى والأسيرات من ظروف صحية صعبة، مما أدى إلى وفاة الكثير منهم نتيجة للإهمال الطبي والقتل البطيء المتعمد.

. استمرار اقتحامات مدن الضفة الغربية

قيام سلطات قوات الاحتلال بشكل متكرر باقتحام المدن والقرى والبلدات على امتداد الضفة الغربية، مع قيامها بمداهمة المنازل والقيام بعمليات قتل وإصابة واعتقال لسكانها، وقد تم تسجيل المئات من الشهداء والجرحى جراء تلك الاقتحامات لهذا العام.

- مصادرة الأراضي

لم تتوقف سلطات الاحتلال عن التوسع الاستيطاني بالضفة الغربية، وقامت بمصادرة الآلاف من الدونمات وطرد الأهالي من بيوتهم وأراضيهم بهدف بناء المزيد من المستوطنات، مع حماية المستوطنين.

- استمرار حصار قطاع غزة

استمرار جريمة الاحتلال الإسرائيلي بفرض حصاره على قطاع غزة.

ثانيًا: خطاب نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٧٨، والتي عقدت في سبتمبر ٢٠٢٣م، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن خريطة الشرق الأوسط الجديد، والتي شملت مناطق مغطاة باللون الأخضر وهي للدول التي أوضح نتنياهو أنها تربطها اتفاقات سلام مع إسرائيل أو تخوض مفاوضات لإبرام اتفاقات سلام مع إسرائيل، وهي عدة دول

عربية، فيما لم تشمل الخريطة أي ذكر لوجود دولة فلسطينية، حيث طغى اللون الأزرق الذي حمل كلمة إسرائيل، على خريطة الضفة الغربية المحتلة كاملة، بما فيها قطاع غزة. وسبق هذا الحدث حادثة مماثلة أثارت جدلاً كبيرًا حيث عرض وزير مالية الحكومة الإسرائيلية بتسلئيل سموتريتش، خلال مؤتمر عقد بباريس في مارس الماضي، ما أسماه خريطة «حدود إسرائيل الكبرى» والتي لم تضم الأراضي الفلسطينية فقط، بل أجزاء أيضًا من الأردن ولبنان وسوريا، مصرحًا بأنه «لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني، وهو اختراع وهمي لم يتجاوز عمره الـ ١٠٠ سنة»، داعيًا الفلسطينيين إلى الكف عن المقاومة والاستسلام لإسرائيل

وقد أثار هذا الأمر غضبًا حادًا على المستويين الشعبي والرسمي حيث احتجت الأردن واستدعت السفير الإسرائيلي لديها، كما نشرت وزارة الخارجية الأردنية بيانا أكدت فيه أنها تدين التصريحات العنصرية والمحرضة والمتطرفة للوزير الإسرائيلي ضد الشعب. وفي ضوء هذه المعطيات فهناك العديد من الدلالات التي تشير إلى أن إسرائيل تحاول استغلال هجوم ٧ أكتوبر في تحقيق حلم :دولة إسرائيل الكبرى حيث

من أجل تغيير الخريطة وبناء خريطة جديدة في الشرق الأوسط، لن يكون السلم هو الوضع المناسب لتنفيذ هذا المشروع، وإنما الحروب التي خاضتها إسرائيل والتي ستخوضها في المستقبل هي التي ستوفر الظروف المناسبة لتطبيق هذه الطموحات فالحروب تسمح لها بنقل السكان وترحيلهم وإجراء تغييرات ديمغرافية تتوسع من خلالها أكثر فأكثر. . ولذلك منذ اشتعال الصراع في السابع من أكتوبر، حثت إسرائيل سكان شمال غزة إلى النزوح نحو الجنوب، وكأن إسرائيل قد بدأت بمخطط التوسع الذي تسعى إليه، وهذا ما أكده وزير خارجيتها إيلي كوهين، الذي قال إن «حجم غزة بعد الحرب لن يعود كما كان قبلها".

كما شرعت إسرائيل في تنفيذ خطتها من خلال السعي لضم مناطق في الضفة الغربية، تمهيدًا لابتلاعها كاملة وضمها إليها، من خلال تكرار سيناريو غزة بإنشاء العديد من المستوطنات في غلاف الضفة.

. وفي حال تحقق لإسرائيل نصرًا ساحقًا واستطاعت احتلال غزة مرة أخرى وإنهاء وجود المقاومة ونزع سلاحها، فإن ذلك سيعني تسليم غزة للسلطة الفلسطينية على الغالب، والعمل بشكل متسارع على تنفيذ بنود صفقة القرن بالقوة وبفرض الأمر الواقع وذلك بضم غور الأردن والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية التي تستحوذ على أكثر من ٤٣% من أراضي الضفة لإسرائيل وإقامة حكم ذاتي فلسطيني بكنتونات جغرافية غير متصلة مع العمل على البدء بسياسة التهجير الناعم، ومن هنا يتحقق حلم إسرائيل الكبرى ويبدأ عهد الشرق الأوسط الجديد الذي تحدث عنه نتنياهو.

وبالتالي: يجب إدراك أن خريطة نتنياهو المعلنة، وحديث وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ودعوات النزوح المتكررة منذ بدأ الحرب على غزة، ما هي إلا مؤشرات واضحة وصريحة أن إسرائيل ترفض فكرة وجود شعب فلسطيني أو دولة فلسطينية، وأن الحديث عن عملية السلام وحل الدولتين ما هو إلا نوع من المراوغة والإلهاء حتى يتحقق هذا المشروع، ومهما تباينت السبل بين استعمال القوة والاستيطان والتهجير، وبين تبني سياسة المفاوضات والإغراء

الاقتصادي يبقى الثابت في سياسة إسرائيل هو السير قدما نحو إنجاز مشروع إسرائيل الكبرى بحدودها الواسعة.

ثالثًا: مظاهر انتهاك إسرائيل لقواعد القانون الدولي الإنساني في حرب غزة

جاءت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة تحت مظلة استهداف «حماس»، وفي إطار الدفاع عن نفسها ردًا على هجوم ٧ أكتوبر، مُحمَّلة بالعديد من الانتهاكات للقواعد الأساسية للقانون الدولي، التي من أبرزها التالي: عدم التزام الاحتلال الإسرائيلي بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، والتعقد بإلحاق الضرر بالمدنيين وممتلكاتهم، كذلك ممارسة التجويع الجماعي لكافة سكان القطاع واستهداف الصحفيين والطواقم الطبية والتعنت في وصول المساعدات الإنسانية للقطاع وغيرهم من الانتهاكات التي تثبت أن إسرائيل دائمًا ما تتنصل من القانون الدولي وتعامل من قبل المجتمع الدولي كالطفل المدلل الذي لا يحاسب على أفعاله أبدًا، كذلك لا تلتزم بأي معاهدة سلام ولا تأخذ معاهدات إبراهام في اعتبارها مطلقًا.

ختاما

من خلال ما تم عرضه سلفًا نستنتج أن إسرائيل كيان لا يريد السلام مطلقًا على عكس ما تروج إليه الاقترابات الغربية، وقد عكست المساعي العربية للسلام التعنت الإسرائيلي حيالها على مدار التاريخ السياسي انطلاقًا من مبادرة السلام العربية التي انطلقت بمبدأ (الأرض مقابل السلام) إلى اتفاقيات إبراهام التي اختلفت عن سابقتها بشكل مطلق وجاءت بمبدأ (السلام مقابل السلام). وبناء على ذلك، فإسرائيل تلعب معادلة صفرية تريد من خلالها تحقيق السلام ولكن على حساب القضية الفلسطينية بتصفيتها جذريًا وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى والشرق الأوسط الجديد الذي سبق وأعلنهم نتنياهو في خطابة امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي ذلك دلالة أن إسرائيل لا تؤمن بشيء عدا الهيمنة على كل شيء. وأن اتفاقيات إبراهام ما هي إلا حبر على ورق فيما يخص السلام في المنطقة بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، كذلك أن استراتيجية إسرائيل تتمثل في رفض السلام مع ادعائها عكس ذلك، واستراتيجية العرب البحث عن السلام من دون أي ادعاء يناقض ذلك، واستراتيجية المجتمع الدولي تتمثل في التراخي أمام التعنت الإسرائيلي، وعدم ردعها بشكل لا يجعلها فقط تتنصل من القانون الدولي بل تعلو فوقه

*وزير خارجية جمهورية مصر العربية الأسبق

أمن الشرق الأوسط يتطلب حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية

حشد الدعم الدولي أهم الطرق لتنفيذ المبادرة العربية للسلام وتحقيق أهدافها

مع استمرار العدوان الإسرائيلي الدموي على غزة وقتلها ما يقارب ٢٥ ألف فلسطيني، بينهم حوالي ١٠ آلاف طفل، منذ بدء القصف الإسرائيلي على غزة في السابع من أكتوبر الماضي إضافة إلى التسبب في نزوح مليونًا و٨٥٠ ألف فلسطيني من منازلهم ومناطق سكنهم في قطاع غزة دون توفر أي ملجأ آمن لهم، وتسببت الغارات الإسرائيلية في تدمير ٦٢ ألفا و٩٩٠ وحدة سكنية كليًا و ١٧٢ ألفا و٥٥ وحدة سكنية جزئيًا وهو أمر يوضح أن إسرائيل تتحدى الجميع، وتتحدى حلفاءها، والقانون الدولي، والأمم المتحدة بالتالي فإن ضحايا هذه الحرب ليسوا فقط من الفلسطينيين الأبرياء الذين يقتلون، بل من بين ضحايا هذه الحرب مصداقية القانون الدولي، والعمل الجماعي المتعدد الأطراف والقيم الإنسانية والإيمان بالسلام. ويمثل ذلك سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨م، نتيجة احتلال أراضي عربية ولدت صراع أصبح صراع القرن.

السفير. د. خالد المنزلاوي

يشكل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بؤرة صراع دائم في الشرق الأوسط، تعاني منها الشعوب العربية وأصبح هذا الصراع يؤثر على المجتمع الدولي ككل وليس فقط على الشرق الأوسط، لذلك وجب التحرك الجماعي والسريع لإنهاء هذا الصراع وإيجاد حل له. أخذاً في الاعتبار وجود تناقض ملحوظ بالوعي الدولي للقضية الفلسطينية، وهذا التناقض يشعل فتيل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الحالي. ومن أجل خفض دائرة الصراع وجب التحرك نحو تنفيذ خطط سلام فعلية وبالتعاون مع المجتمع الدولي وجميع أطرافه.

ولن يكون ذلك بدون وقف إطلاق النار. لأن كل يوم يمُر مع استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة يبعدنا عن سلام مستدام في المستقبل، فهذا القتل والتدمير بالجملة من ناحية، والعقاب الجماعي الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى يزرع الكراهية والغضب في فلسطين والشرق الأوسط في الفترة القادمة وسيترك جراحاً مفتوحة لن تندمل بسهولة.

ولا شك أن وقف إطلاق النار في غزة ودخول المساعدات هو المطلب الآمن. ومن ثم فإن التفكير السليم، يقتضي العمل وبأسرع وقت ممكن على تحقيق حل الدولتين وفقًا لجوهر المبادرة العربية، بمقوماتها المعروفة، ومُحدداتها التي اتُفق عليها منذ أكثر من عشرين عاماً، والأهم من ذلك أن يحظى بالإجماع العالمي، وذلك يُمثل جوهر مبادرة السلام العربية في إنهاء الاحتلال والحصار والاستيطان ومن ثم قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس لأنه السبيل الوحيد لتأمين الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

وتبنّي هذه المبادرة في الوقت الحاضر أصبح ضرورة قصوى في ظل استمرار الانتهاكات الإنسانية التي تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني. فمما لا شك فيه أن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف. وبما أن العالم يجنح للحل السلمي لهذا الصراع، فوجب مطالبة حكومة الاحتلال الإسرائيلي إعادة النظر في سياساتها لأن ثمة إجماع عالمي أن السلام العادل هو الخيار الاستراتيجي والإنساني الوحيد الآن.

إسرائيل تتحدى الجميع وتتحدى حلفاءها والقانون الدولي والأمم المتحدة بالتالي فإن ضحايا حرب غزة ليسوا فقط من الفلسطينيين الأبرياء

فالحل البديل لصراع الدولتين هو إقامة الدولة الواحدة التي ستنتهي بالفصل العنصري الذي لن يقبل به المجتمع الدولي.

وأصبح التحرك السريع لإعادة إحياء مبادرة السلام هو الحل الأمثل بعد وقف إطلاق النار، لأن المبادرة العربية للسلام تمثل فكرة سياسية جوهرية نادى بها الكثير من العرب وتزايدت الدعوات إلى شكل الدولة الفلسطينية وحدودها وهناك العديد من الأفكار التي يمكن مناقشتها، ولكن التعنت كان من الجانب الإسرائيلي.

ومن الثابت في العلاقات الدولية أن نشر السلام والأمن العالميين هو مبدأ مترسخ ويحتاج دائماً للدعم، المتمثل في حشد الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بهدف حصر التهديدات المشتركة التي تتجاوز حدودها مبادئ القانون الدولي الأساسية، ومن جهة أخرى تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية للعمل على دعم أي جهود لعملية سلام مستدامة التأثير على النطاق المحلي والعالمي. وبالتالي فإن أهم سبل تنفيذ المبادرة، هي حشد الدعم الدولي من أجل تحقيق أهدافها على أرض الواقع للوصول إلى حل الدولتين، وهذا قد يكون نقطة تحول حقيقية في مصير هذا الصراع الممتد منذ عقود.

فبدون السلام، لن تنخفض الخسائر الفادحة وستزداد الاحتياجات الإنسانية، فمن الممكن أن يكون الاستثمار في بُعد السلام أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لمعالجة الدوافع المعقدة والمتعددة الأسباب والمتغيرة باستمرار للعنف، وتعزيز المستوى المحلي لمصادر القدرة على الصمود للتصدي للنزوح القسري. مثل هذا الاستثمار في السلام يمكن أن يخفض الصراعات التي قد تؤدي إلى المزيد من الأزمات المزمنة ويوفر المزيد من الحلول للأزمات طويلة المدى. ومع ذلك، فإن ضمان التأثير الإيجابي على السلام لهذه الاستثمارات يتطلب استيعاب حقيقي لحساسية الصراع.

فالسلام الإقليمي يشمل السلام لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية، لأن أمن منطقة الشرق الأوسط يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية، يُبنى على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

*الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون السياسية والدولية - جامعة الدول العربية

مبادرة السلام العربية: السلام مع من يرفض السلام...؟!

"المقاطعة" ترغم إسرائيل على قبول المبادرة العربية وقيام السلام المنشود

رغم مرور أكثر من ثلاثة أرباع القرن، على العدوان الصهيوني على فلسطين، والأمة العربية، وما نجم عن هذا العدوان من صراع دام، إلا أن الكيان الصهيوني لم يقدم بادرة سلام واحدة. فقد ثبت أن إسرائيل لا تريد السلام، مع الفلسطينيين والعرب، بل تريد الاستسلام لمشروعها الاستيطاني-الاستعماري. منذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨م، طرحت العشرات من مبادرات «السلام» لحل هذه المعضلة، وإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني، التي نجمت عن قيام إسرائيل، واندلاع الصراع الفلسطيني – الصهيوني، والصراع العربي – الإسرائيلي. وقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الالتفاف على كل هذه المبادرات، والسعي لتمييعها ... والمضي قدمًا في خططها الرامية للاستيلاء على كامل فلسطين، عبر الاستيطان وغيره، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في وطنه. وهناك مبادرات تظاهرت إسرائيل بقبولها ... ثم أتبعت أسلوب المماطلة الصهيونية المعروف، لكسب الوقت، ومن ثم وأد تلك المبادرات.

أ . د. صدقة يحيى فاضل

ولكن، هناك مبادرات دولية لم تستطع إسرائيل وأدها كغيرها، رغم أنها أعلنت رفضها لها مرارًا وتكرارًا، ورغم قبول الفلسطينيين والعرب بها. ولكن قوى نزيهة في المجتمع الدولي تحرص على دعمها، وتحاول فرضها على إسرائيل، التي تستقوى بداعميها، وفي مقدمتهم أمريكا، لرفضها واستبعادها. وأهم هذه المبادرات (المتشابهة) مبادرتي «السلام العربية»، والمبادرة الدولية «الأممية» التي تسمى بـ «حل الدولتين».

****

بالنسبة لمبادرة السلام العربية، فقد أقرها مؤتمر القمة العربية، المنعقد في بيروت سنة ٢٠٠٢م، وأصلها مبادرة سعودية. وهي تهدف إلى: إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومعترف بها دوليًا على حدود سنة ١٩٦٧م. وتتضمن: التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، ورفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة، والانسحاب من هضبة الجولان، وكل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، وما بعده. وذلك مقابل اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وتطبيع العلاقات معها، وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي.

****

أما "حل الدولتين"، فهو مشابه لمضمون مبادرة السلام العربية. ويهدف لإقامة دولتين، بدلا من دولة واحدة على أرض فلسطين التاريخية، هما: دولة فلسطين ودولة إسرائيل. وهو مستمد من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م. وأعتمد كمرجعية للمفاوضات الشهيرة التي جرت في أوسلو عام ١٩٩٣م، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي تمخض عنها الاعتراف المتبادل بين هذين الطرفين. إنه يعني: إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود ١٩٦٧م، أي على ما يعادل ٢٣٪ من أرض فلسطين. وهناك شبه إجماع دولي بأن على إسرائيل إنهاء احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، وقبول قيام دولة فلسطين على هذه الأراضي التي تعتبر – دوليًا – محتلة من قبل إسرائيل.

****

ومن ذلك، نرى أن معظم الفلسطينيين والعرب، ومعظم دول

إسرائيل ترفض" حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة " يعيش فيها اليهود والعرب كمواطنين متساوي الحقوق والواجبات

العالم، تدعو لحل هذا الصراع، والذي هو أصلاً عدوان صارخ على الفلسطينيين والعرب، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المذكورة، بجانب إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً، وإبرام معاهدة سلام دائم بين العرب وإسرائيل. وهذا ما أكدت عليه ما يسمى بـ "اللجنة الرباعية الدولية» (المنحازة لإسرائيل) التي شكلت، من قبل مجلس الأمن، للمساهمة في حل هذا الصراع ...

****

ولكن، ماذا تريد إسرائيل؟! ترفض إسرائيل، وبخاصة اليمين الإسرائيلي، بشدة، مبادرة السلام العربية، وكذلك «حل الدولتين» الأممية. فهي ترفض بقوة إقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل. لذلك، تعلن مرارًا وتكرارًا، وبوقاحة منقطعة النظير، رفضها للمبادرتين ... لان كل منهما تستوجب قيام دولة فلسطينية مستقلة، جنبًا إلى جنب مع إسرائيل. ورغم بقاء هاتين المبادرتين، ونجاتهما من الخبث الصهيوني، إلا أن كل منهما تتعرض، من حين لآخر، لضغوطات، ومحاولات محمومة لتغيير جوهر كل منهما. ومع ذلك، تبقى المبادرتان، المتشابهتان لأكبر حد، مطروحتان في الساحتين الإقليمية والعالمية ... كحل شبه عادل لهذه المأساة، الناجمة عن عدوان صهيوني شرس، وغير مسبوق.

****

لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الالتفاف على المبادرات العديدة الرامية لوضع حل سلمي، ونهاية لمأساة الشعب الفلسطيني، وواصلت السعي لتمييعها ... والمضي قدمًا في خططها الرامية للاستيلاء على كامل فلسطين، عبر الاستيطان وغيره، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في وطنه. وأتبعت أسلوب المماطلة الصهيونية المعروف، لكسب الوقت، ومن ثم وأد تلك المبادرات.

وبينما تتمسك القيادة الفلسطينية في رام الله بـ «حل الدولتين»، فإن هذه القيادة أعلنت مؤخرًا وصراحة، أنها لا تمانع في قبول «حل الدولة الواحدة» ... شريطة أن تكون هناك مساواة بين كل مواطنيها، سواءً كانوا يهودًا أو فلسطينيين. ولكن إسرائيل ترفض بشدة حل الدولة الواحدة المساوية فيما بين مواطنيها في الحقوق والواجبات ... مما يؤكد "عنصرية" إسرائيل، وإصرارها على أن تكون دولة لليهود فقط ... لا يسمح فيها لغير الصهاينة بالإقامة، إلا ربما كمواطنين من الدرجة الدنيا. وكل ذلك يكشف وجه إسرائيل القبيح، ويؤكد عدوانيتها، وعنصريتها المقيتة.

إسرائيل ترفض، إذن، «حل الدولتين»، سواء العربي أو الأممي، لرفضها قيام دولة فلسطينية مستقلة، يعيش فيها الشعب الفلسطيني الذي شرد، واحتلت أرضه. كما ترفض «حل الدولة الواحدة « التي يعيش فيها اليهود والعرب كمواطنين متساوي الحقوق والواجبات... لأنها تريد إقامة دولة يهودية عنصرية خالصة، وعلى حساب شعب بأكمله.

****

وللالتفاف على هذه المبادرات والحلول السلمية المقترحة، طالبت إسرائيل بتوطين الفلسطينيين في الأردن. كما قدمت حلاً ... يتمثل في: احتفاظ إسرائيل بكامل فلسطين، أرضًا وسكانًا ... مع إقامة « كانتونات» (تسميها « إمارات «) فلسطينية متناثرة في الضفة الغربية وغزة، يقيم الفلسطينيون في كل منها ... دون رابط قومي ووطني واحد ... وبحيث يسمح لكل كانتون بممارسة الحكم المحلي على أرضه ...؟!

وهذا «الحل» يذكر بدولة «جنوب إفريقيا» العنصرية سيئة الذكر. وهي الدولة الهالكة التي اندثرت، وزالت إلى غير رجعة ... تحت أقدام المقاومة الإفريقية والدولية النزيهة لها. والفلسطينيون، والغالبية الساحقة من العرب، ترفض – بالطبع – حل الدولة ذات الكانتونات العنصرية. والعجيب أن إسرائيل لا تخجل من اقتراح هذا الحل، الذي ينم عن عدوانية حاقدة وعنصرية بالية، وإصرار مقيت على عدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، أو الحد الأدنى من هذه الحقوق، التي سلبتها إسرائيل بكل وقاحة.

يبقى على الأطراف النزيهة في المجتمع الدولي مسؤولية إنصاف الشعب الفلسطيني من هذا الظلم الصهيوني القاهر، وتمكين الشعب الفلسطيني، بعد هذه العقود من التشرد والمعاناة، من الحصول على الحد الأدنى من حقوقه المشروعة في أرضه، والذي يتمثل في أحد وضعين: إما «حل الدولتين»، وقيام دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، واما إقامة دولة ديمقراطية واحدة ... يعيش فيها الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني كمواطنين متساوي الحقوق والواجبات.

****

تعتبر مبادرة السلام العربية، في منتهى التسامح والمسالمة والواقعية. وقد اعتبرها كذلك كل المنصفين في العالم، بمن فيهم بعض اليهود والمتصهينين. ورغم هذا، فقد رفضتها حكومة إسرائيل في اليوم التالي لصدورها ... وقبل أن يجف الحبر الذي كتبت به. ولم تكتف بالرفض، بل اجتاحت قواتها، عندئذ،

عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الالتفاف على مبادرات السلام وإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني وواصلت تمييعها

الضفة الغربية، وأعملت فيها – كالعادة – قتلا في أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وتدميرًا لما تبقى لديهم من منشآت ومرافق ومنازل (مذبحة جنين) ....في استهزاء صارخ بهذه المبادرة، وبكل القيم والشيم الإنسانية النبيلة.

وبالطبع، فإن هذا الكيان الصهيوني «يستقوى» بأسياده المستعمرين الغربيين .... وهؤلاء يستعذبون هذا الظلم، ويدعمونه. وهم الذين يهيمنون – مع الأسف – على معظم السياسة الدولية الراهنة، غالبًا بأهداف بشعة، وهمجية. ولقد وضح أن هذا الكيان الصهيوني الغاصب، والغرب المناصر له، لا يفهم إلا لغة واحدة، هي لغة «القوة «، بكل معانيها وعناصرها. لذلك، فإنه لا يعرف قيم التسامح والمسالمة والنوايا الحسنة، والحلول الوسط، ناهيك عن مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، لكل البشر. والإ ما معنى هذه المذابح التي يرتكبها، على مدار الأيام، وبإصرار عجيب على القتل والتدمير، وإبادة أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين؟!

****

وهذه الخصيصة بدأ يتجاهلها بعض العرب، إما عن قصد، أو خبث، ومآرب آنية خاصة، أو غباء. فإن سلمنا بأن مبادرة السلام العربية هي أقصى ما يمكن للعرب أن يقدموه ..... مقابل تنازل عن حقوقهم في أغلب فلسطين، وأنها –أي هذه المبادرة –تمثل الحد الأدنى (الذي لا مبرر للمساومة عليه، ولا يجوز إنقاصه أكثر) إن اتفق على ذلك، فإن الكرة تكون قد أصبحت في ملعب الصهاينة وأنصارهم ... إن أرادوا سلاماً (مقبولاً) فالباب مفتوح، وإن لم يريدوا ذلك – كما تشير الدلائل – فليشهد العالم أن ذلك الكيان يدفع الطرف الآخر – دفعًا – نحو المقاومة المشروعة لأطماعه، وبكل الطرق الممكنة.

الواقع يؤكد أن: إسرائيل لن تقبل هذه المبادرة العربية الكريمة، أو غيرها، إلا إذا أجبرت على ذلك – بشتى طرق المقاومة الممكنة. أما إن لم تجبر، فإنها ستعود إلى أساليب: تاجر البندقية، وكوهين، وشارون ونتنياهو، وغيرهم، المعروفة. ولا يمكن أن نتوقع ممن أنشأوا إسرائيل أن يضغطوا عليها كي تقبل إرادة معظم العالم، وقانونه الدولي. إن «الحل» مع هذا التحدي المصيري – بالنسبة للعرب – يكمن في: استخدام ما تبقى بيد العرب من "أوراق" أو – بمعنى آخر – في "القوة "، بكل معانيها، وليس في القوة العسكرية وحسب. وتتوفر معظم عناصر القوة هذه للعالم العربي، وبمقادير لا باس بها... ولا ينقص معظم دوله إلا "السياسات" الحكيمة، والإدارات الرشيدة المخلصة ... التي تعمل على خدمة الصالح العام، واستغلال وتنمية قدرات الدول، لأقصى حد ممكن، ثم الاتحاد (أو التضامن) .... لتحقيق الأهداف الجماعية العليا.

****

وفي الواقع الراهن، لا يمكن زحزحة إسرائيل عن تعنتها، وفرض الحل العادل، الذي تتضمنه مبادرة السلام العربية والدولية، إلا عبر الضغط الدولي، وما يمكن اعتباره «أضعف الإيمان « ... من ضغط سياسي عربي على الكيان الصهيوني، من ناحيتين، هما:

١ –دعم المقاومة المدنية الفلسطينية ضد إسرائيل، بأنواعها السلمية المعروفة والتي أثبت التاريخ السياسي نجاعتها .... على يد كثير من القادة السياسيين، أمثال: مهاتما غاندي، مارتن لوثر كينج، نيلسون مانديلا ... الخ.

٢ –المقاطعة العربية الجادة والحازمة ... وتنفيذ قرارات القمم العربية بعدم "تطبيع" أي دولة عربية العلاقات مع إسرائيل إلا بعد استجابة الأخيرة لمتطلبات السلام المعروفة، والمتفق عليها دوليا.

ولا جدال، أن المقاطعة العربية الجادة والشاملة لإسرائيل هي (أو هكذا يفترض) من أمضى الأسلحة ضد هذا الكيان الإجرامي، وضد عربدته المستفزة للمشاعر الإنسانية الخيرة. ثم: ماذا سيستفيد "المطبعون" من إسرائيل، غير إغضاب شعوبهم، وتسويد تاريخهم ؟!

إن من المستوجب الآن أن يتعهد كل العرب بالمقاطعة الكاملة لإسرائيل، ومن يدعمها، ما لم تستجب لمطالب السلام العادل والمقبول .... التي جاءت بها مبادرة السلام العربية ... وهي المبادرة المعتمدة أصلا على نصوص معروفة للشرعية الدولية، ممثلة في قرارات «الأمم المتحدة «، وغيرها. هذه المقاطعة هي التي سترغم إسرائيل على قبول هذه المبادرة .... ومن ثم الجنوح للسلم، وإنهاء هذا الصراع، وقيام السلام المنشود. والجدية فيها ستدفع المجتمع الدولي للعمل على التدخل لإنهاء هذا العدوان. أما التهاون العربي فسيؤدى إلى العكس. إن المقاطعة هي "الورقة" الأخيرة والأكثر حسماً، في يد العرب، تجاه العدوان الصهيوني. وإن فرط العرب فيها، فلن تقدم إسرائيل شيئاً، بل ستتمادى في غيها، وتوسعها، وتحصل على ما تريد دون مقابل.

****

وإذا استثنينا من المقاطعة (مرحلياً، ولأسباب سياسية واضحة)

المقاطعة "الورقة" الأخيرة والأكثر حسمًا في يد العرب والتفريط فيها يجعل إسرائيل تتمادى في غيها وتحصل على ما تريد دون مقابل

كل من: مصر وفلسطين (السلطة الفلسطينية) وربما الأردن، فإن على بقية الدول العربية والإسلامية أن تقطع كل صلة لها بالكيان الصهيوني، حتى يقبل مستحقات السلام شبه العادل. من هنا، تصبح إقامة صلات – ناهيك عن علاقات – من قبل أي طرف عربي مع إسرائيل، قبل رضوخ الأخيرة لمتطلبات السلام، متاجرة بالحقوق العربية، وتنازلاً، لا مبرر شريف له ... بل جريمة في حق الأمة، والأمن والسلام الحقيقيين، في المنطقة ... خاصة إذا استذكرنا أن الخطر الصهيوني يهدد كل الأمة، ولا تقتصر أطماعه على فلسطين وحسب.

وإن من يقدم على هكذا تحرك (من الدول العربية والإسلامية) إنما يشارك الكيان الصهيوني في جرمه، في حق الفلسطينيين والعرب، وفي حق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة. ويتضاعف هذا الجرم عندما يبرر من يقدم على هذه الخطوة – من العرب والمسلمين –تحركه هذا، بأنه «لخدمة القضية الفلسطينية».... فهذا يعتبر أسخف «مبرر» موجود الآن على الساحة السياسية. إذ كيف تحسب الخيانة الكبرى للقضية بأنها «خدمة» لها ؟!! ويقتصر «التطبيع» العربي مع إسرائيل، على العلاقات الحكومية. أما معظم الشعوب العربية، فيبدو أن من المستحيل «قبولها» بالكيان الصهيوني، كما هو. فهل يشرع العرب بالفعل، وبجدية وصدق، في هذه المرحلة البائسة من تاريخهم، في القيام بما يقتضيه «أضعف الإيمان»، دون خوف أو وجل .... حفظًا للأمة، وحماية لأنفسهم، وأجيالهم القادمة ؟! ما زالت الأمة بخير، وما زالت قادرة على مقاطعة/مكافحة أبشع صور الظلم والعدوان في هذا العصر.

****

وما زال الشعب الفلسطيني يتطلع نحو الأطراف النزيهة في المجتمع الدولي، راجيًا منها تحمل مسؤولية إنصافه من هذا

للالتفاف على الحلول السلمية طالبت إسرائيل بتوطين الفلسطينيين في الأردن و" كانتونات" فلسطينية متناثرة في الضفة وغزة

الظلم الصهيوني القاهر، وتمكينه، بعد هذه العقود من التشرد والمعاناة، من الحصول على الحد الأدنى من حقوقه المشروعة في أرضه، والذي يتمثل – بصفة رئيسية –في أحد وضعين: أما "حل الدولتين"، وقيام دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، وأما إقامة دولة ديمقراطية واحدة ... يعيش فيها الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني كمواطنين متساوي الحقوق والواجبات. أما الحلول «الترقيعية» فلن تكون حلولاً. ولا يجب أن تشكل المستوطنات الإسرائيلية عقبة مقصودة، لأن هذه المستوطنات غير مشروعة أصلاً. والعدالة المجردة تقتضي أن تعطى منشآت هذه المستوطنات للجانب الفلسطيني، كجزء من تعويضه عما مضى.

وتظل الأنظار متجهة إلى أمريكا ودول الغرب المتنفذ الأخرى، التي لديها مفاتيح حل هذه المأساة ... والتي ربما تدرك الآن أن إسراعها في وضع حل ينهي هذه المأساة لن يكون لاعتبارات إنسانية وخيرية وحسب، بل وللإسهام في استتباب الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، وبما يصب في نهاية الأمر في مصلحة الغرب، وكل العالم.

وكما هو معروف، فإن أمريكا تلعب الدور الرئيس في هذه القضية / المأساة ... بسبب كونها الدولة العظمى الأولى حاليًا، والداعم الأكبر للكيان الصهيوني. بل إن العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية تجاوزت الدعم والتأييد إلى التحالف الفعلي الوثيق. وهذا الدعم الأمريكي المطلق والأعمى وضع إسرائيل فوق كل القوانين والأعراف الدولية، وأطلق يدها ... لتعمل ما تشاء، دون حسيب أو رقيب يحاسبها، ويعاقبها. كما جعل أميركا شريكًا كاملاً في العدوان الصهيوني على فلسطين، والأمة العربية.

*أستاذ العلوم السياسية، عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا.

مبادرة السلام العربية .. نافذة الأمل وسط الظلام

اعتراف عالمي بأهمية وواقعية المبادرة العربية للسلام لإنهاء مأساة ٧٥ عامًا

رغم مرور ٢٢ عامًا على مبادرة السلام العربية التي طرحها الملك عبد الله بن عبد العزيز – رحمه الله – خلال أعمال مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بيروت عام ٢٠٠٢م، لا زالت آفاق السلام مسدودة، ولا زالت الجهود التي تهدف لإيجاد حل جذري لأزمة الشرق الأوسط تراوح مكانها بسبب التعنت الذي تبديه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي أدمنت الالتفاف على المبادرات المتعدَدة لتحقيق السلام وتعمّدت إفشالها، وواصلت خططها الاستعمارية الرامية للاستيلاء على كامل فلسطين عبر الاستيطان وغيره، وحرمان الشعب العربي من حقوقه المشروعة التي أقرتها المنظمات الدولية واعترف بها العالم أجمع.

د. هادي بن علي اليامي

ومع أن دولة الاحتلال الإسرائيلي استطاعت تقريبًا أن تحيل معظم تلك المبادرات إلى دائرة النسيان بتجاهلها المستمر، إلا أنها لم تستطع فعل ذلك مع المبادرة العربية لأسباب متعدّدة في مقدمتها الديناميكية الكبيرة التي تتحلى بها، ومقاربتها للواقع، والإجماع الكبير الذي حظيت به من كافة الدول العربية وسائر الدول المحبة للسلام والتي تتمسك بفرضها على تل أبيب رغم تعنتها واستقوائها بالدول التي تدعمها.

لذلك فإن هناك إجماع عربي وإسلامي كامل، تدعمه الكثير من القوى الدولية على أن خطة السلام التي تضمنتها المبادرة العربية هي الخطة المقبولة الوحيدة في الوقت الحالي من كافة الأطراف والمؤهلة لتحقيق الاستقرار والوصول إلى سلام دائم وعادل وشامل بين العرب وإسرائيل.

ويقوم الرفض الإسرائيلي للمبادرة على رغبتها في الاستيلاء على الأراضي العربية المحتلة ومصادرة حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، اعتمادًا على مبدأ القوة، والدليل هو أن هذا الكيان الغاصب لم يتقدم منذ عام ١٩٤٨م، بأي مبادرة لإنهاء النزاع، ولم يتجاوب مع جميع الجهود الدولية المبذولة، وهي ليست سياسة حكومية فقط، بل إن كثيرا من الأحزاب الإسرائيلية تجنح للتشدد وتطرح برامج دعائية متطرفة قبيل الانتخابات لاستمالة الناخبين وكسب أصواتهم، وهو ما يشير إلى أن التطرف هو توجه عام لديهم.

مزايا المبادرة

من أبرز مزايا مبادرة السلام العربية ذات البنود السبعة أنها تحفظ حقوق جميع الأطراف، وتضمن انتهاء النزاع العربي الإسرائيلي إلى الأبد، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومعترف بها دولياً على حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل لحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتم الاتفاق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والانسحاب من هضبة الجولان، وكل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، وما بعده، وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة. كما تطالب المبادرة دولة الاحتلال بإعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلام العادل الذي هو خيارها الاستراتيجي أيضًا.

وفي مقابل هذه المطالبات المشروعة سيقوم الجانب العربي باعتبار النزاع مع إسرائيل منتهيًا، وعقد اتفاقية سلام بين الجانبين

دفاع المملكة عن القضية الفلسطينية ثابت منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز وهو ما أعلنه الأمير محمد بن سلمان خلال القمة العربية الإسلامية

لتحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية في إطار هذا السلام الشامل بما يمكّن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنبًا إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلًا آمنًا يسوده الرخاء والاستقرار.

التميز السعودي

ورغم أن الدول العربية كافة تجمع على هذه المواقف القوية الواضحة، إلا أن الموقف السعودي ظل متميزًا، من حيث توحيد الصفوف، والعمل على جمع كلمة الفلسطينيين على موقف واحد، والتشديد على مواصلة الجهود الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها في وجه المساعي المدانة للاحتلال لتغيير ديمغرافيتها وهويتها والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

وأكدت السعودية مرارًا وتكرارًا وفي كافة المناسبات، أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن والاستقرار للشعب الفلسطيني مالم يتم حصوله على حقوقه المشروعة بالعيش على أرضه بما يحقق آماله وطموحاته، انطلاقاً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تُعنى في الأساس بتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وقمع أعمال العدوان ومنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتؤكد في ذات الوقت على احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها.

ركيزة أساسية

كما لم تتوان السعودية في الدفاع عن القضية الفلسطينية منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن -رحمه الله- وحتى يومنا هذا، حيث لا تزال هذه القضية على رأس القضايا التي تدعمها المملكة في سياستها الخارجية. ولا يزال الموقف السعودي ثابتاً في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين المشروعة، وفي التمسك بمبادرة السلام العربية التي جاءت كركيزة مهمة تدعم إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي وتعزّز فرص إحلال السلام بين جميع الأطراف.

وشدّدت كذلك على أهمية توقف الاحتلال الإسرائيلي عن بناء

الموقف السعودي ظل متميزًا في توحيد الصفوف وجمع كلمة الفلسطينيين على موقف واحد وحماية القدس المحتلة ومقدساتها

المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، ودعمت ما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الذي أكد أن إنشاء تل أبيب للمستوطنات على الأراضي الفلسطينية يشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، وعقبة أمام تحقيق السلام الدائم والشامل.

وتقديرًا للظروف الاقتصادية التي يمر بها الشعب الفلسطيني نتيجة مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتزايد بسبب سنوات طويلة من الاحتلال الإسرائيلي المجحف، فإن المملكة – إضافة إلى دعمها السياسي المستمر – لم تتأخر عن تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للشعب الفلسطيني، حيث ساهمت على مدى سنوات الاحتلال الطويلة بتقديم الدعم المادي والعيني، وتعد من أكبر الدول المانحة لوكالة (الأونروا) من خلال الاتفاقيات الموقّعة مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والصندوق السعودي للتنمية، حيث ينبع ذلك من الإيمان بأهمية هذه القضية، ودفاعاً عن حقوق الفلسطينيين في العيش الكريم.

وكانت كلمات الملك عبد الله – رحمه الله – التاريخية بمثابة بوصلة لحل المشكلة حينما قال بمنتهى الوضوح خلال قمة بيروت «حان الوقت لإسرائيل كي تراهن على السلام بعد أن راهنت على الحرب طوال العقود الماضية، إن على الإسرائيليين أن يفهموا أنه لن يتحقق السلام طالما استمرت بلادهم في احتلال الأراضي العربية. أما إذا اختارت إسرائيل إرجاع الأراضي العربية المحتلة لأصحابها، فإنها تعبّر بذلك عن رغبتها في سلام حقيقي، وحين ذلك يمكن للشعب الإسرائيلي أن يعيش في أمن بين شعوب المنطقة».

كلمات مضيئة

وآخر المواقف السعودية المؤيدة للفلسطينيين هي كلمات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان – حفظه الله – خلال القمة العربية الإسلامية التي عقدت في نوفمبر الماضي بالسعودية والتي كانت بمثابة قرع لناقوس الخطر عندما قال «نحن أمام كارثة إنسانية تشهد على فشل مجلس الأمن والمجتمع الدولي في وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقوانين والأعراف الدولية والقانون الدولي وتبرهن على ازدواجية المعايير وتهدد الأمن والاستقرار العالمي مما يتطلب جهدًا جماعيًا فعالًا لوضع حد لهذا الوضع المؤسف، وفك الحصار وإدخال المساعدات، وتؤكد المملكة رفضها القاطع للحصار والتهجير وتحمل سلطات الاحتلال مسؤولية الجرائم المرتكبة».

كما أكد البيان الختامي للقمة تجديد التأكيد على ثبات الموقف العربي باستحالة تحقيق السلام الإقليمي بتجاوز القضية الفلسطينية أو محاولات تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، وأن مبادرة السلام العربية تمثّل مرجعية أساسية. كما حمّل إسرائيل مسؤولية استمرار الصراع وتفاقمه نتيجة عدوانها على حقوق الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وسياساتها وممارساتها المنهجة وخطواتها الأحادية اللاشرعية التي تكرس الاحتلال وتخرق القانون الدولي، وتحول دون تحقيق السلام العادل والشامل.

تبرير الإرهاب

هذه الكلمات الواضحة تؤكد بجلاء أن العرب لن يكتفوا بمشاهدة إسرائيل وهي ترتكب كل هذه الجرائم والفظائع، وأن الصبر العربي على تجاوزات الاحتلال وانتهاكاته المتكررة للقانون الدولي قد شارف على النفاد، وقد آن للمجتمع الدولي أن يصحح هذه الأوضاع وأن يلزم إسرائيل بوقف تعدياتها.

اللافت في الاجتماع أن معظم الوزراء العرب أشاروا في كلماتهم إلى أن ما تقوم به تل أبيب من انتهاكات بحق الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم، وقتل أبنائهم، وهدم منازلهم ومصادرة الأمل من قلوبهم يعد هو المحرك الأكبر للكيانات الإرهابية، ويمنحها مبررات البقاء، ويمدها بالمتطرفين، حيث تستغل تلك التنظيمات الصعاب التي يعيشها الفلسطينيون، وما يواجهونه من اعتداءات على أيدي جنود الاحتلال لتجنيد المتطرفين من الشباب المسلم، وذلك باستغلال مشاهد الدماء العربية وهي تسيل على أرض فلسطين، وتتمكن بذلك من التغرير بالبسطاء، فتجندهم في صفوفها، بذريعة أن ما يقومون به من أعمال إرهابية يصب في خدمة الإسلام والمسلمين.

ونتيجة لتكامل المبادرة العربية فقد وصفها الكثير من المراقبين الدوليين وخبراء السياسة بأنها كانت فرصة ذهبية سانحة لتحقيق السلام وإنهاء هذا التوتر، فالقضية الفلسطينية كما هو معلوم هي قضية العرب والمسلمين المركزية، والتي لن يعرف العالم طريقًا نحو الاستقرار والأمن والسلام إلا بعد وضع حلول لها. لذلك سارعت كثير من الدول الغربية إلى إعلان دعمها السياسي والدبلوماسي للحل العربي.

وضعية القدس

ورغم محاولات دولة الاحتلال الإسرائيلي مرارًا وتكرارًا إفراغ القضية الفلسطينية من مضمونها، عبر خطط الضم المختلفة، أو إحداث تغيير على الأرض في وضع مدينة القدس، سواء بصورة منفردة أو عبر مقترحات تقدمها الدول الداعمة لها، إلا أن الموقف العربي ظل موحدًا تجاه هذه القضية المصيرية، وأكدت جامعة الدول العربية وكافة الدول المنضوية تحتها أن مثل هذه المؤامرات تعتبر «جريمة حرب» وأن هذه الخطط، مرفوضة جملة وتفصيلاً، جزئياً أو كلياً، في الحال أو في المستقبل.

ولم تخل أي من القمم العربية أو الإسلامية التي عقدت خلال العقود السابقة من إدانة ورفض الممارسات والانتهاكات التي تستهدف الفلسطينيين في أرواحهم وممتلكاتهم ووجودهم كافة، مؤكدة على أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، وإيجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين وفقاً للمرجعيات الدولية وعلى رأسها مبادرة السلام العربية ومبادئ القانون الدولي بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كافة الأراضي المحتلة، إضافة إلى دعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء الاحتلال، ووقف الاعتداءات والانتهاكات المتكررة التي من شأنها عرقلة مسارات الحلول السياسية وتقويض جهود السلام الدولية .

أفكار شاذة

لكن دولة العدوان الإسرائيلي استمرأت التمادي في انتهاكاتها التي تتعارض مع كافة القوانين والمعاهدات الدولية، وأعلنت بمنتهى الصلف رفضها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومضت أكثر من ذلك للإفصاح بكل جرأة أنها تريد إقامة دولة يهودية عنصرية خالصة، وعلى حساب شعب بأكمله. كما طالبت في مرات كثيرة بإعادة توطين الفلسطينيين في غزة أو الأردن. كما اقترح بعض قادتها الاستيلاء على كامل الأرضي العربية، مع «السماح» بإقامة «كانتونات» فلسطينية متناثرة في الضفة الغربية وغزة، يقيم فيها الفلسطينيون دون رابط قومي ووطني واحد، وبحيث يسمح لكل «كانتون» بممارسة الحكم المحلي على أرضه.

هذا الحل الذي لا يصدر إلا عن عقول مريضة مهووسة رفضه الفلسطينيون والعرب بصورة قاطعة، كما عارضته كافة الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية لما ينطوي عليه من اعتداء سافر على حقوق أقرت بها الأمم المتحدة، لكن هذا الرفض العالمي الواسع لم تقابله تل أبيب بموضوعية لأن قادتها لا زالوا يؤمنون بأن لهم الحق في الاستيلاء على أراضي الآخرين استنادًا إلى لغة القوة وفرض سياسة الأمر الواقع.

فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أدمنت التسويف والتلاعب بأحاديث السلام، أملاً في كسب المزيد من الوقت بما يضمن لها قضم ما تبقى من الأراضي الفلسطينيّة، وحتى تصبح قصة إقامة دولة فلسطينيّة مفرغةً من أيّ محتوى ومعنى، لا سيما الحكومة اليمينية المتطرف التي يقودها بنيامين نتنياهو التي تعلن بدون مواراة عزمها على تصفية القضيّة الفلسطينيّة، عبر تفريغ فلسطين من شعبها، تارة عبر إزاحة الفلسطينيّين في غزة نحو شبه جزيرة سيناء، وتارة أخرى من خلال التفكير المؤكد في ما اصطلح على تسميته بـ «ترانسفير» لسكان الضفة الغربية باتجاه الأردن.

أصوات عاقلة

الآن ومع تفجّر الأحداث في غزة والضفة الغربية، عاد الحديث مرة أخرى عن المبادرة العربية بوصفها الحل الأمثل الذي يضع حدًا لهذه المشكلة التي ظلت تؤرق العالم منذ ٧٥ عامًا، فقد ظلت إسرائيل تراوغ طيلة هذه الفترة وترفض الانصياع إلى صوت العقل.

حتى داخل إسرائيل نفسها هناك شخصيات كثيرة بارزة ومؤثرة بدأت تدعو لإعادة النظر في المبادرة والموافقة عليها، مثل الوزير السابق مائير شتريت الذي كتب خلال الأسبوع الماضي مقالا في صحيفة «معاريف» قال فيه «ما من حلول سحريّة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، لكن هناك حل ممكن للخروج من المأزق الحالي وهو المبادرة العربية، فإسرائيل لا يفيدها البقاء إلى الأبد على حد السيف، فيما الاعتماد على دعم مطلق ولا نهائي أمريكي لمواقفها المتعنتة يبقى من قبيل الحلم غير الواقعي».
وعلى الرغم من وجود هذه الأصوات العاقلة، يتوجب الانتباه إلى أنه في ظل هذا الوضع الشائك والجمود الذي تواجهه الأزمة

إجماع عربي وإسلامي تدعمه الكثير من القوى الدولية على أن المبادرة العربية هي الخطة المقبولة الوحيدة في الوقت الحالي من كافة الأطراف

إسرائيل أحالت معظم المبادرات لدائرة النسيان لكن لم تستطع فعل ذلك مع المبادرة العربية لديناميكيتها وواقعيتها والإجماع عليها

الفلسطينية، فإنه يتوقع تزايد النزعة العنصرية في إسرائيل، لا سيما بعد أحداث السابع من أكتوبر، حيث ارتفعت أصوات المتشددين وباتت هي الأعلى، وهو ما يتجلى في تصريحات العديد من مسؤولي حكومة الاحتلال التي أكدوا فيها أن الحرب في غزة قد تمتد إلى عام وأكثر.

لحظة الحقيقة

العالم يقف الآن أمام مفترق طرق حقيقي، وعليه إذا أراد السلام والقضاء على مسبّبات الإرهاب أن يرغم دولة الاحتلال على قبول المبادرة والانخراط في جهود حقيقية وبحسن نية للوصول إلى السلام المستدام. أما تقديم الدعم الكامل للمعتدي المغتصب فسوف يضع المنطقة والعالم برمته على فوهة بركان.

لذلك كله، فإن العالم بحاجة إلى تحرك سريع يحرك بركة السكون، وعلى الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي أن تتحلى بمسؤولياتها الأخلاقية في إنصاف الشعب الفلسطيني من هذا الظلم الصهيوني القاهر، وتمكينه بعد هذه العقود من التشرد والمعاناة، من حقوقه المشروعة في أرضه والعمل على قيام دولته المستقلة. ولتحقيق هذه الغاية فإنه لا بد من دراسة خطط عمل ملموسة لإعادة تعبئة الشركاء الإقليميين والدوليين لإعادة الالتزام بجهودهم لدعم استئناف عملية السلام على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ومرجعيات السلام الدولية.

الآن فإن هناك مسؤولية تاريخية على الدول الكبرى وذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي -إذا ما أرادت لتلك المساعي أن تؤتي أكلها وأن يتحقق السلام في العالم أن تقوم بخطوة عملية، وموقف أكثر قوة يردع حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة، ويكبح جماحها، ويوقف ممارساتها المتهورة التي تدفع العالم بأسره نحو مزيد من التوتر. فلا مجال لحسابات سياسية خاصة أو مزايدات، أو بحث عن مكاسب آنية، فما أنجزه المجتمع الدولي بالقضاء على شبح الدواعش وقرب نهاية كابوسهم تهدده تلك التصرفات غير المسؤولة، فهي تمنح قوى الإرهاب فرصة العودة إلى المسرح من جديد، بشكل قد يكون أكثر دموية وأشد بشاعة.

* عضو مجلس الشورى ـ عضو لجنة الصداقة الأوروبية بالمجلس ـ المملكة العربية السعودية

الأمير محمد بن سلمان نقل ثوابت المملكة تجاه القضية الفلسطينية إلى العالم

مواقف السعودية تجاه القضية الفلسطينية: استمرارية واعتدال ومصداقية

إن مما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية واحتلال إسرائيل لأراض عربية، شكلت واحدة من أكثر القضايا تعقيداً منذ الحرب العالمية الثانية وإلى الآن. وأصبحت القضية المركزية الأولى بالنسبة للدول العربية وشعوبها. وقد خصصت الدول العربية جزءًا هامًا من جهودها الدبلوماسية والمادية والعسكرية لحل وخدمة هذه القضية. وفي مقدمة هذه الدول كانت المملكة العربية السعودية التي ساهمت بدور فعال ومتواصل في هذه القضية. هذا الدور الذي بدأ منذ ثلاثينيات القرن الماضي في عهد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ دعم مادي ومعنوي وسياسي للفلسطينيين بهدف تحقيق أمانيهم بالحرية والاستقلال والاستقرار، ولا يزال هذا الدعم قائماً إلى اليوم ولم ينقطع يوماً رغم جسامة الأحداث التي مرت على المملكة والعالم العربي خلال نفس الفترة.

د. غالب الخالدي

تميزت مواقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بثلاث سمات شكلت في مجملها الأسس التي قامت عليها سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص. وهذه السمات هي: الاستمرارية والاعتدال والمصداقية البعيدة عن الشعبوية ولكن واقعية في الطرح والممارسة. فعند طرح مواقف المملكة سواء السياسية منها أو الدبلوماسية أو المادية.

إن مواقف المملكة تجاه القضية الفلسطينية بدأت تتبلور منذ عام ١٩٣٦م، عندما قامت الثورة الفلسطينية الكبرى ضد سلطات الانتداب البريطاني وسياساته في فلسطين. فقد كانت تلك السلطات تشجع وتساعد المستوطنين الصهاينة في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وطرد أصحابها منها. في تلك الفترة أمر الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ وزراءه في الخارجية والمالية بإرسال مساعدات ومعونات للشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه تم التواصل مع الحكومة البريطانية لإعادة النظر في مواقفها وإدارتها لفلسطين القائمة على توفير الدعم والمساعدة للمستوطنين الصهاينة على حساب سكان الأرض من الفلسطينيين. وكان الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ حازماً في هذا الموقف، حيث رفض كل الإغراءات البريطانية للتخلي عن دعمه للفلسطينيين. فقد رفض عرضاً من البريطاني جون فيلبي بأن تحصل المملكة على معونة بقيمة ٢٥٠ مليون ريال بالإضافة إلى استقلال كافة الإمارات العربية عدى عدن مقابل تغيير سياسته تجاه فلسطين.

ومنذ ذلك الوقت إلى الآن لم تتغير مواقف المملكة في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في تحقيق آماله في الاستقلال وتقرير المصير. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي مراسلاته مع الرئيس الأمريكي روزفلت، بين الملك عبد العزيز أهمية حقوق الشعب الفلسطيني ورفض فكرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين وكان ـ رحمه الله ـ يعتقد اعتقاداً راسخاً أن موقفه نابع من إيمانه العميق بعدالة هذا الموقف وجزء من حرصه على عروبة فلسطين وعدالة القضية الفلسطينية. واستمر هذا الموقف في كل الفترات اللاحقة.

ففي عهد الملك سعود بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ تكونت اللجان الشعبية لمساعدة الشعب الفلسطيني. وفي سبتمبر/ أيلول

٣ سمات لمواقف السعودية تجاه القضية الفلسطينية بعيدًا عن الشعبوية والرغبة في الثناء مع واقعية الطرح

عام ١٩٦٤ م، أعلنت المملكة العربية السعودية اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي عهد الملك فيصل بن عبد العزيز - رحمه الله - ساهمت المملكة في إبراز منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية والإقليمية والإسلامية. وقد تم تقديم الدعم المادي لها حيث قدمت المملكة خمسة ملايين جنيه استرليني لتكوين الكتائب التي بدأت لتحرير فلسطين. فيما بعد وفي حرب ١٩٧٣م، قامت المملكة بقطع النفط عن الدول الغربية الداعمة لإسرائيل في عدوانها على العالم العربي. وساهمت بشكل كبير في تلك الحرب سواء في تقديم الدعم المادي أو المعنوي لكل من مصر وسوريا أو من خلال المشاركة الفعلية في القتال على الجبهة السورية. ولاحقاً في عهد الملك خالد بن عبد العزيز - رحمه الله - وعندما اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان عام ١٩٨٢م، أمر الملك بتزويد المقاتلين الفلسطينيين بالسلاح من مخازن الحرس الوطني. واستمر الدعم بشكل متواصل من أجل تحقيق آمال الشعب الفلسطيني بتحقيق دولته المستقلة على أرضه. هذا الدعم الذي بدأ منذ ثمانينات القرن العشرين بدأ يتسم بالاعتدال والواقعية في الطرح. وبدأت المملكة تتخذ من السبل الدبلوماسية كأدوات لتحقيق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. وأخذت المملكة على عاتقها حمل هذه الآمال والتطلعات إلى كافة المحافل الإقليمية والدولية.

الاعتدال

منذ بداية الثمانينات بدأت المملكة تبرز كقوة إقليمية ذات تأثير عالمي، فالمملكة كمركز ومؤسس لمنظمة العمل الإسلامي ودولة ذات ثقل ضمن الدول العربية ومؤسس رئيس في منظمة أوبك، أصبحت الدولة الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط. من هذا الموقع، بدأت المملكة تسعى إلى تقديم مشاريع ومبادرات تهدف إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية وفي نفس الوقت تعطي إسرائيل الفرصة بأن تكون دولة مقبولة في منطقة الشرق الأوسط تستطيع العيش بسلام مع باقي دول المنطقة. ففي أغسطس من عام ١٩٨١م، قدم الأمير فهد بن عبد العزيز، وكان ولياً للعهد آنذاك، مبادرة شاملة لحل القضية الفلسطينية تكونت من ثمانية مبادئ:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس العربية.
- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد العام ١٩٦٧م.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتعويض من لا يرغب بالعودة.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.
- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

لقد كانت هذه المبادرة أول محاولة حقيقية لإيجاد حل عادل وشامل وواقعي للقضية الفلسطينية يضمن حقوق جميع الفرقاء بالعيش بأمن وسلام ويفسح المجال لتحقيق تعايش سلمي للجميع. إلا أن المبادرة جوبهت برفض من إسرائيل وعدد من الدول العربية وجزء من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية ومن منطلق الرغبة بتحقيق توافق عربي حول القضية الفلسطينية، أعلنت المملكة في القمة العربية في المغرب في نوفمبر من نفس العام سحب المبادرة وأعلنت «أنها على استعداد لأن تقبل أي بديل يجمع عليه العرب».

بعد ذلك مر عقدين من الصراعات العربية-العربية واختلاف في وجهات النظر، استطاعت إسرائيل إلى جر منظمة التحرير إلى توقيع اتفاق منفرد في أوسلو عام ١٩٩٤ م، لم يحقق للفلسطينيين سوى سلطة ضعيفة في أجزاء من الضفة الغربية دون أي سيادة أو استقلال. ومع ذلك قبلت السعودية بما كان خيار الشعب الفلسطيني ولو أنه لم يحقق شيئًا بأمل تطوير ذلك الخيار إلى اتفاق شامل ونهائي، ولكن ذلك لم يحصل.

الملك سلمان بن عبد العزيز استمر في الدعم وتواصل بنفس الوتيرة مع الحفاظ على الاعتدال في الخطاب والنهج

عادت المملكة العربية السعودية في العام ٢٠٠٢م، وقدمت مبادرة جديدة سميت بمبادرة الأمير عبد الله والذي كان ولياً للعهد آنذاك وتبنتها جامعة الدول العربية حيث سميت بمبادرة السلام العربية وكانت متطورة عن سابقتها بوضوحها في التطرق إلى إسرائيل كدولة ستحصل على نتائج إيجابية في حال وافقت على المبادرة التي نصت على:

انطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف

- يطلب من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

كما يطلب من إسرائيل:

١. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م، بالإضافة إلى الأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.
٢. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ .
٣. قبول قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة منذ الرابع من يونيو حزيران ١٩٦٧م، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

مقابل ذلك تقوم الدول العربية بـ:

١. اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي منتهيًا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لكافة دول المنطقة.
٢. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

كما نصت المبادرة إلى رفض كل أشكال التوطين للفلسطينيين في دول اللجوء وكما تدعو إسرائيل والمجتمع الدول لقبول المبادرة ودعمها والعمل على تنفيذها.

هذه المبادرة لاقت دعماً عربياً واسعاً، وحتى منظمة التحرير بكافة أطيافها قبلتها. وفي مؤتمر القمة العربية في الرياض عام ٢٠٠٧م، كان هناك تأييد واسع للمبادرة. وكان هناك تأييد واسع بين الفلسطينيين للمبادرة فأظهر استطلاع للرأي أن ٧٢ % من الفلسطينيين يؤيدون المبادرة. وحتى حكومة إسرائيل برئاسة ايهود أولمرت رأت أن المبادرة تشكل أساسًا جيدًا للتفاوض في حال تعديل بند اللاجئين.

وفي عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ ازداد الجهد الدبلوماسي اتجاه المساهمة في حل القضية الفلسطينية. ورافق ذلك أيضاً حث الدول العربية والإسلامية للمساهمة في الحفاظ على بقاء القضية الفلسطينية حية من خلال الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ودعم صمودهم على أرضهم. ففي قمة القاهرة أكتوبر عام ٢٠٠٠م، بين الملك عبد الله كيف يكون الاعتدال في المواقف دون التخلي عن الثوابت حيث قال: «إن الخيار أمامنا هو خيار صعب ودقيق وهو خيار الوقوف بثبات وصمود متمسكين بمبادئنا وحقوقنا المشروعة .. إنه خيار الاستقلالية في العمل». كما أكد ـ رحمه الله ـ على عروبة القدس حيث قال إن «القدس الشرقية قضية عربية غير قابلة للتنازل أو المساومة. وربط أي علاقة مع إسرائيل بإحراز تقدم حقيقي على مسارات عملية للسلام.

ولاحقاً في العام ٢٠٠٤م، حمل الملك عبد الله رحمه الله القضية الفلسطينية في جولاته الخارجية إلى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا مبيناً بكل وضوح رفض المملكة لأي إجراءات تؤدي إلى تهويد مدينة القدس من خلال تغيير ملامحها أو توسيع سلطات بلديتها والاستيلاء على المزيد من الأراضي منها.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يحفظه الله ـ استمر هذا الدعم وتواصل بنفس الوتيرة مع الحفاظ على الاعتدال في الخطاب والنهج. ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٧٥ في سبتمبر من العام ٢٠٢٠م، قال الملك سلمان "إن السلام في الشرق الأوسط هو خيارنا الاستراتيجي، وواجبنا ألا ندخر جهداً للعمل نحو تحقيق الاستقرار والازدهار والتعايش بين شعوب المنطقة كافة. وبين أن المملكة تدعم جميع الجهود الرامية إلى الدفع بعملية السلام». ولدى افتتاحه للقمة الإسلامية التي عقدت في الرياض في يونيو ٢٠١٩م، قال الملك سلمان بن عبد العزيز ـ يحفظه الله ـ إن القضية الفلسطينية «تمثل الركيزة الأساسية لأعمال منظمة التعاون الإسلامي، وهي محور اهتمامنا حتى يحصل الشعب الفلسطيني الشقيق على كافة حقوقه المشروعة والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية» كما أكد رفض المملكة القاطع لأي إجراءات تمس الوضع التاريخي والقانوني للقدس الشريف.

دعم المملكة لقضية فلسطين متواصل لقرن ولم يكن سياسة موسمية وإنما مبدأ راسخ منذ عهد الملك المؤسس وحتى الآن

حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة وعروبة القدس أحد أهم ركائز سياسة المملكة العربية السعودية الشرق أوسطية

وفي يناير عام ٢٠٢٠م، وفي رد فعلها على خطة الرئيس الأمريكي ترمب للسلام، أعلنت وزارة الخارجية السعودية تأكيد المملكة على « دعمها لكافة الجهود الرامية للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية».

وفي اتصال هاتفي مع الرئيس ترامب أعرب الملك سلمان عن حرص المملكة «على الوصول إلى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية من منطلق المبادرة العربية للسلام».

كما أن سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ـ يحفظه الله ـ أضاف إلى تلك المواقف السابق ذكرها في ترسيخ ثوابت المملكة تجاه القضية الفلسطينية. فقد أكد سموه في كلمة ألقاها خلال قمة دول البريكس الافتراضية في نوفمبر ٢٠٢٣م، أن «السعودية تطالب بإطلاق عملية جادة وشاملة لحل القضية الفلسطينية». كما أن المملكة ترفض ما يجري في قطاع غزه من «جرائم وحشية في حق المدنيين والأبرياء والمنشآت الصحية ودور العبادة» مطالباً بجهد دولي جماعي لوقف تدهور الأوضاع الإنسانية في غزه.

الدعم منذ الثمانينات أتسم بالواقعية وبدأت المملكة تتخذ الدبلوماسية كأداة لتحقيق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني

وبين سموه وبشكل واضح لا لبس فيه أن «موقف المملكة الثابت والراسخ هو أن لا سبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في فلسطين من نيل حقوقه المشروعة وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م». كما شدد على رفض المملكة القاطع لأي تهجير للفلسطينيين من غزه.

وعندما اشتدت الضغوط الأمريكية على المملكة لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل كان رد سمو ولي العهد بأن القضية الفلسطينية جزء هام جداً من هذه العملية: ففي مقابلة مع فوكس نيوز في سبتمبر ٢٠٢٣م، (قبيل أحداث غزة) قال سموه: «بالنسبة لنا فإن القضية الفلسطينية مهمة للغاية. ويجب الوصول لحل بشأنها». هذا الموقف، تم تأكيده في تصريحات وإجراءات وزارة الخارجية الدبلوماسية. ففي اجتماع حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جنيف شدد سمو زير الخارجية السعودي على أن «للفلسطينيين الحق في حياة كريمة والحق في الأمان والحق في المأوى المناسب والحق في الحصول على الضروريات الأساسية. وفوق كل شيء لديهم الحق في تقرير المصير. في الوقت الحالي تنتهك كل هذه الحقوق».

وأكدت هذا الموقف سمو السفيرة السعودية لدى الولايات المتحدة. ففي مقابلة لها مع شبكة CNN يوم ١٧ يناير الماضي أوضحت سموها أن «الطريق الوحيد لازدهار الشرق الأوسط هو الوحدة. وازدهاره الاقتصادي. وأن تكون منطقة متوازنة ومستقرة». وبينت بوضوح أن تحقيق الأمن والسلام والرفاهية يتحقق من خلال الدولة الفلسطينية.

مما سبق يتبين بما لا يدع مجالًا للشك أن الدعم المتواصل لقضية فلسطين من قبل المملكة لمدة تقارب القرن من الزمان لم تكن سياسة موسمية أو قرار قابل للتغيير، وإنما مبدأ راسخ ابتدأ منذ عهد الملك المؤسس وما يزال قائماً إلى الآن.

هذا الموقف ومع استمراريته، كان دائماً معتدلاً يقوم على العقلانية المتطورة مع التغيرات في النظام الدولي والإقليمي، دون التخلي عن الثوابت. فالمبادرات السعودية التي منذ العقد الثامن من القرن الماضي والتي قامت على أساس حل الدولتين، كانت عقلانية واستجابة للتغيرات الدولية والإقليمية. ولكن دعم الشعب الفلسطيني المادي والمعنوي بقي قائماً والثوابت لم تتغير على مر السنين والظروف. فبقي حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة وعروبة القدس أحد أهم ركائز سياسة المملكة العربية السعودية الشرق أوسطية. فبالتالي لا يقصد بالاعتدال التكيف مع الظروف الإقليمية والدولية ولكن تعني محاولة الحصول على أكبر كم من الحقوق في ظل المتغيرات والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. وكلما كانت المواقف معتدلة كلما كانت أكثر مصداقية ومعبرة عن حقيقة السياسة لدولة ثابتة في الإقليم وتزداد مكانتها العالمية يوماً بعد يوم.

لم تكن مواقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية موجهة نحو الجماهير ولم تسعى المملكة يوماً للحصول على الشعبية والتصفيق لأي موقف. ففي بداية ستينيات القرن الماضي عندما كانت الشعبوية القومية هي السائدة والإذاعات العربية كانت تروج لهذه السياسة أو تلك، كانت المملكة تعمل بصمت ودون الجهر من القول. وبعد الثورة في إيران عام ١٩٧٩م، ازدادت الشعبوية والتي أصبحت تحمل طابعاً إسلامياً وكذلك كانت وسائل الإعلام تروج لهذه السياسة أو تلك، كانت المملكة مع أنها الأكثر تمثيلاً للإسلام والعروبة تعمل بصمت. هذا الصمت أكسبها مع الوقت المصداقية الحقيقية. ومع توسع دور المملكة الإقليمي والدولي الذي تم بهدوء، أصبحت سياسات المملكة وثوابتها تعبر عن حقيقتها دون أي ترويج أو تجميل أو صخب إعلامي.

كما لم تسع المملكة للحصول على الثناء والتثمين من أي جهة، وإنما كانت تعمل ضمن ثوابت راسخة قائمة على إيمان ثابت بصحة وعقلانية وأخلاقية مواقفها.

ففي كلمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ قبل أكثر من ثلاثين عاماً وكان حينها رئيساً للجنة الشعبية لمساعدة الشعب الفلسطيني أن السعودية «لم تتخذ يوماً من الأيام موقفاً مؤيداً وداعماً للقضية الفلسطينية من أجل أن يأتيها الشكر والتثمين من أي كان على هذه المواقف المبدئية، لأن القضية الفلسطينية بالنسبة للمملكة ليست مجرد قضية دولية عابرة، وإنما هي بالفعل قضيتها الأساسية والمركزية».

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة نايف ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

سنستمر في طرق جدران العقل

حرب غزة غامضة الأهداف وغير معروفة النتائج ولا يستطع أي طرف ادعاء الانتصار

الحرب المعممة على كل الشعب الفلسطيني وخصوصاً جرائم الإبادة الجماعية في غزة، وصمود الشعب وما يعانيه القطاع من أوضاع مأساوية غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، وصمود المقاتلين التي أثبتت أن الكيان الصهيوني ما كان له أن يستمر دون دعم وحماية واشنطن والغرب... كل ذلك يبرر أية كتابة أو حديث عن عظمة الشعب وصموده وعن الإجرام الصهيوني بل يعتبر الحديث والكتابة بهذه القضايا واجب وطني وقومي وإسلامي وأممي حتى وإن كان ذلك في سياق أضعف الإيمان.

أ.د. إبراهيم إبراش

لكن في نفس الوقت وحتى لا تجرفنا العواطف بعيدًا ونترك للآخرين تحديد مستقبل قضيتنا الوطنية ومستقبل قطاع غزة ويمرروا علينا مفاهيم ومصطلحات وتصورات لوقف العدوان ومستقبل غزة تشتت انتباهنا وتعيشنا في حالة تيه وفقدان البوصلة، يجب التعالي على الجراح وكبح العواطف وإعمال العقل في كل ما يجري وتطبيق (فقه الأولويات)، وفي الحالة الراهنة فإن الأولوية هي كيفية وقف العدوان وإنقاذ ما تبقى من قطاع غزة شعباً وأرضاً وإفشال مخطط التهجير، دون أن يكون في ذلك أي مساس بشرعية المقاومة أو تراجعًا عن الأهداف الوطنية الاستراتيجية كتحرير فلسطين وتحرير كامل الأسرى في سجون الاحتلال ووقف الاستيطان وما يتعرض له المسجد الأقصى من انتهاكات، فهذه أمور يمكنها التأجيل في هذه المرحلة، ووقف العدوان وتثبيت الشعب على الأرض وتعزيز صموده يبقي القضية الوطنية حية ويفتح آفاقًا لتسوية سياسية عادلة توظف حالة التفاعل الإيجابي الدولي مع فلسطين .

كثير من التغطية الإعلامية العربية وكتابات المحللين السياسيين وخصوصاً خارج قطاع غزة يغلب عليها الخطاب العاطفي والانفعالي دون طرح رؤية عقلانية واقعية لكيفية وقف العدوان ومرحلة ما بعده، بل يعتبر البعض أن الحديث في هذه الأمور الآن يعتبر خذلانًا للمقاومة وتشكيكا بقدرتها على الانتصار وحسم المعركة لصالحها! حتى الطبقة السياسية في المنظمة فهي وإن كانت تدين العدوان وتطالب بوقفه وترفض التعاطي مع الموقف الأمريكي إلا أنها تفتقر لرؤية عملية لمرحلة ما بعد الحرب ومترددة ومتخوفة من تحمل مسؤولية القطاع وحدها دون توافق عربي ودولي وموافقة حركة حماس التي ما تزال تسيطر على أجزاء من القطاع، أيضًا القيادة السياسية لحركة حماس في قطر تقوم بدور الوسيط وتقدم مقترحات لصفقات هدنة ولكن القرار النهائي يبقى في يد الجناح العسكري في غزة، وفي جميع الحالات لا توجد رؤية أو موقف وطني مشترك ولا يسأل أحد الشعب الفلسطيني في غزة عن رأيه سواء في مجريات الحرب أو ما بعدها، وفي كل مقترحات وقف العدوان لا أحد يأخذ في الاعتبار أو يحسب حساب عشرات آلاف الشهداء وأضعافهم من الجرحى وما تعرض له القطاع من تدمير شامل!

أكثر من مائة يوم مرت على الحرب العدوانية ولا يبدو في الأفق نهاية لها ولا أحد يعرف ماذا يريد نتنياهو، حتى التوصل لصفقات تبادل أسرى لا يعني نهاية الحرب التي يريد نتنياهو أن تطول إلى حين تنفيذ ما يخطط له. وقد سبق أن كتبنا بأن هذه مجرد جولة من حرب ممتدة منذ ١٩٤٨م، ولم يقطعها إلا سنوات معدودة (١٩٩٤-٢٠٠٠م) بعد توقيع اتفاق أوسلو سادت فيها حالة ألا حرب وألا سلم، وبالتالي حتى لو أعلن العدو وقف إطلاق

لا يستطيع الكيان اليهودي الصهيوني الزعم أنه انتصر ولا تستطيع حركة حماس وفصائل المقاومة القول بأنها انتصرت

النار ووقف الحرب على غزة فالحرب والصراع سيستمران بين الفلسطينيين والإسرائيليين في غزة والضفة والقدس وخارجهما بل سيشتد أوزار الحرب والصراع بعد ما جرى في غزة لأن ما جرى أضفى على الصراع بعداً دينياً وثقافياً واجتماعياً وولد أحقاداً لن تزول قريباً.

بعد أكثر من مائة يوم لا يستطيع الكيان اليهودي الصهيوني الزعم أنه انتصر ولا تستطيع حركة حماس وفصائل المقاومة القول بأنها انتصرت، والنصر هنا يعني تحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل منهما وهي أهداف مبهمة عند كليهما، وهناك فرق بين الانتصار في جولة أو معركة في الحرب والانتصار بمعنى إخضاع الطرف الثاني واستسلامه.

يمكن للعدو أن يتحدث عن إنجازات حققها كتدميره ٨٠٪ من المساكن وتخريب البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وقتل حوالي ٢٥ ألف و٨ آلاف مفقود و٦٠ ألف جريح فلسطيني وإضعاف القدرات العسكرية لحماس وتجويع الشعب الخ، ولكنه لا يستطيع الزعم بأنه حقق أهدافه التي أعلنها في بداية هذه الجولة من الحرب، إطلاق سراح أسراه عند حماس وإضعاف قدراتها العسكرية والقضاء على قياداتها وفي اعتقادنا أنها أهداف دعائية ولإرضاء الشارع اليهودي المتعطش للانتقام وهناك أهداف غير معلنة، حتى وإن حقق الأهداف المعلنة فهذا لا يعني أنه انتصر على الشعب الفلسطيني بالمفهوم الاستراتيجي للانتصار، لأن حماس ليست وحدها المقاومة وليست الشعب الفلسطيني وإن كانت جزءاً من كليهما، وهذه الإنجازات المزعومة لا تساوي شيئاً أمام الإهانة التي تعرض لها الكيان على يد المقاومين واهتزاز صورته أمام العالم وانكشافه ككيان إرهابي يمارس الإبادة الجماعية ضد شعب فلسطين ،وبالتالي فقدان التميز الذي كانت إسرائيل تخدع به العالم بأنها دولة ديمقراطية تسعى للسلام وأن اليهود وحدهم تعرضوا للهلوكوست، وخصوصاً أن محكمة العدل الدولية تسعى لاتهام إسرائيل بممارسة (الإبادة الجماعية).

أيضاً يمكن لحركة حماس أن تتحدث عن إنجازات كاقتحامها الحدود في السابع من أكتوبر وقتلها واختطافها لعشرات الجنود والمدنيين وصمودها في الحرب لمائة يوم وإيقاعها الخسائر في صفوف العدو وأنها استطاعت تحريك الرأي العام لصالح القضية الفلسطينية ... ولكن حتى لو تمكنت من إطلاق سراح أسرى من سجون الاحتلال فإن أي حديث لها عن الانتصار بعد الحرب سيكون بعيداً عن الواقع.

القيادة السياسية لحماس في قطر تقوم بدور الوسيط ومقترحات لصفقات هدنة لكن القرار في يد الجناح العسكري بغزة

إنها حرب غامضة في الأهداف وغير معروفة نتائجها لأن هناك كثير من التساؤلات حول ما جرى يوم السابع من أكتوبر، سواء فيما يتعلق بهدف حماس من اقتحام غلاف غزة، هل هو تحرير أسرى أو وقف العدوان في القدس والضفة أو أن العملية خطوة نحو تحرير فلسطين؟ أم أن ما جرى يوم ٧ أكتوبر خرج عن كل التوقعات وفلتت الأمور من يد حماس، أم أن هناك ما هو خفي وستكشفه الأيام؟ ... أيضا هناك غموض والتباس في هدف الكيان الصهيوني من إعلان الحرب بل أيضاً هناك شكوك حول دور لنتنياهو فيما جرى في السابع من أكتوبر، فإن كان هدف الكيان القضاء على قيادة حماس فهذه موجودة في قطر ويستطيع استهدافها كما استهدف العاروري في لبنان أو خطف الطائرة التي يستعملونها في تنقلاتهم الدائمة بين الدوحة والقاهرة وله سوابق في ذلك، وإن كان هدفه تحرير أسراه فإن قصفه العشوائي يفند ذلك حيث لا يعير اهتماماً لهم ومستعد للتضحية بهم من أجل أهداف استراتيجية أكبر، أم يهدف لفصل الشمال عن الجنوب ودفع الناس تحت القصف للهجرة لجنوب القطاع تمهيدًا لترحيلهم لسيناء، وهناك تصريحات لقادة صهاينة عن تهجيرهم لسيناء أو لقبرص والتواصل مع دول عدة لاستيعاب أهالي غزة كما أن مخطط دولة غزة الموسعة باتجاه سيناء مطروح منذ سنوات عند المخططين الاستراتيجيين الإسرائيليين وسبق أن تحدث عنه مستشار أمني إسرائيلي كبير وهو أيغورا أيلاند؟ أم يهدف نتنياهو لإقامة منطقة أمنية عازلة يكون كل شمال قطاع غزة بما فيه مدينة غزة جزءًا منه؟ كل ذلك يزيد المشهد تعقيداً.

للأسف عندما تكتب أو تتحدث بعقلانية وواقعية بعيداً عن الشعارات والأيديولوجيات والعواطف الجياشة والحسابات الحزبية الضيقة ستجد كثيرين يقدرون ما تكتب ويتقبلون الانتقادات، ولكن في نفس الوقت ستفتح على نفسك نار جهنم من بعض مكونات الطبقة السياسية بكل أطيافها في غزة والضفة عندما تكشف ضعفهم وحالة التيه التي يعيشونها وغياب الرؤية واستغلالهم جميعًا معاناة الشعب في القطاع لمحاولة الحفاظ على مصالحهم السلطوية وزعم كل منهم أنه يمثل الشعب والأحق بحكم غزة بعد الحرب، ونكرر ما سبق أن كتبناه قبل أشهر (هل تستحق سلطة في غزة كل هذا الثمن) وما نخشاه في هذا السياق أن يكون كيان غزة هو دولة حل الدولتين وصراع فلسطيني داخلي على من يحكمها .

*وزير فلسطيني سابق ـ أستاذ جامعي في غزة

دولة فلسطينية منزوعة السلاح كانت مطلبًا إسرائيليًا ثم تراجع عنها نتنياهو

الآن أفضل وقت لإعادة طرح "المبادرة" وعرضها على العالم مع التصعيد الإسرائيلي في غزة

لقد صار من شبه المتفق عليه أن الحل الوحيد لأزمة الاحتلال الصهيوني لفلسطين هو الحل السياسي، والحل السياسي الوحيد المطروح هو المبادرة العربية؛ فكيف يقبل المنطق السياسي أن هناك قضية شائكة وليس لها إلا مخرج وحيد؛ وفي تقديرنا ان عدم نجاح المبادرة العربية يعني قصورها أمام المعوقات مما يجعلنا أمام طرق متناقضة: إما إعادة صياغتها وردم الجوانب الهشة فيها؛ أو تذليل المعوقات بما فيها ما تضعه إسرائيل، لكن يبقى حل ثالث من خارج الصندوق خصوصًا أن المبادرة قد أطلقها العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ في «قمة بيروت» عام ٢٠٠٢م، عندما كان حينها وليًا للعهد، ولم تنجح طوال عقدين.

د. ظافر العجمي

- فما هو جوهر المبادرة العربية؟
- وما معوقات المبادرة العربية؟
- وما قابلية الانسحاب من المبادرة العربية؟
- التفكير خارج صندوق بنود المبادرة العربية؟

جوهر المبادرة العربية

بحسب نص المبادرة، طالبت الدول العربية إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم، معلنة في ثناياها أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضًا. والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧م، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان. والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

ومقابل ذلك عرضت الدول العربية اعتبار النزاع العربي / الإسرائيلي منتهيًا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل. وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة

معوقات المبادرة العربية

- غير المقترحات لم يمارس ضغط عربي قادر على إرغام إسرائيل على الجلوس إلى طاولة المفاوضات واستنباط التغييرات السياسية التي من شأنها أن تجعل المبادرة قابلة للتطبيق بالرغم من كثرة الدول العربية المطبعة ووجود طريق إلى تل أبيب بدون وسيط ثالث، بل وحتى لو كانت الولايات المتحدة، القوة التي يحتمل أن تكون قادرة على الضغط على إسرائيل، مستعدة بالفعل للضغط على إسرائيل، فإن ذلك سيتطلب تغييرًا في طريقة تعامل العرب بمرونة أقل تجاه واشنطن، حيث لم يذكر أن ضغطت الدول العربية والإسلامية على وشانطن بنفس القوة التي مارستها في حرب ١٩٧٣م.
- أقسى أنواع المعوقات هو التعنت الصهيوني ورفض تل أبيب قبول عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين لأنه يتجاوز الخطوط الحمراء الإسرائيلية، فيما تشرع الأبواب للمستوطنين من كل جهات الأرض.
- من المعوقات رفض تل أبيب وعدم استجابة من خط

لم تتخل الدول العربية عن المبادرة رغم جمودها ورغم اتهام البعض أن أول مسمار في نعشها كان التطبيع ثم تبعات طوفان الأقصى

المبادرة إلى اللغة التي صيغت بها لتبديد حجة الصهاينة بأن هناك حاجة إلى مزيد من المفاوضات. لتخفيف لهجتها فهي مثقلة بالإملاءات لن يتمكن الفلسطينيون ولا العرب ولا الصهاينة من التوصل إلى حل . وكرر الصهاينة رفضهم جلب العرب الاقتراح من عام ٢٠٠٢م، قائلين أما اقبلوا أو ارفضوا، فقالوا نرفض، رغم عدم انكارهم انها «فكرة عامة ... جيدة» وأنه بإمكان المبادرة العربية أن تكون «ذات صلة شرط إلغاء بعض مطالبها».

- أهمية تحديث المبادرة العربية مع الأخذ في الاعتبار التغييرات التي طرأت في المنطقة خلال السنوات الأخيرة. فقد تغيرت أعداد المستوطنين وأعداد اللاجئين الفلسطينيين؛ فكيف يتم الانسحاب الإسرائيلي. وهناك نحو ٧٠٠ ألف مستوطن يعيشون الآن في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والمفترض أن يكونا محور أي دولة فلسطينية بالمستقبل، ويتواصل بناء المستوطنات بسرعة.

قابلية وجدوى الانسحاب من المبادرة العربية

- بدأت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو في تسويق مفهوم «السلام بدون الفلسطينيين» باعتبارها استراتيجية جديدة، وذلك استنادًا إلى تصريحات ساخرة أطلقها نتنياهو، حيث ظنّ نتنياهو أنه قد ابتكر خطة ذكية تقوم على تجاهل النزاع مع الفلسطينيين وتحقيق اتفاقيات سلام مع دول عربية مختلفة. وقد فاخَر بتسمية هذه الخطة «السلام مقابل السلام»، كبديل عن الشعار السابق الذي كان يتناول الصراع مع الشعب الفلسطيني بصيغة «الأرض مقابل السلام». وكأنه يقول» إذا فيكم شر؛فلسنا قليلي شر «
- مقابل ذلك لم يخل معسكر السلام في العالم العربي من التراجع، خاصة بعدما كانت الجهود السلمية تكتسب قوة وتأثيرًا، وكانت قد أثمرت عن تحولات جوهرية في هذه المنطقة التي اعتبرت عادةً مكانًا للصراع. وفي ظل تصاعد الأعمال العدوانية الصهيونية العسكرية في قطاع غزة بعد طوفان الأقصى، وتصاعد التوتر في الضفة الغربية، وارتكاب الكيان الصهيوني لجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني دون مراعاة، وتبنيه لسياسات التهجير القسري والإبادة العرقية، في هذا السياق قد تتكرر أصوات الدعوة للانسحاب من المبادرة أو الدعوة لسحبها فقد بقيت طويلاً على الطاولة والجانب الصهيوني لم يرد عليها رسميًا.
- نشير إلى أنه مع ارتفاع المزاج العربي المتبرم من تصرفات الصهاينة جددت مثلاً كتل سياسية في الكويت، من بينها المنبر الديموقراطي، وهو قومي النزعة جدد الدعوة للانسحاب الرسمي الكويتي من مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م. وجاء هذا الطلب نتيجة لعدم وجود تقدم واقعي على الأرض في تحقيق أهداف المبادرة، ولتنازلها عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونشير هنا إلى أنه قد سبق ذلك طلب بالانسحاب الكويتي من المبادرة العربية في ٢٠١٠م، بعد اعتراض وقتل من كان على قافلة الحرية لفك حصار غزة، وجاء طلب الانسحاب عبر البرلمان كنهاية لحقبة الاستكانة وبداية لعصر القوة. ونشير إلى أن المجلس لم يجبر الحكومة على الموافقة، إنما جاء ذلك وفقاً لرغبتها ولم تبد أي ملاحظة، حتى أن ناطقها الرسمي قال سنتفاعل بإيجابية مع هذا الملف.
- وقد كشفت مصادرعدة أن الجزائر كانت قبل فترة في مزاج للإعلان عن انسحابها من مبادرة السلام العربية، التي قدمتها الجامعة العربية سنة ٢٠٠٢م، بمقترح أساسه الأرض مقابل السلام، لأن الجزائر وصلت إلى قناعة أن إسرائيل لا تؤمن بحل الدولتين، لا سيما بعد محاولتها تهجير أهل غزة إلى مصر لتصفية القضية الفلسطينية.
- كما أن تونس قد تتخذ القرار نفسه بالتنسيق مع جارتها الجزائر، وقد تنضم دول عربية أخرى فيما يشبه انسحاباً جماعياً من المبادرة، رداً على الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد الفلسطينيين في غزة أمام مرأى العالم.
- انسحاب الكويت والجزائر وتونس من مبادرة السلام، قد لا يعني بالضرورة أنه موجه للرياض رغم إن الجزائر رفضت المشاركة في القمة التي استضافتها مصر، السبت ٢١ أكتوبر٢٠٢٣م، بالعاصمة الإدارية الجديدة بحضور ٣٠ دولة ومنظمات دولية إقليمية.
- وكما قيل زادت موجة التطبيع العربي من قناعة دول عربية غير مطبعة أن المبادرة العربية للسلام تجاوزها الزمن، ولم تعد أغلب الدول العربية ملتزمة بها إلا في خطاباتها، حيث، ووفقاً للمبادرة، فإن التطبيع سيكون آلياً بمجرد قيام دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧م، عاصمتها القدس الشرقية واعتراف إسرائيل بها. رغم أن ما يحدث اليوم هو تطبيع دون حصول الفلسطينيين على حقوقهم؛ ما يعني تصفية القضية الفلسطينية تدريجياً.
- كما نشير هنا إلى أن قرارات الانسحاب من المبادرة

العربية للسلام سيكون له تأثير قوى على الدول العربية الأخرى من الناحيتين السياسية والأدبية معاً، خصوصاً في ظل وجود التجاوزات الإسرائيلية وخرقها للمواثيق الدولية والقوانين والأعراف، وإصرارها على الجرائم المفتوحة التي تشكل جرائم حرب. كما أن المبادرة ليست قائمة حتى يؤثر انسحاب دولة عربية منها من عدمه، و البعض اعتبروا الانسحاب نهاية لحقبة وبداية لعصر آخر فالمبادرة العربية ليست إلا حبراً على ورق، هى كيان قضت عليه الجرائم الصهيونية المتتالية منذ سنوات، ودقت مسامير في نعشه، فكيف لهذا الكيان أن يفيق، كما أن هناك من يرى أن المبادرات قدمت غير مرة وفى كل مرة تقابلها إسرائيل بتعنت وكبرياء، لذا فكلما قدمت مبادرات عربية تصاحبها تنازلات فلا بد أن يقابلها غطرسة ورفض إسرائيلى وإصرار على الإجرام، فوفقاً لتلك المعادلة تصبح أى تنازلات فى غيرصالح القضية الفلسطينية. لكن لا بد من التنويه إلى أن الانسحاب من قبل دول محدودة لن يكون ذا تأثير قوى خاصة في ظل الأوضاع الراهنة والجبروت الإسرائيلي إنما لا بد أن يصحبه تحرك دبلوماسي عالي المستوى لإقناع بقية العرب.

التفكير خارج صندوق بنود المبادرة العربية

إن مخاطر الإهمال الدولي للقضية الفلسطينية لسنوات هي المتسببة فيما يجري من صراع دموي، اليوم، وتجاهل الحل الممكن للصراع في الشرق الأوسط؛ وجذر المعوقات كما يراه البعض هو حل الدولتين.

- حتى أن فكرة «إسراطين» الدولة الواحدة للشعبين، كما دعا إليها معمر القذافي، وإن كانت ليست حلاً واقعياً وغير مقبول في ظل المناخ العنصري والكره ورفض التعايش من الطرفين، مما يؤكد أن الحل الواقعي الدولة الواحدة. حتى فكرة «إسراطين» قد تبدو مقبولة مقارنة برفض الصهاينة لحل الدولتين، متمسكة بأن إسرائيل دولة «يهودية»، على الرغم من أن الواقع على الأرض يقول إنه ليس جميع مَن في إسرائيل ويحمل جنسيتها من اليهود، فهناك اليهود والمسلمون، وحتى المُلحدون والبوذيون، يحملون جنسية إسرائيل، وهم ليسوا بقلّة مقارنة باليهود، وبالتالي فإن مسألة يهودية إسرائيل، كما يُصرّ حزب «الليكود»، هي ضربٌ من الخيال.
- وعلى الرغم من إعلان قيام الدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨م، في الجزائر، فإنه مع التسويف الإسرائيلي والمماطلة وتفتيت المفاوضات وإغراقها في مستنقع التفاصيل، بقي إعلان دولة فلسطين منذ عام ١٩٨٨م، دون أي اعتراف دولي، كما أن إسرائيل لم تتوقف عن استقطاع ما تبقّى من أراضي فلسطين وبناء المستوطنات التي التهمت أجزاء كبيرة من الضفة الغربية ومحيط غزة، مما قلّص المسافات التي من الممكن أن تجمع أي تواصل جغرافي بين الأراضي الفلسطينية القابلة لإقامة دولة فلسطينية بوصفها حلاً للسلام.
- مطلب عودة إسرائيلية إلى خطوط ١٩٦٧م، حلم عربي بين الشعوب حيث إنه لا يوجد زعيم عربي يعتقد أن إسرائيل بالفعل ستعود إلى خطوط ١٩٦٧م، حقاً، ويرى البعض أن المقصود هو الحصول على أرض بديلة بمساحة مشابهة. بمعنى أنه إذا ضمت إسرائيل أرضاً غربي جدار الفصل، نحو ٥ في المئة من أراضي الضفة، تعطى للفلسطينيين أرض أخرى في منطقة "يهودا" أو في غزة.
- من التحركات التي قد تبدو تفكير خارج الصندوق، هو دعم عربي لإسقاط المناوئين للمبادرة من الصهاينة حيث يتوقع أنصار حل الدولتين أن يؤدي سقوط نتنياهو بعد الحرب إلى إزاحة القوميين والمحافظين المتطرفين من السلطة، والذين لا يمكنهم التواصل البنّاء مع المبادرة
- إن أفضل وقت لتغيير بنود المبادرة وعرضها على العالم هو الآن في ظل عودة القضية الفلسطينية إلى الأضواء بشدة؛ بفعل حرب إسرائيلية مدمرة شنها جيش الاحتلال على غزة وانتشار المشاعر الإسرائيلية المعادية للفلسطينيين من خلال الدعوة إلى توزيع سكان غزة على دول العالم».
- كان يمكن استغلال جولة قمة الرياض ولجنة المتابعة التي أجراها وفد وزاري عربي وإسلامي في عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وبدأها في بكين التي تتولى الرئاسة الدورية للمجلس في نوفمبر ٢٠٢٣م؛ حيث إن إحدى الطرق لتحديث مبادرة السلام العربية هي إدراج خطة معاد صياغتها في قرار لمجلس الأمن، وسيجد الأعضاء الدائمون صعوبة في الاعتراض على اعتماد مبادرة تعكس المبادئ التي أقروها جميعًا.
- كما أن من أوضح أشكال التفكير خارج صندوق حول المبادرة العربية، الطرق العملية التي استنبطها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من أن فكرة إحياء مسار حل الدولتين استنفذت على مدار ٣٠ سنة ولم تحقق الكثير، ملقياً اللوم على إسرائيل في تعطيل هذا المسار. حيث أشار الرئيس السيسي إلى أن الأفق السياسي لحل القضية الفلسطينية لا يصل إلى تحقيق المأمول، معربًا عن الحاجة إلى تحرك مختلف يتضمن الاعتراف بالدولة الفلسطينية وإدخالها الأمم المتحدة. وأكد أن العمل بهذا الاتجاه يعكس مسؤولية المجتمع الدولي في تحقيق السلام وضرورة التحرك بشكل جاد لتحقيق الحل الدائم والعادل للصراع.

أصعب المعوقات تعنت إسرائيل ورفضها عودة اللاجئين الفلسطينيين فيما تشرع الأبواب للمستوطنين من كل جهات الأرض

- حيث أن فكرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تتضمن أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وأيضاً هناك ضمانات بقوات سواء هذه القوات من الناتو (حلف شمال الأطلسي) أو قوات من الأمم المتحدة أو قوات عربية أو أمريكية، حتى نحقق الأمن لكلتا الدولتين، الدولة الفلسطينية الوليدة والدولة الإسرائيلية.
- وقد زاد من زخم ما طرحة الرئيس السيسي الرد الفلسطيني والرد الإسرائيلي، وهنا نتذكر أنه في عام ٢٠١٨م، أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن دولة فلسطين المستقبلية يجب أن تكون «منزوعة السلاح». وفي الوقت نفسه، أصدرت حركة فتح بيانًا توضيحيًا تشير فيه إلى أن الهدف الحالي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م، دون المشاركة في سباق تسليح. وفي عام ٢٠١٤م، صرح عباس بأن الدولة الفلسطينية لن تمتلك جيشًا، بل ستكون لديها شرطة فقط، وستكون «منزوعة السلاح».

وفي ٢٠٢٠م، عادت فكرة دولة منزوعة السلاح في إطار «صفقة القرن» المقترحة من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية عن تقديم مقترح فلسطيني يشير إلى دولة فلسطينية مستقلة ومنزوعة السلاح إلى الرباعية الدولية. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قد تلقت دعمًا من بعض الأطراف الدولية، إلا أنها لا تلقى قبولًا كبيرًا بين الفصائل الفلسطينية، خاصة «حماس».

على الجانب الإسرائيلي، كانت فكرة دولة فلسطينية منزوعة السلاح مطلبًا إسرائيليًا منذ عام ١٩٩٣م. وفي ٢٠٠٩م، أكد نتنياهو استعداده لقبول دولة فلسطينية منزوعة السلاح، شريطة ألا تمتلك قوة عسكرية وتعترف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. ومع ذلك، تغيرت الأمور وأصبحت معقدة، وأكد نتنياهو في وقت لاحق أن هذه ليست سياسة الحكومة الحالية.

وفي ٢٠٢١م، رفضت إسرائيل فكرة «منزوعة السلاح» في قطاع غزة بسبب هروب حماس من الاتفاقات السابقة. وفي مقابل ذلك، أشار نتنياهو إلى أن هناك خطة لتحقيق أهدافها من خلال الحرب ضد حماس، مستبعدًا احتلال أو حكم غزة ومؤكدًا أن حماس يجب أن تختفي وتصبح المنطقة «منزوعة السلاح».

تبنى الملوك والأمراء والرؤساء العرب المبادرة العربية ٢٠٠٢م، وتعاهدوا على التقيد بما جاء فيها، وتم تسويقها وسط الرأي العام العربي على أساس أنها مبادرة تنصُّ على الاستمرار في فرض المقاطعة على إسرائيل، وعدم التطبيع معها، حتى القبول بإنشاء الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧م، والانصياع لقرارات الشرعية الدولية.

ورسميًا لم تتخل الدول العربية عن المبادرة رغم جمودها ورغم اتهام البعض أن أول مسمار في نعشها كان التطبيع الخليجي ثم تبعات طوفان الأقصى، والحقيقة أنها موجودة وغير موجودة

*أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الكويت ـ محلل سياسي وعسكري

جهود دول الخليج لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط

محاولة سلب القضية الفلسطينية من هويتها وتحويلها المستوطنة فارسية من تحديات السلام

في يناير الماضي صدر عن الأمم المتحدة تقرير يؤكد « إن عدد النزاعات الدموية في أنحاء العالم هو في أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»، وبعد مرور ثلاثة أشهر على الحرب على غزة أكدت الأمم المتحدة « أن غزة أصبحت مكانًا للموت واليأس». وما يجري على أرض فلسطين اليوم من مجازر بدافع الثأر وفائض الحقد، وقد انطلق من عقاله، لم يعد يخص أهل فلسطين وحدها، بل شملت ارتداداتها دول وشعوب كرة الأرض بأسرها، وتهدد مؤسسات أقيمت لبناء السلام مثل منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية بإلغاء دورها. والممرات البحرية الدولية بإقفالها، وبينما المتطرفون والمتعصبون قوميًا ودينيًا يتناثرون دماء الأبرياء في غابات القتل فإن صوت العقل لا يغيب عن دول الخليج العربية وقادتها في سعيهم الراسخ، بعيدًا عن صخب البلاغات، لمتابعة المسيرة نحو عالم يستلهم سعادة الإنسان على الأرض من دون أن يبتعد عن حكمة السماء.

د. فاطمة الشامسي

الجهود لحل القضية الفلسطينية

من المفيد بداية أن نستعيد محطات العلاقة التاريخية التي ربطت دول الخليج العربي بالقضية الفلسطينية. ومن أبرز هذه المحطات هو أن حركة التحرير الفلسطينية (فتح) نشأت في الكويت بقيادة ياسر عرفات وخليل الوزير (أبو جهاد)، وكانا يعملان بالكويت، وفيها قاما بإطلاق نشرة «فلسطيننا». ثم انضم إليهما يوسف النجار وكمال عدوان ومحمود عباس وكانوا يعملون في قطر، ثم عبد الفتاح حمود (أبو صلاح) وصبحي أبو كرش وسعيد المزين وكانوا يعملون في المملكة العربية السعودية. هذا في نشأة حركة فتح التي شكلت العمود الفقري للمقاومة الفلسطينية على مدى عقود.

أما على الصعيد الدبلوماسي فكانت «مبادرة فاس» وهذه المبادرة التي قدمها الأمير فهد بن عبد العزيز، وكان وليًا للعهد في ٢١-١١-١٩٨١م، وتضمنت إعلان المبادئ المقترحة كأساس لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام. وقد تم رفع تلك المذكرة إلى القمة العربية التي قامت بتأجيلها بعد أن عقدت جلسة واحدة، ثم في سبتمبر العام ١٩٨٢م، تم اعتمادها في مشروع السلام العربي مع إسرائيل وأبرز مقرراتها:

- إعلان إسرائيل بداية، أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي.
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٧٦م.
- إزالة جميع المستعمرات في الأراضي المحتلة بعد العام ١٩٧٦م.
- قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- وضع وتنفيذ مبادئ وضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة بواسطة مجلس الأمن الدولي.
- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤م.

-القمة العربية / الإسلامية

بدعوة من الملك سلمان بن عبد العزيز عُقدت القمة العربية الإسلامية كقمة طارئة مشتركة بين دول جامعة الدول العربية ودول منظمة التعاون الإسلامي في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣م، بمدينة الرياض برئاسة الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس

تأييد الصين مع روسيا وأمريكا لحل الدولتين يجعل المؤتمر الدولي للسلام يتخذ زخمًا أقوى ويعد فرصة لفرض الحلول وفق جدول زمني

مجلس الوزراء، وذلك لبحث تطورات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وشارك في القمة ٥٧ من قيادات الدول العربية والإسلامية. وخرجت القمة بمجموعة من القرارات والتوصيات الإيجابية التي بلغ عددها ٣١ قراراً والتي بعثت بإشارات إيجابية على أن هناك رؤية متفق عليها من تلك الدول لوقف قتل الأبرياء، وطالب البيان الختامي بإنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، ووقف جرائم الحرب والمجازر البربرية والوحشية وغير الإنسانية، التي يرتكبها الاحتلال، وأدان جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وطالب بإنهاء الحصار على غزة ودخول قوافل المساعدات الإنسانية، من غذاء ودواء ووقود، ودعا مجلس الأمن باتخاذ «قرار حاسم وملزم» يفرض وقف العدوان. وبالرغم من أن مجلس الأمن عقد ثلاث جلسات لإقرار "وقف عاجل وملزم ودائم للأعمال العدائية "إلا أن الولايات المتحدة استخدمت حق «الفيتو» مرتين لتعديله.

-مساعدات الدول الخليجية

يعود اهتمام شعوب ودول الخليج العربي بالقضية الفلسطينية إلى ما قبل نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م، حيث استجابت الدول لنداءات الشعب الفلسطيني ضد المجازر ومحاولات الاحتلال، والهيمنة التي تقوم بها العصابات الصهيونية في فلسطين آنذاك، وقد تزايد هذا الاهتمام مع الجولة التي قام بها مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني في ثلاثينيات القرن الماضي، والذي قام بزيارة للكويت شهدت اهتمامًا رسميًا وشعبيًا كبيرًا، تمثل في الحجم الكبير من التبرعات التي قدمت رغم شح الموارد في تلك الفترة . وقد اتخذت العلاقة مسارًا واضحًا وبارزًا مع انطلاق الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦م، وإعلان الفلسطينيين لأحد أكبر الاضرابات السياسية في القرن المنصرم، احتجاجًا على الهجرة اليهودية وسياسة شراء الأراضي. وفي قمة الخرطوم عام ١٩٦٧م، قامت كل من السعودية والكويت بتقديم مساعدات مالية كبيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ودول المواجهة لإسرائيل. واستمر الدعم الخليجي لفلسطين وقضيتها ماليًا ودبلوماسيًا بعد النكبة، ففي ١٦ أكتوبر ١٩٧٣م، وأثناء اشتعال الحرب بين سوريا ومصر وإسرائيل، قررت دول الخليج خفض الإنتاج من النفط، وفرضت حظرًا على شحنات النفط الخام إلى الغرب خاصة الولايات المتحدة وهولندا.

ومنذ تأسيس مجلس التعاون في ٢٥ مايو ١٩٨١م، وهو ينتهج مواقف واضحة وثابتة تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي. وقد رحب المجلس «بخارطة الطريق»، التي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية، وتنفيذ الالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية. وعلى هامش هذه الجهود، فقد تقدمت السعودية بمبادرتين لإيجاد حل لهذا النزاع في العام ١٩٨١م، ولاحقاً في العام ٢٠٠٢م، كما شاركت دول المجلس، ممثلة بالأمين العام، في

نشأت (فتح) في الكويت بقيادة عرفات وخليل الوزير ومن قطر النجار وعدوان وعباس ومن السعودية حمود وأبو كرش والمزين

مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وفي قمة الدوحة عام ٢٠١٣م، تم إنشاء صندوق دعم القدس بمجهود ومساهمة خليجية.

ومنذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، جددت دول المجلس مبادراتها الدبلوماسية، واتخذت موقفا حازما ضد حرب الإبادة التي تقوم بها اسرائيل في قطاع غزة وعملت بنشاط على إشراك المجتمع الدولي، وإدانة ما تعتبره عمليات بربرية غير مبررة من جانب إسرائيل، ودعت إلى وقف فوري للأعمال العدائية. ففي الدورة الـ ٤٤ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، أكدت دول المجلس على أهمية تنسيق العمل الدولي المشترك الرامي لوقف العمليات العسكرية في غزة، ودعت إلى ضرورة اعتماد السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط والذي لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، القابلة للحياة، وعاصمتها القدس، والانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو من عام ١٩٦٧م، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

وقد شهدت المرحلة جهودًا ومبادرات سياسية وإنسانية دعما للقضية الفلسطينية بشكل عام وأهل غزة بشكل خاص. وشملت الجهود دعم فلسطين في المحافل الدولية وخصوصًا داخل مجلس الأمن الدولي وتقديم مساعدات إنسانية لدعمها على مدار العام، وبلغت تلك الجهود ذروتها عقب التصعيد الإسرائيلي بقطاع غزة بعد ٧ أكتوبر الماضي، من خلال المباحثات والاتصالات مع قادة ومسؤولي دول العالم لبحث جهود التهدئة والدعوة للحفاظ على أرواح المدنيين وتوفير الحماية لهم. ولم تتوان الدول الأعضاء عن تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني من خلال ما تقدمه الحكومات والمؤسسات الخيرية من مساعدات إنسانية لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة. كما سارعت دول المجلس لفتح ممرات إنسانية لنقل المساعدات الطبية والإغاثية إلى القطاع دون عوائق، وقامت دولة الإمارات بإنجاز المرحلة الأولى لأنبوب المياه العذبة من الحدود المصرية إلى رفح ليروي ١٥٠ ألف نسمة في غزة. كما ان دولة قطر بالإضافة الى مساعداتها المالية لحكومة حماس في غزة، لعبت دورًا بارزًا في صفقة تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل.

-تحديات المبادرة العربية

تواجه المبادرة العربية للسلام تحديات صعبة، أبرزها التطرف الديني والاغتيال القومي وغياب القيادة الفلسطينية الموحدة. في التحدي الأول تزعم السيدة دانييلا ويز وقد ولدت في تل أبيب عام ١٩٤٣م، وهي من أبرز قيادات حركة المستوطنين: «إن حدود الدولة اليهودية هي من الفرات في الشرق إلى النيل في الجنوب الغربي» وتضيف في حوار مع مجلة نيويوركر الأمريكية «إذا قرر شخص ما اختراع دين جديد اليوم، فمن سوف يضع القواعد؟ إنها الأمة الأولى التي حصلت على الكلمة من الله والوعد من الله. الآخرون الذين يتبعون المسيحية والإسلام يمكن أن يعيشوا في أي مكان في العالم، لقد جاؤوا بعدنا، فلماذا في إسرائيل؟" وتؤكد في نهاية اللقاء أن حركة المستوطنين "تبذل جهودها للعودة إلى غزة وبناء المستوطنات». ويستكمل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هذا الوعد السماوي فيكشف لجنوده وسط الدمار في غزة «نحن من أباد العماليق...الآن اذهب واضرب عماليق ولا تعف عنهم بل اقتل رجلاً وامرأة، طفلاً ورضيعًا، بقرًا وغنمًا جملاً وحمارًا».

وقبل أن يستأثر «الكيان الصهيوني بمملكة السماء وحده تتصدى الجمهورية الإسلامية في إيران المدعومة بآيات الله، فتعلن على لسان قائد فيلق القدس في الحرس الثوري إسماعيل قاآني» إن محور المقاومة بقيادة إيران سيستمر بالعمل في لبنان وسوريا والعراق واليمن وفلسطين حتى ظهور الإمام الغائب وتشكيل حكومته». وهكذا تتولى الغيبيات اتخاذ القرارات تاركة لأهل الأرض شغف الموت والدمار في حروب يحكمها القتل لا العقل حتى نهاية الزمان.

أما التحدي الثاني فهو محاولة سلب القضية الفلسطينية من هويتها القومية وتحويلها إلى مستوطنة فارسية تخدم مصالح الإمبراطورية ولعل التصريح الذي أطلقه الناطق باسم الحرس الثوري الجنرال رمضان الشريف يكشف عن هذا الطموح الإيراني، عندما أكد أن عملية طوفان الأقصى جاءت ردًا على مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني بغارة أمريكية في العراق. ومثله هدد الجنرال محمد رضا نقدي بإقفال الممرات البحرية في البحر الأحمر وصولًا إلى مضيق جبل طارق وعبورًا من البحر المتوسط، وهو ما نجح الحوثيون في تنفيذه في البحر الأحمر، وبالطبع استثنى الجنرال مضيق هرمز كي تبقى إيران بعيدة عن المسرح ولا تتورط في «وحدة الساحات». ومن المهم في

الانشقاق الفلسطيني تحت أي هدف لا يخدم القضية وهو ما أثبتته التجارب المريرة وما يجري في غزة اليوم أحد هذه النتائج

هذا المجال إعادة التأكيد على أن حركة المقاومة الفلسطينية منذ نشأتها هي حركة تحرير وطنية وحركة مقاومة قومية عربية لا طائفية ولا مذهبية.

أما التحدي الثالث فهو الخروج القهري أو الطوعي عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها القمم العربية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك إسرائيل ومثلها الأمم المتحدة. إن التنوع داخل الوحدة هو دليل صحة وعافية سواء للدول أو حركات التحرير، ولكن الانشقاق تحت أي هدف أو مسمى لا يخدم القضية، وهو ما أثبتته التجارب المريرة وما يجري في غزة اليوم وفي الضفة الغربية هو أحد التجليات المريرة.

الواقع والمأمول

يختصر الناطق باسم الجيش الإسرائيلي المستقبل المنظور لمأساة غزة بعبارة واحدة «إن عام٢٠٢٤م، هو عام الحرب» وهو ما تؤكده الحكومة اليمينية المتطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو، تصريحًا وتلميحًا. لكن المجتمع الدولي، والدول الكبرى ترى أن لكل حرب بداية ونهاية، وبالتالي فإنها تطرح مجموعة من الحلول العاجلة والآجلة لهذه الحرب الدموية، وكل هذه الحلول تلتقي عند نقطة واحدة، هي أنه لا يمكن فصل مستقبل الشعب في غزة عن مستقبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة. ومن بين الحلول المطروحة حاليًا هو وضع غزة تحت الوصاية الدولية، وكان سبق للرئيس محمود عباس أن طلب في عام ٢٠١٤م، أن تشمل الوصاية الدولية الضفة الغربية وغزة. أما المحامية التي شاركت في المفاوضات حول وضع غزة في العام ٢٠٠٥م، ديانا بوتو فترى أن الحل القريب هو أن يمنح الفلسطينيون حق تقرير المصير وتكتب في «نيويورك تايمز " إن مستقبل غزة مثل مستقبل الضفة الغربية متروك للفلسطينيين أن يقرروا «إنهم يريدون الحرية». كما أن أحد الحلول الآنية المطروحة هو أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في مرحلة انتقالية تتولى فيها تصريف الشؤون الإدارية في القطاع بمساعدة دول الجوار العربية في القيام بدور أمني. وفي كل الحالات فإن هناك إجماعًا عالميًا على ضرورة انسحاب جيش الاحتلال من غزة ووضع حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

أما على المستوى العربي والإسلامي فإن هذه الحلول تبدأ من مبادرة السلام العربية والتي أقرتها القمة العربية الرابعة عشر في بيروت عام ٢٠٠٥م، وهي تستوحى في معظم بنودها من المذكرة التي قدمتها السعودية إلى قمة فاس عام ١٩٨٢م، مع تعديلات أضيفت إليها نتيجة لسياسة إسرائيل التوسعية.

وتؤكد المبادرة على «اعتبار النزاع العربي –الإسرائيلي منتهيًا" ، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.
وفي أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة جدد الملك سلمان بن عبد العزيز الدعوة إلى اعتماد مبادرة السلام العربية كأساس حل شامل وعادل يضمن قيام دولة مستقلة للفلسطينيين وعاصمتها القدس. وقد جاءت مبادرة السلام العربية استجابة لقرار منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٨م، باعتماد حل الدولتين وحق العودة للاجئين الفلسطينيين لاستعادة أراضيهم المحتلة في فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. واليوم وبعد أن مضى ١٩ عامًا على طرح هذا المشروع العربي للسلام نجد أن تل أبيب تمضي في الاتجاه المعاكس.

فرئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، يصرح معلنًا « أنا الوحيد الذي سأمنع قيام دولة فلسطينية في غزة ويهودا والسامرة" ويرفق القول بالفعل فتطحن آلته العسكرية البشر والحجر في قطاع غزة، ويطلق أحقاد المستوطنين المتطرفين بعد تحويلهم إلى ميليشيا مسلحة مدعومة بجيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بينما يتناوب وزراؤه على الدعوة إلى التهجير القسري أو الطوعي نتيجة التجويع والقصف العشوائي للمدنيين في غزة، ويقر الكنيست الإسرائيلي تعديل قانون «حق المواطنة» بما يسمح بنزع الهوية الإسرائيلية عن العرب في إسرائيل، وطردهم خارج الدولة العبرية، وهذه السياسة ليست جديدة فقد اعتمدها نتنياهو منذ اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين على يد متطرف يميني عام ١٩٩٥م، وصعود حزب الليكود الذي بدأ تدريجيًا بإلغاء «اتفاقية أسلو ١ و ٢» وقد وقعها كل من إسحاق رابين وشمعون بيريز وياسر عرفات، وتقضي باعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني، ومتابعة المفاوضات بين الطرفين وفق القوانين ٢٤٢ و٣٣٨ بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها

خرجت قمة الرياض المشتركة بـ ٣١ قرارًا بعثت إشارات إيجابية ورؤية متفق عليها لوقف قتل الأبرياء وجرائم الحرب في غزة

القدس. وقد اعتمد نتنياهو المبدأ الاستعماري القديم وهو «فرق تسد» وهدفه نزع الشرعية عن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وإقامة سلطة موازية في قطاع غزة إثر انشقاق حركة حماس عام ٢٠٠٧م، وتشكيل حكومتها في غزة ليؤكد غياب المفاوض الفلسطيني مما يتيح له بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وخنق طموحات الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وفي هذا السياق نشير إلى "خرائط المستوطنات الإسرائيلية التي صدمت أوباما" وهو عنوان تحقيق نشرته صحيفة "نيويوركر" الأمريكية في عام ٢٠١٨م، مرفقًا بالخرائط، كشف فيه فرانك لوينشتاين مبعوث الرئيس الأمريكي باراك أوباما الخاص للمشاركة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية عن خرائط لم يكن الأمن الإسرائيلي صرح بها تبين أن المستوطنات المخطط لإنشائها تحتل حوالي ٨٠% من مساحة الضفة الغربية وأن المناطق المأهولة بالفلسطينيين معزولة عن بعضها بصورة لا يمكن معها أن تقوم دولة فلسطينية. ويقول لوينشتاين أنه حمل الخرائط إلى وزير الخارجية جون كيري بعد أن أكدت الاستخبارات الأمريكية صحتها، التقى كيري بانتظام مع أوباما في المكتب البيضاوي وخلال أحد تلك الاجتماعات وضع كيري الخرائط واحدة تلو الأخرى، حتى يتمكن الرئيس ومستشاروه من دراستها. وذكر بن رودس أحد مستشاري أوباما الأطول خدمة، أن الرئيس صدم لرؤية مدى «منهجية» الإسرائيليين في عزل المراكز السكانية الفلسطينية بعضها عن بعض. ولم يعرض لوينتشتاين الخرائط على الإسرائيليين، لكنه أطلعهم على النتائج الرئيسية التي تم دمجها في خطابات كيري وغيرها من الوثائق، وقال لوينتشاين «أن الإسرائيليين لم يطعنوا أبدًا في هذه النتائج».

وينتهي التقرير إلى التأكيد إلى أن الرئيس أوباما، وبسبب انزعاجه من السلوك الإسرائيلي قرر الغياب عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي يدين المستوطنات، مما يمهد الطريق لإقراره، وكان هذا آخر تحد لأوباما ضد نتنياهو قبل أن يتولى دونالد ترامب منصبه ويضع سياسات أكثر قبولًا للمستوطنين». وقد منحت الحرب في غزة حكومة إسرائيل فرصة جديدة للقضاء على مشروع حل الدولتين، فأوكلت إلى وزير المالية سموتريتس، أبرز المتعصبين فيها مسؤولية الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهو بدوره كلف أحد أعضاء حزبه «الجمهورية الدينية» برئاسة ما أسماه «لجنة يهودا والسامرة" وهو ما أدى إلى طفرة غير مسبوقة في مشاريع الاستيطان ، كما أعلنت "حركة السلام الآن الإسرائيلية" وقالت المنظمة إن إسرائيل منذ يناير الماضي اندفعت إلى بناء ١٢٨٥٥ وحدة سكنية للمستوطنين في الضفة الغربية، وهو أعلى رقم تسجله المنظمة منذ عام ٢٠١٢م. ومنذ بداية الحرب في غزة تقول المنظمة الإسرائيلية أن المستوطنين أعادوا إنشاء أكثر من عشر بؤر استيطانية، وشقوا ما يزيد على ١٨ شارعًا جديدًا وأن تلك الشوارع تتيح استيلاءهم على مناطق واسعة النطاق على طول مسار الطريق. وفي السياق نفسه تذكر الأمم المتحدة أن نحو ٧٠٠ ألف مستوطن يقيمون في ٢٧٩ مستوطنة في أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية، بينما يعيش أكثر من ثلاثة ملاين فلسطيني في المنطقة نفسها تحت الحكم العسكري الإسرائيلي. وهذا ما يكشف أن مبادرة السلام العربية، كي تتحول إلى واقع، تحتاج إلى رعاية دولية باتت ممكنة بل وحتمية بعد أن تحولت أرض فلسطين إلى كرة من لهب تتقاذفها الطموحات الإقليمية والعصبيات العرقية والدينية والمذهبية.

مؤتمر السلام أو مدريد (٢)

إن الحرب في غزة على اختلاف المواقف والآراء شعبيًا ودوليًا منها، تكاد تتفق على إدانة الفظائع وحق الشعب الفلسطيني في دولة مزدهرة وقابلة للحياة، ولعل الزيارات المكوكية لوزير الخارجية الأمريكي ومبعوثي الرئيس بايدن للمنطقة إحدى العلامات التي تعيدنا إلى مؤتمر السلام ، وقد عقد عقب حرب تحرير الكويت وسبقته ثماني جولات قام بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في المنطقة، ثم تتويجها في عام ١٩٩١م، بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام وقد وجهت الدعوة إليه كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي معًا، ووصفه الوزير الإسرائيلي عضو الكنيست سابقًا يوسي بيلين ، في احتفال أقامته الامم المتحدة في الذكرى الثلاثين للمؤتمر بأنه « كان معجزة، فقد أدى إلى اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م، بين منظمة التحرير وإسرائيل، وإلى اتفاقية السلام مع الأردن عام ١٩٩٧م". وفي الوضع الحالي فإن دخول الصين مع روسيا والولايات المتحدة، وكلها يتفق على حل الدولتين، فإن المؤتمر سوف يتخذ زخمًا أقوى، خاصة إذا كان للمؤتمر فرصة فرض الحلول وبجدول زمني محدد وهو ما افتقر اليه مؤتمر مدريد.

*نائب المدير التنفيذي السابق للشؤون الإدارية ـ جامعة السوربون سابقًا ـ أبو ظبي

لن تستقر إسرائيل إلا بسلام يقبله جيرانها قائم على الحل الشامل

مبادرة السلام العربية الخيار الأكثر قابلية للتطبيق لإنهاء العداء بين العرب وإسرائيل

منذ أن بدأت إسرائيل حربها في غزة، قُتل آلاف الفلسطينيين، وجرح عشرات الآلاف، وأجبر مئات الآلاف على مغادرة منازلهم المدمرة. وفي هذا السياق، كثفت الدول العربية والإسلامية جهودها الدبلوماسية لإنهاء القتال ووقف معاناة الشعب الفلسطيني في غزة. وكحال جميع الحروب، لن تدوم الحرب على قطاع غزة وستصل إلى نهايتها عند مرحلة ما. إلا أن مستوى الدمار الذي لا يمكن تصوره والعدد غير المسبوق من الضحايا يعني أنه لا يمكن السماح لدورة العنف هذه بالتكرار وينبغي بناء توافق في الآراء لقبول سلام دائم وعادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين والعالم العربي الأوسع. ويطلق العديد من المحللين السياسيين والدبلوماسيين من جميع أنحاء العالم على هذه الاحتمالية مسمى «اليوم التالي»، أي الترتيبات السياسية التي ستحدث عندما يتوقف القتال. ومن أجل توضيح ما سيبدو عليه هذا «اليوم التالي» وكيفية الإعداد لسلام دائم وشامل، من المهم أن ننظر إلى الوراء وأن نتذكر الجهود الجادة لإنهاء الصراع العربي/ الإسرائيلي ووضع خارطة طريق للتعايش السلمي.

أ.د. جودت بهجت

مبادرة السلام العربية

شهد العالم العربي حالة واسعة من الانقسام والاستقطاب بعد زيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات إلى تل أبيب في عام ١٩٧٧م، وتوقيعه على معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية بعد ذلك بعامين. ومن أجل إنهاء هذا الاستقطاب واستعادة الاستقرار الإقليمي، صاغ قادة المملكة العربية السعودية رؤيتهم الخاصة من أجل سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط، والتي تم الإعلان عنها في عام ١٩٨١م، فيما يُعرف بـ "مبادرة الملك فهد للسلام». تتألف مبادرة السلام السعودية من ثماني نقاط تمهد الطريق أمام إقامة سلام عادل من بينها؛ مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، وإزالة المستوطنات. كما طالبت بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو تعويضهم. فيما كان الجزء الأكثر إثارة للانتباه هو الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي من خلال التأكيد على أحقية كافة دول المنطقة في العيش بسلام.

تباينت ردود الأفعال الدولية والإقليمية تجاه مبادرة السلام السعودية من دولة إلى أخرى حيث وصفت من قبل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان بأنها «خطوة إيجابية». فيما أقر القادة الإسرائيليون بأن الاستعداد السعودي للاعتراف بإسرائيل يجب أن ينظر إليه على أنه تطور إيجابي. ومع ذلك، رفضت تل أبيب الاقتراح دون إعطاء تفاصيل. ويبدو أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب عام ١٩٦٧م، وحق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، كانت شروطًا لم يستطع القادة الإسرائيليون استساغتها. وبعد مرور عقدين، أطلق العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز -الذي كان حينها وليا للعهد قبل أن يصبح ملكًا -مبادرته الخاصة من أجل تحقيق سلام شامل في المنطقة. تتشابه المبادرة مع مبادرة الملك فهد في مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧م، بما في ذلك الانسحاب الكامل من هضبة الجولان السورية وباقي الأجزاء المُحتلة من جنوب لبنان، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس، وتأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/08/20/saudi-israel-2002-arab-peace-initiative

عرضت المبادرة العربية إقامة السلام الكامل والتطبيع وأقرها الزعماء العرب في القمة الرابعة عشرة في بيروت مارس ٢٠٠٢

أراضيهم. في المقابل، ذهبت مبادرة الملك عبد الله خطوة أبعد من مبادرة الملك فهد، وبدلا من مجرد الاعتراف بوجود دولة يهودية في منطقة الشرق الأوسط، عرض الملك عبد الله على إسرائيل إقامة سلام كامل، بما في ذلك التطبيع السياسي، والاقتصادي، والثقافي. وقد نوقشت المبادرة وأقرها الزعماء العرب الآخرون في قمتهم الرابعة عشرة التي عقدت في بيروت في مارس ٢٠٠٢م.

على الصعيد الأمريكي، لم تكن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش مسرعة في القبول بالمبادرة السعودية. ويبدو أن حذر الإدارة الأمريكية كان نابعًا بشكل جزئي من إصرار الرئيس بوش على ألا ينتهي به المطاف إلى حيث انتهى الأمر بسلفه بيل كلينتون، مع تحول الآمال الكبيرة في السلام فجأة إلى موجة من العنف. علاوة على ذلك، كان هناك افتراضًا واسع النطاق بأن الإدارة الأمريكية كانت راغبة في إزاحة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى خانة الأمور المؤجلة بينما توازن خياراتها للإطاحة بنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين. وبعد فترة من التذبذب، قررت واشنطن أن المبادرة السعودية لديها إمكانية لإنهاء دوامة العنف، وعليه أثنت على العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز وحثت الزعماء الآخرين على البناء على المبادرة من أجل التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط.

لسوء الحظ، لم يتم تنفيذ المبادرة بل وشهدت المنطقة خلال العقدين التاليين العديد من المواجهات العسكرية بين الكيان الإسرائيلي والشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بالإضافة إلى حرب ٣٤ يومًا ضد جماعة حزب الله اللبناني. وتُبين الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الآن أن وقف إطلاق النار بشكل مؤقت قد يمنع القتال لبعض الوقت لكنه لا يجلب سلامًا. فإن تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي يتطلب جهودًا صادقة من قبل كافة الأطراف من أجل التوصل لإجماع حول سلام دائم إلى جانب البنود المدرجة في مبادرة السلام العربية (١٩٨١-٢٠٠٢م). الشيء الذي بات واضحًا وضوح الشمس بعد هجمات حماس في ٧ أكتوبر هو أن إسرائيل لن توفر الأمن لمواطنيها من خلال التحكم في مصير الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني الذين جُردوا من حقوقهم وحرياتهم ليعيشوا تحت

وطأة نظام دائم من العنف المُنظم وعدم المساواة.

الولايات المتحدة وسلام عربي-إسرائيلي شامل

خلال العقود القليلة الماضية، استثمرت الإدارات الأمريكية- جمهورية كانت أو ديمقراطية -بشكل مكثف في جهود التوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ودعا القادة الأمريكيون مرارًا لإقامة حل الدولتين واعتبار القدس عاصمة مشتركة لفلسطين وإسرائيل. كما حثت الإدارة الأمريكية تل أبيب على وقف بناء المستوطنات التي تعتبرها غير شرعية. ظلت هذه هي السياسة الأمريكية في عهد الرؤساء الأمريكيين جيمي كارتر، وجورج بوش الأب والابن، وبيل كلينتون، والرئيس باراك أوباما. إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب اعترفت بأن القدس عاصمة إسرائيل، وتعامل الرئيس الجمهوري، بشكل أو بآخر، مع القضية الفلسطينية باعتبارها ذات أولوية منخفضة. ومنذ اعتلاء الرئيس جون بايدن كرسي الرئاسة الأمريكية، قبل ٣ سنوات، سار على نهج سلفه دون أن يبذل سوى القليل من الجهد في سبيل معالجة الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي. تغيرت هذه الديناميات الآن تحت ضغط الحرب الدائرة في قطاع غزة، ليُدرك بايدن وكبار مستشاريه أنه لا مجال لسلام أو استقرار في الشرق الأوسط دون تسوية القضية الفلسطينية.

منذ أواخر ديسمبر ٢٠٢٣م، بدأ الرئيس جون بايدن يُحذر إسرائيل من إنها في طريقها لخسارة الدعم العالمي بسبب قصفها العشوائي للمدنيين. لم يكن هذا التحذير بأي شكل من الأشكال مؤشرا على أنه ثمة قطيعة وشيكة بين واشنطن وتل أبيب، لكنه حتمًا يُشير إلى تنامي خيبة الأمل الأمريكية إزاء السلوك الإسرائيلي في ظل تصاعد وتيرة هجماتها وأعداد القتلى بين صفوف المدنيين الفلسطينيين. في حين يطلق الكثيرون داخل واشنطن على استراتيجية بايدن تجاه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بسياسة «عناق الدببة»-بمعنى أن يدعمه هو وسائر مسؤولي الحكومة الإسرائيلية في العلن، بينما يحذرهم سرًا من التمادي فيما يفعلونه. ويستدل كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية على هذا من خلال الإشارة إلى عدة نتائج بما في ذلك التوصل لأول اتفاق ممدد لوقف لإطلاق النار خلال شهر نوفمبر الماضي والذي أسفر عن إطلاق سراح ١٠٥ من الرهائن، وتوصيل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، فضلاً عن امتناع إسرائيل عن فتح جبهة مواجهة ثانية ضد حزب الله في جنوب لبنان.

أما عن الوضع على الأرض داخل قطاع غزة فإنه مغاير تمامًا، في ظل حالة الخراب والدمار، وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا، فضلاً عن تدمير أكثر من نصف المباني والقضاء على أحياء بأكملها. نتيجة لذلك، بدأ بعض من كبار مساعدي الرئيس بايدن في الكونجرس يضيقون ذرعًا بسياساته التي من وجهة نظرهم فشلت في ممارسة ضغط كاف على حكومة نتنياهو من أجل إعادة النظر في أساليبها، ودعا كبار النواب الديمقراطيين في مجلس الشيوخ إلى نهج أكثر صرامة تجاه إسرائيل أو « التوقف عن نهج الشيك على بياض» كما قال السيناتور بيرني ساندرز. على المدى البعيد، تصر الولايات المتحدة على عدم رغبتها في احتلال إسرائيل لقطاع غزة وأنها قد تفضل إعادة إحياء محادثات السلام المتوقفة منذ أمد بعيد بشأن التوصل لحل الدولتين مع السلطة الفلسطينية. بينما يختلف الوضع داخل إسرائيل التي ليست لديها رغبة كبيرة للقبول بحل الدولتين في ظل مقاومة كبيرة عبر مختلف قطاعات الحكومة الإسرائيلية وغالبية الأحزاب السياسية، هو ما قد يتطلب تحولًا كبيرًا في الخطاب السياسي. من جانبهم لا يعتقد المسؤولون الأمريكيون أن اتباع نهج أكثر برودة أو حتى أكثر عدوانية تجاه إسرائيل -مثل ذلك الذي تبناه باراك أوباما خلال السنوات التي قضاها في البيت الأبيض -سيُساعد بالضرورة في إحداث تغيير في موقف إسرائيل وقد يأتي بنتائج عكسية في الواقع. ويقول مسؤولو إدارة بايدن أنه في حين أن لديهم بعض التأثير على إسرائيل، فإن فكرة أنهم يملون على إسرائيل شروط حملتها العسكرية أو إخبارها متى تتوقف مبالغ فيها.

في السياق ذاته، أدى رد فعل الرئيس جون بايدن تجاه الحرب في غزة إلى انقسام داخل الحزب الديمقراطي، وإثارة غضب بعض منتقديه الذين يعتقدون بأن البيت الأبيض كان مفرطًا في التسامح مع الأفعال الإسرائيلية. لكن يمكن القول إن المعارضة الأكثر حدة جاءت من داخل الحكومة الأمريكية، حيث أعربت مجموعات من العاملين داخل البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووكالات أخرى عن معارضتها لسياسة بايدن تجاه إسرائيل. كما تتهم هذه المجموعات الإدارة الأمريكية بتسهيل مقتل العديد من المدنيين الأبرياء. ليس هناك شك في أن بايدن قدم دعمًا راسخًا للحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة حتى عندما واجهت الدولة اليهودية إدانة دولية. ولكن كجزء من هذا الدعم، أصر بايدن مرارًا وتكرارًا على أن السلطة الفلسطينية يجب أن تحكم غزة بعد القضاء على حماس، وأنه يجب في يوم من الأيام إنشاء دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة.

من ناحية أخرى، تسبب موقف نتنياهو المتشدد في تعقيد الجهود الأمريكية بشأن إقناع الزعماء العرب بالمساعدة بإعادة بناء قطاع غزة والإشراف على عملية الانتقال السياسي بعد الحرب. وخلال اللقاءات التي جمعتهم بكبار المسؤولين بإدارة بايدن، أكد القادة العرب عدم عزمهم المساعدة في بناء القطاع دون الحصول على وعد بإقامة دولة فلسطينية في المستقبل القريب. فلا جدوى من

وصفت إدارة ريغان مبادرة قمة فاس بـ "خطوة إيجابية" ووصفت إسرائيل استعداد السعودية للاعتراف بها تطورًا إيجابيًا جدًا

إعادة بناء ما دمرته إسرائيل ثم الخوض مرة أخرى في دوامة العنف والدمار. في هذه الأثناء، تركز إدارة بايدن جهودها حاليًا على إقناع إسرائيل بالقبول بفكرة عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة بعد توقف القتال. ويعترف المسؤولون الأمريكيون بأن هناك رغبة ضئيلة بين الإسرائيليين لمناقشة إقامة دولة فلسطينية نظرًا لاستمرار حالة الغضب والحزن الذي يعتريهم لكنهم يقولون إن بايدن ملتزم بمتابعة الاقتراح على المدى الطويل. وفي أوائل ديسمبر، قال الرئيس بايدن أن حكومة نتنياهو بحاجة إلى التغيير قبل أن يكون هناك تقدم جدي نحو حل الدولتين. ويصف بعض الديمقراطيين في الكونغرس، مثل السناتور كريستوفر كونز، نتنياهو بأنه «شريك صعب للغاية» .

وفي نوفمبر الماضي، سلط وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الضوء على الموضوعات الأساسية المُتضمنة في الرؤية الأمريكية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بعد توقف القتال في غزة. تشمل هذه الموضوعات عدم التهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وعدم استخدام القطاع كمنصة لشن هجمات عنيفة، إلى جانب عدم إعادة احتلال إسرائيل لغزة بعد انتهاء الصراع، وألا يتم فرض حصار على القطاع أو تقليص أراضيه. وأضاف بلينكن أن الطريق نحو السلام يجب أن يشمل أصوات الشعب الفلسطيني والتعبير عن تطلعاته في قلب الحُكم ما بعد انتهاء الأزمة في غزة. كما يجب أن يشمل حكمًا بقيادة فلسطينية واتحادًا لقطاع غزة مع الضفة الغربية تحت قيادة السلطة الفلسطينية. وأخيرًا، يجب أن يتضمن أي اتفاق سبيلًا لتمكين الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش جنبًا إلى جنب في دول خاصة بهم، مع التمتع بمعايير متساوية من الأمن، والحريات، والفرص، والكرامة. وربما تكون هناك حاجة إلى معايشة فترة انتقالية في نهاية الصراع ليتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون وغيرهم من العرب من التفاوض على مثل هذه التسوية السياسية. تتشابه الرؤية الأمريكية للسلام الدائم مع ما يدعو إليه القادة العرب. حيث صرح وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، في أكتوبر الماضي، بأنه من المهم التوصل إلى حل سلمي يساعد على تحرير غزة من دوامة العنف المتكررة، ويضع حدًا لإراقة الدماء، ويقيم سلامًا عادلًا وشاملًا ومستدامًا.

الآفاق المستقبلية

يُذكرنا التاريخ بأن الحروب لا تدوم إلى الأبد، وعليه، فإن القتل المأساوي لآلاف الفلسطينيين في غزة ينبغي ألا يمنع المسؤولين في العالم العربي وإسرائيل والولايات المتحدة وبقية العالم من صياغة رؤية لسلام واسع وشامل في الشرق الأوسط. وتظل مبادرة السلام العربية في عامي ١٩٨١ و٢٠٠٢م، الخيار الأكثر قابلية للتطبيق لإنهاء الأعمال العدائية التي استمرت عقودًا بين العرب والإسرائيليين. سيستغرق الأمر بعض الوقت لتقييم نتائج الحرب المستمرة في غزة بدقة. ومع ذلك، تؤكد الحملة العسكرية والجهود الدبلوماسية على بعض الاتجاهات الاستراتيجية الناشئة:

أولًا، بالنظر إلى العلاقات الوثيقة التي تجمع بين الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية الرائدة، تمتلك واشنطن القدرة والنفوذ على المساهمة في إجراء مفاوضات دبلوماسية جدية من أجل سد الفجوة بين كافة الأطراف وتسهيل التوصل إلى توافق بشأن سلام دائم. ثانيًا، إن دعم إدارة بايدن الراسخ لإسرائيل يحتم ضرورة عمل الدول العربية على استغلال نفوذها الاقتصادي، والدبلوماسي، والأمني من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية، والكونغرس، والشعب الأمريكي لاتخاذ نهج أكثر إنصافًا، وفهمًا أفضل واستجابة لرؤية العرب بشأن سلام شامل وعادل. ثالثًا، منذ أن بدأت الحرب في غزة، أعرب الآلاف من الشباب الأمريكيين داخل كافة الجامعات تقريبًا عن معارضتهم القوية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مطالبين تطبيق حل الدولتين. وهو ما يشكل تغييرًا كبيرًا واضحًا على مستوى الرأي العام الأمريكي تجاه الصراع العربي –الإسرائيلي. رابعًا، على الرغم من العداء الشديد والقتل المأساوي لآلاف الفلسطينيين، فهناك حقيقة وجود أكثر من ٩ ملايين إسرائيلي وأكثر من ٧ ملايين فلسطيني، عليهم أن يجدوا طريقة لقبول بعضهم البعض والعيش في سلام مع بعضهم البعض. خامسًا، تتمتع إسرائيل بقدرات عسكرية كبيرة واقتصاد قوي ومُتنامي. ومع ذلك، لن تتمتع إسرائيل أبدًا بالسلام ما لم يقبله جيرانها. إن التوصل إلى تسوية تفاوضية تقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين، يُمهد الطريق لسلام عربي –إسرائيلي، ويُحقق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي للشرق الأوسط بأسره، بل وبقية العالم.

*أستاذ بمركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني بواشنطن العاصمة

إعادة طرح "المبادرة" بين الرغبة العربية والرفض الإسرائيلي والغموض الأمريكي

دور أمريكا ينطلق من تبنيها مواقف إسرائيل بصورة تامة ما قضى على دورها كوسيط للسلام

تعتبر الحرب في غزة من الأحداث المحورية التي غيرت مجرى الأمور في المنطقة وربما العالم، صحيح أنها لاتزال مشتعلة ولم نشهد نهايتها بعد، لكنها ومنذ اليوم الأول أفرزت نتائج كبيرة بغض النظر عما سيأتي فيما بعد ولعل من أهم نتائجها تهاوي نظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على فرض السلام من خلال القوة المفرطة وفشل المقاربة الأمريكية القائمة على دعم إسرائيل في كل ما قامت وتقوم به لقناعتها بأن العرب لن يكون لهم خيار إلا الانصياع، لذلك يمكننا القول بأن نتيجة الحرب الأولى هي أنها أعادت الصراع إلى المربع الأول الذي رفضته إسرائيل وتجاهلته الولايات المتحدة لعقود طويلة ألا وهو أهمية إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية الذي يلبي طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة على الأراضي المحتلة عاصمتها القدس الشريف. هذه القضية سعت لها الدول العربية قبل أكثر من عقدين من الزمن من خلال المبادرة العربية، لكن الحرب في غزة أعادتها إلى الواجهة، وفتحت أعين الإدارة الأمريكية وكذلك بعض السياسيين الإسرائيليين إليها بوصفها الطريق الأسلم لحل القضية ليس من باب الاستجابة لحقوق الفلسطينيين بل لقناعتهم أن الطريق الذي سلكته إسرائيل بدعم غير محدود من الولايات المتحدة ليس في صالحها على المدى البعيد ولذلك بدأ الحديث عن البدائل ومنها المبادرة، فما هي المبادرة العربية؟

د. غانم علوان الجميلي

وماهي حظوظها في النجاح هذه المرة، وهل الإدارة الأمريكية جادة أو قادرة على فرضها ووضع إسرائيل أمام الأمر الواقع؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه في السطور القادمة.

المبادرة العربية للسلام

مبادرة تهدف للسلام الشامل بين الدول العربية وإسرائيل تقدمت بها المملكة العربية السعودية ممثلة بالراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي كان حينها ولياً للعهد، وأقرتها القمة العربية التي انعقدت في بيروت عام ٢٠٠٢م، نصت المبادرة على ما يلي:

- إقامة دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود ١٩٦٧م.
- انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان.
- عودة اللاجئين الفلسطينيين.
- مقابل ذلك تقوم الدول العربية بالاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها.

لاقت المبادرة التي تأسست على قاعدة الأرض مقابل السلام قبولاً عربياً واسعاً خصوصاً أنها جاءت من المملكة العربية السعودية لكنها واجهت رفضاً قاطعاً من إسرائيل التي فضلت استراتيجية أخرى تبناها اليمين الإسرائيلي قائمة على إحداث فوضى في المنطقة ودفعها للقبول بمبادرة "السلام مقابل السلام" أي عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة. لذلك لم تحقق المبادرة العربية التقدم المطلوب على أرض الواقع نتيجة الرفض الإسرائيلي والإهمال الأمريكي.

الغموض سيد الموقف الأمريكي

هناك بعض النقاط الأساسية التي يمكن أن تساعد في فهم السلوك الأمريكي من الأحداث عامة والحرب في غزة وما سيكون بعد الحرب نذكر منها:

أولاً- لابد من الإقرار بخطأ المقاربة الأمريكية تجاه المنطقة التي

جهود أمريكا لقيام الدولتين ليس لحل القضية الفلسطينية بل للتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل لتحقيق تصورات واشنطن

تأسست خصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة على أساس أن أمن إسرائيل هو المصلحة الوحيدة لها في المنطقة. هذا الموقف أفرز العديد من السياسات ومنها:

- تضخيم الدور الإيراني والجماعات المرتبطة بها على حساب الدول العربية السنية.
- التحالف مع الأقليات الدينية والعرقية على حساب الأغلبية في دول المنطقة.
- إضعاف دور الحكومات على حساب الجماعات التي تمثل الأقليات العرقية والطائفية وحتى المسلحة منها والموسومة بالإرهاب.
- إهمال العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع دول المنطقة باستثناء العلاقات الأمنية لأنها مهمة لضمان تفوق إسرائيل العسكري.
- تبني المواقف والسياسات الإسرائيلية من دون أدنى مراعاة لواقعية تلك السياسات وآثارها البعيدة على المصالح الأمريكية في المنطقة وموقفها الدولي.

إن النظرة الواقعية للدور الأمريكي في المنطقة يجب أن تنطلق من نقطة أساسية وهي أن الولايات المتحدة بسبب تبنيها للمواقف الإسرائيلية بصورة تامة قد قضت على دورها كوسيط في عملية السلام. هذه المسألة مهمة جداً بغض النظر عن طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة وهي ليست دعوة لعدم التعامل معها في هذه القضية بل العكس فهي دعوة لتقرير الحقائق لكي تكون البداية أقرب للنجاح من سابقاتها.

ثانياً-صعوبة إحداث تغيير في الموقف الأمريكي: ليس من الصعب الوصول إلى نتيجة أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة عامة والقضية الفلسطينية خاصة لم تكن صائبة ليس لأنها أضرت بمصالح دول المنطقة وقد حصل ذلك بالفعل بل لأنها أضرت بالمصالح الأمريكية في المنطقة ومكانتها العالمية. لكن الأصعب من ذلك سيكون إحداث تغيير في دفة المقاربة الأمريكية بناءً على تلك المعطيات وهذا من أعقد الأمور إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار العوامل التي تقيد حركة الحكومة الأمريكية وخصوصاً الحالية في مواقفها من القضية والتي من أهمها مايلي:

- أن الأحداث تزامنت مع حملة الانتخابات الرئاسية التي سوف تجري في نوفمبر القادم ولأن القاعدة تقول أن السياسات تدخل في مرحلة خمود في سنة الانتخابات لكونها فترة ترقب وانتظار لنتائجها أولاً ولأن جهود الإدارة تتركز على الانتخابات وليس أي شيء غيرها خصوصاً عندما يكون الرئيس أحد المرشحين، بالإضافة إلى أن المعارضة تستغل العملية السياسية ومناكفة الحكومة كوسيلة انتخابية ولذلك تخلو هذه الفترات من أية مبادرات كبيرة خوفاً من تأثيرها على الانتخابات ومواقف أصحاب الأموال الذين يمتلكون الرأي الحاسم في توجيهها من خلال دعم أو حجب الدعم عن المرشحين.
- قوة اللوبي الإسرائيلي في واشنطن.
- الأثر الكبير لليمين المسيحي في أمريكا وخارجها والذي يؤمن بأن قيام إسرائيل يمهد لظهور المسيح والذي يشكل قوة انتخابية منظمة.
- الانقسام الداخلي الأمريكي: هناك انقسام حاد غير مسبوق في المجتمع الأمريكي وقد برز هذا الانقسام في مواطن عديدة هددت الأمن والسلم الداخليين ووصلت لدرجة تهديد النظام السياسي القائم وذلك من خلال قيام مجاميع منظمة بمهاجمة مبنى الكونغرس الأمريكي أثناء جلسة المصادقة على نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة في محاولة للتأثير على المشرعين من خلال التهديد بالقتل في سبيل تغيير نتيجة الانتخابات. هذه الحادثة ليس لها سابقة سوى الحرب الأهلية التي هددت أمريكا بالتقسيم بين قوى الشمال والجنوب ومن اللافت أن التعديل الدستوري الذي أفرزته تلك الحرب وهو مادة الدستور التي تمنع من شارك في محاولة الانفصال من تولي أي منصب فيدرالي هي التي استخدمتها المحكمة العليا في ولاية كولورادو في منع ترشيح ترامب للرئاسة. هذا الانقسام أدى إلى شلل واضح في العملية السياسية وعدم التقاء الأطراف على أي شيء وأوصل التعصب الحزبي إلى أعلى درجات السلطة وأفرز أمرين مهمين بالنسبة لأية مبادرة خارجية جادة والتي تحتاج أولاً إلى إجماع الأطراف الأمريكية عليها لأنها يجب ألا تكون عرضة للصراعات الحزبية، كما حصل للاتفاق النووي مع إيران الذي تحمست له وأقرته إدارة أوباما، لكن إدارة ترامب سارعت إلى الانسحاب منه وثانيًا هذا الانقسام جعل الموقف من الحرب في فلسطين وتصورات الحلول لها موضع مزايدات حزبية بين المترشحين للرئاسة دفعت بأغلبية المرشحين إلى التسابق في دعم الموقف الإسرائيلي لذلك سوف يكون من الصعب على الإدارة الحالية اتخاذ

موقف جريء في قضية حساسة مثل هذه.

- ضعف وانقسام الدور العربي في واشنطن والمنظمات الدولية الذي يعود السبب الأول فيه إلى غياب الجهد الاستراتيجي في المقاربة العربية وكذلك نجاح الجهود الأمريكية في تقليص الدور العربي في القضية الفلسطينية.

الموقف في إسرائيل من أكبر العقبات التي تقف أمام المبادرة

قد يعتقد البعض أن الدعوة إلى تبني قيام الدولة الفلسطينية بالنسبة للإسرائيليين فكرة جديدة وهذا أبعد ما يكون عن الصواب فقد نشرت صحيفة نظرت «هآرتس" في شهر أغسطس الماضي تقريراً أشارت فيه إلى أن رئيسة الوزراء السابقة جولدا مائير نظرت في إمكانية تشكيل دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل بعد ثلاث سنوات من حرب «الأيام الستة". فإذا كانت مثل هذه القناعات موجودة عند العديد من القادة الإسرائيليين فما الذي يحول دون تحقيق رؤية حل الدولتين:

- رفض إسرائيل الاعتراف بالحدود: كان الموقف الإسرائيلي المتشدد من القضية الفلسطينية عامة وحل الدولتين خاصة وما يزال من أكبر العقبات التي تقف أمام أي تقدم في هذا المجال. هذا الموقف المتصلب تقف وراءه العديد من العوامل منها ما هو مبدئي ومنها ما هو تكتيكي ولعل من أهم القضايا المبدئية هو أن قبول الفكرة سوف يؤدي بإسرائيل إلى الإقرار بحدود دولية وهي التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧م. هذه المسألة شائكة وفي غاية التعقيد وتحظى بمعارضة شديدة من الأحزاب الدينية لأن ذلك من شأنه أن يقوض الرواية الدينية التي استخدمت في تبرير قيام إسرائيل من خلال وصفها بأنها أرض الميعاد. ذلك أن الوعد الذي جاء في الكتب المقدسة ينص على أن أرض إسرائيل هي من الفرات إلى النيل فكيف تلتزم إسرائيل بأي حدود أخرى؟
- العامل السياسي: التشكيلة الحكومية القائمة لن توافق على أي مبادرة للسلام مهما كانت طبيعتها فهي لن تقبل بغير ترحيل سكان غزة إلى سيناء أو أي مكان في العالم وكذلك ترحيل عرب الداخل وسكان الضفة إلى الأردن لأن إسرائيل لا مكان فيها من وجهة نظرهم لغير اليهود. الحرب في غزة وسوء أداء القيادة السياسية في إسرائيل وضعت رئيس الوزراء نتنياهو في موقف ليس فيه أي مجال للمناورة فهو لابد أن يستجيب لأهواء الأحزاب الدينية المتشددة لأنها تمسك بخناقه من خلال الأصوات التي تمتلكها في الكنيست حيث يكفي انسحاب واحد منها والتصويت بحجب الثقة عن الحكومة لتهوي بها وعندها سيكون عرضة للتحقيقات التي ستكشف اخفاقاته الكبيرة وتنهي حياته السياسية على الأقل ولذلك رأيناه يتخندق وراء التخويف من مبادرة حل الدولتين لتوحيد المعارضة وراءه والتلويح بأنه الوحيد القادر على التصدي للضغوط الأمريكية.
- الاستيطان: العقبة الأخرى التي تقف أمام أي مبادرة جادة هي الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل من خلال التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة والذي كان بموافقة الولايات المتحدة ورضاها التام ودعمه على الرغم من بعض التصريحات الفارغة التي صدرت هنا أو هناك ولعل من أكبر الأدلة على الموقف الأمريكي أن أغلب تلك المستوطنات بنيت بأموال متبرعين أمريكان وهي تبرعات معفاة من الضرائب الأمريكية.
- تعود بداية «الاستيطان في الضفة الغربية مع الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، حيث تم تعديل المنظومات القانونية، عبر اعتماد توليفة من الأوامر العسكرية غير القانونية، التي تشرّع مصادرة أراضي الفلسطينيين العامة والخاصة والاستيلاء عليها، بغرض استخدامها لبناء المستوطنات والخدمات الخاصة بها والأغراض الاستيطانية. واعتمدت جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، وتقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع هجرة الإسرائيليين إليها. وبعد أن كانت الضفة الغربية خالية تمامًا من المستوطنات عام ١٩٦٧م، بلغ عددها هناك مع بداية عام ٢٠٢٣م، نحو ١٧٦ مستوطنة و١٨٦ بؤرة استيطانية، يسكنها ٧٢٦ ألفًا و٤٢٧ مستوطنًا".
- ضعف الكيان الفلسطيني.
- ضعف الدور العربي في القضية الفلسطينية.

المطلوب لإحياء المبادرة

كما ذكرنا أعلاه فإن المبادرة تم إقرارها في القمة العربية قبل أكثر من عشرين عاماً وهي العرض الوحيد الموجود على الطاولة من الجانب العربي منذ ذلك الحين وقد وافقت عليها السلطة وجميع الفصائل الفلسطينية ولا تكاد تعقد قمة عربية إلا وتأتي بالتأكيد عليها بوصفها السبيل الوحيد لحل الصراع وقد أكد البيان الختامي للقمة العربية التي عقدت في جدة قبل أشهر

على العرب عدم الانشغال بالخلافات الأمريكية-الإسرائيلية فهي لخلط الأوراق وتبادل أدوار والأساس هو وحدة موقف واشنطن وتل أبيب

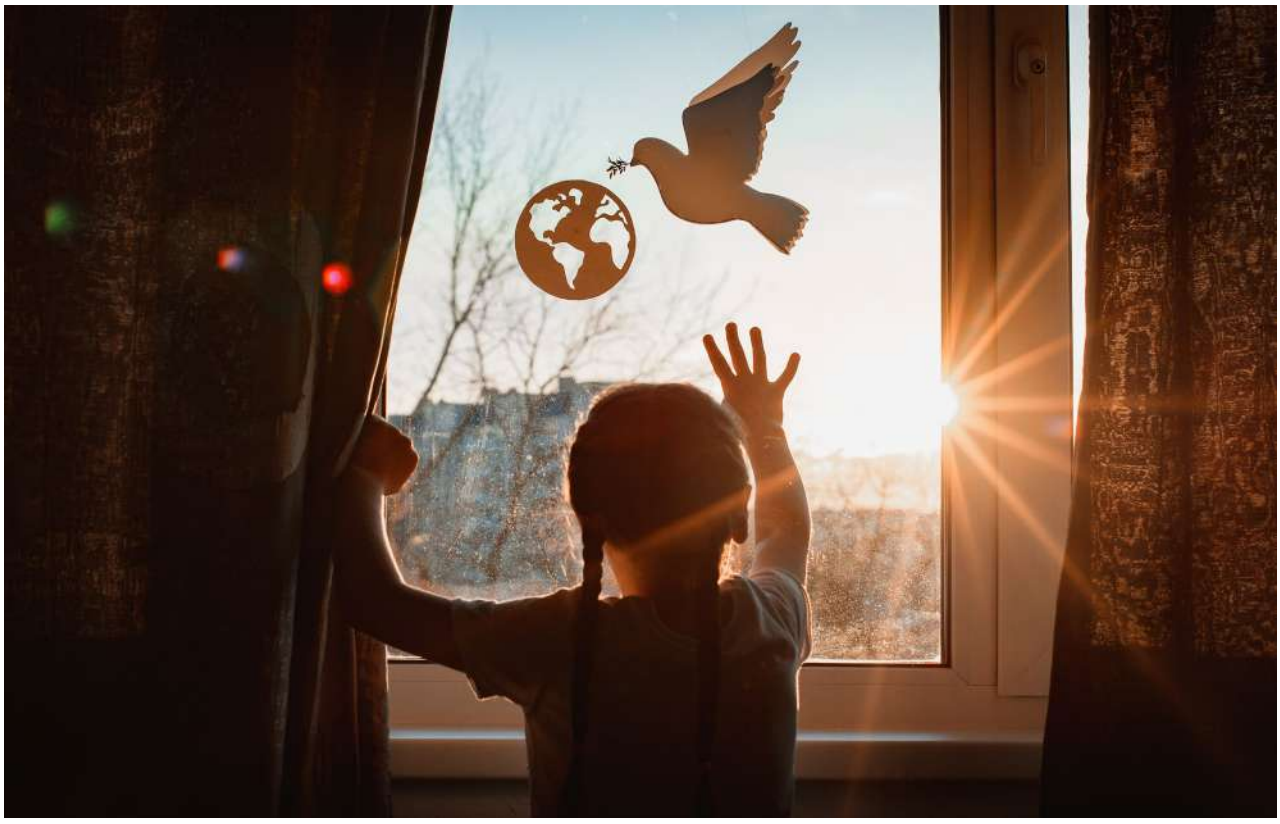

ثلاثة أسباب تجعل إسرائيل ترفض مبادرة السلام: رفضها للحدود - طبيعة التركيبة الحاكمة - عقبة استشراء المستوطنات

على استمرار تمسك الدول العربية بدعم المبادرة. إذا فما الذي تستطيع الدول العربية أن تقوم به لإحيائها؟ والجواب هو ليس الكثير الآن. لذلك فإن الرد على بعض الأفكار التي يتم طرحها مثل إعادة طرح المبادرة أو الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام وغير ذلك مؤجلة إلى أن تحسم الولايات المتحدة وإسرائيل أمرهما تجاه المبادرة من خلال الإعلان عن رغبة حقيقية في إيجاد حل شامل وعادل وإلى أن يحصل ذلك فإن جميع الأفكار والمشاريع هي من باب شراء الوقت للسماح لإسرائيل بتمرير مشروعها في التطهير العرقي.

فرص نجاح المبادرة

إن نجاح المبادرة بالتصور الشامل الذي طرحته القمة العربية سوف يتطلب حدوث معجزات عديدة على التوالي منها قيام الولايات المتحدة بإعادة صياغة دورها في المنطقة والتفكير الجدي بأهمية الأمن والسلام فيها وأهمية ذلك بالنسبة لمصالحها الكبيرة التي أهملتها خلال العقود الأخيرة. الأمر أيضاً يتطلب تغيير القناعات في إسرائيل بفشل سياسات اليمين الإسرائيلي القائمة على التطهير العرقي والوصول إلى نتيجة أن هذه السياسات تضر بإسرائيل أكثر من ضررها بالضحايا لأن الدول إنما تقوم بالعدل والدولة التي تضحي بقيمها في سبيل البقاء سوف تخسر الإثنين معاً. فهل تتمكن الولايات المتحدة من قيادة عملية تغيير سياسي في إسرائيل يهوي بتحالف نتنياهو وأحزاب اليمين ويأتي بمنظومة سياسية أقدر على التجاوب مع التصورات والمبادرات الأمريكية؟ كذلك فإن إعادة الحياة إلى المبادرة يتطلب دوراً عربياً فاعلاً في القضية الفلسطينية فهل الدول العربية المنهكة بالصراعات التي أشعلتها إسرائيل وأمريكا في المنطقة قادرة على القيام بهذا الدور خصوصاً بعد الدمار الكبير الذي أحدثته آلة الحرب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية؟

إذا سلمنا بهذه الصعوبات التي تقف أمام المبادرة والتي يبدو

رفضت إسرائيل المبادرة العربية وفضلت استراتيجية إحداث فوضى في المنطقة ودفعها للقبول بمبادرة "السلام مقابل السلام"

للوهلة الأولى استحالة تجاوزها من قبل الطرفين الأمريكي والإسرائيلي فعلى ماذا نتحدث إذاً؟ الجواب قد يكون في أن التصور المطروح ليس حل الدولتين الذي تصورته المبادرة العربية والذي هو بطبيعته تسوية شاملة لجميع القضايا العالقة لكنه نسخة مقتضبة جداً عن المبادرة أو بالحقيقة لا تشترك معها إلا بالاسم فقط أسميناها في مقال سابق حل «الدولة ونص» وهي تشمل تغيير السلطة الفلسطينية وبسط نفوذها على غزة وتحويل الصراع إلى فلسطيني-فلسطيني من خلال تولي السلطة الفلسطينية مسؤولية الأمن الداخلي بالتنسيق الكامل مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. ولذلك فليس من المتصور العودة إلى حدود ١٩٦٧م، أو أي شيء قريب منها لأن عملية إزالة المستوطنات ليست مطروحة الآن كذلك لن تكون الدولة الفلسطينية كاملة السيادة بل هي عبارة عن إدارة محلية غايتها تأمين الحدود الإسرائيلية التي فشلت إسرائيل في تحقيقها. أما الدور العربي المطلوب فسوف ينحصر في توفير الموارد المطلوبة للسلطة الفلسطينية ودفع فاتورة الخراب الذي تسببت به آلة الحرب الإسرائيلية.

إن جهود الولايات المتحدة المنصبة على الدعوة إلى قيام الدولتين ليس أساسها حل القضية الفلسطينية بل لأنها تسعى إلى تحقيق التطبيع بين الدول العربية وخصوصاً المملكة العربية السعودية التي تصر على الوصول إلى ذلك الشرط للتطبيع ولأن تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل يعتبر نقطة أساسية في سبيل تحقيق التصورات الأمريكية للخارطة السياسية للمنطقة.

بعض المقترحات للمسؤولين وصناع القرار:

- القضية الجوهرية في المبادرة العربية هي شمولية عملية السلام لجميع القضايا العالقة في المنطقة ومن ذلك وضع تصور شامل للأمن الإقليمي. لذلك لابد أن يشمل الحديث طبيعة دور القوى الإقليمية وخصوصاً إيران وتركيا بالإضافة إلى تصور الولايات المتحدة وإسرائيل لدور الجماعات المسلحة العابرة للحدود.
- نتائج الحرب في غزة وسقوط نظرية الأمن الإسرائيلية وفشل المقاربة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خاصة والمنطقة عامة تحتم على الدول العربية إعادة النظر في العديد من المواقف التي اتخذتها سابقاً التي كان أساسها المراهنة على التوجهات الأمريكية. إن رغبة الولايات المتحدة اليوم القائمة على دفع الدول العربية للقيام بدور أكبر في القضية ربما تشكل فرصة لدول المنطقة لإعادة النظر في المواقف السابقة واتخاذ بدائل جديدة تحافظ بها على المصالح العربية الأساسية وفي مقدمتها الأمن والسلام والتنمية الإقليمية ولعل من أول تلك القضايا القطيعة مع الفصائل الفلسطينية والذي فتح الأبواب مشرعة أمام النفوذ الإيراني للتمدد في العديد من الدول.
- عدم الاهتمام بالخلافات الإسرائيلية-الإسرائيلية: الأوضاع السياسية في إسرائيل سيئة للغاية وهي مرشحة لكي تزداد سوءاً عند أول بوادر وقف القتال وظهور صور أكثر وضوحاً عن سوء أداء القيادة السياسية الإسرائيلية والخسائر التي تكبدتها إسرائيل التي هي أكبر بكثير من المعلن (على سبيل المثال فقد نشرت صحيفة هآرتس تحقيقاً استقصائياً أثبتت فيه أن عدد الجرحى من الجنود الإسرائيليين أكثر من ضعف الأعداد التي أعلنتها الحكومة). لكن في نهاية الأمر على إسرائيل أن تتخذ موقفاً واضحاً من العملية وأن تحدد المدى الذي سوف تسير به للوصول إلى اتفاق وما يهم دول المنطقة هو الرأي الذي يحمله من يجلس على الطاولة وليس ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي.
- عدم الانشغال بالخلافات الأمريكية-الإسرائيلية فالبعض منها ربما يكون الغاية منه خلط الأوراق وتبادل أدوار لا غير لأن المبدأ الأساسي هنا هو وحدة الموقف الأمريكي-الإسرائيلي بغض النظر عن المواقف الفردية ولأن الخلافات إن وجدت فهي في التفاصيل ولا تمس الجوهر ولذلك فالمطلوب تقديم تصور أمريكي-إسرائيلي من المبادرة يكون أساساً لأي تفاوض بغض النظر عن الاختلاف المزعوم بينهما.
- على دول المنطقة أن تتذكر أن العبرة بالمسميات لا بالأسماء ولذلك يجب التركيز على الغاية النهائية وهي تحقيق السلم العادل والشامل في المنطقة. ولأن الشياطين تكمن في التفاصيل يجب التأكد من أن المعروض يشكل فرصة لتحقيق المبادرة العربية كما كانت متصورة عند عرضها قبل عقدين من الزمن وليست عملية تمرير سيناريوهات معينة وتغليفها بغطاء المبادرة العربية وهي لا تمت لها بصلة.

*سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

الرغبة العربية والدعم الروسي والرفض الإسرائيلي للسلام في الشرق الأوسط

مؤتمر دولي للسلام وتأييد المبادرة العربية من ثوابت الموقف الروسي

كانت موسكو السوفيتية الحليف التقليدى للعرب في مواجهة الدعم الأمريكى المطلق لإسرائيل، وعقب تفكك الاتحاد السوفيتى أصبحت روسيا هى «الراعي الثاني» لعملية السلام باعتبارها دولة الاستمرار له، إلا إنها لم تسع إلى تفعيل دورها هذا بل أنه تراجع وأصبح أكثر محدودية وهامشية طوال حقبة التسعينات، وذلك نظراً لانشغال القادة الروس آنذاك بترتيب الأوضاع الداخلية وإحكام السيطرة عليها في ظل أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية طاحنة. واقتصر الدور الروسى على السلوك اللفظى الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسى، والحرص على احتفاظ روسيا بأكبر قدر من التوازن في علاقاتها بمختلف الأطراف. وفي عام ٢٠٠١م، بدأت آلية رباعى الوسطاء الدوليين، «الرباعية»، التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة، وصدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في مارس ٢٠٠٢م، ليقنن دور روسيا في عملية التسوية السلمية، ولتعود موسكو فاعل ذو وضعية دولية وقانونية في هذا الإطار، إلا إنه من الناحية الفعلية خيم الجمود على الرباعية ولم يعد لها دور يذكر في عملية التسوية منذ تعيين توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، موفداً للجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط في يونيو ٢٠٠٧م، وتحفظ روسيا على ذلك.

أ.د. نورهان الشيخ

وقد تميزت المواقف الروسية من القضية الفلسطينية بمجموعة من الثوابت التي بدأت في الحقبة السوفيتية واستمرت حتى تاريخه باختلاف المعطيات والتفاصيل. أبرزها التأييد المطلق للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة بما في ذلك حل الدولتين وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ووضع القدس الشرقية كعاصمة لها، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. كذلك، دعم المصالحة الفلسطينية، ومحاولة التوفيق فيما بين الفصائل الفلسطينية المختلفة حيث تحتفظ روسيا بعلاقات جيدة وقنوات اتصال مفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية ومن بينها حركة حماس التي تصنفها واشنطن وبروكسل منظمة إرهابية، وسبق وأن استضافت موسكو عدة لقاءات للفصائل الفلسطينية، في يناير ٢٠١٧م، وفبراير ٢٠١٩م، إلا إنها لم تستطع تجاوز الانقسام الفلسطيني المستمر منذ عام ٢٠٠٦م، واتخذ مراراً طابع الصدام المسلح، نتيجة الصراع على السلطة وإختلاف الفصائل .

إلى جانب دعم روسيا للجهود العربية بشأن التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد أيدت موسكو المبادرات العربية للتسوية السلمية، والتي أكدت جميعها على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضى العربية، وحق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، واحترام سيادة الدول العربية. ومن أهم هذه المبادرات مشروع الملك فهد الذي طرحه في حديث لوكالة الأنباء السعودية عام ١٩٨١م، وتم البناء عليه كمشروع عربي للسلام في القمة العربية التي عُقدت في فاس في سبتمبر ١٩٨٢م، فيما عُرف «بمشروع فاس». كما أيدت موسكو المبادرة العربية التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز، في «قمة بيروت» عام ٢٠٠٢م، عندما كان حينها وليًا للعهد، وتضمنت

اتساع نطاق التهديدات الأمنية وتصاعد نذر الحرب وزيادة المخاوف من خروجها عن السيطرة جعل المؤتمر الدولي ضرورة ملحة

إنشاء دولة فلسطينية وعودة اللاجئين والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، مقابل السلام مع إسرائيل وإنشاء علاقات طبيعية معها في إطار هذا السلام الشامل، ورفض كل أشكال التوطين الفلسطيني في البلدان العربية المضيفة.

رغم إن العديد من المعطيات اختلفت خلال العقدين الماضيين، لعل أهمها اتجاه عدد من الدول العربية إلى إقامة علاقات مع إسرائيل في إطار ما عُرف بـ "اتفاقات إبراهام"، مما أفقد المبادرة كثيرًا من الزخم بالنظر لكونها بُنيت على توظيف ورقة التطبيع مع إسرائيل مقابل السلام وإقامة دولة فلسطينية، إلا إن عملية طوفان الأقصى والتطورات المصاحبة لها إقليمياً ودولياً أتاحت فرصة سانحة لإحياء المبادرة العربية، بل وجعلت منها ضرورة وطوق نجاة من حرب إقليمية وربما دولية تلوح في الأفق، يدعم هذا مجموعة من العوامل.

أولها، الضربات الموجعة التي تلقتها إسرائيل وحالة الاستنزاف البشرى والمادي التي تعتصرها، وما يصاحبها من ضغوط في الداخل الإسرائيلي واحتجاجات مستمرة لوقف الحرب وإعادة الأسرى الإسرائيليين عبر المفاوضات. صحيح إن الضحايا من الفلسطينيين صادمة إلا إن القتلى والأسرى الإسرائيليين من العسكريين والمدنيين تمثل فاجعة غير مسبوقة لتل أبيب، وعجزت الأخيرة عن تحقيق الأهداف التي أعلنتها لعملياتها العسكرية في قطاع غزة بالكامل بما في ذلك تحرير أسراها لدى حماس. كما شهد التأييد الغربى لإسرائيل انحصاراً ملحوظاً مع انكشاف جرائم الاحتلال والعنف الذي وصل حد الإبادة الجماعية والتهجير القسرى للفلسطينيين، واتساع نطاق الاحتجاجات المؤيدة لوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات لإنهاء الصراع في أوروبا والولايات المتحدة.

ثانيها، اتساع نطاق التهديدات الأمنية وتصاعد نذر الحرب الإقليمية وربما الدولية، فالعملية الإسرائيلية في غزة أصبحت أشبه بكرة الثلج التي تتضخم بمرور الوقت وتتجاوز إنعكاساتها السلبية على الأمن والاستقرار حدود غزة إلى المنطقة بأسرها، وتزداد المخاوف من خروجها عن نطاق السيطرة، الأمر الذي يجعل من المؤتمر الدولي ضرورة ملحة. فمن ناحية تتصاعد التهديدات في مضيق باب المندب مع استهداف الحوثيين للسفن المتجهة إلى إسرائيل، الأمر الذى يفرض تحديات أمنية واقتصادية على دول البحر الأحمر والعالم، خاصة مع تحول العديد من شركات الشحن العالمية مثل "إيفرجرين" و"هاباج لويد" و"ميرسيك" و"فرونتلاين" وغيرها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وإيقاف شركات شحن أخرى عمليات النقل عبر البحر الأحمر دون تحديد مسار بديل، مما أدى إلى تضاعف تكالف الشحن البحري والتأمين وتهديد سلال الإمداد العالمية التي لم تتعاف بعد من التضرر الحادث بها على خلفية الأزمة الأوكرانية. وتتزايد المخاوف الدولية والإقليمية من اتساع دائرة الحرب نتيجة تكثيف التواجد العسكرى بالمنطقة والتماس والاحتكاكات المحتملة بين الغرب بقيادة واشنطن وإيران مع تشكيل الولايات المتحدة تحالف عسكري بحري متعدد الجنسيات،"حارس الإزدهار"، في ديسمبر لضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر، وتوجيه ضربات أمريكية بريطانية ضد الحوثيين في اليمن، وتحريك طهران في المقابل المدمرة الإيرانية "ألبرز" القتالية وسفينة "بهشاد" العسكرية في باب المندب، واستهداف الحوثيين للسفن الأمريكية. على صعيد آخر، تزداد التوترات حدة بين إسرائيل وحزب الله على النحو الذي أثار قلق الكثيرين من إمتداد العملية الإسرائيلية إلى الجوار اللبنانى لاسيما مع تهديد وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت، بـ "نسخ" العملية العسكرية في غزة إلى لبنان إذا لزم الأمر"، وإعلان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هاليفي، أن احتمالات الحرب على الجبهة الشمالية الحدودية مع لبنان أعلى مما كان عليه في الماضي. وفي هذا السياق، أكد جوزيب بوريل منسق الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، قلق الأخير من التصعيد على الحدود بين لبنان وإسرائيل وضرورة العمل ضمن القنوات الدبلوماسية لخفض التصعيد بالمنطقة. كما أن جولة وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن بالمنطقة في يناير، والتي كانت الرابعة منذ إندلاع الحرب في غزة، وأجرى خلالها محادثات مع سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في مدينة العلا، وعدد من القادة العرب في الإمارات والأردن وقطر، إلى جانب تل أبيب، واختتمها بزيارة إلى رام الله ثم القاهرة، أكدت قلق واشنطن وسعيها لمنع اتساع نطاق الحرب في غزة خاصة مع دخول العراق ضمن جبهات المواجهة الملتهبة عبر عمليات كتائب حزب الله العراقى ضد القواعد الأمريكية بالعراق ثم ضربات الحرس الثورى لأربيل بعدد من الصواريخ الباليستية بدعوى استهداف مقرات تجسس لصالح إسرائيل وتجمعات إرهابية مناهضة لإيران.

آخر مبادرات الحقبة السوفيتية طرحها إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية في فبراير ١٩٨٩وأكدت على انعقاد المؤتمر الدولي

ثالثها، الحاضنة الدولية المؤيدة والمعضدة لعقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة، والتأييد شبه العالمي لفكرة عقد المؤتمر، ويبرز في هذا السياق دعم روسيا الواضح للمبادرة العربية وعقد مؤتمر دولي وذلك بالنظر إلى العديد من المعطيات، أهمها المستوى غير المسبوق للتعاون الاستراتيجي بين موسكو والرياض، وما يتيحه من آفاق رحبة للتنسيق بين البلدين بشأن عقد المؤتمر الدولي خاصة أن الدعوة لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يعد من ثوابت الموقف الروسي، وكان لموسكو العديد من المبادرات الداعية لعقد مؤتمر دولي للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي منذ الثمانينات، بدءًا بمبادرة برجينيف في فبراير ١٩٨١م، وتضمنت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحضره أطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الوصول إلى حل عادل وشامل للصراع العربي / الإسرائيلي. وكان آخر هذه المبادرات في الحقبة السوفيتية هي تلك التي طرحها إدوارد شيفرنادزة، وزير الخارجية السوفيتي، في فبراير ١٩٨٩م، وتضمنت التأكيد كسابقتها على انعقاد المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في هذا الصدد. وكانت روسيا الراعي الثاني لمؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١م، ودعمت فكرة التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي.

يعزز دعم روسيا للمبادرة العربية وعقد مؤتمر دولي للتسوية السلمية أيضاً الموقف الروسي من الأزمة في غزة. فمنذ اليوم الأول أبدت روسيا موقفاً متسقاً مع المواقف العربية والإسلامية ومغايراً للموقف الأمريكي والأوروبي. وأكدت في أول تعليقاتها أنه "لا يمكن بوسائل القوة حل هذا النزاع المستمر منذ ٧٥ عامًا، وإنما يمكن حله حصرًا بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ومن خلال إقامة عملية تفاوضية كاملة على الأسس القانونية الدولية المعروفة، التي تنص على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش بسلام وأمن مع إسرائيل". واعتبر الرئيس بوتين أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية أحد أسباب اندلاع الحرب في غزة، وأن "القضية الفلسطينية هي في قلب كل مسلم ويعتبرونها ظلمًا"، وأنه خلال إنشاء دولة إسرائيل كان هناك حديث أيضا عن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، لكن هذا لم يحدث أبدًا، مؤكداً إن الدعوات الموجهة للفلسطينيين للمغادرة إلى سيناء ليست أمرًا يمكن أن يؤدي إلى السلام، وأن غزة جزء من أرض فلسطين التاريخية.

وخلال قمة استثنائية عبر الفيديو لمجموعة "بريكس" عقدت يوم ٢١ نوفمبر بمشاركة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أكد بوتين أنه أصبح من الواضح عدم جدوى المحاولات الفردية لحل الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، وضرورة تسوية النزاع بجهود دولية مشتركة، وأن روسيا ودول "البريكس" يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن كل هذا كان نتيجة لتخريب قرارات الأمم المتحدة التي تنص على إنشاء دولتين مستقلتين إسرائيل وفلسطين تتعايشان بسلام. وفي مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم ١٠ ديسمبر أكد بوتين على ضرورة ألا تعود العمليات العسكرية في غزة بعواقب وخيمة على المدنيين العزل في القطاع.

في هذا الإطار تحركت روسيا على محورين دبلوماسي في الأمم المتحدة، وإنساني عبر المساعدات لقطاع غزة. فقد تقدمت روسيا بعدد من مشروعات القرار داخل مجلس الأمن منها مشروع قرار مدعوم من عدد من الدول العربية في ١٦ أكتوبر يدعو إلى وقف إنساني لإطلاق النار بشكل فوري ودائم، ويدين كل أعمال العنف ضد المدنيين وجميع الأعمال الإرهابية، ويدعو إلى تأمين إطلاق سراح الأسرى وإلى توفير وتوزيع المساعدات الإنسانية بدون عوائق وخلق الظروف المواتية للإجلاء الآمن للمدنيين المحتاجين. كما عادت وتقدمت بمشروع آخر في ٢٦ أكتوبر دعا إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وقفًا فوريًا ودائمًا يُحترم بالكامل، وأدان بشدة جميع أشكال العنف وأعمال القتال ضد المدنيين، فأدان الهجمات التي شنتها حماس في إسرائيل وأخذ الرهائن المدنيين، وكذلك الهجمات العشوائية الإسرائيلية ضد المدنيين في قطاع غزة، ورفض الإجراءات الرامية إلى حصار قطاع غزة وحرمان السكان المدنيين من الوسائل التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد

"طوفان الأقصى" أتاح إحياء المبادرة العربية بل جعلها ضرورة وطوق نجاة من حرب إقليمية وربما دولية تلوح في الأفق

الحياة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. كما تقدمت روسيا بتعديل يدعو لتطبيق هدنة إنسانية فورية في قطاع غزة، على مشروع قرار قدمته مالطا لمجلس الأمن بشأن التصعيد في الشرق الأوسط في ١٥ نوفمبر لتكون هدنة إنسانية فورية ومستدامة تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية. إلا أن كل هذه المشروعات الروسية أصطدمت بالفيتو الأمريكي. على صعيد آخر، تواصلت شحنات المساعدات الإنسانية إلى سكان قطاع غزة وبلغ إجماليها حتى ٢٣ نوفمبر حوالي ٣٠٠ طن، كما أبدى بوتين استعداد روسيا لافتتاح مستشفى ميداني في قطاع غزة.

ولا يقتصر الأمر على التأييد الروسي، فقد دعا وزير خارجية الصين وانج يي إلى عقد مؤتمر سلام دولي أوسع نطاقًا وأكثر موثوقية وفعالية بشأن الحرب في غزة، ووضع جدول زمني ملموس لتنفيذ حل الدولتين، مؤكداً أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يستمع بعناية إلى المخاوف المشروعة لدول المنطقة ويجب أن يكون الحكم في غزة في المستقبل خطوة مهمة نحو حل الدولتين. هذا إلى جانب التأييد المتوقع من جانب الدول الـ ١٥٣ التي صوتت لصالح القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم ١٢ ديسمبر، ويطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة لأسباب إنسانية، وبضمان وصول المساعدات الإنسانية.

كما توفر الدعوى التي أقامتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي واتهمت فيها إسرائيل بارتكاب جرائم "إبادة جماعية" بحق الفلسطينيين في قطاع غزة عامل ضغط وورقة يمكن توظيفها للدفع بعقد المؤتمر الدولي للسلام، وفضلاً عن المطالبة بإدانة إسرائيل بجريمة إبادة جماعية، طالبت جوهانسبرج المحكمة بإصدار قرار يُجبر إسرائيل على وقف الأعمال القتالية بشكل فوري لحين صدور قرار نهائي من المحكمة. وقد نظرت محكمة العدل الدولية الدعوة يومي ١١ و١٢ يناير، وتعد هذه المرة الأولى التي تقبل فيها إسرائيل المثول أمام محكمة العدل الدولية، بعد أن رفضت عام ٢٠٠٤م، حضور جلسات استماع ناقشت فيها المحكمة الرأي الاستشاري الذي طلبته الأمم المتحدة بشأن شرعية الجدار العازل الذي كانت تبنيه إسرائيل. وتعد أحكام محكمة العدل الدولية مُلزمة للأطراف، إلا إن المحكمة لا تملك سلطة تنفيذ أحكامها، ويتوجب على جنوب إفريقيا التوجه إلى مجلس الأمن الدولي بوصفه جهاز إنفاذ قرارات الأمم المتحدة لإصدار قرارٍ بتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية حال صدوره، مما يجعله عرضه لاحتمال نقضه من جانب الفيتو الأمريكي

ولكن رغم إن عقد مثل هذا المؤتمر الدولي أصبح ضرورة للسلام والاستقرار في المنطقة، ورغم التأييد الواسع والدعوات لعقده من جانب ما يمكن اعتباره "الأغلبية العالمية"، إلا إنه يواجه تحديات جوهرية. أهمها رفض إسرائيل للتفاوض وضعف تأثير الإدارة الأمريكية الحالية على تل أبيب. فرغم إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت رسميًا يوم ١٥ يناير، انتهاء الاجتياح البري بمرحلته الكثيفة شمالي قطاع غزة، واقتراب موعد انتهائه جنوبي القطاع، إلا إنه رفض وقف إطلاق النار الدائم مؤكداً استمرار القتال وأنه لا يوجد طريق آخر سوى الانتصار بهذه الحرب ونفى أن تقدم إسرائيل أي تنازلات، وشدد على أن القوة العسكرية هي فقط القادرة على تحرير الأسرى، وأن إسرائيل لن تسمح لأي قوى معادية لإسرائيل بحكم غزة. وفي اليوم المائة للحرب أعلن نتنياهو، إن الحرب على حركة حماس في قطاع غزة قد تستمر حتى عام ٢٠٢٥، مجدداً بذلك رفضه لوقف الحرب في غزة ومؤكداً أنه لابد من تدمير حماس، ونزع سلاح غزة، واستئصال التطرف في المجتمع الفلسطيني، كشروط أساسية لتحقيق السلام من وجهة نظره. ويرى البعض أن من مصلحة نتنياهو الشخصية استمرار الحرب حتى يتجنب المحاكمات التي تطارده بتهم فساد، والأهم محاكمته بالتقصير بشأن ما حدث يوم ٧ أكتوبر، وأن أمله الوحيد في تحقيق نصر ينقذه.

كما أن الإدارة الأمريكية تبدو غير قادرة على ممارسة ضغوط فعالة على تل أبيب، ورغم استمرار التحالف الاستراتيجي بين البلدين، والدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل عسكرياً ودبلوماسياً، فقد كشفت الحرب في غزة عن تراجع التأثير الأمريكي على إسرائيل، وهو أمر ليس وليد اللحظة، فقد كان هذا التراجع يزداد ويتضح في مقابل زيادة النفوذ والتأثير الإسرائيلي على السياسة الأمريكية على مدى العقدين الماضيين منذ إدارة بوش الإبن، إلا إن رفض نتنياهو معظم طلبات الإدارة الأمريكية بشأن الحرب في غزة أكد التغير في ميزان التأثير بين الجانبين لصالح إسرائيل، وتضمن ذلك قضية عائدات الضرائب وعدم قيام إسرائيل بما يكفي للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وعدم رغبة نتنياهو في مناقشة خطط اليوم التالي للحرب، ورفضه للخطة الأمريكية الخاصة بإصلاح السلطة الفلسطينية ليكون لها دور في مرحلة ما بعد حماس في غزة. ووفقاً للموقع الإخباري الأمريكي "أكسيوس"، فإن بايدن لم يتحدث مع نتنياهو منذ المكالمة المتوترة بينهما في ٢٣ ديسمبر، التي ختمها الرئيس الأمريكي بـ "هذه المكالمة انتهت"، بعد أن كانا يتواصلان كل يومين تقريبًا خلال الشهرين الأولين من الحرب.

في ضوء ما تقدم من فرص وتحديات لإعادة إحياء المبادرة العربية وعقد مؤتمر دولي للسلام، وأخذاً في الاعتبار شبكة التفاعلات

اتفاقيات إبراهام أفقدت مبادرات السلام زخمها وتبنت التطبيع مع إسرائيل مقابل السلام دون إقامة الدولة الفلسطينية

المتداخلة التأثير والمعطيات المتسارعة والمعقدة التي تشهدها المنطقة والعالم، فإن الإعداد الجيد للمؤتمر يعد شرطًا أساسيًا لنجاحه في وقف تدحرج كرة الثلج ونزع فتيل حرب واسعة تهدد الجميع. فلا يمكن لمؤتمر مهما طالت مدة إنعقاده أن يقرب بين طرفي الصراع، وتظل مرحلة ما قبل المؤتمر هي الفاصلة. يتضمن ذلك جهدًا دبلوماسيًا من المنتظر أن تقوده الرياض لبلورة صيغة توافقية مقبولة من جانب حماس وإسرائيل. ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بوسطاء أبرزهم قطر حيث قيادات حماس، وواشنطن صاحبة التأثير على إسرائيل وإن كان ليس بقوته في الماضي. وقد يكون وقف العملية الإسرائيلية والسماح بعودة الفلسطينيين لشمال غزة مقابل الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين المدنيين وبعض العسكريين، صيغة مقبولة وأساس لعقد المؤتمر بمشاركة كافة الأطراف المباشرة وكذلك الدولية والإقليمية الضامنة. ومن المهم في هذا الإطار تحديد برنامج زمني للتنفيذ يقوم على مبدأ خطوة مقابل خطوة، وآليات لضمان وقف إطلاق النار، وتقنين مخرجات المؤتمر في قرارات ملزمة من مجلس الأمن. ولا شك أن ذلك سيمثل إنجاز كبير، يمكن البناء عليه لإطلاق مسار تفاوضي يبدأ ببحث مستقبل غزة ما بعد وقف إطلاق النار فيما بين الفلسطينيين وبعضهم البعض وبينهم وبين إسرائيل، ويتطرق لقضايا التسوية الشاملة في مراحل تالية.

* أستاذ العلاقات الدولية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مبادرة السلام العربية في الشرق الأوسط: دور الصين المرتقب

توافق المبادرات الصينية مع المبادرة العربية يحقق نجاح عملية السلام مهما كانت صعبة

أعادت أحداث السابع من أكتوبر القضية الفلسطينية إلى دائرة الضوء والاهتمام الدولي لأول مرة منذ عقود طويلة، إذ دخل الشرق الأوسط في دائرة عنف جديدة، وقد بدا الغرب مضطرباً تجاه هذه التطورات، ترافق هذا الأمر مع ظهور خلل في التفكير الاستراتيجي الغربي، فقد أظهرت دول الغرب ارتباكًا في التعامل مع هذه التطورات الجديدة التي ربما لم تشهدها القضية الفلسطينية منذ حرب ١٩٧٣م.

وسط هذا الارتباك كلّه لم يتوان الغرب عن الدفع بكامل قوته العسكرية والدبلوماسية للدفاع عن إسرائيل بوصفها قاعدته المتقدّمة في الشرق الأوسط، واشترك فعلياً في عمليات القتل والإبادة الإسرائيلية المنهجة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وذلك على الرغم من الإدانات المتواصلة من قبل الدول العربية والإسلامية ومعظم دول الجنوب والتي أدانت الحملات المدعومة غربياً التي تقوم بها إسرائيل.

أ.د. وانغ قوانغدا

وبالرغم من الحملات الانتقامية الواسعة التي تقوم بها إسرائيل إلا أنه لا انتصار حقيقي يلوح في الأفق، بل أدى العنف الإسرائيلي غير المسبوق إلى انقسام كبير في أوساط الرأي العام الغربي، وهو ما قد ساهم في دخول التحالف الغربي الإسرائيلي في عزلة دولية. وفي ظل استمرار العمليات العسكرية، وتعثّر التوصل إلى حل سياسي عاد طرح حل الدولتين إلى الواجهة مجددًا، وهو ما أعاد الأنظار إلى عام ٢٠٠٢م، وتحديدًا إلى قمة بيروت عندما أعلن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز عن مبادرة السلام العربية في الشرق الأوسط. وقد نصّت المبادرة على قيام دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود عام ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان السوري المحتل.

تتناول هذه الورقة الموقف الصيني من مبادرة السلام العربية ومسألة حل الدولتين، والذي هو جوهر هذه المبادرة. إذ سيتم تقسيم الورقة إلى الأجزاء التالية: في الجزء الأول سيتم مراجعة الجذور التاريخية لموقف الصين من مسألة حل الدولتين. بينما يعالج الجزء الثاني الرؤى الصينية في السلام ومبدأ حل الدولتين. أما الجزء الثالث فسيتناول دور الصين في دعم وتطوير المبادرة، كما سينتهي بتقديم بعض المقترحات والتوصيات.

الجذور التاريخية لموقف الصين من حل الدولتين ومبادرة السلام العربية

من المعروف تاريخيًا أن الصين قد أعلنت وقوفها بجانب الحق الفلسطيني لأول مرة في مؤتمر باندونج (Bandung) للدول الإفريقية والآسيوية في إندونيسيا في الفترة من ١٨ – ٢٤ أبريل عام ١٩٥٥م، حيث قابل رئيس مجلس الدولة الصيني تشو إنلاي (Zhou En Lai) رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك أحمد الشقيري لأول مرة والذي كان ضمن الوفد السوري. أظهرت الصين خلال هذا المؤتمر وقوفها إلى جانب العرب في نضالهم

رغم تغير الظروف لاتزال مبادرة السلام العربية وجوهرها "حل الدولتين" صالحة لحل النزاع وإن احتاجت تحتاج تطوير وآليات مبتكرة

من أجل القضية الفلسطينية، وفى الحقيقة فإن وقوف الصين بجانب الفلسطينيين أذهل القادة العرب، وبالفعل منذ ذلك الوقت استمرّت الصين في دعمها الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية.

فعلى الصعيد الأهلي أرسلت اللجنة الصينية للتضامن الإفريقي الآسيوي في ١٥ مايو ١٩٦٠م، بمناسبة العيد الوطني لفلسطين برقية إلى أحمد الشقيري، أكدت فيها مساندة الشعب الصيني في نضاله ضد إسرائيل القاعدة العدوانية المتقدمة للولايات المتحدة الأمريكية، وعبّرت البرقية عن وقوف الصين إلى جانب النضال الفلسطيني العادل من أجل عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه واستعادة حقوقه الشرعية. وكانت اللجنة الصينية للتضامن الإفريقي الآسيوي قد أرسلت بعد أقل من أسبوع برقية أخرى في ٢٠ مايو ١٩٦٠م، إلى أحمد الشقيري والمؤتمر الوطني الفلسطيني الذي افتتحت أعماله في غزة في نفس اليوم، عبرت فيها اللجنة عن وقوفها الصارم إلى جانب النضال الفلسطيني. كما أرسلت الجمعية الإسلامية / الصينية برقية إلى أحمد الشقيري "دعماً لنضال الشعب الفلسطيني ضد الإمبريالية الأمريكية". في ٢٠ مارس ١٩٦٤م، نُظّمت في بكين مسيرة تعبيراً عن موقف الصين الحازم لمساندة الكفاح الفلسطيني والشعب العربي ضد ممارسات إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية. في وقت قالت فيه صحيفة الشعب اليومية والتي هي الناطق الرسمي باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في افتتاحيتها بتاريخ ١٧ مارس ١٩٦٤م، «سيقدّم الشعب الصيني الدعم الكامل للشعب الفلسطيني والشعوب العربية في كفاحها ضد إمبريالية الولايات المتحدة، الكفاح الذي يعتبره الشعب الصيني دفعة قوية لنضال الشعوب ضد إمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية». وبناءً على الدعوة المقدمة من اللجنة الصينية للتضامن الإفريقي الآسيوي زار القائدان الفلسطينيان ياسر عرفات وخليل الوزير (أبو جهاد) الصين في ١٧ مارس ١٩٦٤م، حيث استُقبلا استقبالاً حاراً وعقدا محادثات هامة مع لياو شينغ تشي (Liao Cheng Zhi) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وناقش الجانبان العلاقات الثنائية، وقد وافقت الصين خلال الزيارة على فتح مكتب اتصال غير رسمي لحركة "فتح" وكان ذلك أول مكتب اتصال فلسطيني خارج العالم العربي.

وفي خطوة هامة قرّرت الصين تطبيق قرار جامعة الدول العربية بمقاطعة إسرائيل ومنع عقد الصفقات التجارية مع السفن الاسرائيلية التي وُضعت في القائمة السوداء من قبل الدول العربية ومُنعت من دخول المياه الإقليمية الصينية. وفى نفس الوقت قام الحاج محمد لى تانغ (Haj Mohmed Lin Tang) بزيارة رسمية إلى مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين أعلن خلالها استعداد شعب الصين وحكومته لمساعدة الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه. علماً أن مساندة الصين للنضال الفلسطيني في فترة الستينات جاءت في وقت حاسم وصعب حيث ترددت فيه الكثير من الدول في دعم المقاومة الفلسطينية، إلا أن الصين في ذلك الوقت قامت بتقديم مساعدات سياسية ومعنوية شديدة الأهمية للمقاومة الفلسطينية مما شكل دافعاً كبيراً لها للتقدّم للأمام. وتوّجت بكين مواقفها الحازمة المؤيدة لقضايا النضال الفلسطيني بترحيبها بإعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في القمة الثانية للجامعة العربية في ١٩ سبتمبر ١٩٦٤م، واعتبرت الصين تأسيس المنظمة لحظة فارقة في كفاح الشعب الفلسطيني.

وبهذا يتضح مما سبق أنّ الصين ظلت منذ مؤتمر باندونغ ١٩٥٥م، تقدّم دعماً مستمراً للقضية الفلسطينية (قضية العرب المركزية). كما أنه من الممكن ملاحظة أن المنظمات الأهلية والشعبية الصينية ظلت أيضاً تقدّم دعماً قوياً لفلسطين إذ يبدو ذلك بشكل واضح من خلال البيانات والمسيرات التي نُظّمت في المدن الصينية دعماً للنضال الفلسطيني. وفى الحقيقة يمكن اعتبار تطبيق الصين منذ وقت مبكّر للعقوبات التي فرضتها الدول العربية على إسرائيل، واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية دليلاً كافياً على الدعم اللامشروط الذي تقدّمه الصين لقضية العرب المركزية.

رؤى الصين للسلام في الشرق الأوسط ومبدأ حل الدولتين

اعتمدت الصين مبدأ السلام كقاعدة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وأطلقت مبادئ سلمية حتى في تعاملاتها الاقتصادية بين الدول، فالسلام هو من الثوابت التي لا تنتهجها الصين في علاقاتها مع الدول الأخرى فحسب، بل تدعو باقي الدول إلى تطبيقها. وانطلاقا من هنا دعت الصين إلى حل الدولتين فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولعلّ أبرز موقف تاريخي ظهرت فيه نظرة الصين إلى حل الدولتين هو تصريح وزير الخارجية الصيني هوانغ هوا (Huang Hua) في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦م، والتي أشار

لنجاح مؤتمر دولي موسع للسلام يجب إعادة تقييم النقاط الواردة في مبادرات السلام الصينية والعربية لجعلها أكثر واقعية وتطبيقًا

فيها إلى أن «سياسة الاستيطان الاسرائيلية تقف عائقاً أمام طموحات الشعب العربي وأكد بأن الحل الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط هو استرجاع الأراضي العربية كافة، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني». فيما يلي تسلسل زمني يظهر الرؤية السلمية الصينية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تلك السلمية المتمثلة بشكل رئيسي بالطروحات المتعلقة بحل الدولتين: يعد العام ١٩٧٧م، عامًا مفصليًا بالنسبة للعالم عمومًا، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، إذ قبلت فيه مصر بالحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي، وتحديدًا عندما قام الرئيس المصري «أنور السادات» بزيارته لإسرائيل في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧م، تلك الزيارة التي مهّدت الطريق إلى اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨م، على الرغم من أن الصين لم تصدر أي بيان تعارض أو تساند فيه «كامب ديفيد» إلا أنها أبدت تفهّمًا جزئيًا لهذه الخطوة، وهو ما ظهر على لسان رئيس الوزراء الفرنسي الذي قال: «إنّ الصين وفرنسا تأملان في أن تزول كل الصعوبات التي تواجه السادات في سياسته الجديدة».

وقد اتخذت بكين موقفاً أكثر وضوحاً تجاه الحقوق الفلسطينية

رغم الحملات الانتقامية الإسرائيلية الواسعة إلا أنه لا انتصار حقيقي يلوح في الأفق وسط انقسام الرأي العام الغربي

ومبدأ حل الدولتين عندما أعلن الكنيست الإسرائيلي في يوليو ١٩٨٠م، أن القدس سوف تكون العاصمة الأبدية وغير المجزأة له. قوبل ذلك الإعلان بموجة غضب عارمة في الأقطار العربية والعالم الإسلامي وكان رد الفعل الصيني أن أصدر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بياناً تمت فيه إدانة الإجراءات غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل لتغيير وجه القدس وناشدت الصين إسرائيل أن تنسحب من كامل الأراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧م، بالإضافة إلى القدس. وفي هذا الاتجاه رحّبت الصين أيضاً بخطة ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز آل سعود التي تتكوّن من ثمانية بنود لحل القضية الفلسطينية وجوهرها حل الدولتين. وقد اطلعت القيادة الصينية على الخطة عن طريق دبلوماسيين عرب، وأشارت في معرض ترحيبها بالمبادرة إلى أنها تعترف بحقوق كل الدول في المنطقة بما فيها إسرائيل للعيش في سلام، ووصفت المبادرة بأنها «القرار الحقيقي والصحيح الذي سيقود للحل السلمي للنزاع".

في ديسمبر ١٩٨٢م، دعمت بكين خطة البنود الثمانية لحل مشكلة الشرق الأوسط التي اعتُمدت في مؤتمر القمة العربية الاستثنائي الثاني عشر في فاس التي لا تختلف عن نص مبادرة ولي العهد السعودي إذ أشار ذلك المؤتمر إلى أن النقاط الواردة كان قد اقترحها كل من الرئيس الحبيب بورقيبة وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز.

وبعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، الاتفاق الذي سُميّ رسميًا باسم إعلان "المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي" في أوسلو، دعمت الصين هذه الاتفاقية بوصفها أيضاً خياراً فلسطينياً وعربياً يفتح الطريق لحل الدولتين والاستقرار في الشرق الأوسط. إلا أنه وبسبب التعنت الإسرائيلي لم تقم الدولة الفلسطينية التي كانت تأمل منظمة التحرير أن يكون الاتفاق سابق الذكر بداية الطريق لإقامتها، وما كان تحت سيطرة السلطة الفلسطينية من أراض بعد الاتفاق أعادت إسرائيل احتلاله بعد أقل من ٨ سنوات. وعادت المنطقة مرة أخرى إلى التوتر وساد التشاؤم فيها.

في عام ٢٠٠٢م، تقدّمت المملكة العربية السعودية بمبادرة جديدة، وهي مبادرة ولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز آل سعود للسلام في الشرق الأوسط ودعت المبادرة الجديدة إلى ما يلي: انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧م، تنفيذًا لقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) واللذين عزّزتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، ومبدأ "الأرض مقابل السلام". قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

منذ عام ٢٠١٣م، انتقلت الصين من الموقف المؤيد الثابت للنضال الفلسطيني وحل الدولتين والداعم لمبادرات السلام العربية، إلى تقديم رؤيتها الخاصة للحل كقوّة صديقة كبرى ولاعب أساسي في المنطقة. وقد طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في ٦ مايو ٢٠١٣م، خلال مباحثاته مع الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" الرؤية الصينية ذات النقاط الأربع حول تسوية القضية الفلسطينية القائم على حل الدولتين ومن أهم بنودها: "التمسك بإقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل، إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية والذي هو حق غير قابل للنقاش للشعب الفلسطيني، ومفتاحًا لتسوية القضية الفلسطينية، احترام حق البقاء لإسرائيل وهمومها الأمنية المعقولة يجب أن تكون موضع الاحترام الكافي". وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض المحللين الغربيين والإسرائيليين قد رأوا أن النقاط سابقة الذكر مرفوضة بالكامل إسرائيليًا وأمريكيًا، بينما رحّبت الدول العربية والإسلامية ومعظم دول الجنوب بهذه المبادرة.

عادت الصين لتعلن دعمها لمبادرة السلام العربية وذلك خلال زيارة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود للصين في مارس ٢٠١٤م، حينما أكد الجانبان على أهمية تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط وفقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،

رفضت الصين إعلان القدس عاصمة لإسرائيل وأدانت الخارجية الصينية الإجراءات غير القانونية الإسرائيلية لتغيير وجه القدس

الصين الدولة الوحيدة خارج العالم العربي التي قدّمت دعمًا ثابتًا للقضية الفلسطينية ودعمت المبادرة العربية منذ إطلاقها

بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وموحدة ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس الشرقية، وأبدى الجانب الصيني تقديره للمساهمة السعودية في سبيل تعزيز السلام في المنطقة.

في يناير ٢٠١٦م، أصدرت حكومة الصين «وثيقة السياسة الصينية تجاه الدول العربية»، وقد كانت تلك الوثيقة مناسبة أخرى أكدت فيها الصين موقفها الثابت تجاه حل الدولتين، إذ قدّمت الصين في الجزء الثاني من هذه الوثيقة دعمها الكامل للقضايا العربية الرئيسية وفي مقدمتها دعمها لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية. كما أكدت دعمها لأية جهود تقوم بها الجامعة العربية في سبيل إقامة الدولة الفلسطينية، وهو ما يعني أن الصين مستعدة لدعم أية مبادرة جديدة للجامعة العربية لتحريك المياه الراكدة في المجتمع الدولي. وقد تلا إصدار هذه الوثيقة إلقاء خطاب من قبل الرئيس الصيني «شي جين بينغ» في مقر جامعة الدول العربية، حيث أكد الرئيس «شي» بلهجة واضحة وصارمة في رسالة لعدد من الأطراف قائلاً «لا يجوز تهميش القضية الفلسطينية وكذلك لا يجوز وضعها في الزاوية المنسية»، وأضاف إن القضية الفلسطينية قضية جذرية للسلام في الشرق الأوسط، إذ قال: «تدعم الصين بحزم عملية السلام في الشرق الأوسط، وتدعم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية. كما نتفهم مطالب فلسطين المشروعة بالانضمام إلى المجتمع الدولي بصفة دولة». وهكذا كسر الرئيس «شي» الصمت الذي عم المنطقة والعالم تجاه أخطر قضايا المنطقة.

في مارس عام ٢٠١٧م، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» الصين ليتم طرح حل الدولتين مجدّدا من قبل الرئيس «شي»، إذ تم التنويه بأن التوتر في الشرق الأوسط وتحديدًا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يصب في مصلحة الصين ولا إسرائيل معلناً دعمه لقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. وعاد الرئيس «شي» في يوليو في العام ذاته، ليؤكد خلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس «دعم الصين لتسوية سياسية للقضية الفلسطينية قائمة على أساس حل الدولتين». وتجلّى تجديد الصين موقفها الثابت من مبادرة السلام العربية مرة أخرى خلال زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز للصين في عام ٢٠١٧م، حيث أكد البيان المشترك على أهمية «تحقيق حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، وفقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة».

ومن الملاحظ أنه منذ إطلاق الرئيس «شي» مبادرة النقاط الأربع لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين في عام ٢٠١٣م، فإنّ جميع المبادرات التي أطلقتها الصين التزمت بمضمون وجوهر النقاط الأربع مع تغيرات إضافية محدودة، إذ أضافت الصين في عام ٢٠١٧م، عناصر جديدة لرؤيتها للحل منها «أهمية الالتزام بمفهوم أمني مشترك ومتكامل وتعاوني ومستدام وتعزيز السلام من خلال التنمية». كما دعت إلى حوار ثلاثي «فلسطيني إسرائيلي صيني»، وأعلنت نيتها لاستضافة منتدى حول السلام بين فلسطين وإسرائيل والصين، وهو ما لم يتحقق حتى اليوم.

في مارس ٢٠٢١م، أطلقت الصين أيضًا ما سُميّ بـ «النقاط الخمس» أكدت فيها على أهمية حل الدولتين بما يتوافق مع النقاط الأربعة التي طُرحت عام ٢٠١٣م، وفي يوليو من العام ذاته طرحت الصين ثلاث نقاط لتنفيذ مبدأ «حل الدولتين» أكدت خلالها على أهمية الوحدة الداخلية الفلسطينية. وكانت آخر هذه المبادرات أفكار قدّمها الرئيس «شي» في يونيو ٢٠٢٣م، حملت ثلاثة اقتراحات أكدت على المبادرات السابقة أضيف إليها «الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام متعدد الأطراف». وقد توّجت الصين ٦٨ عاما من الدعم الثابت للقضية الفلسطينية باتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع دولة فلسطين التي تم توقيعها العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الرئيس «شي» قد بعث برسائل تهنئة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على مدى السنوات العشر الماضية، وقدم عدة مقترحات الصين بشأن تعزيز تسوية القضية الفلسطينية، مما يدل على أن الصين تتحمل مسؤولية الدولة الكبيرة لحث جميع الأطراف أن تعمل معًا من أجل التوصّل إلى توافق دولي من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في أقرب وقت ممكن.

دور الصين في دعم وتطوير مبادرة السلام العربية

بناء على ما سبق ذكره، كانت الصين الدولة الوحيدة خارج العالم العربي التي قدّمت دعماً استراتيجياً ثابتًا للقضية الفلسطينية توجته مع كامل الالتزام بقرار الدول العربية بدعم مبادرة السلام العربية في الشرق الأوسط منذ الإعلان عنها في

دعمت الصين اتفاقية أوسلو بوصفها خيارًا فلسطينيًا وعربيًا يفتح الطريق لحل الدولتين والاستقرار في الشرق الأوسط

٢٠٠٢م، فالدبلوماسية الصينية كانت قد قرأت منذ وقت مبكر جذور وطبيعة الصراع ورأت بأن حل الدولتين يبدو الخيار الممكن والأوحد والأكثر منطقية لحل النزاع في المنطقة، ولذلك التزمت به منذ سبعينيات من القرن الماضي. ومنذ تبني الصين لمبادرة السلام العربية تقدّمت بعدد من المبادرات لحل النزاع التزمت جميعها بحل الدولتين، مواصلة دعمها لمبادرة السلام العربية حتى بعد أن تراجعت الكثير من الجهات عن تقديم هذا الدعم، وكاد يطويها النسيان، كما استمرّت الصين بمهارة دبلوماسية هادئة في تذكير المجتمع الدولي بجوهر هذه المبادرة «حل الدولتين» من خلال طرحها في فترات وأوقات مختلفة لعدد من المبادرات الصينية والتي التزمت جميعها بمبدأ حل الدولتين. إن مثابرة الصين العضو الدائم في مجلس الأمن على تذكير المجتمع الدولي بضرورة هذا الحل جعل مبادرة السلام العربية حاضرة وحية. وفي تقديرنا كان ذلك أكبر دعم مستدام حصلت عليه مبادرة السلام العربية على الإطلاق.

بالرغم من أن الظروف قد تغيرت بشكل واسع إلا أن مبادرة السلام العربية والتي تتضمن في جوهرها «حل الدولتين» لا تزال صالحة لحل النزاع في المنطقة وبالطبع تحتاج إلى تطوير عناصر جديدة وآليات مبتكرة لتنفيذها. وفي هذا السياق لا بد من إعادة قراءة نصوص المبادرات الصينية بشكل معمّق للاستفادة من بعض الأفكار والبنود الواردة في متنها. على سبيل المثال تدعو الصين إلى خلق آليات دولية لحل النزاع، وبناء آلية بقيادة منظمة الأمم المتحدة لإقامة الدولة الفلسطينية، كما أكدت المبادرات الصينية على ضرورة الالتزام بمفهوم أمني مشترك ومتكامل وتعاوني ومستدام، وكذلك على أهمية تعزيز السلام من خلال التنمية، هذا بالإضافة إلى أن الصين دعت أيضًا إلى مؤتمر دولي للسلام متعدد الأطراف.

بناء على ما سبق من عرض، وتحديدًا فيما يتعلق بالرؤية الصينية للحل، تُعدّ الصين دولة مؤيدة لمبادرة السلام العربية، إذ يظهر هذا التأييد في التوافق ما بين الجانبين الصيني والعربي في عدة نقاط، والتي قد جاء بعض منها في البيان المشترك ما بين الصين وجامعة الدول العربية الذي صدر مؤخرًا منها: «ضرورة وقف إطلاق النار على نحو فوري وشامل، والتنفيذ الشامل والفعال للقرارات المعنية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع في غزة، والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وحماية المدنيين بخطوات ملموسة، ضرورة الالتزام بمبدأ «حكم فلسطين من قبل الفلسطينيين»، وضرورة العمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية.

وبناء على ما سبق، ونتيجة للطروحات السابقة، يمكن اقتراح ما يلي:

- انطلاقًا من موقع الصين كصديق لجميع الأطراف، فإنها تتمتع بميزة تمكّنها من لعب دور الوسيط، وهذه بالطبع سمة الصين كدولة تؤمن بالسلام، وانطلاقًا من إيمانها به يمكنها أن تدعو إلى تحقيقه.
- تتوافق المبادئ الصينية المقترحة في المبادرات الصينية جوهريًا مع مبادئ مبادرة السلام العربية، وهو ما يعني أن البناء على الأساس المشترك لن يكون مستحيلًا، مهما كانت تلك العملية طويلة وصعبة.
- إقامة مؤتمر دولي واسع النطاق من أجل ترسيخ فكرة السلام في الشرق الأوسط، يتم خلاله إعادة تقييم النقاط الواردة في مبادرات السلام الصينية والعربية، لجعلها أكثر واقعية بما يُتيح تطبيقها بطريقة عملية، وبذلك يتم العمل على الحصول على تأييد المجتمع الدولي لمبادرات السلام، مع أهمية ترسيخها على أرض الواقع.
- الاستمرار في متابعة وتقييم النقاط الناتجة عن مبادرات السلام، بما يؤدي إلى تحديثها بشكل مستمر ويتناسب مع تطورات الأوضاع، وبما يُفضي إلى إجماع دولي عام عليها.

خاتمة

لا بديل عن السلام والحلول السلمية، ولعلّ الجولة الراهنة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تثبت مرة أخرى أن العنف لا يمكن أن يحل المشكلة، ولذلك من الضروري العمل على تحويل هذا الصراع إلى فرصة لتحقيق السلام الشامل والعادل.

* بروفسور بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية بالصين ـ الأمين العام لمركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية

الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي: قضية معقدة ذات جذور تاريخية وسياسية

٤ منطلقات تدعم وساطة اليابان و٣ تحديات تعرقلها أبرزها موقف الحليف الأمريكي

تعود جذور العلاقات بين فلسطين وإسرائيل إلى تاريخ مُعقد من النزاعات حول الأراضي، والأهمية الدينية، والتطلعات الوطنية المتضاربة. وقد نشأ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من المزاعم المتضاربة حول ملكية الأراضي ذاتها لاسيما تلك الواقعة في مدينة الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية. تعود الخلفية التاريخية لهذا الوضع المتأزم إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تزامنًا مع صعود الحركات القومية اليهودية والعربية، والتي تطلع كل منها إلى تقرير المصير داخل المنطقة. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، منحت عصبة الأمم المتحدة بريطانيا انتدَابا على فلسطين، تواكب ذلك مع تنامي هجرة اليهود، المدفوعة برغبة الحركة الصهيونية في إقامة وطن لأبناء الديانة اليهودية. تسبب هذا المد اليهودي إلى نشوب توترات مع الشعوب العربية، أسفرت عن اندلاع أعمال عنف ونزاعات حول ملكية الأراضي. وقد تصاعدت وتيرة الأوضاع عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية وأحداث الهولوكوست، التي ترتب عليها دعمًا دوليًا متزايدًا لإقامة دولة يهودية. وفي عام ١٩٤٧م، اقترحت الأمم المتحدة خطة تقسيم لإنشاء دولتين يهودية وأخرى عربية منفصلتين، وهو ما وافقت عليه القيادة اليهودية ورفضته القيادة العربية. وفي وقت لاحق، تم إعلان دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨م، مما أدى إلى اندلاع حرب مع البلدان العربية المجاورة وتهجير جماعي للشعب الفلسطيني.

د. نوريكو سوزوكي

منذ ذلك الحين، لعبت النزاعات المتعددة، والحروب، ومبادرات السلام دورًا في تشكيل العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فيما ظلت القضايا الحدودية، والأمن، والمستوطنات، واللاجئين، والسلطة في القدس، إلى جانب إقامة دولة فلسطينية مثار جدل، مما أدى إلى استدامة دائرة العنف التي تتخللها المفاوضات وجهود التوصل إلى السلام بين الحين والآخر. وعلى الرغم من جلسات الحوار التي كانت تتم بصورة متقطعة ومحاولات التوصل إلى اتفاقيات سلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن إيجاد حل دائم لا يزال أمرًا بعيد المنال، مما يعكس انعدام الثقة المتأصل والمزاعم المتضاربة للجانبين. وحتى هذا الحين لا يزال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يشكل قضية مركزية داخل منطقة الشرق الأوسط، ويحظى باهتمام عالمي واسع في ظل جهود مُكرسة من أجل إيجاد حل قابل للتطبيق ومستدام ومقبول لكلا الطرفين.

وباعتبار اليابان كيانًا دبلوماسيًا بارزًا، فيمكنها أن تلعب دورًا في التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ويتم من خلال هذا المقال بحث هذه القضايا المعقدة وتحديد السبل الممكنة من أجل التوصل إلى حل سلمي.

١ ـ العلاقات بين اليابان وإسرائيل

تتشارك اليابان وإسرائيل علاقة متعددة الأوجه تتسم بالاحترام المتبادل، والتعاون الاقتصادي والتقني. ورغم البُعد الجغرافي، إلا أنه ثمة روابط دبلوماسية قوية تجمع بين الشعبين الياباني واليهودي منذ إقامة العلاقات الرسمية في عام ١٩٥٢م، وتمتد هذه الشراكة عبر مختلف القطاعات، مع التركيز بشكل خاص على الابتكار، والعلوم، والتبادلات التقنية. من جانبها، تعتبر اليابان

الدور الياباني كوسيط محدود مقارنة بالقوى العالمية لعدم تدخلها المباشر في المنطقة وهيمنة القوى الكبرى الأخرى على النزاع

من أبرز المستثمرين الدائمين في صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية وترعى العديد من المشروعات البحثية المشتركة والاستثمارات في مجالات التكنولوجيا الفائقة مثل: الأمن السيبراني، والزراعة، والتكنولوجيا الطبية. علاوة على ذلك، لعبت المبادلات الثقافية بين الجانبين والتي تشمل البرامج الأكاديمية والسياحية دورًا في توطيد العلاقات بين الدولتين وتعزيز التفاهم والتقدير المتبادل للإرث الثقافي والعادات الخاصة بكل منهما. ورغم الاختلافات في حجم المشاهد الجيوسياسية، تواصل طوكيو وتل أبيب تعزيز علاقاتهما من خلال القيم المشتركة والالتزام نحو التقدم والابتكار.

٢. العلاقات اليابانية-الفلسطينية

حافظت اليابان على علاقات دبلوماسية مع الجانب الفلسطيني على مدار عقود طويلة، معربة عن دعمها للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. لطالما كانت طوكيو مساهمًا فاعلًا في التنمية الفلسطينية عبر قنوات الدعم المالي والمساعدات الإنسانية والعديد من المبادرات الشعبية. وعلى مدار أعوام، ساهمت اليابان في تقديم دعم مالي كبير لمشروعات البنية التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، وجهود بناء المؤسسات داخل فلسطين بغية تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير استقرار اجتماعي-اقتصادي. علاوة على ذلك، أبدت اليابان انخراطا ومشاركة دبلوماسية من خلال استضافة مؤتمرات السلام ودعم المبادرات التي تهدف إلى إعلاء الحوار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي حين تحتفظ اليابان بعلاقات جيدة مع كلا الجانبين، تعرب في الوقت ذاته، عن دعمها المتواصل لإقامة حل الدولتين ضمن جهودها للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

٣. الاختلاف بين الموقف الياباني والأمريكي ونظرتها للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

لطالما حافظت اليابان على موقفها الداعم لحل الدولتين، والدعوة إلى مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧م، حيث تتعايش الدولتان بسلام وأمان. وقد دأبت اليابان على حث كلا الطرفين على الانخراط في حوار مباشر للتوصل إلى اتفاق سلام دائم وشامل. وحرصت أيضًا على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني وتدعيم مشروعات التنمية في المنطقة من أجل تحسين الظروف المعيشية وتعزيز الاستقرار. مع ذلك، فإن الدور الياباني كوسيط في النزاع كان محدودًا مقارنة بالقوى العالمية الأخرى بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك روابطها التاريخية، وعدم التدخل المباشر في سياسة المنطقة، وهيمنة القوى الكبرى الأخرى على التوسط في جهود إنهاء النزاع.

على الجانب الآخر، لطالما كانت الولايات المتحدة، الحليف الأقرب إلى اليابان، لاعبًا بارزًا في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي فضلًا عن علاقاتها القوية مع الجانب الإسرائيلي الذي عادة ما ينظر إليه باعتباره الحليف الأقرب إلى واشنطن داخل المنطقة. فقد حظيت إسرائيل بدعم أمريكي سياسي، اقتصادي، وعسكري على مدار عقود طويلة. فلطالما كان هناك دعم أمريكي لإقامة حل الدولتين بحيث تتعايش إسرائيل وفلسطين كدولتين مستقلتين جنبًا إلى جنب. مع ذلك، فإن المقاربة الأمريكية تجاه النزاع ومستوى انخراطها شهد تباينًا مع تباين الإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي كان من بينها العديد من الإدارات التي انخرطت بشكل فعال في مبادرات السلام ودعمت المفاوضات بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل التوصل إلى سلام شامل. كما كانت واشنطن ولاتزال مساهمًا ماليًا بارزًا في برامج المساعدات المُوجهة إلى المنطقة، فضلاً عن تقديمها مساعدات اقتصادية وعسكرية إلى إسرائيل مع الحفاظ على تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين. وتحت مظلة إدارات أمريكية مختلفة، اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهي خطوة أثارت الجدل بسبب طبيعة المدينة المُتنازع عليها. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت الولايات المتحدة إلى انتقادات بسبب انحيازها الواضح تجاه إسرائيل، والذي يقول البعض إنه يؤثر على قدرتها على العمل كوسيط محايد في الصراع. بشكل عام، تضطلع الولايات المتحدة، التي تعتبر الحليف الأقرب إلى اليابان، بدور مهم في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وعادة ما تنحاز إلى جانب إسرائيل مع دعمها في الوقت ذاته جهود التوصل إلى

تعود جذور الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي لتاريخ مُعقد من النزاعات حول الأراضي والمعتقدات الدينية والتطلعات الوطنية

تتشارك اليابان وإسرائيل علاقة متعددة الأوجه وتعاون اقتصادي وتقني وبينهما روابط قوية منذ إقامة العلاقات الرسمية عام ١٩٥٢

تسوية بشأن المستوطنات وحل سلمي للنزاع القائم.

٤. أهمية الجهود اليابانية في التوصل لحل للنزاعات الفلسطينية-الإسرائيلية

تنطوي المشاركة اليابانية في جهود التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أهمية ودلالات نظراً لعدة أسباب: أولًا، حفاظ طوكيو على موقف محايد في النزاع، وتموضعها كوسيط غير منحاز. وقد سمحت هذه الحيادية لليابان بالانخراط والتفاعل مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ورعاية حوار مشترك وجولات للمفاوضات دون وجود تحيزات مسبقة وبالتالي تدعيم المصداقية التي تتمتع بها كوسيط في الصراع.

ثانيًا، أن تاريخ اليابان في المشاركات الدبلوماسية والالتزام بالحلول السلمية للنزاعات والأزمات الجيوسياسية، جعلها لاعبًا ذا قيمة في جهود حل النزاعات الدولية. حيث تنعم اليابان بسجل حافل من دعمها للقضايا الإنسانية وإعلاء قيمة الحوار في النزاعات العالمية المختلفة، مما ساهم في تعزيز مصداقيتها في تسهيل محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل.

ثالثًا، ساعدت القوة الاقتصادية اليابانية والتزام طوكيو حيال المساعدات الإنمائية بشكل كبير في إعادة بناء البنية التحتية ودعم التنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية داخل الأراضي الفلسطينية. ومن خلال توفير الدعم المادي والمساعدات اللازمة، في إمكان اليابان الاضطلاع بدور محوري في رعاية الاستقرار والنمو في المنطقة، ومعالجة القضايا الاجتماعية-الاقتصادية الضمنية التي عادة ما تكون سببًا في تغذية التوترات.

رابعًا: النهج الياباني يعطي الأولوية إلى إطار عمل متعدد الجوانب وإلى التعاون الدولي. كما أن المشاركة اليابانية في المنتديات العالمية ودعمها للقانون الدولي يتماشى مع جهود المجتمع الدولي الأشمل من أجل التوصل لحل سلمي عادل للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. فضلًا عن أن تركيز اليابان على الدبلوماسية والتعاون والالتزام بالأعراف الدولية من شأنه أن يتمم جهود أصحاب المصلحة الآخرين المنخرطين في جهود التوصل إلى الحل.

٥. خيارات اليابان للتوصل إلى نهج محتمل لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

نستعرض في هذا القسم بعض المسارات المحتملة لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

لليابان علاقات دبلوماسية مع الفلسطينيين لعقود وساهمت في التنمية الفلسطينية بالمال والمبادرات

أ. الوساطة الدبلوماسية: المشاركة النشطة في الحوار وجهود الوساطة بين الجانبين، واغتنام الموقف الياباني المُحايد في سبيل تسهيل المحادثات ورعاية التفاهم المشترك

ب. المساعدات الإنسانية والدعم الإنمائي: توفير المساعدات اللازمة لدعم الشعب الفلسطيني في جهود إعادة بناء البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية وهو ما قد يساهم في تخفيف من حدة بعض التوترات وتحسين الظروف المعيشية.

ج. دعم مبادرات السلام: تقديم الدعم والمساندة لمبادرات السلام الدولية التي تهدف إلى إقامة حل الدولتين، والتشجيع على المفاوضات وسبل التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

د. الاستثمار الاقتصادي والتجارة: التشجيع على التعاون الاقتصادي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعم المشروعات المشتركة والاستثمارات من أجل رعاية الاعتماد المتبادل والتعاون.

التبادلات الثقافية والتعليمية: تسهيل التبادلات الثقافية والتعليمية بين المجتمعات الفلسطينية والإسرائيلية من أجل تعزيز التفاهم، والتعاطف، والثقة المتبادلة بين الشعبين.

٦. تحديات أمام اليابان في محاولتها للتوصل إلى حل

تواجه اليابان العديد من العقبات أمام تموضعها كوسيط محايد في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

أولًا، أن طوكيو حافظت تاريخيا على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل. وقد يعيق هذا القرب الحياد الياباني المتصور في أعين القادة الفلسطينيين وأنصارهم.

ثانيًا، تفتقر اليابان إلى روابط تاريخية أو ثقافية مباشرة مع المنطقة، مما قد يؤثر على فهمها للتعقيدات العميقة المتجذرة للصراع. وهذا الافتقار إلى المشاركة التاريخية قد يحد من قدرتها على كسب الثقة من كلا الجانبين.

ثالثًا، الاعتماد الياباني على إمدادات النفط القادمة من الشرق الأوسط وحاجتها إلى الحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة من أجل أسباب ودوافع اقتصادية قد يمثل في حد ذاته تحديًا. كما قد يصبح من الصعب على اليابان التنقل عبر التوازن الدقيق المطلوب للوساطة دون أن تبدو وكأنها تمنح الأولوية لمصالحها الاقتصادية الخاصة.

في الوقت ذاته، ينطوي الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي على قضايا دينية وإقليمية وجيوسياسية متعددة الأوجه، مما يجعله قضية شائكة وراسخة. كما إن محدودية الخبرات اليابانية في جهود التوسط في مثل هذه الصراعات قد تعيق فعاليتها في تعزيز الحوار الهادف والحل بين الأطراف.

في اعتقادي، أنه على الرغم من أن رغبة اليابان في العمل كوسيط محايد أمر يستحق الإشادة، إلا إنها تواجه تحديات كبيرة نابعة من محدودية علاقاتها التاريخية ومشاركتها الإقليمية، فضلًا عن مصالحها الاقتصادية، وافتقارها إلى الخبرة في التوسط في مثل هذه الصراعات العميقة الجذور.

٧. الوضع الراهن فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي

وفقًا لأحدث التقارير الإعلامية الدولية، فإن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لم تحقق تقدمًا كما كانت تخطط حكومة بنيامين نتنياهو، كما لاتزال المقاومة شرسة من قبل حركة حماس، فضلًا عن الخسائر الفادحة نسبيا التي تكبدتها قوات الاحتلال الإسرائيلية. وكجزء من عملياتها العسكرية الأخيرة، قامت الطائرات المسيرة الإسرائيلية في الثاني من يناير ٢٠٢٤م، باغتيال صالح العاروري، أحد أبرز قادة حماس الفلسطينية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الذي قُتل أثناء وجوده في بيروت. وكان صالح العاروري قد شارك في السابق في مفاوضات الرهائن مع إسرائيل في قطر. وهو ما دفع العديد من المعلقين إلى التحذير من مغبة انتشار الأعمال العدائية داخل الأراضي اللبنانية باعتبار ذلك تهديدًا رئيسيًا للجهود المبذولة لتجنب التصعيد الإقليمي. ونظرًا إلى أن لبنان وإسرائيل لديهما تاريخ من الصراعات يتسم باشتباكات متفرقة وتوترات مستمرة، فمن المأمول ألا يوفر النشاط العسكري الذي يقوم به حزب الله حافزًا لإسرائيل للشروع في هجوم أوسع نطاقًا على لبنان.

في ٣ من يناير ٢٠٢٤م، وجهت الولايات المتحدة توبيخًا لمسؤولين إسرائيليين بسبب إدلائهم بتصريحات غير حذرة بشأن التطهير العرقي. وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانًا توبخ فيه اثنين من كبار المسؤولين الإسرائيليين اللذين تصدرا عناوين الأخبار مؤخرًا لدعمهما العلني لإخراج الفلسطينيين من قطاع غزة. وجاء في بيان الحكومة الأمريكية: «ترفض الولايات المتحدة التصريحات الأخيرة للوزير الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش والوزير إيتامار بن غفير الداعية إلى إعادة توطين الفلسطينيين خارج قطاع غزة». وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة واللاعبين الدوليين الآخرين، يظل الوضع ضبابيًا ويصعب التكهن بما سيؤول إليه. في نهاية المطاف، يتطلب حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي جهودًا متعددة الأوجه تشمل التزام أصحاب المصالح الإقليميين والدوليين بالحوار، والتفاهم، والاستعداد لتقديم تنازلات، والتي تعد عنصرًا حيويًا وإن كان مفقودًا.

من جانبه، أكد رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا مرارًا على دعم بلاده لحل الدولتين معربًا عن قلقه إزاء العنف الجاري. وخلال لقائه العام الماضي مع رئيس الوزراء الفلسطيني السابق رامي حمد لله بطوكيو، أصدر رئيس الوزراء الياباني بيانًا يؤكد ضرورة الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أحادية تقوض عملية السلام بما في ذلك النشاط الاستيطاني الذي يعتبر «غير قانوني» بموجب قوانين الأمم المتحدة. وقد أشار كيشيدا إلى أن بلاده ستواصل المساهمة في تهيئة بيئة مواتية تسمح بإحراز تقدم في عملية السلام الشرق أوسطية. بشكل عام، فإن الموقف الحيادي الذي تنتهجه اليابان، بالإضافة إلى حنكتها الدبلوماسية وقوتها الاقتصادية والتزامها تجاه التعاون الدولي جميعها عوامل تسهم في تموضعها كطرف مساهم ذي قيمة ضمن الجهود التي تستهدف حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. كما أن مشاركتها يمكن أن تسهل إقامة الحوار وتوفير المساعدات من أجل التنمية، ودعم مساعي التوصل إلى حل سلمي ومستدام ومفيد للطرفين من أجل إنهاء دوامة العنف اللامتناهي على ما يبدو في المنطقة.

*مستشار أول بمركز الخليج للأبحاث

المبادرة العربية: بين التوافق العربي والرفض الإسرائيلي: إعادة تقييم

إسرائيل تستخدم نظرية "اللاءات الست" وتفضل سلام التجزئة والمفاوضات الفردية مع العرب

في البدء، يعتقد كل مُتَابِع مُطَّلِع على مُجْرَيات الأمور في الشرق الأوسط أنه لا يوجد عاقل يتوجه قلبه، قبل عقله، للسلام ألا يرى في مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها جامعة الدول العربية لأول مرة في عام ٢٠٠٢م، مخرجًا مُنصفًا لكل الأطراف المتصارعة لإحداث استقرار عَزَّ بلوغ غاياته في شرق أوسط أرهقه النزاع، وأدمته الحروب، وعطلت تقدم دوله منافسات العَسْكَرَة والانفاق الباهظ على التسلح. فقد كانت المبادرة السعودية، التي أصبحت عربية بالتَمَلُّك، وإسلامية بالتبني، وإنسانيًا بالتأييد والمؤازرة، بندًا سياسيًا ساخنًا في أروقة الدبلوماسية العالمية، منذ أن قُدِّمَت لأول مرة إمكانية سلام شامل عادل متفقٌ عليه بشكل جماعي. وفُهِمَت هذه الخطوة على نطاق واسع على أنها إشارة إلى الحقائق المتغيِّرة على الأرض، وتنازلات صعبة من كل العرب والمسلمين، التي من شأنها أن تسمح للفلسطينيين والإسرائيليين التعايش المشترك في جوارِ دولتين تُقَرَّر تفاصيل العلاقات الموضوعية بينهما في اتفاق الوضع النهائي في المستقبل. ومع ذلك، لا تزال إسرائيل ثابتة في رفض العرض المغري، أو على الأقل في تجاهله بحزم. وقد سبق لوزير الدفاع موشيه يعالون أن عبر عن هذا الرفض للمبادرة العربية، وفقًا للصحفي الإسرائيلي رافائيل أهرين، في صحيفة «تايمز أوف إسرائيل The Times of Israel"، بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٣م، بواشنطن، واصفًا لها بانها لا تعدو أن تكون «تلفيقًا» وإملاء" من شأنه أن يجبر إسرائيل على تقديم تنازلات كبيرة قبل أن تتمكن من تقديم مطالبها الخاصة، ولم يعرف العرب بعد حدود هذه المطالب الخاصة غير الأطماع الممتدة من النيل إلى الفرات.

د. الصادق الفقيه

لكن، السؤال العَصِيُّ على الإجابة المُقْنِعَة، هو: لماذا الاعتراضات والتحفظات الإسرائيلية وعدم الثقة، التي قُوبِلَت بها هذه المبادرة، والتردد في الاستجابة لها على مدى العقدين الماضيين؟ حسنًا، قد يبدو احتمال السلام مع إسرائيل الآن أبعد من أي وقت مضى، خاصة بعد «طوفان الأقصى» والتحول، الذي يشهده وينفعل به كل العالم تجاه طبيعة الصراع، والذي استطاعت تل أبيب أن تخفيه عن أعين الإنسانية على مدى الخمس وسبعين سنة الماضية. ووفقًا لذلك، قد تبدو الإجابة، التي كانت مستحيلة في الماضي، محتملة الآن، بتقدير أن إسرائيل لم تعد مُحَصَّنَة من المساءلة، بل والضغوط الإقليمية والدولية، وربما المحاسبة المُطالبة بإعادة الحق المغتصب لأهله. ففي إسرائيل نفسها من تساءل مُحِقًا: لماذا لم تركب تل أبيب الموجة، وتُبحِر بالمبادرة العربية نحو التطبيع مع الدول العربية المعتدلة، كخطوة أولى، التي يبدو أن الكثير منها مهتم بالتعاون، الذي يُنهي حالة إدمان الصراع المُعَطِّلَة لمصالحهم؟ ولأن منظمة التعاون الإسلامي قد تبنت المبادرة أيضًا، فوفرت على السياسيين الإسرائيليين فرصة النفاذ إلى ما هو أبعد وأوسع من العالم العربي؛ إلى الجمهورية الإسلامية في إيران، إلا أن مسؤولًا إسرائيليًا نافذًا، غير أنه شديد التعصب والتشاؤم قال لصحيفة، بإيجاز أكبر: «السلام مع إيران وأفغانستان وباكستان -مضحك للغاية. لنكن واضحين: لن نحصل على بطاقات الاحتفال بالسنة الجديدة من إيران، أو السودان، أو ليبيا تحت أي ظرف من الظروف المتوقعة. الاعتماد على مثل هذه الوعود ليس

"اللاءات" الإسرائيلية: لا للمفاوضات ولا للدولتين ولا للدولة الواحدة ولا لتجميد المستوطنات ولا للقدس واللاجئين

سوى عدم جدية». ومثله، تَذَرَّعَ كثيرون من قادة إسرائيل بمبررات الخوف والشك وعدم الثقة في مبادرة كان بإمكانها أن تقدم حلًا؛ مهما اعتراه من نواقص في نظر العرب والإسرائيليين.

قصة قمتين:

في البدء كان الكلمة، وكانت كلمة القادة العرب، التي اجتمعوا وأجمعوا عليها في قمة الخرطوم، في ١ سبتمبر ١٩٦٧م، موحدة، ومثلت روحًا جديدةً عبرت عنها تأكيدات القمة على وحدة الصف العربي، ووحدة العمل المشترك، وضرورة التنسيق وإزالة كافة الخلافات. وقد أكد ملوك ورؤساء وممثلو رؤساء الدول العربية وقوف بلدانهم إلى جانب ميثاق التضامن العربي، الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، وشددوا على ضرورة تنفيذه. واتفقوا على وجوب توحيد كافة الجهود لإزالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي المحتلة هي أراض عربية وأن عبء استعادتها يقع على عاتق جميع الدول العربية. وقد سبق مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد والنفط العرب القمة وأوصى باستخدام تعليق ضخ النفط كسلاح في المعركة. ومع ذلك، وبعد دراسة مستفيضة للموضوع، توصلت القمة إلى أن ضخ النفط يمكن أن يستخدم في حد ذاته كسلاح إيجابي، لأن النفط مورد عربي يمكن استخدامه لتعزيز اقتصاد الدول العربية المتضررة مباشرة من العدوان، حتى تتمكن هذه الدول من الصمود في المعركة. لذلك، قررت القمة استئناف ضخ النفط، باعتبار النفط موردًا عربيًا إيجابيًا يمكن استخدامه في خدمة الأهداف العربية. ومن شأنه أن يسهم في الجهود الرامية إلى تمكين الدول العربية، التي تعرضت للعدوان وفقدت بالتالي مواردها الاقتصادية من الصمود وإزالة آثار العدوان. والواقع أن الدول المنتجة للنفط شاركت في الجهود الرامية إلى تمكين الدول المتضررة من العدوان من الصمود في وجه أي ضغوط اقتصادية. وقد وافق المشاركون في القمة على الخطة، التي اقترحتها الكويت لإنشاء صندوق عربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بناء على توصية مؤتمر بغداد لوزراء المالية والاقتصاد والنفط العرب. واتفق القادة على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الاستعداد العسكري لمواجهة جميع الاحتمالات، وقرروا الإسراع في إزالة القواعد الأجنبية في الدول العربية.

لا شك أن قمة الخرطوم مثلت حالة الغضب العربي، لأنها انعقدت بعد حرب الأيام الستة، التي شنتها إسرائيل على الدول العربية في الخامس من يونيو ١٩٦٧م، لذلك اختتمت أعمالها بقرار من سبع نقاط، أجملناها في الفقرة السابقة. وقد أصبحت تلك القمة، وما اتخذته من قرارات، مشهورة وتاريخية، خاصة بسبب «لاءاتها الثالثة»، التي صارت دالة عليها، إذ اتفق القادة العرب على توحيد جهودهم السياسية على الصعيدين الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان، وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة، منذ عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧م. وسيتم ذلك في إطار المبادئ الرئيسة، التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم السلام مع إسرائيل، وعدم الاعتراف بإسرائيل، وعدم التفاوض معها، والإصرار على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه. ومنذ ذلك الحين، بدا لإسرائيل، والدول الغربية المناصرة لها، أن الدول العربية تغلق الباب أمام أي تقدم محتمل نحو السلام. غير أن هذا الاجماع العربي اهتز بمبادرتي "كامب ديفيد" في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م، و"أوسلو" في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، و«وادي عربة» في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م، وتجدد بوجه آخر في ٢٨ مارس ٢٠٠٢م، في قمة بيروت. ومثلما احتوت قمة «اللاءات الثلاثة» على سبعة بنود؛ رافضة للسلام والاعتراف والتفاوض مع الكيان الصهيوني، حملت مبادرة السلام العربية مضمون اسمها في سبعة بنود هي الأخرى؛ مُطَالِبَة لإسرائيل أن تجنح للسلم، بشرط استيفاء ذات البنود، التي وردت في قمة الخرطوم، وفي مقدمتها الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وحق العودة، وقيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشريف. وقد رفضتها تل أبيب بذات العبارات، التي أدانت بها مقررات قمة الخرطوم، وزعمت أن الطريقين يؤديان إلى تصفية الدولة العبرية في نهاية المطاف؛ الأولى بحربها وعدم الاعتراف بها، والثانية بإضعافها وخلق دولة فلسطينية معادية إلى جوارها.

بيد إن المُثير للدهشة هو ما طرأ على موقف الخرطوم ذاتها، التي شهدت تحولًا مهمًا بعد عامين من إطاحة الجيش السوداني، بقيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان، بالرئيس عمر حسن أحمد البشير في انقلاب، هيأت له انتفاضة شعبية. فقد التقى البرهان مع بنجامين نتنياهو في عنتيبي بيوغندا، وزار وفد سياسي من إسرائيل السودان، اتفق معهم قادة الانقلاب على تمهيد الطريق لمصالحة السودان مع إسرائيل. وكان رئيس الوفد الإسرائيلي إيلي كوهين قد عاد إلى تل أبيب من الخرطوم منتصرًا، وقال «نحن نبني واقعًا جديدًا مع السودانيين، حيث ستصبح «اللاءات

تريد إسرائيل التجزئة مثل كامب ديفيد مع مصر وأوسلو مع الفلسطينيين ووادي عربة مع الأردن واتفاقيات إبراهام

الثلاثة» "نعم الثلاثة": "نعم للمفاوضات بين إسرائيل والسودان، نعم للاعتراف بإسرائيل، ونعم للسلام بين الدول وبين الشعوب». واستمرت هذه النشوة لبعض الوقت، وفي الزيارة الأخيرة في ٢ فبراير ٢٠٢٣، التقى كوهين، الذي صار وزيرًا للخارجية، بالجنرال البرهان ووزير دفاعه في الخرطوم. لكن لم يتوقع البرهان، الذي فتح أبواب الخرطوم لتل أبيب، بما في ذلك مواقع منظومته الصناعية الدفاعية، أن يتعرض للخيانة. فقد أدرك ذلك بعد أن قام نائبه محمد حمدان دقلو «حميدتي»، قائد قوات «الدعم السريع»، بانقلاب ضده، في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، وأغرق السودان في برك من الدماء والدمار والفوضى، ووقفت من ظَنَّ صداقتهم إلى جانب غريمه. رغم أن الرجلين؛ البرهان وحميدتي قد أظهرا ولاءهما لإسرائيل، لكن رأت تل أبيب في حميدتي خصائص أكثر فائدة في المدى القريب، لأن سيطرته على السودان ستؤدي إلى انهيار جيش البلاد، الذي تنشط المزاعم في وصمه بأنه يتكون من قوى إسلامية معادية لإسرائيل، وانهياره هو انتصار لها ولحلفائها، الذين تكفلوا بدعمه اللامحدود. ويمكن لذلك أن يُضعف مصر، ويفتح الطريق لتقسيم السودان مرة أخرى، كما فعلت ذات القوى مع جنوب السودان.

اللاءات الستة:

إذا كانت «اللاءات الثلاث» تذكرنا بإجماع العرب الغاضب في الخرطوم، الذي شرخته معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٨م، وتليها المعاهدة الإسرائيلية الأردنية لعام ١٩٩٤م، ثم عكسته بالكامل مبادرة السلام العربية بقيادة السعودية عام ٢٠٠٢م، فإن لإسرائيل ما أجمع عليه قادتها من «اللاءات الستة»، التي ما تزال صامدة، رغم كل المغريات، بما فيها المعادات «الإبراهيمية» الثنائية، التي اعترفت بإسرائيل، وقبلت بما حَصَّلتهُ كطريق استراتيجي للتعاون، وهدفت إلى تأسيس العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بينها وإسرائيل. ربما تكون هناك مفارقة، قد لا تصلح لعقد المقارنات، يمكن العثور عليها في انعكاس الموقف. ففي حين كانت إسرائيل تناور؛ في لحظة تاريخية، بالسلام، كانت فيها الدول العربية في أوج تشددها، اليوم، في لحظة أصبحت فيها مواقف الدول العربية تجاه إسرائيل أكثر مرونة، أصبحت القيادة الإسرائيلية أكثر صلابة وتقدم مجموعة «اللاءات» الخاصة بها: لا مفاوضات، لا حل الدولتين، لا حل الدولة الواحدة، لا تجميد المستوطنات، لا سيادة فلسطينية في القدس الشرقية، لا لعودة أي لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل.

على هذه الخلفية، إذا كانت «اللاءات الستة» تُشير ضمنيًا إلى قبول «الوضع الراهن»، فإن الكثيرين في اليمين الإسرائيلي، ومن بينهم رئيس الوزراء بنجامين نتنياهو، ظلوا يؤكدون بشكل أكثر وضوحًا أن هذا هو السبيل الأفضل، أو الوحيد للمضي قدمًا؛ مثلما أشارت وزيرة الداخلية الإسرائيلية الأسبق أييليت شاكيد إلى أن «الوضع الحالي هو الأفضل للجميع»، مؤكدة ما قاله وقتئذٍ وزير الاقتصاد والتجارة نفتالي بينيت، زعيم حزب البيت اليهودي، أمام مجموعة من قادة المستوطنين أن القضية الفلسطينية لن تحل أبدًا ويجب تحملها. ومع ذلك، فإن مخاطر رفض أي مرونة، أو عدم إظهار الاستعداد لتقديم أفكار، أو بدائل لحل الصراع، أو تقريب مواقف الأطراف كثيرة. وقال تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، خلال المناقشة المفتوحة للمجلس المكونة من ١٥ عضوًا، في ١٩ يناير ٢٠٢٢م، إنه «بدون احتمال واقعي لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين... إنها مسألة وقت فقط قبل أن نواجه انهيارًا خطيرًا لا رجعة فيه وعدم استقرار واسع النطاق». وأشار إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأوجز حالات العنف الأخيرة شبه اليومية، فضلًا عن استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وطرد الفلسطينيين، وهدم المنازل؛ وكلها تغذي اليأس وتقلل من احتمالات السلام. وقال المنسق مؤخرًا إن الحروب المتكررة والعنف حول غزة، والتوترات في القدس الشرقية والضفة الغربية، سواء مع القوات الإسرائيلية، أو بين الفلسطينيين، تشير بوضوح إلى أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر.

الخشية من السلام:

قيض الله لوزير سابق في حكومة «الليكود» أن يعبر في لحظة تجلٍ عن تفاؤل بالمبادرة العربية/السعودية لتسوية القضية الفلسطينية، التي أقرتها لأول مرة جامعة الدول العربية، في عام ٢٠٠٢م، في قمة بيروت، وأعيد تأييدها في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧م، في قمم جامعة الدول العربية. وتَعْرِض المبادرة، التي صيغت من عشر جُمَل وسبعة بنود، تطبيع العلاقات بين العالم العربي وإسرائيل، مقابل انسحاب كامل من قبل إسرائيل من الأراضي المحتلة؛ بما في ذلك الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، مع إمكانية إجراء مقايضات طفيفة مماثلة ومتفق عليها بشكل متبادل للأرض بين إسرائيل وفلسطين، و«تسوية عادلة» لقضية اللاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وتَعِدُ، فوق

ذلك، بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع العالم الإسلامي، بما في ذلك إيران، التي تتخذها تل أبيب ذريعة للتهرب من استحقاقات السلام. فقد قال ذلك الوزير، وفقًا لرافائيل أهرين، إنها، أي المبادرة العربية، «أفضل فكرة على الإطلاق».

لكن، ظل سؤال أهرين، الذي اتخذه عنوانًا لمقالته تلك: «لماذا تخشى إسرائيل من مبادرة السلام العربية؟» بلا إجابة إسرائيلية مقنعة على مدى أكثر من عقدين من الزمن. رغم أن كلمة «التطبيع» قد أصبحت أكثر تداولًا، بذات ما اصطلح الناس على تعريفه؛ بفهم أنه اتباع سياسات على مستوى الحكومات، كما أرادته المبادرة العربية، أو إجراءات على مستوى الأفراد والجماعات، الذي سعت إليه ما سبقها من مبادرات ثنائية؛ غامرت به مصر أنور السادات، فيما عُرف باتفاقية «كامب ديفيد»، عام ٧٩، أو ما تجاسرت عليه المملكة الأردنية باتفاقية "وادي عربة"، عام ٩٤، وهدفت كلاهما إلى خلق حالة سلام جزئي، بينما نزعت المبادرة العربية إلى معاملة إسرائيل والشعب الإسرائيلي كحالة طبيعية في الشرق الأوسط، من دون أن تتجاهل دور الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين في عمليات التطهير العرقي وتهجير الفلسطينيين. غير أن الموجة الجديدة من التطبيع «الإبراهيمي» بدا أنها رغبة في المضي قدمًا في العلاقات مع إسرائيل والإسرائيليين، مع غض الطرف عَمَّا مضى بمدخل «عفا الله عَمَّا سلف»، وانخراط نشط في علاقات، وكأنها مسابقة تعويض لسنوات القطيعة والخصام.

إن حجة أهرين، التي حاول أن يجيب بها على تساؤله «المُحَيِّر»، ركزت في مقدمته على ميزة المبادرة العربية، والتي كان بإمكانها أن تجلب للتطبع ٥٧ دولة، هي عضوية منظمة التعاون الإسلامي، وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية في إيران. وقال إن المبادرة تُمَكِّن لإسرائيل بسهولة أن تصنع السلام مع إيران؛ مُبررًا ذلك بأنها «تحتاج فقط إلى إخلاء بعض المستوطنات، والسماح لعدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين بدخول إسرائيل، والعداوة المريرة بين القدس وطهران أصبحت شيئًا من الماضي». لكنه اعترف أن الأمر ليس بهذه البساطة، إلا أن «هناك نواة نظرية للحقيقة»، فيما قدمه من اقتراح، مُتَوَقِعًا أن تقيم ٥٧ دولة عربية وإسلامية «علاقات دبلوماسية وطبيعية كاملة» مع إسرائيل، مقابل «اتفاق سلام شامل» مع الفلسطينيين. وجمهورية إيران الإسلامية من بين البلدان، التي تؤيد المبادرة. وعلى الرغم من أن إيران ليست دولة عربية، إلا أنها عضو في منظمة التعاون الإسلامي، التي أعربت مرارًا وتكرارًا عن دعمها لمبادرة السلام العربية، بما في ذلك في مايو ٢٠١٣م، في القاهرة. ورحبت بها قبل ذلك بعقد من الزمان حين أعاد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الأعضاء في طهران، في مايو ٢٠٠٣م، «التأكيد على دعمه وتبنيه لمبادرة السلام العربية لحل قضية فلسطين والشرق الأوسط». في الواقع، أظهر منشور إعلامي حول مبادرة السلام نشر على الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية أعلام جميع الدول، التي تؤيد الاقتراح، بما في ذلك ليبيا وسوريا وإيران.

فضول قاتل:

في الأصل، عرضت مبادرة السلام العربية إقامة علاقات دبلوماسية لتل أبيب مع العالم العربي بأسره. لكن، في عام ٢٠٠٢م، كانت الحكومة الإسرائيلية، كما وصفها أهرين، «فضولية»، لذلك نظرت إلى المبادرة على أنها اقتراح مغلق الحدود؛ بمعنى «خذوها، أو اتركوها»، مما صَعَّبَ على المتعصبين والمترددين تَبنيها، أو حتى مجرد الترحيب بها. رغم أن المبادرة بدت «ظاهريًا» جذابةٌ لكل العقلاء، لما ورد فيها مما عُدَّ تنازلًا مهمًا من جانب الدول العربية، التي رحبت لأول مرة، وبشكل جماعي، بـ«السلام مع إسرائيل»، وهو أمر لم تكن مستعدة للقيام به منذ تأسيس الكيان اليهودي على أرض فلسطين. وقد أفاض المشككون في القول إن مبادرة السلام العربية غير مقبولة لإسرائيل بسبب بنود معينة لا يمكن لأي حكومة الموافقة عليها، من دون أن يُشيروا بدقَّة لأي من هذه البنود، على قِلة ما حوته المبادرة من تفاصيل. فقد كتبَ جلعاد شارون، نجل رئيس الوزراء آنذاك أريئيل شارون، في مذكرات والده، التي صدرت عام ٢٠١١م، أن «التفاصيل جعلت العرض غير مقبول»، أي أن ما تقتضيه من التزامات جعلها غير قابلة لحكومات لا تنوي أن تقدم تنازلات من أجل السلام، الذي تُكْثِر الحديث عنه كلما أرادت تحقيق سبق دبلوماسي. فقد أظهرت المبادرة أن إسرائيل لا تريد الانخراط مع العالم العربي مجتمعًا من خلال الإعلان عن اهتمامها بالرغبة العربية الجمعية في السلام، ولم تبادر لإظهار إرادة سياسية تجاه هذا السلام، واستحقت، بالتالي، لقب الطرف، الذي يمنع التوصل إلى اتفاق تكسب هي منه أكثر مما تخسر. بالمقابل، فإن الجامعة العربية، التي احتضنت المبادرة السعودية وتبنتها، لم تترك سبيلًا إلا سلكته من أجل الترويج لها، والإقناع بها، ومحاولة انجاحها. ففي مارس ٢٠٠٧م، أعادت قمتها، التي عقدت في الرياض، التأكيد على عرض السلام الأصلي، وأوفدت وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، ونظيره الأردني عبد الإله الخطيب، الذين أبرمت بلدانهم بالفعل معاهدات سلام مع تل أبيب. وعُدَّت الزيارة الأولى لممثلين رسميين لجامعة الدول العربية إلى إسرائيل، رغم إصرارهما على بروتوكول دبلوماسي من شأنه أن يوضح أنهما يمثلان بلديهما وليس جامعة الدول العربية، لكن حضرا بتكليف من مجموعة العمل في القمة العربية.

ترى إسرائيل في انهيار الجيش السوداني إضعاف لمصر ويفتح الطريق لتقسيم السودان مرة أخرى كما فعلت مع جنوب السودان

الخاتمة:

اتهم الغرب المؤيد لإسرائيل قمة الخرطوم بأنها وضعت بلاءاتها الثلاثة الشرق الأوسط على مسار الصراع، لأنه في الوقت، الذي كان يضغط فيه العالم على إسرائيل لقبول صيغة الأرض مقابل السلام، وأن تسحب جيشها ومواطنيها من المناطق، التي سيطرت عليها خلال حرب الأيام الستة، أغلقت هذه «اللاءات» كل الأبواب. وتشبث الغرب طويلًا بمزاعم أنه بعد الحرب مباشرة، كانت إسرائيل على استعداد للقيام بتلبية ما نادت به القمة من مطالب. وذهبت هذه المزاعم أكثر للقول إنه لم يكن لدى إسرائيل أبدًا خطط للسيطرة على هذه المناطق، وبعد الحرب مباشرة كانت مستعدة لسحب قواتها منها مقابل السلام مع جيرانها العرب. ويتكئون في ذلك على تصريح نُسِبَ إلى موشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، يقول إن «إسرائيل تنتظر مكالمة هاتفية من العرب»، وأن «كل شيء قابل للتفاوض». ويتشبث الغرب أكثر بهذه المزاعم قائلين إن إسرائيل لم تغلق أبدا الباب أمام تبادل الأراضي، التي سيطرت عليها بعد حرب الأيام الستة مقابل الاعتراف والسلام، ويستشهدون بحقيقة أنه عندما وقعت اتفاقية سلام مع مصر، بعد أن أصبحت الأخيرة أول دولة عربية تكسر «اللاءات الثلاثة» والاعتراف بإسرائيل والوعد بإنهاء جميع محاولات تدميرها، انسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، التي وعدت مصر بتجريدها من السلاح، ووضع حد لجميع أشكال العدوان على إسرائيل، وتركها بحدود يمكن الدفاع عنها لتوفير أمنها.

لقد أرادت إسرائيل سلام التجزئة على نسق كامب ديفيد، الذي أخرج مصر من قيادة المقاومة، وأوسلو، التي شقت الصف الفلسطيني، ووادي عربة، والتي أوجدت توترًا صامتًا داخل المجتمع الأردني. وما أحدثته بين هذه الدول والكيانات، التي قبلت بمبدأ الاتفاقيات الثنائية، وبقية الشعوب العربية، التي رفضت التطبيع حتى في الدول أقرت بضرورات السلام، الذي وُصِفَ بأنَّه ظل باردًا وبلا روح. وما جربته إسرائيل مؤخرًا فيما سمي بالاتفاقيات "الإبراهيمية"، أعطاها بصيص أمل في علاقة مع دول بمقدورها أخذ شعوبها بمقتضيات قرارها السياسي، إذ يتسق السلام الرسمي مع التطبيع الشعبي؛ على الأقل هذا ما كان قبل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وما عُرِفَ بـ«طوفان الأقصى». لكن تل أبيب تحاشت على الدوام المبادرة السعودية، لأنها مثلت إرادة عربية جماعية. فقد أرادت دائمًا الحديث مع الرياض، وليس القبول بالمبادرة السعودية / العربية، كما اجتهدت في التحدث مع السلطة الفلسطينية وليس الفلسطينيين، وعزل منظمة فتح عن بقية الحركات، هادفة بذلك لشق الصف الفلسطيني وإضعافه، بدلًا من الحوار معه لإقرار سلام شاملٍ وعادل. فها هو رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نفتاليٍ بينيت يوضح أنه ليس لديه مصلحة في إحياء عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، مؤكدًا بذلك موقفه الثابت بأنه «يعارض قيام دولة فلسطينية، ولن يسمح بإجراء محادثات على خط الدولة الفلسطينية». إن الخطوط الحمراء الأساسية للمحادثات وحل الدولتين وتعزيزها هي «اللاءات الست»، التي يبدو أنها توجه استراتيجية إسرائيل الحالية تجاه الفلسطينيين، مما يضع الإسرائيليين والفلسطينيين على الأرجح على مسار محكوم عليه بالكوارث، لكن يكون «طوفان الأقصى» آخر حلقاته.

*سفير سوداني ـ الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي، الأردن

ضرورة إنشاء بنية عربية لعلوم الرأي العام وسيكولوجيا الجماهير

انقلاب الرأي العام الدولي قبلة الحياة لمبادرة السلام العربية

ثمة بدهية يصعب الاختلاف عليها ألا وهي أن «الرأي العام» (Public Opinion) لا يمكن أن يتشكل في دولة ما نحو قضية خارجية إلا إذا كانت هذه القضية تهم شعب هذه الدولة، وعلى النحو الذي يتفق مع السياسيات العامة التي تحقق مصالحها. ولا مراء أن وسائل الإعلام الجماهيرية (Mass Media) تعد الأداة الرئيسة التي تشكل الرأي العام في دولة ما، سواء أكانت القضية محل ذلك الرأي محلية، أم إقليمية، أم دولية. وإذا كان من المعتاد -لاسيما في الدول الديمقراطية – أن تباين توجهات بعض وسائل الإعلام في قضية داخلية ما مع توجهات السلطة الحاكمة نحوها، فمن النادر أن يباين التوجه العام لوسائل الإعلام في هذه الدولة نحو قضية دولية تلك الخطوط العريضة لسياسيات هذه السلطة نحوها. بل إن المعتاد هو أن تكون وسائل الإعلام الأداة الرئيس لحشد الرأي العام في هذه الدولة لدعم موقف سلطاتها الحاكمة حيال تلك القضية. وهو ما يفضي إلى نتيجة منطقية ألا وهي: إن الرأي العام في دولة ما نحو قضية خارجية معينة يتشكل طبقًا لموقف وسائلها الإعلامية التي تتبنى – على أقل تقدير – الخطوط الرئيسية لسياسات دولتها نحو هذه القضية .. وهو ما يعني أن معرفة الموقف الرسمي لدولة أو دول ما نحو قضية دولية معينة يجعلنا نستطيع أن نضع أيدينا على الملامح الرئيسة لموقف الرأي العام داخل هذه الدولة أو الدول حيال تلك القضية.

د. محمود السماسيري

القضية الأكثر إثارة للرأي العام الدولي في التاريخ:

رغم كثرة القضايا الممتدة، أو العابرة التي أثارت اهتمام الرأي العام على المستوى الدولي، إلا إن القضية الفلسطينية تعد القضية الأكثر إثارة للرأي العام الدولي في التاريخ الحديث، بل يمكن أن نجزم باطمئنان أنها القضية الأكثر إثارة للرأي العام الدولي في التاريخ الإنساني لكونها تقع جغرافيًا في نقطة التقاء الأديان السماوية الثلاثة التي يربو أتباعها على نصف سكان العالم، ولكونها حظيت-دون غيرها من القضايا الدولية - بوجود وسائل إعلام عابرة للحدود؛ على نحو جعل العالم كله- على حد تعبير عالم الاتصال الكندي الشهير "مارشال ماكلوهان" (قرية واحدة). وهو ما جعل أي حدث يقع في ركن ما من أركان هذه القرية الكونية يتردد صداه في باقي أركانها في الآن نفسه.

وقبل الشروع في الحديث عن موقف الرأي العام الدولي من هذه القضية بصفة عامة وعن أبرز مبادرات حلها - والتي توافق عليها أصحاب القضية أنفسهم - ألا وهي «مبادرة السلام العربية»؛ وحري بنا أن نقدم تعريفًا للرأي العام الدولي(International public opinion)، وهو التعريف الذي طرحه الدكتور حامد ربيع في كتابه "مقدمة في نظريات الرأي العام والإعلام" والذي يذهب فيه إلى أنه هو «كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر في إثبات وجودها علي مجتمع معين، وإنما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع معين من التوافق بين بعض الطبقات أو الفئات التي تنتمي إلى أكثر من دولة واحدة، سواء كانت تلك الدول تشكل- في مجموعها -مجتمعاً إقليمياً دولياً أو كانت تنتمي إلى أكثر من مجتمع إقليمي دولي»

البداية الحقيقية لانشغال الرأي العام الدولي بالقضية الفلسطينية:

تعود شرارة البداية لوضع القضية الفلسطينية في بؤرة اهتمام الرأي العام الدولي إلى (٢٩ نوفمبر١٩٤٧م) وهو اليوم الذي أقرت

اهتمام الرأي العام الدولي بـ "الصراع العربي / الإسرائيلي" يعكس شدة أو خفوت اهتمام الإعلام الغربي المؤثر بهذا الصراع

فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة "خطة تقسيم فلسطين «التي تقع تحت الانتداب البريطاني تقسيماً سياسياً، لتصبح دولتين (عربية ويهودية) مع خضوع وضع القدس وبيت لحم لنظام دولي خاص بهما، وتم قبول الخطة من قبل الوكالة اليهودية، في حين رفضتها الدول العربية.

أما اللحظة الحقيقية التي جعلت هذه القضية تشغل الرأي العام الدولي كأطول قضية دولية في العصر الحديث فقد كانت في ١٤مايو ١٩٤٨م، حينما أعلنت الوكالة اليهودية استقلال دولة إسرائيل، وفور هذا الإعلان اندلعت الحرب بين المملكة المصرية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، ومملكة العراق، وسوريا، ولبنان، ضد الميليشيات الصهيونية المسلحة في فلسطين، والتي تشكّلت من «البلماخ» و«الإرجون» و«الهاجاناه» و«الشتيرن» والمتطوعين وقد استمر القتال -الذي دام عشرة أشهر- في أراضي الانتداب البريطاني، وفي شبه جزيرة سيناء، وجنوب لبنان، وتخللته هدنات عدة. سيطرت الميليشيات الصهيونية - في نهايتها - على المنطقة التي اقترحتها "خطة الأمم المتحدة "للدولة اليهودية، بالإضافة إلى ما يقرب من ٦٠% من المساحة التي اقترحتها "الخطة" للدولة العربية، والتي شملت مناطق مثل «يافا» و«اللد» و«الرملة» و«الجليل الأعلى» وأجزاءً من النقب وشريطًا كبيرًا على طول طريق تل أبيب-القدس. كما سيطرت أيضًا على القدس الغربية، التي كان من المفترض أن تكون جزءًا من المنطقة الدولية للقدس وضواحيها. بينما سيطر الجيش الأردني على القدس الشرقية، وما أصبح يعرف بالضفة الغربية، وضمها للسيادة الأردنية في العام التالي. كما سيطر الجيش المصري على قطاع غزة. وفي حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧م، احتلت إسرائيل كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة وسيناء، ومرتفعات الجولان.

موقف المجتمع الدولي من العدوان الإسرائيلي:

بالطبع لم يقف المجتمع الدولي بعد هذه الحرب الخاطفة موقف المتفرج من هذا الصراع؛ وإنما أصدر مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، قراره الشهير رقم (٢٤٢) ومن أبرز ما نص عليه هو «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير». وقد حذفت «ال» التعريف من كلمة «الأراضي» في النص الإنجليزي للمحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار. كما نص على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمنًا بإسرائيل. ورغم تجنب هذا القرار تقديم حلول للقضية الفلسطينية، وحصره للقضية في الإشارة فقط لمشكلة اللاجئين بنصة على « تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» إلا أن هذا القرار شكل منذ صدوره محور كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي/ الإسرائيلي.

ميلاد أول مبادرة عربية مجمع عليها للسلام:

تتمثل أول مبادرة عربية تطرح فكرة السلام بين الدول العربية مجتمعة، وبين إسرائيل في تلك المبادرة التي أعلنها الأمير فهد- ولي العهد السعودي حينئذ-في ٧ أغسطس ١٩٨١م، والتي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس العربية. وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد ١٩٦٧م، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس. وبعد يومين أعلن مناحيم بيغن رفضها. وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بيانًا جاء فيه «إن إسرائيل ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها

" الفايننشال تايمز": كان الرأي العام في أوروبا غير مبال بالصراع الفلسطيني / الإسرائيلي قبل أحداث ٧ أكتوبر

على مراحل، وبموجب هذا الاقتراح فإن الاعتراف بإسرائيل تبعاً لذلك ليس سوى وهم. وأن هذه الخطة تناقض اتفاقية كامب ديفيد». وبينما أعلنت المجموعة الأوروبية أن المبادرة تشكل أساسًا للتفاوض، فإن أمريكا تجاهلتها ولم تتخذ أي موقف حيالها.

وقد تباين الموقف العربي بين الرفض الفوري، والذي تمثل في موقف مصر التي أعلنت عن تمسكها باتفاقية كامب ديفيد التي وقعتها مع إسرائيل في العام ١٩٧٨م، كما رفضتها قيادة وكوادر حركة منظمة التحرير الفلسطينية بشدة، كما رفضها سوريا والعراق، بينما أيدتها بعض الدول العربية، وعلى إثر ذلك الرفض والضغوط التي مورست عليها سحبت السعودية مشروع المبادرة في قمة فاس في نوفمبر ١٩٨١م، و قال الناطق الرسمي وقتها :"نظراً لإيمان المملكة التام بأن أية استراتيجية عربية يجب أن تحظى بالتأييد الجماعي لكي تستطيع دفع الموقف العربي إلى الأمام، فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع مؤكداً لمؤتمر القمة أن السعودية على استعداد تام لأن تقبل أي بديل يجمع عليه العرب."

وسائل الإعلام تصنع رأيًا عامًا يتماشى مع سياسات دولها:

لم يكن محتوى وسائل الإعلام الدولية التي تصدر من العواصم الكبرى بدرجة أو بأخرى في الشأن الدولي نحو كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو نحو اتفاقية كامب ديفيد التي وقعت في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م، أو مقترح المبادرة السعودية الذي تلى هذه الاتفاقية بثلاث سنوات تقريبًا .. لم يكن إلا صدى للمواقف الذي تتبناها العواصم التي تصدر منها، وهو ما شكل رأيًا عامًا يعكس موقف هذه العواصم نحو القضية الفلسطينية ونحو مبادرات حلولها.

وبالطبع لم يتغير موقف وسائل الإعلام الدولية من السير في ركاب العواصم التي تصدر عنها فيما يتعلق باتفاقية السلام اللاحقة، التي تم توقيعها في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، في أوسلو والتي تعد أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل وفلسطين ممثلة في منظمة التحرير ... أو اتفاقية وادي عربة في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م، بين الأردن وإسرائيل.

ورغم سريان هذه الاتفاقيات إلا إن النزاع العربي / الإسرائيلي ظل قائمًا نتيجة لتفريغ إسرائيل لهذه الاتفاقات من مضمونها، لاسيما اتفاقية أوسلو، ومراوغتها في تنفيذ الكثير من الالتزامات التي تحملها، ناهيك عن التسويف في تسوية القضايا العالقة التي تم تأجيل حلها لوقت لاحق على توقيع هذه الاتفاقيات.

انتقال العرب من رد الفعل إلى المبادرة بالفعل:

وفي ظل هذه الوضعية التي أصابت القضية العربية الأبرز بالجمود؛ ولتحريك المياه الراكدة؛ وطبقًا لما عبر عنه عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية (٢٠٠١/ ٢٠١١م) بقوله "الواقع أننا على الجانب العربي، كنا نبحث عن مخرَج، فالهجمة شرسة علينا باعتبارنا إرهابيين أو على الأقل منتجين لهم، وذلك في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فكان لا بد من الانتقال إلى شن حرب دبلوماسية تنقلنا من خانة الدفاع دون تقديم تنازلات مؤلمة أو مع تنازلات متبادلة." في ظل هذه الوضعية جاءت مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي(حينئذ) للسلام. والتي تم الإعلان عنها في قمة بيروت في٢٨مايو٢٠٠٢م، وتعد أول مبادرة للسلام تنال إجماع الدول العربية؛ على نحو جعلها خليقة بأن تسمى رسميًا «مبادرة السلام العربية» (**Arab Peace Initiative**) وتمثلت أبرز نصوصها في الدعوة إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧م، تنفيذًا لقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) والذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة، وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

موقف حكومات الدول الفاعلة من المبادرة وسير الرأي العام في ركابها:

وحتى نفهم موقف الرأي العام في الدول التي تعد لاعبًا رئيسيًا في القضية الفلسطينية نحو هذه المبادرة، يكفينا هنا أن نسرد موقف حكومات هذه الدول من هذه المبادرة، والتي سار موقف وسائل الإعلام التي تشكل الرأي العام فيها في ركابها. فبُعيد إعلان هذه المبادرة مباشرة رفضتها إسرائيل، وصرح « شارون» رئيس وزرائها حينئذ بأن مقررات القمة إياها، لا تساوي حتى قيمة الحبر الذي كُتبت به.

أما أمريكا، فقد قدمت عبر إدارة بوش تملّقاً كلامياً للاقتراح، ودعماً فاتراً في أحسن الأحوال، أما المجموعة الأوروبية فقد ذهبت إلى أن المبادرة تشكل أساسًا للتفاوض.

ثلاثة أرباع الألمان لا يهتمون بالصراع و٥٥٪ من الأمريكيين لا يملكون شعورًا قويًا إزاء القضية الفلسطينية (مايو الماضي)

وبالطبع لم يتحقق من المبادرة في السنوات اللاحقة على الأرض شيء. حتى إن القمة العربية التي عقدت في ٢٨-مارس٢٠٠٧م، في الرياض أعلنت رسمياً عن إعادة إحياء مبادرة السلام العربية. رغم أن « ليفني» وزيرة خارجية إسرائيل -حينها-كانت قد طالبت الدول العربية بوضوح، وقبل انعقاد هذه القمة بأسبوعين "بعدم انتظار تحقيق السلام لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل» وهو ما يعني بوضوح أن تطبيع العلاقات عند الكيان الصهيوني يأتي قبل «السلام"، وكشرط له منذ قمة مؤتمر بيروت. وقد ظلت بيانات القمم العربية جميعها تعلن التمسك بالمبادرة العربية للسلام منذ ٢٠٠٢ وحتى قمة ٢٠١٥م.

وفي ١٤ حزيران ٢٠١٦م، ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو صرح في اجتماع مع وزراء حزبه «ليكود» أنه لن يقبل أبدًا بمبادرة السلام العربية بشكلها الحالي كمرجع للتفاوض مع الفلسطينيين"

وعلى الجانب الأمريكي الراعي الرسمي لعملية السلام بدا التنصل المعلن مما تدعو إليه المبادرة يزداد شيئًا فشيئًا، فقد جاء على لسان سفيرتها خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي في ٢٦ أكتوبر٢٠٢٠م، لمناقشة دعوة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لعقد مؤتمر سلام دولي في أوائل ٢٠٢١م، أنه: "لم تعد هناك حاجة لمبادرة السلام العربية؛ لأنها لا تقدم التفاصيل المطلوبة لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ما يحتاجه العالم اليوم هو اتفاق سلام يجلب الدعم الاقتصادي والاستثمار الذي يحتاجه الشعب الفلسطيني".

الضربة القاصمة للمبادرة:

يمكن القول إن الضربة القاصمة للمبادرة جاءت من قبل أربع دول عربية وقعت برعاية الولايات المتحدة على اتفاقيات-وبشكل منفرد -لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في السنة الأخيرة من حكم الرئيس ترامب ٢٠٢٠م؛ رغم إعلان التزامها الدائم بالمبادرة العربية للسلام في القمم العربية الكثيرة التي كان دعم هذه المبادرة واحدًا من أبرز قراراتها.

ورغم تلك الضربة التي أوهنت هذه المبادرة؛ إلا أن السعودية ظلت يحدوها الأمل في تفعيلها، وها هو الأمير فيصل بن فرحان وزير خارجيتها يدعو في٢١-سبتمبر٢٠٢٢ م، إلى اجتماع طاولة مستديرة لأعضاء لجنة مبادرة السلام العربية والدول الأوروبية الراعية للسلام، بمناسبة مرور ٢٠ عامًا على إطلاق المملكة لمبادرة السلام العربية.

ما قبل الطوفان ...التجاهل التام للمبادرة:

في تجاهل تام لمبادرة السلام العربية، أخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٣م، يبشر «بخريطة السلام الجديد» بين إسرائيل وجيرانها العرب، وقال: «إن ربع قرن من الزمن مضى في المفاوضات من أجل حل الدولتين، الذي تتقاسم بمقتضاه إسرائيل مع الدولة الفلسطينية المساحة من نهر الأردن إلى البحر المتوسط، فلم يفلح المتفاوضون في صياغة اتفاق سلام واحد» وتابع : «في عام ٢٠٢٠م، وفق الخطة التي تبنيتها، حققنا تقدمًا باهرًا في وقت قياسي، أربع معاهدات في أربعة أشهر، مع أربع دول عربية» (هي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب).

الرأي العام الدولي .. ما قبل الطوفان:

كان من الطبيعي أن تكون شدة أو خفوت اهتمام الرأي العام الدولي، لاسيما في العالم الغربي، بـ "الصراع العربي / الإسرائيلي» انعكاسًا لشدة أو خفوت اهتمام وسائل الإعلام في الدول الغربية المؤثرة في هذا الصراع، وكان طبيعيًا أن يكون ذلك انعكاسًا لموقف هذه الدول منه، وقد وصفت صحيفة» الفايننشال تايمز « هذا الموقف قبل السابع من أكتوبر بقولها» رغم أن الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي مسألة «مثيرة للخلاف منذ عقود»، لكن في الأشهر التي سبقت هجوم ٧ أكتوبر، كان الرأي العام في دول أوروبا الغربية غير مبال بهذه القضية.

وذكرت أن نحو ثلاثة أرباع الألمان يرون في استطلاع لهم أن الصراع لم يكن مهمًا لديهم، وأنه حتى في الولايات المتحدة، أبرز حليف لإسرائيل، فإن ٥٥ % من المشاركين في استطلاع أجري في مايو الماضي، قالوا إنهم لا يملكون شعورًا قويًا إزاء تلك القضية.

ما بعد الطوفان ..انقلاب تاريخي:

بالطبع لم يخطر ببال أحد -قبل السابع من أكتوبر-أن تنال القضية الفلسطينية ولو النذر اليسير من ذلك القدر غير المسبوق من دعم الرأي العام الدولي لها وتأييده لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة تمكنه من نيل الحياة الكريمة

الحرة .. وذلك إثر ما شاهده –وعلى الهواء مباشرة–من جرائم العدوان الإسرائيلي التي بلغت درجة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة المحاصر منذ ٢٠٠٧م. وعلة المفارقة هنا كون الاتجاه الذي أصبح سائدًا بعد ٧ أكتوبر في الرأي العام الدولي عمومًا، والغربي خصوصا يأتي معاكسا للسردية التي حرصت جل وسائل الإعلام الدولية على ترويجها لتبرير جرائم الكيان الصهيوني في غزة بعد السابع من أكتوبر، هذا من ناحية، ويأتي ،من ناحية، ثانية معاكسًا لقدرتها الفائقة على تشكيله نحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالصورة التي ترنو إليها طيلة العقود السابقة، وذلك لكون جل هذه الوسائل في العواصم الغربية الكبرى (من صحف وسينما وإذاعات وفضائيات بل ومواقع الكترونية وغيرها من وسائل إنتاج المحتوى الإعلامي) تنتهي ملكيتها لليهود من ناحية، أو تعتنق–على أقل تقدير–السردية الإسرائيلية في هذا الصراع لكون الكيان الصهيوني غُرس في قلب الأمة العربية ونما وترعرع على يد العالم الغربي؛ على النحو الذي مكن إسرائيل، ومنذ إعلان قيامها من تشكيل الرأي العام في هذه البلدان، بالصورة التي تجعله يتماهى مع رغباتها، ويلبي طموحاتها في جعل القرار السياسي في العواصم الغربية يأتي دائمًا مساندًا لها.

انهيار جدران حراس البوابات في الميديا التقليدية:

لم يكن المتغير الوحيد في تشكل الرأي العام الدولي حول القضية الفلسطينية وحشية إسرائيل التي كشفتها عملية طوفان الأقصى؛ وإنما كان المتغير المهم الثاني هو الذي فضح هذه الوحشية ألا وهي مواقع التواصل الاجتماعي، التي لم يكن في وسع حراس بوابات الميديا الغربية ((Gatekeepers التقليدية الصمود أمام طوفانها الهادر، ولم يعد بوسعهم عرض حقائق العدوان الوحشي على النحو الذي يريدون، عبر إخفاء ما يشتهون، وإبراز ما يريدون، وتضخيم ما يحبون، و تقزيم ما يبغضون، وتشويه ما يعادون .. وأنى لهم هذا؛ وها هو طوفان مواقع التواصل الاجتماعي قد اخترق بوابات الميديا التقليدية بحراسها الأشداء والتي كانت تقف أمام الحقائق التي لا تروق لهم سدًا منيعا؛ فباغتت هذه السدود عن يمينها، وعن شمائلها، وقفزت من فوقها وحفرت أنفاقًا أسفل منها. ومكنت كل شخص يملك هاتفًا لديه اتصال بشبكة الإنترنت أن يتابع –لحظة بلحظة–بثًا مباشرًا للمجاز الإسرائيلية الوحشية، وأن يعيد نشرها لمن يشاء، بل وأن يصنع ما يشاء من محتوى يعلن فيه وجهة نظره حيالها .. وقد حدث ذلك بالفعل وصنع كثير من المشاهير والمؤثرين(Influencers) بل ومن المستخدمين العاديين في كل بقاع الدنيا محتويات رقمية تفوق الحصر، تظهر مدى استنكارهم لهذه المجازر على نحو ساهم في استثارة الرأي العام الدولي بصورة لم تشهدها البشرية –نحو قضية دولية –في تاريخها.

احتجاجات لم يشهد العالم لكثافتها مثيلاً:

لو أخذنا فقط المظاهرات كأبرز الطرق التي يعبر بها الرأي العام عن موقفه من قضية ما سنجد –ومن تقرير لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS) – أن عدد المظاهرات المؤيدة لـ "إسرائيل" خلال العشرين اليوم التالية ل ٧ أكتوبر في كل العالم كانت ٣٥٩ مظاهرة، مقابل ٣,٤٨٢ مظاهرة مؤيدة للفلسطينيين.

وفي مقال لها بعد ستة أسابيع فقط من بدء الحرب قالت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية إنها رصدت تغيرًا في الرأي العام الغربي، خاصة الولايات المتحدة، حيال إسرائيل والفلسطينيين، وذكرت أن هجوم ٧ أكتوبر، والحرب الإسرائيلية «الانتقامية» ضد غزة دفعا نحو مزيد من الاستقطاب في وجهات النظر، خاصة مع سيطرة المشاهد المروعة من الحرب على الأخبار وشبكات التواصل حول العالم. واعتبرت أنه على الرغم من أن الرأي العام كان بعيدًا عن التوقع أو الوضوح، إلا أنه شهد تحولات مهمة تمتد من الولايات المتحدة إلى أوروبا، وهي تحولات ترددت أصداؤها عبر السياسات الوطنية لهذه البلدان.

وفي استطلاع أجراه معهد «هاريس» بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية الأمريكية التابع لجامعة هارفارد، أيد ٥١٪ من الشباب الأمريكي في الفئة العمرية ١٨-٢٤ عاماً "تصفية إسرائيل" وتسليمها لحماس وللفلسطينيين، وقد جاء هذا السؤال ضمن أسئلة كثيرة تمّ توجيهها لنحو ألفي مبحوث من كافة الفئات العمرية، ونشرت نتائجه في ٧٠ صفحة. وقد شمل السؤال المشار إليه ثلاثة خيارات بشأن الحل طويل المدى للصراع؛ أولها استيعاب الدول العربية للفلسطينيين، وثانيها حل الدولتين، وثالثها "تصفية إسرائيل» وتسليمها لحماس. وكما يظهر من الجدول المرفق فالنسبة تنخفض كلما ارتفع السن، فيصبح خيار "تصفية إسرائيل» ٣١٪ في الفئة العمرية ٢٥-٣٤، و٢٤٪ للفئة العمرية ٣٥-٤٤، إلى أن يصل إلى ٤٪ في الفئة العمرية الأعلى؛ بينما يرتفع نصيب حلّ الدولتين في المعدل العام إلى ٦٠٪ وهو ما يشير مجملًا إلى وجود توجه متزايد بين الشباب لدعم قضية فلسطين والمقاومة؛ وفي سؤال آخر أجاب ٥٠٪ من فئة ١٨-٢٤ أنهم يدعمون المقاومة الفلسطينية في هذا الصراع. كما أجاب ٦٠٪ أن «إسرائيل» ارتكبت مذابح في غزة، بينما يعتقد ٧٦٪ أن حماس يمكن التفاوض معها للوصول للسلام، ويدعم ٥٧٪ منهم وقف «إسرائيل» عدوانها على غزة، ويذهب ٦٧ ٪ أن اليهود يُعدّون ظالمين في هذا الصراع.

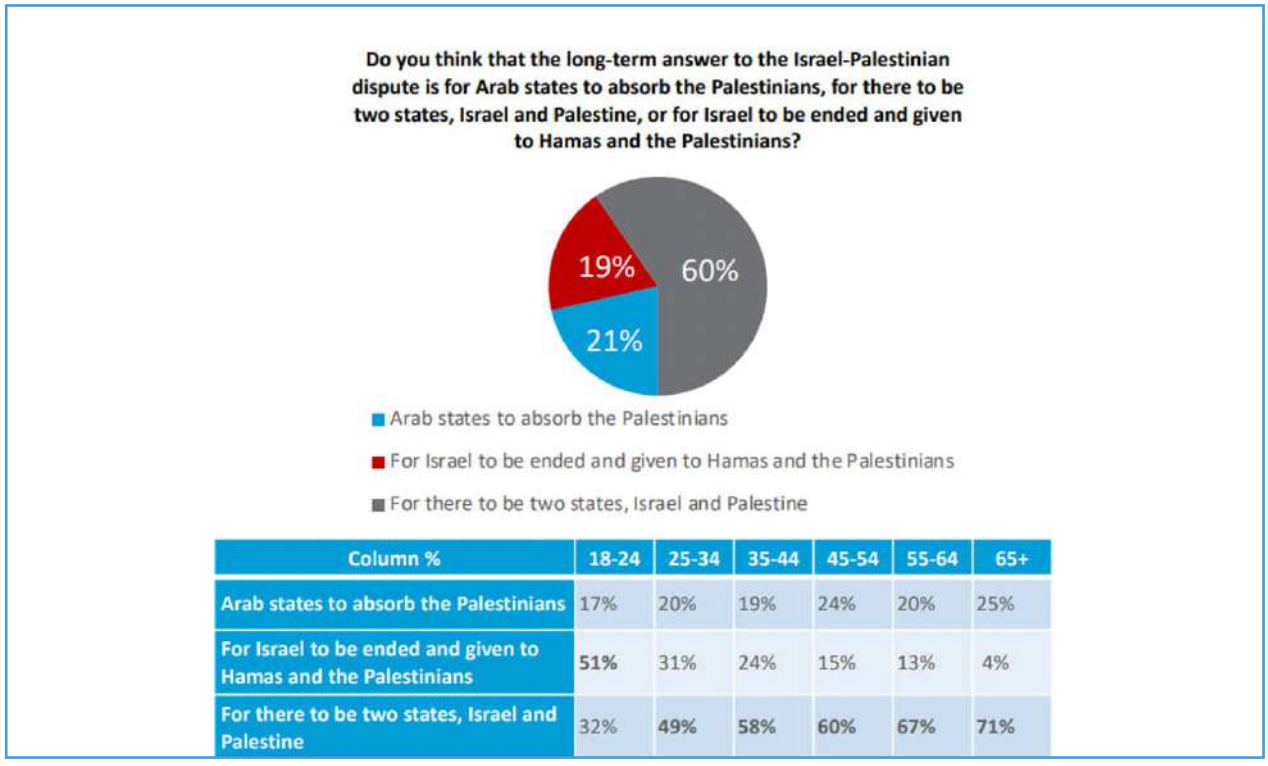

Column %	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+
Arab states to absorb the Palestinians	17%	20%	19%	24%	20%	25%
For Israel to be ended and given to Hamas and the Palestinians	51%	31%	24%	15%	13%	4%
For there to be two states, Israel and Palestine	32%	49%	58%	60%	67%	71%

أخيرًا ... قبلة الحياة للمبادرة العربية للسلام:

وهكذا؛ إذا كان تحقيق السلام العادل الذي يعيد للفلسطينيين حقوقهم ويُمكنهم من إقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على النحو الذي دعت له مبادرة السلام العربية، قد ظل حلمًا بعيد المنال لعقود .. فإن الاصطفاف من قبل الرأي العام الدولي مع حق الفلسطينيين في إقامة دولة حرة مستقلة ذات سيادة على نحو جعله يخرج في مظاهرات حاشدة، وبصورة لم تتوقف منذ بداية الحرب؛ وكأنها معركه بين إسرائيل والرأي العام الدولي .. إن هذا الاصطفاف يمكن إذا ما أحسن استثماره من قبل العالم العربي أن يمنح هذه المبادرة قبلة الحياة، بعد أن كادت تصبح نسيًا منسيًا؛ لكونه يحمل قدرة كبيرة على الضغط-لاسيما في عواصم صناعة القرار الغربي-على ساسته لتغيير مواقفهم الداعمة بشكل مفضوح للعدوان الإسرائيلي على حساب الحق الفلسطيني، وذلك لدفع هذه الحكومات لأن تقف بشكل صريح، لا لبس فيه، مع الحق الفلسطيني في إنهاء العدوان الصهيوني على أراضيه، وإقامة دولته الحرة المستقلة، وهو جوهر المبادرة العربية للسلام.

سبل الحفاظ على زخم تأييد الرأي العام الدولي للحق الفلسطيني:

من البديهي أن نقول: إنه محال أن تُرسم سبل ناجعة لتحقيق هدف ضخم دون أن يكون للبحث العلمي دور بارز في رسم هذه السبل، وهو ما يعني أن العالم العربي إن أراد أن يحافظ على زخم الرأي العام الدولي -الذي أصبح مناصرًا لموقفه في قضيته المحورية- فلا بد أن ينشئ ،ودون تأخير، بنية مؤسسية تتكون من خيرة علمائه المتخصصين في علوم الرأي العام والإعلام وسيكولوجيا الجماهير لدراسة كل ما يتعلق بالعوامل التي أسهمت في تشكيل هذا الرأي العام الدولي الذي أصبح يلتف حول الحق الفلسطيني بصورة غير مسبوقة، وطرح السبل والأليات الاتصالية التي تُمكن من الحفاظ على ديمومة تأييده لهذا الحق، وجعله مؤثرًا في القرار السياسي للحكومات التي تمثله نحو هذه القضية العربية المحورية، شريطة أن يتم صياغة هذه السبل في صورة استراتيجيات اتصالية مُحكمة قابلة للتنفيذ من قبل صناع القرار في الدول العربية.. حتى يتسنى لهم تحويل الحلم الذي رنت إليه مبادرة سلامهم الشهيرة إلى واقع قابل للتحقق. لكن هذه المرة عبر مناشدة ضمير شعوب العالم الحر، بعدما أخرست المصالح ضمير حكومات هذا العالم التي تمت مناشدته طيلة الـ ٧٥ عامًا الغابرة.

*أستاذ الإعلام المشارك بجامعتي اليرموك سابقًا وسوهاج حاليًا

تناقض موقف الهند حيال عدوان غزة رغم دعمها الثابت لمبادرة السلام العربية

الهند تتبنى المبادرة العربية للسلام بشكل ثابت وتقف مع حل الدولتين وضد حماس

في خضم الحرب الإسرائيلية الدائرة على قطاع غزة، جاء الموقف الهندي ليعكس درجة من الأريحية في تعامُل نيودلهي مع تل أبيب، وهو ما أثار القيل والقال حول تبنيها نهجًا "توفيقيًا" حيال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وأدى ذلك بدوره إلى إثارة الشكوك بشأن مدى التزام الهند حيال مبادرة السلام العربية التي طرحتها المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٢م، ما ساهم في تغذية هذا الشعور، هي علاقة الصداقة الشخصية الواضحة بين رئيسي وزراء البلدين ـ ناريندرا مودي وبنيامين نتنياهو ـ والأحزاب السياسية والأيديولوجيات التي يمثلونها. مع ذلك، ثمة أسباب وجيهة تدفع للاعتقاد بأن الهند ليست بصدد تغيير موقفها المؤيد لحل الدولتين أو مبادرة السلام العربية، ومن بين هذه الأسباب: وجود نحو ٢٠٠ مليون نسمة من المواطنين الهنود من أبناء الديانة الإسلامية، إلى جانب موقف نيودلهي التاريخي من القضية الفلسطينية، ومحاولتها الحفاظ على أوراق اعتمادها كدولة علمانية في ظل وجود حكومة هندوسية يمينية، فضلًا عن المساعي الهندية لتزعم الجنوب العالمي، وهو ما يتعارض مع النظام العالمي القائم، كذلك المشاركة القوية من جانب نيودلهي مع العديد من دول الخليج و بلدان منطقة الشرق الأوسط.

د. ن . جاناردهان

يُناقش المقال التالي السياسة الخارجية الهندية التي تعد أكثر تعقيدًا مما تبدو عليه مثلما يتجلى عبر موقفها الراهن تجاه الحرب الإسرائيلية الدائرة (كذلك العدوان الروسي على أوكرانيا). إذ تعد الهند من الدول القلائل التي تحافظ على مسافة واحدة بين الولايات المتحدة وروسيا، وإيران ومجلس التعاون الخليجي، كذلك بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتحرص نيودلهي على فعل ذلك بغية زيادة استقلاليتها الاستراتيجية ومصالحها القومية، التي تعد الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية لأي دولة. وبالإشارة إلى موقف نيودلهي منذ أكتوبر ٢٠٢٣م، يسلط المقال الضوء على الأسباب وراء اعتماد الهند سياسة «السير على الحبل المشدود»، والتأثير المحتمل لذلك على علاقاتها مع بعض من شركائها البارزين داخل المنطقة، والمشروعات التعاونية الناشئة عنها، كذلك يناقش المقال ما يمكن توقعه من حيث اضطلاع الهند بدور ريادي في مساعي حل الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي في المستقبل.

خلاصة القول، إن السياسة الهندية تعمل وفق أطر براغماتية ومثالية، ونظرا إلى كونها قوة ما بعد الاستعمار، فلا يعد مصطلح « الوساطة» ذا وقع جيد في قاموس الدبلوماسية الهندية. ذلك إلى جانب أن الهند لديها النزاعات الحدودية الخاصة بها والتي قد تجعل رغبتها منعدمة في لعب دور الوسيط أو أن تحاول تسوية النزاعات الأخرى، أو حتى السماح للآخرين بالتوسط لحل قضاياها المشتعلة. ومع ذلك، وقفت نيودلهي بحزم إلى جانب المطلب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ومستقلة، وقابلة للحياة، وموحدة، على النحو الذي أقرته مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. حيث يشكل الاستقرار الإقليمي والعالمي عاملًا أساسيًا لمسيرة الهند التنموية على المدى البعيد، وهو ما يجعلها مستعدة للمشاركة في أي جهد جماعي يهدف إلى حل أي من الأزمات العالمية، بما في ذلك الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

السياسة الهندية تعمل وفق أطر براغماتية كونها قوة ما بعد الاستعمار فلا يعد مصطلح "الوساطة" ذا وقع في قاموسها الدبلوماسي

موقف حيادي

يعد رئيس الوزراء الهندي من أوائل الزعماء الذين أعلنوا إدانتهم للهجمات التي شنتها حركة حماس في ٧ أكتوبر. وفي هذا السياق، كان بديهيا أن يعبر عن "الصدمة" و"التضامن" في تصريحاته، نظرًا إلى أن الهند ترى أن أفعال حماس شكلًا من أشكال « الإرهاب»، وهو ذات الشبح الذي يطاردها في إقليم كشمير وعبر حدود أراضيها. في الوقت ذاته، تعي الهند أن موقفها لا يتناغم مع موقف الجنوب العالمي، ومع ذلك تصر على التمييز بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس وترى أن العنف الذي تمارسه الأخيرة لا يمكن أن ينظر إليه باعتباره الموقف الرسمي للفلسطينيين.

وبعد مرور خمسة أيام على اندلاع هجمات حماس، جددت وزارة الشؤون الخارجية الهندية تفضيلها لإجراء محادثات مباشرة و«إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة، وقابلة للحياة، تعيش جنبًا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا». وقد صوتت الهند لصالح مشروع قرار أممي في ١٣ ديسمبر الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وإطلاق سراح غير مشروط لجميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية. وتعد هذه المرة الأولى التي تعلن فيها الهند دعمها لهذا القرار منذ بداية الحرب على غزة.

وكانت الهند قد امتنعت في ٢٧ أكتوبر عن التصويت على مشروع قرار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى هدنة إنسانية فورية. وأوضحت وزارة الشؤون الخارجية الهندية من جانبها إلى أن امتناعها عن التصويت جاء بسبب عدم توجيه الوثيقة إدانة صريحة للهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل. من ناحية أخرى، جدد رئيس الوزراء الهندي في حديثه مع الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ على هامش انعقاد مؤتمر المناخ العالمي «كوب ٢٨» بمدينة دبي في ديسمبر، دعم بلاده لإقامة حل الدولتين والتوصل لقرار بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة.

وعلى الرغم من أن الهند حافظت لنفسها على مسافة واحدة وتبني موقف غير توافقي صارم ضد العنف والإرهاب، إلا أن نهج الحكومة الهندية أثار فتيل موجة من الانتقادات من جانب أحزاب المعارضة. على سبيل المثال، اتهم حزب المؤتمر، الذي يحظى بدرجة أكبر من الدعم الانتخابي من قبل المسلمين الهنود، رئيس الوزراء مودي «بالتعبير عن التضامن الكامل» مع إسرائيل. وقد قامت الهند أيضًا بتثبيط الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين، خاصة في إقليم كشمير ذات الأغلبية المسلمة، والذي تم تجريده من وضعه الخاص في عام ٢٠١٩م، لضمان عدم وجود تداخل مع المظالم والمقاومة السياسية المحلية.

وكجزء من سياسة الموازنة، قدمت الحكومة الهندية مساهمة مالية بقيمة ٢,٥ مليون دولار أمريكي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبهذا تكون الهند قد أوفت أيضًا بمساهمتها السنوية البالغة ٥ ملايين دولار للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤م. ويهدف هذا الدعم إلى مساندة برامج الوكالة وخدماتها الأساسية، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية المقدمة للاجئين الفلسطينيين. وعززت الهند مساهمتها السنوية للوكالة من ١,٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٨م، إلى ٥ ملايين دولار. كما ساهمت الهند بما يقرب من ٣٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس الماضية من أجل رفاه

نزاعات الهند الحدودية تجعل رغبتها منعدمة في لعب دور الوسيط لتسوية النزاعات الأخرى أو السماح للآخرين بالتوسط

الشعب الفلسطيني.

وحتى قبل أن تتكشف الأزمة الحالية، كان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة قد شدد في ديسمبر ٢٠٢٢م، على أنه «لا يوجد بديل لحل الدولتين لضمان السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين». وأكدت الهند مجددًا ضرورة إجراء «مفاوضات مباشرة» بين الطرفين المتنازعين.

وقد تأكد ذلك على لسان دبلوماسي هندي أخر متقاعد قائلًا: «لا يمكن أن تكون هناك معارضة هندية لحل الدولتين حتى الولايات المتحدة لا تستطيع فعل ذلك، كما أن الهند ليست طرفًا فاعلًا في هذه القضية ولا يمكننا سوى أن نكون جزءًا من عملية متعددة الأطراف مثل مجموعة العشرين، حيث نستخدم مهاراتنا الدبلوماسية في الدعوة إلى حل عبر الحوار مع الطرفين. وأضاف: "ليست لدينا القدرة على الضغط على الإسرائيليين أو الفلسطينيين، (المدعومين من قبل أطراف خارجية). ولا سبيل أمامنا كي ننحاز لطرف دون آخر».

وكما هو حال سائر دول العالم، أوضحت الهند هذه النوايا مرارًا وتكرارًا للمملكة العربية السعودية. وفي خطابه أمام مجلس الشورى خلال زيارته للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٠م، أيد رئيس الوزراء الهندي السابق مانموهان سينغ مبادرة السلام العربية من أجل تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وأعرب عن أمله في أن «ينتصر الحوار على المواجهة» في حل النزاعات. وقال إن الهند لديها «مصلحة كبيرة» في إرساء السلام والاستقرار في المنطقة، التي تعد «جزءًا حيويًا» من جوارها الممتد.

لم يقتصر الأمر على القضية الفلسطينية فقط، بل دعمت نيودلهي الموقف السعودي في العديد من القضايا الأخرى. في عام ٢٠٢١م، أعربت الهند رسميا عن ترحيبها بالمبادرة السعودية لدعم السلام في اليمن وشددت على دعمها لكافة الجهود الرامية لإيجاد حل للأزمة السياسية في البلاد. وفي ٢٠٢٣م، شاركت الهند في محادثات السلام التي استضافتها المملكة العربية السعودية حول أوكرانيا. وهو ما يشير إلى أن الهند لديها الاستعداد للتعاون مع أي مبادرة سعودية-عربية لحل الأزمة الراهنة وفي المستقبل.

تتماشى ردود الأفعال الهندية المتباينة حول الحرب على غزة مع نهجها بشأن أحد الصراعات الاستقطابية الأخرى-وهو الحرب الروسية / الأوكرانية. وبينما لا يمكن أن تتم مقارنة الظروف والمعطيات والسياسات المحيطة بكلا الحربين، إلا إن الأدوات الدبلوماسية المتمثلة في «التحوط والتوازن بين الأطراف المتحاربة كانت دوماً سمة ثابتة لنهج نيودلهي».

القيم الأخلاقية والمصالح الاستراتيجية

تتمركز في صميم العلاقات الهندية المتوازنة مع روسيا، وإيران، وإسرائيل ومنافسيهم، المواءمة بين القيم الأخلاقية والمصالح القومية.

منذ استقلالها في عام ١٩٤٧م، قدمت الهند دعمًا سياسيًا للفلسطينيين يقوم على أساس النضال المشترك ضد الاستعمار. وهناك قول مأثور شهير لمهاتما غاندي « أن فلسطين ملك للفلسطينيين مثلما تعد فرنسا ملكا للفرنسيين». وبناء عليه، صوتت الهند ضد خطة تقسيم فلسطين التي طرحتها عصبة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧م، كما صوتت ضد انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٩م، ولم تعترف رسميًا بدولة إسرائيل حتى عام ١٩٥٠م. كذلك تعد الهند أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني فضلا عن موافقتها على فتح مقر لمنظمة التحرير بالعاصمة نيودلهي في ١٩٧٥م، كما تم تأسيس علاقات دبلوماسية كاملة عام ١٩٨٠م، والاعتراف بالدولة الفلسطينية عندما أعلنت الهند استقلالها في ١٩٨٨م.

كذلك صوتت الهند، تحت حكومة مودي، لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧م، الذي أعلن بطلان اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل. وأخيرًا، أصبح مودي أول رئيس وزراء هندي يزور فلسطين في عام ٢٠١٨م.

على الجانب الآخر، تعتبر العلاقات الهندية / الإسرائيلية حديثة العهد نسبيا مقارنة بعلاقات الهند مع فلسطين. حيث لم تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل إلا في عام ١٩٩٢م، على خلفية انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة. وبينما أصبح آرييل شارون أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور الهند في عام

٢٠٠٣م، لم يقم أي رئيس وزراء هندي بزيارة متبادلة إلى إسرائيل حتى رحلة مودي في عام ٢٠١٧م.

وفي عام ٢٠١٦م، امتنعت الهند عن التصويت على مشروع قرار أممي بشأن إحالة إسرائيل إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب جرائم الحرب المزعومة التي ارتكبتها خلال أزمة غزة عام ٢٠١٤م، وهكذا اعتمدت الهند هذا النهج إلى جانب سياسة التوازن الراهنة في متابعة علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل، وهو ما يمكن أن يعزى إلى عوامل السياسة الواقعية. حيث تعد إسرائيل واحدة من أكبر موردي الأسلحة للهند، والتي تتراوح بين الطائرات بدون طيار والرادارات والصواريخ. كما تعاونت الدولتان أيضًا في أبحاث الدفاع والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والسياحة.

تتناسب العلاقات الهندية / الإسرائيلية بشكل جيد مع السياسات الخارجية التي تنتهجها نيودلهي وواشنطن وبعض العواصم العربية الخليجية. ويتجلى هذا عبر عضويتها في مجموعة «آي تو يو تو»- التي تم تشكيلها في عام ٢٠٢١م، لتشمل كل من الهند، وإسرائيل والإمارات، والولايات المتحدة. بالإضافة إلى مشروع الممر الاقتصادي الجديد بين الهند، والشرق الأوسط، وأوروبا والذي يعد أحدث مشروع عابر للأقاليم وغير متطابق جغرافيًا. ويشمل مشاركة الهند، والإمارات، والسعودية، وإسرائيل، والأردن، واليونان، وإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة.

إلا أن هذا المشروع، الذي تم الكشف عنه خلال انعقاد مجموعة العشرين في نيودلهي في سبتمبر ٢٠٢٣م، تلقى ضربة إثر اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. لكنها قد تكون على الأرجح انتكاسة مؤقتة، نظرًا إلى أن أهميته الاستراتيجية بالنسبة لغالبية الدول المشاركة أكبر من أن تسمح للخلافات السياسية أن تعكر صفو الشراكات الاقتصادية المستقبلية. وتؤكد الهند بصفة مستمرة على أنه لن يكون هناك تأثيرًا سلبيًا على تقدم المشروع. وأشار البيان الذي أصدرته نيودلهي إلى أن «مشروع الممر الجديد يستهدف المدى البعيد وأن أهميته طويلة الأجل، وفي حين قد تتسبب مواطن الخلل المتكشفة على المدى القصير في إثارة مخاوفنا وشغل أذهاننا، سنواصل الانخراط مع كافة مجموعات أصحاب المصالح ولن يقتصر ذلك على المستقبل القريب فقط».

وقد تفضي العديد من التطورات الأخيرة-بما في ذلك اتفاقات إبرهام-إلى تطبيع عربي -إسرائيلي في بعض الدوائر والأوساط. فضلا عن، أن احتمالية حدوث تطبيع بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل في المستقبل تثبت صحة الموقف الهندي حيال إسرائيل. كما أن حقيقة أن بعض الحكومات العربية لا تؤيد حماس تمنح الهند درجة أكبر من الثقة في التعامل مع مثل هذه القضية الشائكة دون تقويض المطالب الفلسطينية.

الخلاصة

بشكل عام، يتألف رد الفعل الدبلوماسي الهندي حيال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من ثلاثة محاور: الأول، انتقاد حماس بشكل علني: الثاني، التعبير عن التضامن مع إسرائيل. أما الجانب الثالث فيتعلق بإعادة تأكيد الهند موقفها من حل الدولتين وضرورة التمسك بالمبادئ الإنسانية. بالنسبة للهند، فإن التغاضي عن هجمات حماس على إسرائيل باعتبارها «شكل من أشكال المقاومة» من شأنه أن يقوض تصنيفها للهجمات عبر الحدود في كشمير على أنها « هجمات إرهابية».

وتتسم سياسية « فك الارتباط» الهندية في التعامل مع القضية الإسرائيلية / الفلسطينية بعدم التعقيد والذكاء من الناحية السياسية. وعوضًا عن التعامل مع الكيانين باعتبارهما كتلة واحدة معقدة، تواصل الهند التعامل معهما بشكل منفصل. وهذا يلبي ضروراتها الأخلاقية والاستراتيجية.

وفي مثل هذا المناخ، فإن المجال الوحيد الذي ربما كان من الممكن أن تؤدي الهند دورها بشكل أفضل أو محاولة القيام به في المستقبل هو ترجمة مخزونها المتنامي على الساحة الدولية إلى جهود دبلوماسية قوية لحل الصراعات في مختلف النقاط الساخنة. ويتضمن ذلك تشجيع الوساطة الآسيوية بشكل استباقي في حل الصراعات الآسيوية، بما في ذلك الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، إلا أن هذا غير مرجح حيث ستعتمد الهند الحذر من أن تبدو منافقة من خلال محاولتها حل نزاعات أخرى في حين تظل صراعاتها الحدودية دون حل. فضلًا عن أن التركيز الهندي المباشر ينصب على النمو الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يثنيها عن أي انحرافات سياسية يمكن تجنبها خارج حدودها.

لذا، ففي الوقت الذي شهدت علاقة الهند مع إسرائيل تطورًا «من الاعتراف إلى التنفيذ إلى القبول»، فإن التزامها تجاه الفلسطينيين ومبادرة السلام العربية سوف يظل ثابتًا في المستقبل أيضًا.

*مدير إدارة البحوث والتحليل في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية-أبو ظبي
ـ زميل غير مقيم -معهد دول الخليج العربية في واشنطن

شرطان للسلام: حكومة إسرائيلية بدون اليمين المتطرف وإصلاح السلطة الفلسطينية

لا مبادرة بدون السعودية لأي مشروع للسلام والرياض لا تريد المشاركة بدون التزام بالدولتين

منذ بداية الحرب الجديدة بين إسرائيل وحماس في شهر أكتوبر عام ٢٠٢٣، اكتشف المجتمع الدولي من جديد غياب تسوية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ ٧٥ سنة، فقبل عدة أيام من هجوم حماس على المدنيين الإسرائيليين في ٧ أكتوبر، كان جيك سوليفان -المستشار للأمن الوطني للرئيس جو بايدن -يؤكد أن الشرق الأوسط بات «أكثر هدوءًا» منذ عقدين .. في الواقع، اختفت القضية الفلسطينية من الأولويات الدبلوماسية للقوى العظمى بعد فشل العملية السلمية خلال التسعينات — المعروفة بـ «عملية أوسلو» -وبالتالي يمكننا أن نعتبر مبادرة السلام العربية التي تقدم بها الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام ٢٠٠٢ م، كانت آخر مبادرة طموحة لتسوية الصراع.

جان-لو سمعان

كان من أهداف هذه المبادرة إنشاء دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م، (في قطاع غزة والضفة الغربية) وعودة اللاجئين وانسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان السورية وفي نفس الوقت ينبغي على كافة الدول العربية الاعتراف بدولة إسرائيل وتطبيع العلاقات معها. الجدير بالذكر أن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات كان يدعم المبادرة خصوصاً بعد أن تبنّتها جامعة الدول العربية خلال قمة بيروت في عام ٢٠٠٢م، لكن حكومة إسرائيل آنذاك-تحت رئاسة أرييل شارون -رفضت المبادرة لسببين ومن الضروري تفسير السياق وراء هذا الرفض:

أولاً، أعلنت جامعة الدول العربية المبادرة في نفس اليوم من هجوم كبير لحماس على إسرائيل — والذي أطلق عليه "مجزرة عيد الفصح" -والتي تسببت بمقتل٣٠ شخصاً، وبالتالي لم يقتنع شارون بإمكانية تنفيذ مبادرة السلام خلال فترة الانتفاضة الثانية.

السبب الثاني، كان رفض شارون الكامل مبدأ عودة اللاجئين.

اليوم بعد ٢٢ سنة من طرح المبادرة العربية للسلام، يبقى موضوع التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين القضية الأساسية الضامنة لاستقرار المنطقة وعلى الرغم من ظهور قضايا راهنة أخرى مثل المكافحة ضد الإرهاب أو البرنامج النووي الإيراني، سلطت الحرب في غزة الضوء على القضية الفلسطينية من جديد. الأمر الذي يوجب على المجتمع الدولي -وخصوصًا الدول العربية — دراسة كل السيناريوهات الممكنة لإعادة السلام في المنطقة وفي هذا الإطار، تأخذ هذه المقالة بعين الاعتبار ثلاثة أسئلة محورية: أولاً، ما هي أبرز الاختلافات على المستوى الإسرائيلي-الفلسطيني وعلى المستوى الإقليمي بين سياق المبادرة العربية في عام ٢٠٠٢م، واليوم؟ ثانيًا، ما هي الشروط الأساسية للطرفين في عام ٢٠٢٤م، لاستئناف عملية سلمية حقيقية؟ ثالثًا، أي دور تلعبه القوى الخارجية، لاسيما الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي لدعم العملية الدبلوماسية؟

الاختلافات بين الوضع الراهن وسياق المبادرة في عام ٢٠٠٢

على الرغم من أن الحرب الحالية في غزة كانت كارثية بالنسبة لوضع الفلسطينيين الإنساني وعلى الرغم من أن الوضع الحالي يبدو ميؤوساً منه، لكن كان هناك بارقة أمل خلال العقدين

مبادرة السلام العربية آخر مبادرة طموحة للتسوية بعد اختفاء القضية الفلسطينية من أولويات القوى العظمى بعد فشل " أوسلو"

السابقين خصوصًا بعد التحولات التي شهدها الشرق الأوسط وهكذا يمكننا أن نرى أبعادًا إيجابية وسلبية للسياق الدبلوماسي في نفس الوقت.

على المستوى الإقليمي، الفارق الأكبر كان وجود علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية: عندما قدمت جامعة الدول العربية مبادرة السلام في عام ٢٠٠٢م، كان لدى إسرائيل علاقات رسمية مع الأردن ومصر فقط، لكن خلال العقدين الماضيين شهدنا تغيّراً تاريخيًا بالنسبة إلى العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي، خاصة بعد اتفاقيات إبراهيم في عام ٢٠٢٠م، التي أدت إلى تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمغرب، والسودان.

على الرغم من حرب غزة وإدانة تداعيات العملية العسكرية الإسرائيلية على المدنيين، لم تقرر هذه الدول العربية إلغاء اعترافها بإسرائيل الأمر الذي يشير إلى استمرار عملية التطبيع الجارية.

بنفس المنطق، كان واضحاً قبل الحرب أن هذه العملية السياسية الإقليمية ستؤدي أيضًا إلى تقارب تاريخي بين إسرائيل و الدول العربية الكبرى ومن بينها المملكة العربية السعودية، ولكنّ اندلاع الصراع بين حماس والجيش الإسرائيلي علّق أي تقدم حول تطبيع علاقات بين الدولتين، فقد أعلن عدد من المسؤولين السعوديين أن المملكة لا تزال تدرس إمكانية تحقيق التطبيع مع إسرائيل لكن في المقابل من الضروري إحراز تقدم واضح لضمان تأسيس دولة

إعادة مبادرة السلام تتطلب: انتهاء حرب غزة والنظر في قدرات حماس العسكرية وتغيير الطبقة السياسية من الجانبين

فلسطينية. بالتالي يمثل هذا السياق الدبلوماسي جانبًا مهمًا لإمكانية استئناف عملية سلمية على المستوى الإقليمي.

لكن الوضع على الأرض تفاقم منذ عام ٢٠٠٢م، أولاً عبر زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. ففي حين قررت حكومة شارون سحب القوات المسلحة وسحب المستوطنات من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥م، لم تؤد هذه الإجراءات إلى نفس التقدم في الضفة الغربية، في الواقع كانت كل الحكومات الإسرائيلية خلال ال٢٠ سنة السابقة قد سمحت بزيادة المستوطنات، وبالمقارنة مع ٢٠٠٢م، كان حوالي ١١٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في الضفة الغربية، يوجد فيها اليوم أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مستوطن واستمرار وجودهم سيعيق قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق السيادة على الأرض.

زيادة المستوطنات تعكس أيضًا تطرف الحكومات الإسرائيلية: بينما كانت عملية السلام مع السلطة الفلسطينية مشروعاً رئيسياً لليسار وحزب العمل في عهد إسحاق رابين وشمعون بيريز، وبالتالي فإن فشل عملية أوسلو أدى إلى انهيار معسكر السلام في إسرائيل وإلى صعود اليمين مع أريل شارون وبنيامين نتنياهو اللذين رفضا استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وفي نوفمبر ٢٠٢٢م، كسب نتنياهو الانتخابات مرة جديدة لكن بسبب رفض ممثلين من الوسط السياسي تشكيل تحالف حكومي، قرر نتنياهو الاقتراب من اليمين المتطرف ومن الحركات الصهيونية الدينية التي ترفض بشكل قاطع تأسيس دولة فلسطينية. هكذا أصبح إيتامار بن غفير وزيراً للأمن القومي وتولّى بتسلإيل سموتريش مسؤولية إدارة المستوطنات ومن الواضح أنّه لن نستطيع تصوّر عملية سلمية جديدة مع هذه الحكومة المتطرفة. في نفس الوقت، من اللازم أن نذكر أيضاً تطرف السياسة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٢م، وهيمنة منظمات مثل حماس والجهاد الإسلامي على المستوى السياسي والعسكري، الأمر الذي يشير إلى تغيّر عميق في الطبقة السياسية الفلسطينية بعد فشل عملية أوسلو. وفق استطلاعات الرأي في غزة والضفة الغربية، فإن شرعية السلطة الفلسطينية وعلى رأسها محمود عباس انخفضت بشكل كبير في العقدين السابقين، ولفهم هذا الوضع يوجد عدة أسباب: عجز السلطة عن تنفيذ سيادتها على الأقاليم الفلسطينية وتفشي الفساد. خلال نفس الفترة، شهدنا ارتفاع نفوذ منظمة حماس التي تحكم غزة منذ فوزها في انتخابات عام ٢٠٠٦ م، وبالتالي أصبحت حماس اللاعب الاستراتيجي الاساسي ضد الجيش الإسرائيلي عبر شنّ خمسة حروب – في أعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠٢١ و٢٠٢٣م.

ومن الواضح أنّ توازن القوى بين المؤسسات السياسية الفلسطينية سيؤثر على قدرة السلطة على تنفيذ مبادرة جديدة ومن الصعب حالياً أن نتخيل إطلاق عملية دبلوماسية مع السلطة تحت رئاسة عباس بدون حصول تغيرات عميقة تسمح لأغلبية الفلسطينيين بدعم هذه المبادرة.

المطالب الأساسية للطرفين وللقوات الإقليمية

بالنسبة إلى الإسرائيليين، المطلب الأساسي اليوم هو الحصول على ضمانات أمنية، خصوصاً بعد هجوم حماس المفاجئ في أكتوبر ٢٠٢٣م، ضد مدن و«كيبوتزين» في جنوب البلاد التي أدت إلى مقتل ١٤٠٠ شخص تقريباً ومنذ هذه العملية الإرهابية، ترفض الحكومة الإسرائيلية –وأغلبية الطبقة السياسية –بشكل مطلق كل السيناريوهات حول مفاوضات سلام مع حماس ويظهر أن إسرائيل لن تقبل بعملية دبلوماسية مع أي طرف فلسطيني يسمح بوجود أفراد من حماس في هذه المفاوضات.

مع ذلك، من الصعب أن نرى كيف سيحقّق الفلسطينيون هذه المطالب الإسرائيلية: فكما رأينا، إنّ توازن القوى ليس لصالح السلطة ومحمود عباس وعلى الرغم من هدف أنّ العملية العسكرية الإسرائيلية التي تهدف إلى تدمير حماس والقضاء عليها، يمكننا أن نرى استمرار إيديولوجية حماس واستمرار دعمها من السكان في غزة والضفة الغربية.

بالنسبة إلى الجبهة الفلسطينية، ولاسيما مسؤولو السلطة في رام الله، لا يريدون استئناف العملية السلمية بدون إنهاء الاحتلال ووقف الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة. بالإضافة إلى ذلك،

يتوجب على المجتمع الدولي دراسة كل السيناريوهات الممكنة لإعادة السلام في المنطقة بعد تفجر الحرب الإسرائيلية على غزة

لم تلغ دول إبراهام اتفاقيات اعترافها بإسرائيل ما يشير إلى رغبة بعض الدول استمرار التطبيع مع إسرائيل

من الضروري لبدء المفاوضات حول مبادرة للسلام، تحديد خريطة واضحة وفعّالة تعزّز السيادة الفلسطينية وسيطرة السلطة على كل أراضيها. لكن اليوم من الصعب تنفيذ المطالب الإسرائيلية والفلسطينية في نفس الوقت، فعلى سبيل المثال، أكدت حكومة نتانياهو أن إسرائيل ستحتفظ بحق التدخل العسكري في غزة في حال كان ضروريا لأمنها الوطني وحسب نتانياهو، «إسرائيل ستبقى المسؤولة الأمنية الرئيسية على غزة بعد الحرب الحالية»، الأمر الذي يظهر تناقض مهم بين رغبة إسرائيل بالسيطرة على الوضع الأمني في غزة وتحقيق سيادة فلسطينية على الإقليم.

هذا التناقض العميق يمثل سببًا من الأسباب خلف تردد الدول العربية المشاركة في عملية سلمية بعد الحرب: ترفض الدول العربية المشاركة بمبادرة من دون ضمانات لتأسيس دولة فلسطينية. على سبيل المثال، في شهر ديسمبر ٢٠٢٣م، أكدت حكومة الإمارات أنّها لن تدعم إعادة إعمار غزة بدون خطة دبلوماسية لتطبيق «حل الدولتين». بالنسبة إلى مصر والأردن، فإنّ تسوية القضية الفلسطينية تمثل أولوية سياسية وامنية لكن الدولتين العربيتين تظلان حذرتين حول التنسيق مع إسرائيل بسبب البرنامج الأيديولوجي لبعض أفراد حكومة نتنياهو -خصوصًا بن غبير وسموتريش الذين يدعوان بشكل واضح إلى التطهير العرقي في غزة والضفة الغربية. بالتالي رفضت حكومة عبد الفتاح السيسي استقبال اللاجئين الفلسطينيين من غزة خلال الحرب الأخيرة لمنع طرد السكان من غزة «بحكم الأمر الواقع".

في نهاية المطاف، تعتمد تسوية الصراع على توحيد الموقف الدبلوماسي للدول العربية ولذلك -كما حصل في عام ٢٠٠٢م، -لا نستطيع توقّع مبادرة جديدة بدون قيادة المملكة العربية السعودية التي ستكون اللاعب الإقليمي الحاسم لتنفيذ المشروع بسبب الدور السعودي في العالم العربي والإسلامي لكن مثل بقية الدول العربية، الرياض لا تريد المشاركة في أي عملية دبلوماسية جديدة بدون التزام حقيقي لحل الدولتين.

في ضوء هذه التطورات الإقليمية، يبدو واضحًا أن العودة إلى العملية السلمية ستعتمد على تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة بدون وجود أفراد من اليمين المتطرف وفي نفس الوقت على إصلاح السلطة الفلسطينية وبدون هذين الشرطين، من غير المحتمل أن الدول في المنطقة ستقبل مشاركتها في هذا المشروع.

دور القوات الخارجية في دعم العملية الدبلوماسية

بالإضافة إلى هذه التحديات الإقليمية، سيعتمد إطلاق مبادرة دبلوماسية جديدة على دور القوى العظمى -لاسيما الولايات المتحدة والصين -لدعم المشروع. من جهة الولايات المتحدة، التي تبقى القوة الأولى في الشرق الأوسط دبلوماسيًا وعسكريًا على الرغم من كل القيل والقال عن تراجع الوجود الأمريكي في المنطقة، فقد شهدنا زيادة القوات المسلحة الأمريكية في البحر المتوسط والخليج بسبب الحرب بين حماس وإسرائيل وآثارها على المنطقة. في نفس الوقت، لا نجد أحدًا سوى الولايات المتحدة تستطيع فرض مطالب سياسية على إسرائيل مثل سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة والذي ظهر بشكل واضح من خلال التوترات بين إدارة بايدن وحكومة نتنياهو حول قضية «اليوم التالي بعد الحرب» في غزة. مع ذلك، يوجد عدد من الصعوبات التي تواجه دور واشنطن في إطار مبادرة سلمية جديدة، فتاريخيًا، كانت إدارة بيل كلينتون الأخيرة التي اعتبرت عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أولوية أمريكية ومنذ فشل «أوسلو»، تجاهلت كل الحكومات في واشنطن الصراع، وبالإضافة إلى ذلك فإن الموضوع الرئيسي الذي يحضر اليوم في الدوائر الاستراتيجية للعاصمة الأمريكية ليس تسوية مشاكل الشرق الأوسط بل المنافسة مع الصين في آسيا والصراع بين روسيا وأوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ البيت الأبيض سيواجه على المدى القريب ضغط في السياسة الداخلية بسبب الانتخابات الرئاسية المقبلة في شهر نوفمبر ٢٠٢٤م، وحسب أغلبية استطلاعات الرأي، فإن احتمال فوز دونالد ترامب ضد جو بايدن كبير وفي هذا السيناريو، من الممكن أن تؤدي رئاسة ترامب الثانية إلى تنفيذ السياسة «الانعزالية» التي ستنهي كل الآمال حول دور أمريكي في إطار مبادرة سلمية إقليمية. لذلك من الصعب على إدارة بايدن أن تبقي مشاركتها في المناقشات الجارية حول خطة السلام الجديدة.

فشل "أوسلو" أدى لانهيار معسكر السلام في إسرائيل وصعود اليمين مع أريل شارون وبنيامين نتنياهو اللذين رفضا استئناف المفاوضات

تناقض إسرائيل ورغبتها في الهيمنة على غزة سبب تردد الدول العربية في المشاركة بمبادرة من دون ضمانات لتأسيس دولة فلسطينية

على الرغم من السياق الداخلي في الولايات المتحدة الذي قد يعيق قدرة إدارة بايدن لدعم مبادرة دبلوماسية للمنطقة، من الممكن أن ننتظر تنسيقًا سياسيًا بين القوى العظمى حول قضية التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين: في الواقع، لا يوجد خلاف كبير بين واشنطن وبكين حول هذه القضية على النقيض من التوترات بينهما في آسيا ومضيق تايوان. حتى الآن، الصين لم تعرض رغبة كبيرة لتدخلها في عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين كما يظهر حذرها خلال الحرب الحالية وعلى المستوى الرسمي، وزارة الخارجية الصينية تحافظ على موقفها التقليدي الذي يدعو إلى حل الدولتين وإنشاء دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م، مع ذلك، فإنّ لدى الصين نفوذ اقتصادي واستراتيجي حاسم لدعم المبادرة: استثمرت الشركات الصينية في كل بلدان الشرق الأوسط –من إسرائيل إلى مصر وإيران –وهذه الاستثمارات توفر لبكين نفوذاً على حكومات المنطقة للالتزام بالمبادرة الجديدة. إذا الولايات المتحدة كانت اللاعب الاستراتيجي الوحيد الذي لديه القدرة على إلزام إسرائيل بعملية سلمية، وكذلك الأمر الصين لديها نفس القدرة على إلزام إيران ولذلك لا نستطيع أن نتخيل خطة سلام جديدة بدون دور صيني يمنع طهران من عرقلة أي مبادرة سلام.

إذا كان واضحًا أن واشنطن وبكين لديهما الدور الأكبر لدعم استئناف عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، ما دور بقية المجتمع الدولي؟ بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، لم نر موقفاً دبلوماسيًا موّحداً أثناء الحرب بين إسرائيل وحماس، تواجه الحكومات الأوروبية خلافات عميقة حول الصراع وفي نفس الوقت لا تعتبر دول المنطقة الاتحاد الأوروبي لاعبًا استراتيجيًا حاسمًا لكن على الرغم من هذه الصعوبات، من الممكن أن الأوروبيين سيلعبون دورًا مهمًا في مجال المساعدة الاقتصادية والإنسانية التي ستسمح ببناء دولة فلسطينية قادرة على إدارة الواقع بعد الحرب. بالنسبة إلى القوى الآسيوية الأخرى مثل الهند واليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، فإنّ دورها كما الدور الأوروبي سيكون ثانوياً في إدارة عملية السلام، على الرغم من أنّ كثيراً من هذه الدول الآسيوية لديها علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية على سبيل المثال الدول الآسيوية الإسلامية كإندونيسيا وماليزيا — التي تؤيّد العالم العربي. في المقابل أصبحت الهند شريكًا استراتيجيًا أساسيًا لدول الخليج ولإسرائيل في عصر نارندرا مودي. لكن ليس لديها النفوذ الحقيقي للعب دور رئيسي خلال عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين.

مع ذلك، من الممكن أن دعم الدول الآسيوية لمبادرة السلام يكون عبر منح مساعدات اقتصادية وإنسانية للفلسطينيين وفي نفس الوقت، فإن تقدم خطة السلام يستطيع أن يؤدي إلى توسيع عملية تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول العالم الإسلامي، خصوصًا إندونيسيا وماليزيا.

**

ختاماً، لم نفترض عبر هذا المقال أن إعادة مبادرة السلام مثل مبادرة ٢٠٠٢م، ستكون عملية هادئة في سياق الحرب الجارية في غزة التي تسببت في أكبر مأساة للفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨م، لكن التشاؤم ليس مقاربة عملية في الشرق الأوسط: تاريخيًا، لم يتوقع أحد بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أن رئيس مصر أنور السادات سيزور إسرائيل بعد ٤ سنوات وأن هذه الزيارة ستؤدي إلى اتفاق سلام بين إسرائيل ومصر الذي لا يزال مستمرًا حتى اليوم على الرغم من كل الأحداث الإقليمية منذ ذلك الحين.

على المدى القريب، إعادة مبادرة السلام ستعتمد على عاملين: أولًا على المستوى العسكري من الضروري وضع نهاية حقيقية لحرب غزة وبالتالي إعادة إسرائيل النظر في قدرات حماس العسكرية. وثانيًا التغير العميق للطبقة السياسية من الجانبين. من الواضح أنه لا يمكن اعتبار العودة إلى العملية السلمية بدون تحوّل واسع ولاسيما تهميش الجماعات المتشدّدة لدى الطرفين لكن لا يمكن أن نعرف كم من الوقت سوف يستغرق الوصول إلى هذا الهدف... بالإضافة إلى ذلك وعلى المدى البعيد، تنفيذ مبادرة السلام الجديدة سيعتمد على قدرة الإسرائيليين والفلسطينيين لمواجهة أكبر القضايا التي تسببت بفشل عملية أوسلو قبل ٢٢ سنة مثل مفهوم حق العودة للفلسطينيين ووضع القدس التي يعتبرها الطرفان عاصمتهما وبالرغم من صعوبة تصوّر كل التفاصيل حول المفاوضات المستقبلية لن توجد مبادرة فعلية بدون تنازلات من الطرفين حول معتقداتهما الأساسية.

* باحث متخصص في مجال الشؤون الاستراتيجية لمعهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية

قمة جدة أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية بعد تراجعها في ظل أزمات المنطقة

المبادرة العربية للسلام أساس الحل ونجاحها يتطلب إطارًا دوليًا وضمانات ملزمة لإسرائيل

على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك سبتمبر المنصرم كشفت المملكة العربية السُّعُوديّة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وشركاء دوليون آخرون عن مبادرة تهدف إلى تحفيز إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية على التوصل إلى اتفاق سلام. حيث تم إطلاق «جهود يوم السلام» في حدث وزاري على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

حيث ترأس وزير الخارجية السُّعُوديّ الأمير فيصل بن فرحان آل سعود اجتماعًا مغلقًا في نيويورك في الثامن عشر من سبتمبر مع ممثلين عن أكثر من ٣٠ دولة، معظمهم وزراء الخارجية، لمناقشة ملف السلام الإسرائيلي الفلسطيني. وقد أكدت الوثيقة التحضيرية للاجتماع على الحاجة الملحة للحفاظ على حل الدولتين على أساس "مبادرة السلام العربية"، فضلًا عن خطوات عملية لمساعدة إسرائيل والفلسطينيين للتحرك في هذا الملف.

د. خديجة عرفة

ونصت المبادرة على دعم السلام بين إسرائيل والعالم العربي مقابل إقامة دولة فلسطينية. كما تم التأكيد خلال الفاعلية على تشكيل مجموعات تُعنى بتقديم أفكار تدعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل. كما تم التأكيد على أهمية دراسة خطط عمل ملموسة لإعادة تعبئة الشركاء الإقليميين والدوليين للتأكيد على التزامهم بدعم استئناف عملية السلام على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ومرجعيات السلام ذات الصلة.

وكان المفترض أن يتم تشكيل ثلاث مجموعات عمل توكل إليها مهمة التوصل إلى مجموعة من الإجراءات والتي سيتم تقديمها إلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إحدى المجموعات تُناقش آليات التعاون الإقليمي، وثانية للقضايا الاقتصادية، وثالثة للقضايا الإنسانية. حيث تم الإعلان أن المبادرة تم العمل عليها منذ سنوات.

وخلال الاجتماع صرّح وزير الخارجية السُّعُوديّة، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، إنه لن يكون هناك حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدون إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما أشار «جوزيب بوريل»–ممثّل الاتحاد الأوربي للشئون الخارجية، أنه على علم بأن الطرفين غير مستعدين في هذه المرحلة، لكن «لا يمكننا البقاء مكتوفي الأيدي لتكرار شعار حل الدولتين دون بذل كل ما في وسعنا للحصول عليه». مضيفًا أنَّ الاجتماع أسفر عن التزام من قبل العديد من الأطراف في المشاركة في التوصل لحل الدولتين كحل وحيد لإنهاء الصراع. أما وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة «روزماري ديكارلو»، فقد أكدت على أهمية تهدئة التوترات وإنهاء دائرة العنف والتوصل لأفق سياسي، مع أهمية دور القيادة السياسية في تحقيق هذا الهدف.

ورغم أنه لم يتم دعوة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للاجتماع، فقد أعرب مسؤولون في مكتب الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" عن ارتياحهم لنتائج الفاعلية الدولية. وأشار المسؤولون الفلسطينيون إلى أنَّ الاختبار الحقيقي سيأتي مع تنفيذ الخطوات التي اقترحتها تلك المجموعات.

منذ اليوم الأول لحرب غزة عاد الحديث بقوة عن مبادرة السلام العربية كأساس للبناء عليه لمستقبل القضية الفلسطينية

وكان من المفترض أن يتم إجراء تقييم أولى للمبادرة في ديسمبر ٢٠٢٣م، قبل أنَّ يتم تقديم حزمة لدعم السلام بحلول سبتمبر ٢٠٢٤م، إلا أن تطورات الأحداث منذ ٧ أكتوبر حالت دون الحديث عن التقييم الأولي للمبادرة كما كان مخططًا وأزهقت أي فرصة للسلام في ظل العنف الشديد الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. خاصة في ظل التطورات الأخيرة مع امتداد رقعة الصراع لدول مجاورة مما يزيد المخاوف لتحوله لصراع إقليمي تمتد تداعياته للعديد من دول المنطقة.

وبشكل عام، تُشكّل الدعوة السُّعُوديّة في إطار «جهود يوم السلام» استكمالًا للجهود السُّعُوديّة التي سبق طرحها في إطار مبادرات سابقة، بحيث تعكس تلك المبادرات رغبة سُّعُوديّة وعربية في أخذ زمام المبادرة من خلال دعوة الجانب العربي للسلام في الشرق الأوسط، ووجود قناعة لدى الجانب العربي أن السلام في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال وجود حل جذري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ وهذا لن يتحقق إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية. وأن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يبدأ من إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية. بحيث تعكس تلك المبادرة قناعة عربية أن المنطقة لن تنعم بالاستقرار دون إيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية. وأن هناك رغبة عربية حقيقية في الوصول للسلام بين الجانبين.

وقبل ذلك بعام فقد استضافت المملكة العربية السُّعُوديّة مؤتمر على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٢م، وذلك بمناسبة الذكرى العشرين لمبادرة السلام العربية. ومبادرة السلام العربية، ورغم مرور أكثر من عشرين عامًا على

المبادرة العربية أول مشروع سلام شامل وقبول إسرائيل يوفر أساسًا يمكن البناء عليه وتجنيب المنطقة ويلات كثيرة

إطلاقها، فمنذ اليوم الأول للحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة عاد الحديث بقوة عن مبادرة السلام العربية كأساس يمكن البناء عليه فيما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية. فمع تطور العملية في قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي بدأت تُطرح تصورات بشأن اليوم الثاني للحرب، لتطرح عدة تصورات في هذا الشأن. كما بدأت تطرح أفكارًا بشأن عقد مؤتمر دولي لمناقشة مستقبل الإقليم ومستقبل الوضع بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل عام. وهو ما أعاد الحديث عن مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م، كأساس يمكن البدء من مناقشته وتطويعه في ضوء التطورات الأخيرة.

وفي الواقع لم تكن مبادرة السلام العربية هي أول مبادرة عربية تُطرح بشأن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد شكلت مبادرة فاس والمعروفة باسم خطة السلام فهد، والتي قدمها ولي العهد السُّعُوديّ آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز في عام ١٩٨١م، أول محاولة لتقديم مبادرة للسلام بعد معاهدة كامب ديفيد.

اشتملت مبادرة فاس على ٨ نقاط هي؛ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس، إزالة المستوطنات المُقامة بعد عام ١٩٦٧م، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة، وإخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تزيد عن بضعة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام، وقيام الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ هذه المبادئ. وقد أثارت تلك المبادرة خلافات في القمة العربية الحادية عشرة التي عُقدّت في مدينة فاس في نوفمبر ١٩٨١م، خاصة أنها لم تُشير إلى منظمة التحرير الفلسطينية، كما أصرت كل من منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والجزائر وليبيا على عدم تضمين البند السابق وكان ينص على الاعتراف الضمني بإسرائيل، ليُعاد طرحها في العام التالي في فاس أيضًا وقد تم إقرارها بعد أن تم التأكيد على أن هذا الأمر لا يتنافى مع الحقوق العربية كما أنه يتوافق مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢. حيث تبنت الدول العربية المبادرة بعد أن تمت الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

على الجانب الآخر، رفضت الحكومة الإسرائيلية بقيادة مناحيم بيجين آنذاك المبادرة. ورغم ذلك فقد شكلت أساسًا للنقاش الأعمق فيما بعد.

وتُشير التحليلات إلى أن المبادرة توافقت مع الخط السياسي العربي الذي كان سائدًا في ثمانينيات القرن العشرين، من خلال التأكيد على الاعتراف الضمني بإسرائيل مقابل قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وهو ما مثّل تحولًا في الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية. وكان يمكن أن يكون حلًا ملائمًا في حال قبله الجانب الإسرائيلي الذي كان مسؤولًا بشكل كبير عن عدم تحول المبادرة لواقع ملموس يمكن الجميع من العيش بسلام ويجنب المنطقة مزيدًا من التدهور في الأوضاع الأمنية.

لكن المبادرة آلت للنسيان بعد الغزو الإسرائيلي إلى لبنان. ورغم ذلك فقد قدمت الخطة أساسًا للمزيد من المناقشات حول السلام في الشرق الأوسط. ومهدت الطريق للعديد من المبادرات وكان أبرزها وأكثرها شمولًا المبادرة العربية للسلام.

فبعد مرور نحو عشرين عامًا على طرح مبادرة فاس، طرحت المملكة العربية السُّعُوديّة في عام ٢٠٠٢م، «مبادرة السلام العربية» والتي أطلقها آنذاك ولي العهد السُّعُوديّ الأمير عبدالله بن عبد العزيز، والتي دعت إلى انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس الشرقية وهضبة الجولان، مع التوصل لحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. مقابل التطبيع الكامل للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. وقد تمت مناقشة المبادرة في اجتماع وزراء الخارجية العرب خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ مارس ٢٠٠٢م، وذلك لتفادي تكرار ما حدث في قمة فاس. حيث طلبت سوريا استبدال «التطبيع الكامل" بـ «السلام الشامل"، كما تم الاتفاق على استخدام جملة

دعا وزير الخارجية الأمريكي كيري عام ٢٠١٣ لإحياء المبادرة في لقاء مع وزراء خارجية عرب واقترح إدخال تعديلين

قمة جدة أكدت أن المبادرة العربية أساس للحل ونص البيان الختامي على أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة

"الانسحاب الكامل مقابل السلام الشامل". وقد حظيت المبادرة بالموافقة بالإجماع. كما أن طرح المبادرة من قبل الملك عبد الله بن عبد العزيز جعلها تحظى بالموثوقية بشكل أكبر على المستويين الدولي والعربي وجعلها تحظى بتأييد أوسع خاصة أنها تجنبت المشكلات التي عانت منها مبادرة فاس.

وقد أكد البيان الختامي لقمة بيروت عام ٢٠٠٢م، على أن المبادرة العربية للسلام تأتي انطلاقًا من وجود قناعة لدى الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لن يقود لتحقيق السلام أو الأمن لأي من الأطراف. لتعكس المبادرة في ذلك الوقت رغبة عربية حقيقية في السلام والتنمية ووجود قناعة أن لا سبيل سوى الحوار والتسوية السلمية، حيث أكدت التجربة أن الحل العسكري لن يقود إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة بمجملها.

وقد شكلت المبادرة حينما طرحت تحولًا مهمًا في سياسة الدول العربية تجاه الاعتراف بإسرائيل وهو الأمر الذي كان مرفوضًا في السابق. وبما يُسهم في أن يعيش الجميع في سلام. ليُمثّل تراجعًا عن موقف الرفض العربي السابق لأي اعتراف بإسرائيل.

وقد طالبت المبادرة الجانبين الإسرائيلي والعربي الالتزام ببعض المطالب، فعلى الجانب الإسرائيلي، طالبت المبادرة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو١٩٦٧م، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وكذلك التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ . مع قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو ١٩٦٧م، في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية. على الجانب الآخر طالبت المبادرة الدول العربية اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيًا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة. وكذلك إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل. بالإضافة إلى ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

هذا التوازن في المبادرة جعلها أساسًا صالحًا للمناقشة كخطة للسلام حتى ما قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م.

وبذلك شكلت المبادرة العربية أول مشروع سلام حقيقي شامل بالمنطقة، وكان من شأن قبول الجانب الإسرائيلي لها أن توفر أساسًا يمكن البناء عليه وتجنيب المنطقة ويلات كثيرة. خاصة أن المبادرة مثلت تحولًا عن الموقف العربي السابق وكما عكسته قمة الخرطوم عام ١٩٦٧م، حيث تمثل الموقف العربي الرسمي آنذاك فيما عُرف باللاءات الثلاثة وهي: لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل.

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية تلك المبادرة والتي نُظر إليها كأول مشروع سلام حقيقي في المنطقة. حيث مثلت المبادرة حين طرحها خطة سلام عربية قابلة للتطبيق، وكان من شأن القبول بها والاتفاق على الخطوات التالية للتنفيذ وفقًا لخطة عمل متوافق عليها بين الأطراف المعنية توفير أساس للسلام يجنب المنطقة المزيد من الصراعات وإزهاق الأرواح.

وشأنها شأن مبادرة فاس، فعند إطلاق "مبادرة السلام العربية» عام ٢٠٠٢م، فقد رفضتها إسرائيل مُعلنةً رفض العودة لحدود ١٩٦٧م، لأسباب «أمنية وروحية»؛ مُشيرةً إلى أن هذه الحدود لا يمكن الدفاع عنها.

ومع قبول الولايات المتحدة الأمريكية، فقد طالبت بإدخال بعض التعديلات عليها وذلك من أجل ضمان موافقة الجانب الإسرائيلي عليها. ففي عام ٢٠١٣م، دعا وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى إعادة إحياء المبادرة خلال لقائه مع مجموعة من وزراء الخارجية العرب في واشنطن. حيث اقترح "جون كيري" إدخال تعديلين على المبادرة لضمان قبولها من إسرائيل لتتضمن " أن حدود ١٩٦٧م، يمكن تعديلها باتفاق الطرفين»، مع السماح بتبادل الأراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومنح ضمانات أمنية أكثر لإسرائيل. وكان الهدف الأمريكي من النص على تبادل

المبادرة العربية خطة قابلة للتحقيق وما زالت في ظل غياب مبادرات بديلة قابلة للتحقيق وتحظى بقبول واسع من كافة الأطراف

الأراضي جعل المبادرة مقبولة من الجانب الإسرائيلي.

لكن هذه المحاولة الأمريكية لم تسهم في تغيير الموقف الإسرائيلي فقد أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي «بنيامين نتنياهو» في مايو ٢٠١٦م، إلى أن «المبادرة العربية تتضمن عناصر إيجابية. وأنها تنطوي على «إشارة طيبة»، في ظل ما أشارت إليه من اعتراف العرب بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، لكنه رفض القبول بشروطها. وهذا هو النهج الإسرائيلي المستمر في المراوغة فهي كانت ترغب من المبادرة ما يصب في مصلحتها. وقال نتانياهو أنه بإمكان المبادرة العربية أن تكون «ذات صلة شرط إلغاء بعض مطالبها» حول الانسحاب الإسرائيلي واللاجئين الفلسطينيين. وأضاف «يجب تعزيز فكرة عقد لقاء إقليمي يؤدي إلى تطبيع العلاقات مع الدول العربية والتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين». وقد أشار نتنياهو آنذاك أنه من الواضح أن المبادرة «يجب تحديثها مع الأخذ بالاعتبار التغييرات التي طرأت في المنطقة خلال السنوات الأخيرة».

وقد اتسمت المبادرة العربية للسلام بكونها خطة قابلة للتحقيق وما زالت الأساس الذي يمكن البناء عليه. خاصة في ظل غياب مبادرات بديلة قابلة للتحقيق وتحظى بقبول واسع من كافة الأطراف.

فقد أكدت القمم العربية منذ ذلك التاريخ على أهمية والالتزام بـ "مبادرة السلام العربية" كأساس لتحقيق السلام ولتسوية القضية الفلسطينية. وهو ما أكد صلاحيتها كأساس للسلام مع مرور الوقت. وخلال القمة العربية في جدة مايو ٢٠٢٣م، تم التأكيد على المبادرة العربية للسلام كأساس للتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية فقد نص البيان الختامي على أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى «تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، وإيجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين وفقاً للمرجعيات الدولية وعلى رأسها مبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية بحدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية». وإجمالاً فقد عملت القمة على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية والتي شهدت تراجعًا نسبيًا في الأجندة العربية في ظل العديد من الأزمات التي مرت بها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، حيث أكد البيان الختامي على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للدول العربية باعتبارها محورًا رئيسًا للاستقرار في المنطقة. كما سيطرت القضية الفلسطينية على كلمات أغلب القادة العرب من خلال إدانة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق الفلسطينيين والأماكن المقدسة في ظل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة وما تقوم به من ممارسات ضد الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية. مع دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في إنهاء العنف ووقف تلك الانتهاكات المتكررة. وفي قمة جدة للأمن والتنمية في يوليو ٢٠٢٢م، والتي شارك فيها الرئيس الأمريكي ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والعراق. فقد أكد البيان المشترك على أهمية المبادرة العربية للسلام من خلال ضرورة التوصل لحل عادل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، مع وقف كافة الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، واحترام الوضع التاريخي القائم في القدس ومقدساتها، وعلى الدور الرئيسي للوصاية الهاشمية في هذا السياق. كما أكد القادة أهمية دعم الاقتصاد الفلسطيني ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).

وختامًا، خلال العقود الأربعة الماضية قدمت الدول العربية مبادرات للسلام عكست رغبة عربية حقيقية في تحقيق السلام في المنطقة والعيش بسلام بما شكل تحولًا عن الموقف العربي السابق الرافض للسلام مع إسرائيل، ومع اختلاف التفاصيل الخاصة بكل منها، إلا أن المشترك فيما بينها أمرين رئيسين؛ الأول: هو وجود رغبة عربية مستمرة في تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، والثاني هو الرفض الإسرائيلي لكل محاولة للسلام أيا كانت مضامينها وأبعادها. فقد كان يمكن أن يجنب ذلك كافة الأطراف المزيد من الخسائر على كافة الأصعدة. وفي ظل الحرب الشرسة في قطاع غزة وفي ظل تعدد المبادرات المطروحة للخروج من الأزمة الحالية والتفكير في اليوم التالي لنهاية الحرب، ومع طرح تصورات فردية، تطرح تساؤلات بشأن مدى إمكانية العودة للمبادرة العربية للسلام.

الحديث عن تحقيق السلام في المنطقة لا يمكن أن يتم مناقشته في ظل الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. مع التأكيد على أن المبادرة العربية للسلام ما زالت أساسًا يمكن الاعتماد والبناء عليه وهو ما يتطلب مناقشتها هذه المرة في إطار دولي وعدم قصرها على السياق العربي في إطار مؤتمر دولي مع التأكيد على أهمية وجود ضمانات دولية لضمان التزام إسرائيل بما يتم الاتفاق عليه.

* رئيس محور التواصل المجتمعي ـ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ـ مصر

٤ تحديات تواجه فرص السلام بين إسرائيل وفلسطين:

الرفض الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني ومستقبل القدس والتوافق الإقليمي والدولي

شهدت المنطقة في عام ٢٠٢٣م، تصعيداً عسكرياً بين إسرائيل وقطاع غزة، تسبب في حرب شاملة ومدمرة. وفي الوقت نفسه تعد هذه الحرب محفزاً قوياً لإعادة طرح المبادرة العربية السعودية التي تم تقديمها عام ٢٠٠٢م، كآلية للسلام وأن يحتض إعادة طرح المبادرة مؤتمر دولي لإعادة طرح وتبني هذه المبادرة التي تمثل فرصة لإحداث تغيير جذري وفعال في القرارات والمباحثات السلمية، لتجنب تكرار الحرب بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في المستقبل.

وتظهر الظروف الراهنة إمكانية إعادة طرح مبادرة السلام ٢٠٢٣م، من قبل المملكة العربية السعودية التي تعتبر قوة إقليمية قوية وتحظى بتأييد دول العالم الكبرى ولديها القدرة والسمعة للتدخل في قضايا المنطقة، مما يعطيها القوة اللازمة لإعادة طرح مبادرة السلام ودعمها.

د. خلود محمد الدعجة

وتعتبر المبادرة العربية أداة مناسبة لتسوية القضية الفلسطينية، وفق أسس في صالح جميع الأطراف، تلك المبادرة التي قدمتها المملكة العربية السعودية ووافقت عليها الدول العربية التي تعتبر القضية الفلسطينية مرتكزًا أساسيًا ضمن الاستراتيجية السعودية المتوازنة، وكان قد أطلق المبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠٠٢م، وهي من أهم المبادرات العربية التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي في المنطقة وتحقق الحل العادل للصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، وتجسد التزام العالم العربي بالسلام وتضامنه مع الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق السلام الشامل والدائم، فهي تقوم على مبدأ حل الدولتين كحل للصراع، حيث تسعى إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في إطار حدود ١٩٦٧م، بعاصمتها القدس الشرقية، وبالمقابل توفير الاعتراف العربي بإسرائيل وتطبيع العلاقات العربية معها، وتأتي المبادرة في سياق مهم جداً، ويعتبر توقيتها في عام ٢٠٠٢م، كان مهمًا، حيث جاءت بعد فشل عملية السلام التي تمت في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، وهدفت المبادرة إلى الاستفادة من صعود الرئيس جورج بوش إلى السلطة، وتعزيز الدور العربي في العملية السلمية.

وتعد المبادرة نقطة تحول في تاريخ العملية السلمية بين العرب وإسرائيل، حيث تم تقديمها بالاشتراك مع الجامعة العربية، في القمة العربي التي انعقدت في بيروت ٢٧-٢٨/٣/٢٠٢٢م، مما منحها الشرعية والتأييد العربي اللازمين لنجاحها وتبنى المؤتمر المبادرة وحوَّلها إلى مبادرة عربية شاملة، وقد لقيت المبادرة ترحيباً عالمياً أمريكياً وأوروبياً.

وقد تم قبول المبادرة من قبل دول عربية مهمة مثل مصر، الكويت، قطر، الإمارات،
الأردن، والمغرب، وهذا التأييد يشير إلى إمكانية التأثير على حدوث تغيير إيجابي في السياسات والمواقف الإقليمية تجاه القضية الفلسطينية.

وتركز المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية على عدة نقاط رئيسية وأحد هذه النقاط هو إقرار قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والتي تعتبر من القرارات الدولية الهامة التي تدعو لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م، وتطبيق قرارات مجلس الأمن يعتبر خطوة

جاءت المبادرة السعودية / العربية لكسر الجمود وتعزيز أمن واستقرار المنطقة وإيجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي

أساسية في تحقيق السلام بين الطرفين، ويجب على الأطراف المعنية العمل بجدية لتنفيذها، وتتضمن المبادرة اعتراف الدول العربية بإسرائيل وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية معها، وهذا يعتبر نقلة تاريخية في عملية السلام في المنطقة، حيث يتم تعزيز وتنمية التفاهم والتعاون بين الشعوب والدول، كما إنها تقدم حلاً عادلاً وشاملاً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لذا يجب على إسرائيل أن تستجيب لهذه المبادرة وتتفاوض بجدية مع الجانب الفلسطيني، من أجل بناء مستقبل مستدام ومزدهر لكل الشعوب في المنطقة.

تحديات تتطلب تحقيق التوازن:

توجد عدة تحديات تواجه تطبيق السلام العادل والشامل في المنطقة وتتطلب التعامل معها بجدية ووضوح ومنها:

أولًا: المعضلة الرئيسية تتمثل في موقف إسرائيل الذي يرفض أي خطوة نحو السلام فهي لا ترغب في التوصل إلى اتفاق عربي -عبري، لأن ذلك سيضعها في موقف ضعيف حيث يتعين عليها أن تواجه التحديات أمام تكتل عربي، فالموقف يستند دائمًا إلى تعامل إسرائيل بشكل فردي مع الدول العربية وليس مع

الدول العربية مجتمعة، للحفاظ على وجودها وتعزيز موقعها في المنطقة. فقد تعودت إسرائيل على مواجهة التهديدات والتحديات من دول الجوار بشكل فردي، وتعتبر الاتحاد العربي يعطي هذه الدول المزيد من القوة والتأثير في التعامل معها.

والقضية الرئيسية الثانية التي تعترض المبادرة تتمثل في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويجب على إسرائيل أن تكون مستعدة للتنازل عن هذه المستوطنات وإعادة الأراضي المحتلة للفلسطينيين لتحقيق التسوية.

ويعتبر الاستيطان عائقًا رئيسيًا أمام التقدم في عملية السلام. فإسرائيل تواصل بناء المستوطنات وتوسعها في الأراضي الفلسطينية بشكل غير قانوني، مما يعرقل العمليات السياسية والدبلوماسية. ويرى الجانب الفلسطيني أن هذه الممارسات تمثل انتهاكًا لحقوقهم وإقامة حواجز وصعوبات أمام تحقيق الاستقلال، ثم أن تحقيق السلام يتطلب اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين المستقلة وأن تتراجع عن استيطان الأراضي الفلسطينية وإنهاء الاحتلال.

ثانيًا: الانقسام الفلسطيني: حيث أن حركة فتح وحماس ما زالتا تتباعدان في الرؤية والأهداف، مما يصعب على الجانب العربي التفاوض على الأساس الواحد، فالانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس يعد عاملاً رئيسياً يعوق التوصل إلى اتفاق سلام دائم في المنطقة، وهذا الانقسام الفلسطيني أدى إلى تشتت السلطة الفلسطينية وتعطيل عملية صنع القرار. فمن الصعب تحقيق توافق بين الفصيلين واتخاذ قرارات هامة تتعلق بتقديم تنازلات في سبيل السلام. وهذا يؤثر سلباً على مصداقية الإرادة السياسية الفلسطينية ويجعلها غير قادرة على التفاوض بنجاح مع إسرائيل.

ولا يمكننا تجاهل تأثير هذا الانقسام على موقف الجهات الخارجية تجاه عملية السلام، فالانقسام الفلسطيني يعطي إسرائيل والعالم فرصة للتحفظ على تقديم تنازلات في اتفاق سلام نهائي. فعندما تتجاهل الأطراف الفلسطينية المتنازعة على السلطة وجود مبادرة سلام واحدة، فإنها تضع إسرائيل في موقف قوة وتحرم الفلسطينيين من الدعم والدفاع الدولي عن حقوقهم. ثالثًا: تتطلب المبادرة العربية للسلام ٢٠٠٢م، توافقًا واسعًا بين الدول العربية التي تدعمها. وعلى الرغم من تأييد العديد من الدول العربية للمبادرة، إلا أن هناك دولًا أخرى لا تزال غير مستعدة للتطبيع الكامل مع إسرائيل. وفي هذا السياق، يتعين على الدول العربية العمل بجدية على إقناع هذه الدول بأهمية الحل العربي لتحقيق السلام الشامل في المنطقة.

إن توافق الدول العربية على المبادرة يُعَدُّ قاعدة أساسية للتمكن من خلق بيئة مناسبة للمفاوضات وتحقيق تقدم حقيقي نحو السلام. عليه، فإن الدول العربية يجب أن تعمل بشكل مشترك على تبادل الآراء والمعلومات وتعزيز الوعي بأهمية السلام والتعاون بين الدول في المنطقة. ومن الضروري أن تستخدم الدول العربية الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات لإقناع الدول الأخرى بأن المبادرة العربية للسلام هي الحل الأمثل والمستدام لتحقيق الاستقرار والتعايش السلمي في المنطقة.

رابعاً: تواجه المبادرة العربية تحديات متعلقة بمستقبل القدس، فهي تعد المدينة المقدسة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين، ولا يمكن مناقشة تاريخها العربي وثقافتها، فهما جزء لا يتجزأ من هويتها. لذا، يتعين على الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي جميعهم أن يعترفوا بحق الفلسطينيين في السيادة على القدس الشرقية وأن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية. إن هذا الاعتراف يتطلب أيضًا جهودًا دبلوماسية واقتصادية وثقافية لتعزيز الوجود العربي في القدس الشرقية، وتعزيز الوعي العالمي بأهمية المدينة والحفاظ على هويتها المتعددة الثقافات، وينبغي للدول العربية أن تعمل معًا لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، ولتعزيز الاستثمار في البنية التحتية والتطور الاقتصادي للمنطقة، في هذه الفترة من الضروري أن تصبح المبادرة العربية ٢٠٠٢م، القوة الدافعة للجهود مستقبلا، ويجب أن تتعاون الدول العربية لضمان أن تظل القدس مفتوحة للجميع، وأن تكون مدينة للسلام والتعايش السلمي بين الأديان.

الدور السعودي الداعم للسلام في الحرب على قطاع غزة ٢٠٢٣

المملكة العربية السعودية رائدة وداعمة للسلام وإيجاد الحلول الدبلوماسية للنزاعات، وفي حالة غزة، استجاب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بسرعة للأحداث وبدأ البحث عن طرق لوقف الحرب والوصول إلى حل سلمي، وقام بتكثيف جهوده الدبلوماسية وتوجيه دعوات إلى القادة العرب والإسلاميين لبحث الأوضاع في غزة وإيجاد حلول سلمية للصراع.

وعقد اجتماعات ومفاوضات مع القيادات الفلسطينية كما وجه دعوات لمنظمات غير حكومية ومنظمات حقوق الإنسان ومؤسسات للسلام والعدالة واستضافتهم السعودية لمناقشة القضية وتبادل وجهات النظر.

والقى الأمير محمد بن سلمان كلمة أمام القمة السعودية

مقترحات لنجاح إعادة طرح المبادرة العربية للسلام: بناء الثقة ـ التوافق السياسي ـ دور الأمم المتحدة ـ إعادة حقوق الفلسطينيين

الإفريقية التي عُقدت في الرياض ١٠/١١/٢٠٢٣م، وتناولت كلمته أزمة الحرب على قطاع غزة، وكان لها تأثيرًا كبيرًا على المجتمع الدولي، وبدأ كلمته بتسليط الضوء على الظروف الصعبة التي يعيشها السكان في قطاع غزة نتيجة الحرب المستمرة، وأشار إلى أهمية التضامن الدولي وضرورة وقف العنف وحماية الحقوق الإنسانية للفلسطينيين المحاصرين في غزة، وقدم اقتراحات عملية لتحقيق السلام واستعادة الاستقرار في المنطقة. وفي ختام كلمته، دعا المجتمع الدولي إلى التعاون والتضامن للعمل على وضع حد للحرب في قطاع غزة وتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وفي اتصال هاتفي أجراه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، جرى تناول قضايا هامة تتعلق بالتطورات الأخيرة في غزة وأمن المنطقة بشكل عام. وأكد خلال هذا الاتصال التزام المملكة العربية السعودية الكامل بدعم الشعب الفلسطيني ووقوفها إلى جانبهم لتحقيق تطلعاتهم وتحقيق السلام العادل والشامل. وكل ذلك يعكس التزام السعودية الثابت بالقضية الفلسطينية ودعم حقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وإقامة السلام في المنطقة، وجاءت المبادرة العربية /السعودية في إطار جهود تعزيز أمن واستقرار المنطقة والعمل على إيجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

إعادة طرح مبادرة السلام العربية السعودية مستقبلًا

تعَدّ إعادة طرح المبادرة العربية السعودية للسلام إطلاقًا جديدًا ومبتكرًا في جهود تحقيق السلام في المنطقة، وتعبر عن إصرار السعودية لتعزيز الاستقرار والتعاون في الشرق الأوسط، وتعكس إرادة حقيقية لإحلال السلام في المنطقة وتحقيق تعاون مشترك بين الدول العربية، خاصة بعد أن تسببت الحرب الإسرائيلية على غزة في دمار كبير وسقوط عدد كبير من الضحايا، ما يبرهن على أن العنف والتصعيد العسكري ليس الطريق الصحيح لتحقيق السلام المستدام. لذلك، يعتبراعادة طرح المبادرة خطوة هامة نحو تسوية دبلوماسية عادلة وإعادة جمع الأطراف المتحاربة. وفي الظروف الحالية وتداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ثمة دعم قوي ومساندةً واسعة من المجتمع الدولي لإعادة طرح المبادرة كآلية للسلام في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يرى المجتمع الدولي أن الاستقرار الإقليمي والعالمي يتأثر سلبًا بالحرب والتوتر المستمرين في هذا الصراع، وفي المقابل تهدف المبادرة العربية السعودية إلى توفير بيئة مواتية لبدء مفاوضات جديدة بين الأطراف المعنية، وتسوية كل القضايا العالقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بل والمنطقة برمتها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول المشاركة في المبادرة أن تعمل بشكل مشترك في مجالات مختلفة، مثل الأمن، والتجارة، والاقتصاد. بالتعاون مع بعضها البعض، ويمكنها إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية ثابتة بينها، مما يعود بالفائدة على جميع الدول المعنية ويسهم في تعزيز التعاون الإقليمي، وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية من خلال العمل المشترك وتبادل الخبرات والمعرفة، ويمكن للدول أن تبني علاقات أكثر تواصلاً وتعاوناً، وتحقق مصالحها المشتركة.

كما يمكن للمبادرة أن تلعب دورًا حاسمًا في دعم إعادة الإعمار في غزة وتحقيق استقرارها الاجتماعي والاقتصادي لسكان القطاع، حيث يعتبر الدعم المادي والتنموي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية ضروريًا لإعادة بناء البنية التحتية التي تضررت بسبب الحرب، ولتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال الاستثمار في المشاريع التحتية وتوفير فرص العمل، ويمكن للمجتمع الدولي والدول العربية أن يساهموا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في غزة.

ويعد التعاون الدولي لدعم إعادة الإعمار ضروريًا لخلق بيئة آمنة ومستدامة للسكان في غزة. من خلال توفير المساعدات المالية والتقنية اللازمة، يمكن تحقيق تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل جديدة. يجب أن تتعاون الدول العربية والمجتمع الدولي معًا لتحقيق هذه الأهداف، ويمكن استثمار الخبرات والموارد العربية في مشروع إعادة الإعمار، وبالتالي تحقيق نتائج إيجابية للمجتمعات المحلية في غزة، إن إعادة بناء غزة ليست مهمة سهلة، ولكن العمل المشترك والتضامن بين الدول العربية يمكن أن يجعل منها مشروعًا ناجحًا لتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار في المنطقة.

ورغم التحديات التي واجهت مبادرة السلام ٢٠٠٢م، إلا أننا نستطيع أن نجد حلاً ممكنًا لهذه المعوقات عند إعادة طرح هذه المبادرة مرة أخرى، ويتعين على جميع الأطراف التعامل مع هذه المشاكل بحكمة وذكاء لضمان نجاح المبادرة من خلال المقترحات الآتية:

إعادة طرح المبادرة العربية للسلام حاليًا فرصة فريدة لتحقيق التسوية السلمية المُطلوبة في المنطقة في توقيت هام بشكلٍ دقيق

أولاً: بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة: حيث يجب بناء ثقة قوية ومتينة بين الأطراف المشاركة في المفاوضات لضمان نجاح المبادرة، يمكن أن تتضمن هذه الجهود تعزيز التفاهم المتبادل وتبادل المعلومات بصدق وإثبات الالتزام بالتعهدات المتفق عليها.

ومن الضروري توزيع الموارد بطريقة عادلة ومتوازنة. بين جميع الفلسطينيين حتى يشعر جميع الأطراف بأنهم مشاركون في صنع القرارات ومستفيدون من النتائج. ويمكن تحقيق ذلك بالشفافية والمشاركة الشاملة في جميع مراحل المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

كما يجب التعامل بشفافية ووضوح مع التحديات الثقافية والدينية التي قد تؤثر على سير المفاوضات. واحترام وتقبل التنوع الثقافي والديني وأن نتعلم كيفية التعايش بسلام من خلال الحوار المفتوح والمستمر، وبناء جسورًا من التفاهم والاحترام بين الأديان والثقافات المختلفة.

أخيراً، يجب أن نتعامل مع التحديات القانونية والسياسية التي يمكن أن تعرقل تنفيذ المبادرة، والعمل على تشكيل أطر قانونية وسياسية مناسبة لتحقيق أهداف المبادرة ومعالجة أي انتهاكات تحدث، وضمان تنفيذ ومراقبة الالتزام بالقوانين والاتفاقات المتعلقة بالمفاوضات، والتصدي لأي تحد يعرقل تنفيذ المبادرة.
ثانيًا: التوافق السياسي، تحتاج مبادرة السلام ٢٠٠٢م، إلى جهود مشتركة من الأطراف الفلسطينية لتحقيق توافق سياسي وطني، ويجب على حركتي فتح وحماس تجاوز الانقسام القائم بينهما والعمل بروح المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني. وبالتالي، ينبغي على الأطراف الفلسطينية المتنافسة أن تدرك أن الانقسام الفلسطيني يعد عائقًا يعوق تحقيق اتفاق سلام دائم وعليهم أن يعملوا جنبًا إلى جنب بروح المصالحة والوحدة الوطنية للتغلب على التحديات وتحقيق الأمان والاستقرار للشعب الفلسطيني، وأن يسبق ذلك مشاورات وحوارات فلسطينية داخلية لتعزيز الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين، وهي خطوة أساسية لتحقيق الاستقلال والسيادة وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. عن طريق العمل المشترك والتعاون، حيث يمكن للفلسطينيين تحقيق طموحاتهم الوطنية وبناء دولة فلسطينية قائمة على حدود عام ١٩٦٧م، وبالقدس الشرقية عاصمتها.

ثالثًا: دور الأمم المتحدة، ينبغي أولاً أن يتم استئناف المفاوضات بين الطرفين بمشاركة الأمم المتحدة والجامعة العربي، ويجب أن تكون هذه المفاوضات مبنية على قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، من أجل تحقيق السلام والعدالة في المنطقة. ومن الضروري أن يحظى هذا العمل بدعم قوي من المجتمع الدولي لضمان تنفيذه.
رابعًا: حقوق الشعب الفلسطيني، يتعين على المفاوضات أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ومن بينها حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم بالملكية الخاصة بهم، كما يتعين على الدول العربية أن تتخذ مبادرات اقتصادية لتوفير المساعدات اللازمة لهم، ولدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالتنمية الاقتصادية لها دور كبير في تحقيق الاستقلال الفلسطيني والحفاظ على الكرامة الإنسانية. ويجب أخذ هذه الاعتبارات عند المفاوضات المستقبلية، وأن يتعاون المجتمع الدولي والدول العربية كلها لتحقيق هذه الأهداف العادلة والمشروعة.

في الختام، يُمكن القول إن إعادة طرح المبادرة العربية/ السعودية لتسوية القضية الفلسطينية، تعد فرصة فريدة لتحقيق التسوية السلمية المُطلوبة في المنطقة. ويَعتَبِرُ توقيتُها هام بشكلٍ دقيق، وأنها تمثل أداةً قوية في بَناء جسور الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتَحقيق الحل النهائي والعادل للقضية الفلسطينية. هذه المبادرة ستكون فرصة هامة لتَسْوية الخلافات وإنهاء النزاع الطويل الأمَد القائم بين الجانبين، ويَنبَغي للأَطْرَاف الدولية والإقليمية دَعْمُ المبادرة العربية / السعوديَّة، وتَعزيزُ الجهود الرامية لتحقيق العدالة وَإنْهَاء النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
على الرغم من أهمية هذه مبادرة وإمكانية إعادة طرحها في مؤتمر دولي للسلام، إلا أنه ينبغي أيضًا أن يكون هناك التزام حقيقي من قبل الأطراف المشاركة لتحقيق السلام، ويجب أن تكون هناك استعدادات وتنازلات من الأطراف المتصارعة، وإرادة حقيقية للتوصل إلى حلول سلمية.

* دكتوراه نظم سياسية مقارنة ـ الأردن

الآثار الاقتصادية للحرب على غزة وانعكاساتها على تسوية القضية الفلسطينية

تطوير المبادرة العربية يحقق فرصًا للمنطقة والأطراف الفاعلة الخارجية وطرفي الصراع

تشكل حرب أكتوبر ٢٠٢٣م، على غزة حدثًا لم يسبق له مثيل من حيث حجم الموت والدمار، مع آثار مؤلمة على حياة الفلسطينيين في القطاع، وتمثل غزة جغرافيًا واقتصاديًا جيب ساحلي يبلغ طوله ٤٥ كم ٢ تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م، ويعتبر من أكثر مناطق العالم كثافة من حيث السكان، حيث يبلغ عدد سكانها ٢,٣ مليون فلسطيني، أكثر من ٦٦ % منهم من اللاجئين منذ عام ١٩٤٨م.

ومما لا شك فيه أن الحرب الحالية سوف تسفر عن تغيرات جذرية في الواقع الجيوسياسي والجيو اقتصادي، وغيرت بالفعل الكثير من المفاهيم والمسلمات، ومن ثم في شكل التسوية السياسية في المستقبل، التي كان محورها المبادرة السعودية العربية للسلام مع إسرائيل.

أ.د. محمد البنا

وتتناول المقالة الحالية نقطتين أساسيتين، أولهما الآثار الاقتصادية المتوقعة للحرب قصيرة الأمد وفي الأمد الطويل، وكيف يمكن للحرب بين إسرائيل وحماس أن تؤثر على الاقتصاد العالمي وتزيد من سوء الوضع الدولي، وعلى الوضع الاقتصادي في المنطقة، وماهي تداعيات تلك الآثار على المبادرة السعودية العربية للسلام مع إسرائيل.

الآثار الاقتصادية للحرب عالميًا

تؤثر الصراعات الداخلية وكذا الصراعات بين الدول على الأوضاع الاقتصادية العالمية أيا كانت منطقة الصراع، بدءًا من التأثير على مؤشرات الأسواق المالية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع الأولية خاصة النفط والغاز والسلع الغذائية والذهب، فضلاً عن ذلك يترتب على الصراعات تأثيرات دائمة على سلوك الأفراد والمستثمرين وحركة رؤوس الأموال واتجاهاتها، بل وعلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط، حالة خاصة، حيث تملك دول المنطقة أكثر من ثلث إمدادات النفط العالمية، ويقع فيها ممرين تجاريين عالميين (قناة السويس ومضيق هرمز) وبالتالي فإن عدم الاستقرار يخلق حالة من عدم اليقين في أسواق النفط العالمية، نتيجة المخاوف من إنقطاع تلك الإمدادات، وهو ما تؤكده تجارب قريبة، حين تم حظر النفط العربي خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٧٤م، وإبان الثورة الإيرانية ١٩٧٨- ١٩٧٩م، والحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٨٠م، وحرب الخليج الأولى ١٩٩٠- ١٩٩١م، وتبعتها ارتفاعات في أسعار النفط العالمية، نتيجة ما يعرف بعلاوات المخاطر في السوق، واحتياطات التحوط التي تفرضها الشركات المنتجة للنفط، والاختلالات في قوى الطلب والعرض.

ورغم أن تأثير الحرب في غزة على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة والأسواق المالية العالمية وتدفق رؤوس الأموال وحركة التجارة العالمية، لا يزال محدودًا حتى الآن، إلا أن اتساع نطاق الحرب وامتداده لدول أخرى ومناطق أخرى، سيرتب أوضاعًا اقتصادية

توسع الصراع بين إسرائيل وفلسطين وتورط القوى الإقليمية الكبرى يعجل إعادة التنظيم الدولي ويخلف ضررًا على النمو العالمي

مختلفة تمامًا، خاصة لو طالت الحرب إيران، حيث يخشى من عواقب وخيمة لن تقتصر على أسعار النفط، بل ستمتد إلى التأثير على جهود البنوك المركزية في العالم لمكافحة التضخم العالمي، وعودة ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومن ثم ارتفاع تكاليف الإقتراض من الأسواق العالمية. وعادة ما يكون التأثير الاقتصادي الأطول أجلاً أكثر تعقيدًا، وقد يكون من الصعب التنبؤ بالتأثيرات الدائمة التي قد تخلفها الأحداث المأساوية على سلوك المستثمرين.

وتنبئ التجارب التاريخية السابقة بما يمكن أن يحدث في أعقاب الصراعات المسلحة من تغيرات في الأجل القصير في أسعار السلع الأساسية، كالنفط، والغاز، والحبوب، والذهب، وأسعار الفائدة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال، لكن أثر الحروب لا يقف عند هذا الحد حيث تحدث تداعيات بعيدة الأمد من خلال التأثير في بيئة الأعمال العالمية، والنظام الاقتصادي العالمي، ومصالح القوى العظمى.

ومن هنا يتوقع أن تدعم الحرب الحالية التوجه الحاصل نحو تراجع نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف، وتأكيد النزعة نحو الإقليمية، والذي يترجم في شكل تجمع البريكس، والتوجه الصيني نحو الغرب الآسيوي وإفريقيا، وسعي الهند لفرض وجودها في الاقتصاد العالمي من خلال مبادرة الممر الاقتصادي مدعومة من الغرب في مواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية، وبالتالي فإن توسع الصراع المطول بين إسرائيل وفلسطين، وخاصة مع تورط القوى الإقليمية الكبرى، من شأنه أن يزيد من التعجيل بعملية إعادة التنظيم الدولي هذه وأن يخلف عواقب ضارة على النمو الاقتصادي العالمي.

ولا شك في أن اندلاع الحرب على غزة قد كشف القناع عن مواقف القوى الإقليمية الكبرى وحالة الاستقطاب العالمي الحالية، ودعمت مساعي الخروج عن النظام الاقتصادي الدولي، كما تأثرت الأسواق المالية العالمية تحسبًا لاحتمالات التصعيد، وتترقب البنوك المركزية الكبرى تطورات الحرب وأسعار النفط مخافة معاودة الاتجاهات التضخمية من جديد، بعد أن بدأت تأخذ اتجاهات تنازلية بعد عامين من الارتفاع المستمر في أسعار المستهلكين.

ويتوقف تأثير الصراع الأخير بين إسرائيل وحماس على الأسواق المالية العالمية على مشاركة قوى إقليمية كبرى أخرى، وإذا ظل الصراع محصورا بين إسرائيل وحماس، فربما يكون التأثير محدودًا وقد يكون قاصرًا على البلدان التي تتعرض بشكل مباشر للتجارة مع إسرائيل أو فلسطين، أو تعتمد على السياحة العالمية مثل مصر والأردن، أما إذا امتد الصراع إلى الدول الرئيسية المنتجة للنفط في المنطقة مثل إيران، فقد يواجه

يتوقع أن تدعم حرب غزة التوجه نحو تراجع نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف وتأكيد النزعة نحو الإقليمية

الاقتصاد العالمي عواقب وخيمة حيث قد ترتفع تكاليف الطاقة بالنسبة للشركات والأسر إذا انقطعت الإمدادات.

ومن الممكن أن يقدم لنا التاريخ بعض الرؤى حول الكيفية التي قد يحدث بها التأثير على الاقتصاد العالمي في ظل هذه السيناريوهات المختلفة، على سبيل المثال، لم يكن للحرب التي دامت خمسين يومًا بين إسرائيل وحماس في عام ٢٠١٤م، والتي أسفرت عن مقتل ٢٢٠٠ شخص، أغلبهم من المدنيين، تأثير يذكر على الاقتصاد العالمي أو الأسواق المالية، ومع ذلك، عندما وقعت اشتباكات بين إسرائيل وحزب الله في لبنان في عام ٢٠٠٦م، ارتفعت أسعار النفط عالميًا بسبب المخاوف من صراع أوسع في الشرق الأوسط.

وفي ظل هذه الظروف، يستعد المستثمرون بالفعل لزيادة التقلبات المالية في مختلف القطاعات من الأسهم والسندات الحكومية إلى أسواق السلع الأساسية إضافة إلى التحول نحو الأصول الآمنة مثل الذهب الذي يستخدم عادة كحماية ضد حالة عدم اليقين الاقتصادي السائدة، وقد ارتفع سعر الذهب في أعقاب التصعيد الأخير في الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني، وسوف تستمر الأسواق المالية في مراقبة الصراع بين إسرائيل وحماس تحسبًا لعلامات التصعيد، أو أي تطورات من شأنها أن ترفع أسعار النفط و إلى زيادة المخاوف من إرتفاع معدلات التضخم العالمي، خاصة مع اتجاه العديد من البلدان إلى إبطاء التضخم من جديد بعد عامين من الارتفاع المستمر في أسعار المستهلكين.

ويكشف استمرار الصراع العربي / الإسرائيلي عن عجز الحكومات والمنظمات الدولية عن إقرار السلام، وسيدفع الجميع تكاليف الحرب وسيعانون من تبعاتها الاقتصادية والتي من أهمها تحول مسار التجارة العالمية وتوقف حركة السياحة، وتحد من تدفقات رؤوس الأموال وتزيد وتيرة الهجرة غير الشرعية، كما تتسبب في إضعاف التعاون بين البلدان، وهو ما يؤثر سلبًا على الرخاء العالمي.

الآثار الاقتصادية للحرب على منطقة الخليج

من المؤكد أن الحرب في غزة، رغم محدوديتها حتى الآن من حيث النطاق الجغرافي، وحتى على المستوى العسكري، ستترك آثارًا اقتصادية على الإقليم لن تقل أهمية عن آثار الحرب الأوكرانية، فالمحيط الجغرافي لغزة، مرتبط بطبيعته بالعالم الخارجي، من خلال التجارة الدولية، خاصة صادرات النفط والغاز من دول الخليج العربية، و التدفقات السياحية إلى بلدان مثل مصر والأردن ولبنان، وإذا كانت السياحة الوافدة قد تأثرت بالفعل في المنطقة، فإن الحرب بين حماس وإسرائيل، تهدد خطط التنمية التي تسعى لها دول مجلس التعاون، مستهدفة تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن مصدر الطاقة غير المتجددة، والتي تحتاج انفتاحًا على العالم وتدفقًا للاستثمارات الأجنبية والتقنيات العالمية، وتنفيذ قدر كبير من الاستثمارات لبناء قواعد انتاجية في قطاع الصناعات التحويلية لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط والغاز. وتتطلب رؤى ٢٠٣٠م، التي تقوم عليها خطط التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربية استقرارًا في المنطقة، وهواتجاه تقوده المملكة، والذي في سبيله أعادت بناء علاقات جوار مع إيران، وبدء محادثات تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل، وتأتي هذه الحرب في منتصف الطريق مما يولد مخاوف من إبطاء عملية بناء اقتصادات متنوعة النشاط في دول المنطقة، وهو ما يتطلب ليس فقط جهودًا تنموية كبيرة، بل يستلزم جوارًا مستقرًا، حيث من الصعب تنفيذ استثمارات ضخمة في البنية الأساسية وفي بناء قواعد إنتاجية واستكمال خطط الإصلاح الاقتصادي في منطقة لا يعمها السلام والاستقرار.

وتعتبر المنطقة أهم منتج للطاقة في العالم، وتشير إحصاءات الطاقة العالمية لعام ٢٠٢٣م، أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على ٤٨٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة وأنتجت ٣٣٪ من نفط العالم في عام ٢٠٢٢م، كما أن ٢٠% من إمدادات النفط العالمية مرت عبر مضيق هرمز، الذي يتعرض الأن لتهديدات واسعة. وتتزايدالمخاوف من امتداد الحرب خارج محيط غزة، ومن ثم تأثر إمدادات الطاقة للغرب، ويشير البنك الدولي إلى أن صدمات الطاقة السابقة كانت مؤلمة للغاية، حيث ترتب على غزو

انقطاع إمدادات النفط القليلة يخفض العرض ٢ مليون برميل والمتوسط ما بين ٣ و٥ ملايين والانقطاع الكبير ما بين ٦ و٨ ملايين برميل يوميًا

السلام يوفر نفقات الحرب ويحقق مكاسب تترتب على الاستقرار وتتفرغ الحكومات للإنفاق على رفاهة الشعوب ويزدهر الاستثمار

العراق للكويت في عام ١٩٩٠م، ارتفاع متوسط أسعار النفط بعد ثلاثة أشهر بنسبة ١٠٥ %، وأدى الحظر النفطي العربي في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤م، إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة ٥٢ %، وتسببت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨م، في زيادة أسعار النفط بنسبة ٤٨ %، وبما أن المنطقة تمثل ما يقرب من ثلث إمدادات النفط العالمية، فإن أي عدم استقرار يمكن أن يخلق حالة من عدم اليقين في السوق استنادًا إلى المخاوف بشأن انقطاع إمدادات النفط العالمية.

ورغم أن التأثيرات المترتبة على الحرب في غزة على أسعار النفط لا تزال محدودة حتى الآن، خاصة في ظل تنوع مصادر الإمدادات العالمية، وارتفاع الاحتياطي الاستراتيجي، وتراجع الأهمية النسبية للنفط العالمية في مدخلات الطاقة العالمية، لكنه سيظل حيويًا باعتبارة وقود نقل حيوي، كما أن الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج، يمثل جزءًا أساسيًا من إمدادات الغاز العالمية، وبالتالي فإن أي اضطرابات في هذه الإمدادات ستؤثر بشكل كبير على أسعار الطاقة العالمية ومن ثم على الناتج العالمي من السلع والخدمات وعلى مستوى التضخم العالمي، وارتفاع أسعار السلع المصنعة و المواد الأولية الأخرى والسلع الغذائية.

ووفقاً للسيناريوهات المتوقعة حول إمدادات النفط فإن انقطاع الإمدادات على نطاق صغير سيخفض العرض بما يصل إلى ٢ مليون برميل يوميًا (حوالي ٢ % من العرض العالمي)، وعلى نطاق متوسط سيخفض العرض بما يتراوح بين ٣ و٥ ملايين برميل يوميًا، بينما سيؤدي انخفاض كبير في الإمدادات إلى خفضها بما يتراوح بين ٦ و٨ ملايين برميل يوميًا. وتقدر أسعار النفط المقابلة لهذه السيناريوهات على النحو التالي ٩٣ دولارًا و١٠٢ دولار و١٠٩ دولارات و١٢١ دولارًا و١٤١ دولارًا و١٥٧ دولارًا على التوالي، أي أن السيناريو الأسوأ سيدفع بالأسعار الحقيقية نحو ذروتها التاريخية، وإذا تم إغلاق مضيق هرمز، فإن النتائج سوف تكون أسوأ بكثير، حيث لا يزال العالم يعيش في عصر الوقود الأحفوري، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية.

دوافع تطوير المبادرة السعودية العربية للسلام

على الرغم من أن الحروب قد تتأجج لأسباب عديدة سياسية وجغرافية واقتصادية وحتى ثقافية فإن السلام دائمًا ما يكون مدفوعًا بأسباب اقتصادية قبل كل شيء، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن الحرب بصرف النظر عن نتائجها العسكرية والسياسية، فمن المؤكد أن محصلتها النهائية خسائر اقتصادية، بما فيها خسائر قوة العمل، والموارد الطبيعية وعناصر البنية التحتية وتراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ناهيك عن نفقات إعادة ما دمرته الحرب، أو التعويضات التي قد ترتبها اتفاقات السلام.

غالبًا ما تلعب التوترات الجيوسياسية العالمية دورًا محوريًا في التاثير على السلوك الاقتصادي للأفراد والمنشآت بل والحكومات، وتشير نتائج الأبحاث أن المخاوف بشأن مثل هذه القضايا من الممكن أن تدفع الأفراد والشركات نحو تفضيل الحاضر عن المستقبل فتنخفض المدخرات، وتنكمش الاستثمارات وتقل موارد الحكومات من الإيرادات الضريبية، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الركود الاقتصادي.

لذا فإن من أهم دوافع السلام في أي منطقة هو تأثير العوامل الاقتصادية، حين تتصرف الأطراف المختلفة من أفراد ومنشآت وحكومات برشد اقتصادي ساعين للمزيد من الدخول والأرباح، مما ينعش الأحوال الاقتصادية، كما يساعد الاستقرار الحكومات على توفير نفقات الحرب وتجنب تكاليف عدم الاستقرار، وتحقيق مكاسب عديدة تترتب على الاستقرار مع استتباب السلام، حيث تتفرغ الحكومات للانفاق على رفاهة الشعوب، ويزدهر الاستثمار، وتتدفق الأموال بين الدول، وتتوسع التجارة الدولية، وترتفع معدلات التنمية والنمو الاقتصادي العالمي.

وإذا كانت هناك مكاسب يحققها البعض جراء الحروب وعدم الاستقرار، فإن منافع السلام والاستقرار تعم أرجاء العالم وليست قاصرة على شعوب المنطقة، وهناك العديد من المكاسب الاقتصادية التي تدعوا إلى تطوير المبادرة السعودية العربية للسلام مع إسرائيل وحل القضية الفلسطينية، منها ما يتعلق بدول المنطقة ، كما أن مصالح الأطراف الفاعلة الخارجية تتلاقي مع مصالح دول المنطقة ذاتها، بما فيها طرفي الصراع .

فالمضي قدمًا في خطط الإصلاح الاقتصادي في دول الخليج، يستلزم تطوير مبادرة السلام السعودية العربية تمشيًا مع تداعيات الحرب الحالية، واستمرارًا لالتزام المملكة تجاه القضية الفلسطينية، فضلاً عن كونها تمثل متطلبًا أساسيًا لاستئناف

حرب غزة رغم محدوديتها جغرافيًا وعسكريًا ستترك آثارًا اقتصادية على الإقليم لن تقل أهمية عن آثار الحرب الأوكرانية

محادثات التطبيع مع إسرائيل وتحقيق الاستقرار والأمن اللازمين لاستكمال مسيرة التنمية الاقتصادية، وتوفير بيئة مواتية لتنفيذ استثمارات طويلة الأجل محليًا، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة تسهم في دعم خطط التنمية بدول المنطقة وبدون السلام يصعب استكمال المشروعات النهضوية طويلة الأجل بالمنطقة.

ومما يؤكد أهمية تطوير المبادرة السعودية العربية أن المملكة تأتي في قلب المنطقة، وتضع خططها التنموية الطموحة في طليعة الأطراف المعنية بالسلام، مع إدراك حقيقة المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق على المدين القصير والطويل. ورغم أن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صراع سياسي وعسكري في المقام الأول إلا أن البعد الاقتصادي يقف في خلفية كل منها، سواء بسبب الخسائر أثناء اندلاع الحرب أو المكاسب عقب الهدنة وإقرار السلام، وإذا كان من المحتمل أن تتغير صيغة المبادرة السعودية العربية للسلام، في أعقاب تبعات الحرب الحالية، فإن البعد الاقتصادي لا يجب أن يغيب، في تشكيل صيغة السلام، الذي يجب أن يكون، دائمًا ومستدامًا، ويضمن فرصًا متساوية لكل شعوب المنطقة في صنع مستقبلها، وبدون إدراك ذلك لن تتحقق لهما الاستدامة.

لذلك فعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على المبادرة السعودية العربية للسلام مع إسرائيل، وما طرأ على المنطقة من تداعيات نتيجة الحرب القائمة على غزة، فستظل دوافع السلام أقوى من هدير قنابل الحرب، والخسائر البشرية التي لا تعوض خاصة على الجانب العربي، ولا تنبع دوافع السلام من مصلحة دول المنطقة فحسب، بل إن الحرب الحالية أكدت أن كل الأقطاب لهم مصلحة، في استقرار السلام وقيام الدولة الفلسطينية.

فمصالح الأمريكان في المنطقة تاريخية، واستراتيجية في آن واحد، ولا تقتصر على نفط الخليج، بل أصبحت ضرورة في مواجهة عمليات التوغل القادمة من الشرق الآسيوي، بزعامة الصين، والمزاحمة التاريخية من جانب روسيا الاتحادية، لذلك وجدنا أمريكا طرفًا رئيسيًا في اتفاقية الممر الاقتصادي الهندي، رغم بعدها الجغرافي عن أراضيها، لكنها محاولة للتواجد مستغلة رغبة الهند في منافسة الصين، ودعمًا لحلفائها في الخليج وفي إسرائيل، والتي يمر خلال أراضيها الممر ، ومن غزة تحديدًا، ودعمًا للغرب بطبيعة الحال التي ينتهي عندها الممر الاقتصادي. ولم تغب المصالح الاقتصادية الصينية عن المشهد، حيث يعتمد المد الصيني نحو غرب آسيا ونحو إفريقيا من خلال مشروع الحزام والطريق على الدعم السعودي والإماراتي، ومحاولة استقطاب دول المنطقة لتحالف البريكس، والسعي لوضع بديل للنظام الاقتصادي الغربي ومؤسساته متعددة الأطراف من خلال تقوية هذا التحالف، واستقطاب دول المنطقة العربية، ومن هنا لاحظنا الموقف السياسي الصيني الداعم لغزة، والداعي لوقف الحرب، والدمار، ومساندة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية بالجمعية العمومية للأمم المتحدة وغيرها

خلاصة القول ينظر الاقتصاديون للسلام والاستقرار باعتبارهما من المنافع العامة العالمية، حيث تعم المنافع كل دول العالم، وترتب فترات ازدهار الاقتصاد العالمي بفترات السلام العالمي، من ناحية أخرى فإنه لا يوجد بلد محصن من مضار الصراعات أينما كانت، كما أن تبعات الحروب تؤثر على حياة البشر في مختلف أنحاء العالم من خلال آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، الذي تعرض لسلسلة من الصدمات على مدى السنوات الأربع الماضية: كوفيد-١٩، والتضخم في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، يضاف إليها الحرب في غزة.

وقد أثبتت الصراعات الإقليمية السابقة والحالية أن ما يسببه العنف من آثار على الرفاهية الإنسانية والاقتصادية لا يقتصر على الدول الداخلة في الصراع، كما تشير دراسة البنك الدولي مؤخرًا إلى أن الصراعات والعنف تتسبب في فترات ركود اقتصادي طويلة، وارتفاع معدلات التضخم، وإرباك مسارات التجارة العالمية، وتدهور أوضاع المالية العامة للدول، بجانب الخسائر في الأرواح، وهذه تحديات جسيمة تتطلب قيام الحكومات بدورها القيادي من أجل وضع حد لهذه الصراعات، وإعتبار السلام والاستقرار في عداد السلع العامة العالمية، وعلى المنظمات المالية الدولية، تمشيًا مع المهام المنوطة بها، وضع السلام والاستقرار في صدارة جدول أعمالها.

وبالإضافة لما سيترتب على تلك الحرب من نتائج خاصة بالأمن وشكل الدولة الفلسطينية، فيجب أن يأخذ تطوير المبادرة السعودية العربية في الاعتبار ضرورة توفير مقومات الدولة من أرض، وسكان، وحكومة، تعمل كلها من أجل أن تتاح لهذا الشعب

إذا امتد الصراع إلى الدول المنتجة للنفط مثل إيران فقد يواجه الاقتصاد العالمي عواقب وخيمة وترتفع تكاليف الطاقة

أن يستغل موارده البشرية والطبيعية والتقنية في تحقيق حياة كريمة، اعتمادًا على ما ينتجه على أرضه من سلع وخدمات من خلال النشاط الاقتصادي، وتعيد تعمير ما دمرته الحرب من المنشآت السكنية والإدارية والطرق والمرافق والمنشآت.

كما يجب أن تأخذ المبادرة في اعتبارها أيضًا أن فك الترابط الذي كان قائمًا مع الاقتصاد الإسرائيلي سوف يعرض الجانب الفلسطيني لمخاطر اقتصادية سلبية إضافية قد تتفاقم إذا استمر تصعيد جولات الصراع بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن نسبة كبيرة من قوة العمل الفلسطينية كانت تعمل خارج غزة والضفة، في إسرئيل، ولن يكون ذلك متاحًا في أي تسوية قادمة، مما يعني أن الأوضاع الاقتصادية ستتأثر لفترة إنتقالية طويلة تتخطى فترة إعادة الإعمار، حين كان الإنفاق الاستهلاكي داعمًا للنمو الاقتصادي في القطاع، نتيجة زيادة عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وحيث يكسب العمال أكثر من ضعف متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية، وساعد ذلك أيضًا على زيادة إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل كبير، بفضل زيادة النشاط الاقتصادي ونجاح الجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية، ومن المتوقع أن يستمر تشديد الأوضاع بعد أي تسوية قادمة بعد أن تضع الحرب أوزارها.

*أستاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية ـ المستشار الاقتصادي لجامعة الملك عبد العزيز ـ سابقًا

المبادرة العربية: التوافق مع القانون الدولي والقرارات الأممية والرفض الإسرائيلي

"المبادرة" تتبنى رغبة عربية جامحة للسلام ودراية بالشرعية الدولية وفهم السياسة الدولية

أبت السنة الميلادية ٢٠٢٣م، أن تحزم حقائبها من دون أن تُحدث زخمًا ملحوظًا وحراكًا ملموسًا وزلزالًا سياسيًا وعسكريًا ليس فحسب في الشرق الأوسط، بل وفي العالم كله. إذ اندلعت في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، شرارة الحرب الضروس الدائرة حاليًا بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية وفي القلب منها حماس وهو ما تواتر على تسميته بـ «حرب غزة»، نظرًا لأن غزة هي مسرح العمليات العسكرية حتى الآن. أحداث غزة تفرض نفسها على الساحتين الإقليمية والدولية وتجعلنا نتساءل: هل كان ثمة سبيلًا آخرًا للتطبيع مع إسرائيل غير المبادرة العربية؟ وبتعبير آخر، هل لدى إسرائيل مقابلًا للتطبيع أقل كُلفة من المبادرة العربية ؟! ينبثق عن هذين التساؤلين مترادفًا الكلمات متحدًا المضمون والنتيجة سؤالًا آخرًا، هل كان بإمكانية إسرائيل تجنّب الحرب الحالية وتوقّي المثول- الطوعي- أمام محكمة العدل الدولية للدفاع عن نفسها في ادعاء جنوب إفريقيا لها بارتكابها جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين بغزة ؟! .

د. حاتم العبد

حريًا بنا أن نطوف بالفحص والتمحيص في المبادرة العربية لنرى هل لا زالت هي الخيار الأوحد والأمثل لنزع فتيل حرب عالمية ثالثة؟ أم أن ثمة بديلًا عنها ترتضيه كامل الأطراف؟ هل من عوار انتاب المبادرة فأحالها إلى مجرد نظرية وقوّضها وعمل على تفريغها من مضامينها...وماذا عن الأمم المتحدة، المنظمة الأم، وفي القلب منها مجلس الأمن، الضامن والحامي للسلم والأمن الدوليين، هل من استنهاض لدورها واضطلاعها بمهامها الرئيسة لكي تكفّ الجميع مؤنة الحرب وتحفظ على المنطقة بأسرها مقدراتها...

تتجذّر في الفكر السياسي الدولي المبادرة العربية للسلام والمنبثقة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، والتي تقدم بها العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز وقت أن كان وليًا للعهد ثم تبنتها القمة والتي عرفت فيما بعد بالمبادرة العربية-السعودية. زخرت المبادرة العربية وامتازت بما لم تحظ به مبادرة قط فقد أقامت توازنًا بين ما هو سياسي وما هو قانوني، فمن ناحية أولى أتت بنودها السبعة في تناغم مع أحكام القانون الدولي وكافة قرارات الشرعية الدولية ومن ناحية أخرى خطت المبادرة خطوات أبعد مدى من القانون، إذ عانقت السياسة وانتمت إلى المرونة التي يجب أن يتحلى بها الساسة، إذ قدّمت عرضًا وحلاً ومقابلًا عادلًا في ذات الوقت بل وسخيًا أيضًا، وهو التطبيع الكامل، ولكن وعلى ما يبدو أن إسرائيل اجتزأت المبادرة ولم ترَ منها سوى التطبيع وأضفت عليه طابع المجانية وألبسته ثوب الهبة والمنحة.

توافق المبادرة العربية والشرعية الدولية

تعجّ الشرعية الدولية بجملة قرارات تخص القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ولعل أهمها هما القراران ٢٤٢ و٣٣٨ الصادران عن مجلس الأمن. اتفقنا أو اختلفنا مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، عقب الحرب العربية-الإسرائيلية الثالثة وإذا ما تخطينا معضلة التعريف والتنكير لكلمة «أراض»؛ فإن هذا القرار يعتبر ركنًا ركينًا ومرتكزًا في الصراع العربي الإسرائيلي بتأكيده عدم شرعية الاستيلاء على الأرض بالحرب وأن من مقتضيات إعمال المادة الثانية من الميثاق

حظيت المبادرة العربية للسلام وامتازت بما لم تحظ به مبادرة قط فقد أقامت توازنًا بين ما هو سياسي وما هو قانوني

الأممي انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها (في النص الإنجليزي: «من أراضٍ احتلتها»(وإنهاء حالة الحرب واحترام السيادة والاستقلال السياسي لكل دولة. مؤكدًا عدم شرعية الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب، كما نصّ القرار على الاعتراف ضمنًا بإسرائيل.

عقب ذلك وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، وأثناء الحرب العربية–الإسرائيلية الرابعة أصدر مجلس الأمن قرارًا بذات مضمون قرار ٢٤٢ حيث طلب ضرورة وقف إطلاق النار والدخول الحال في مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف أممي بغية إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، كما دعا صراحة في بنده الثاني إلى ضرورة تنفيذ القرار ٢٤٢ .

وبمقاربة بسيطة بين مضمون المبادرة العربية السعودية، والقرارات الأممية خاصة الملزمة منها ويقبع على قمتها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن نجد اتساقًا واتفاقًا واضحًا بينهما وهذا ما يُكسب المبادرة قوة وفاعلية على المستوى الدولي وذلك لتحصّنها بالشرعية الدولية.

إن ما نادت به المبادرة السعودية المصدر والعربية التبني ليعكس رغبة عربية جامحة للسلام ليس هذا فحسب، بل ينم عن دراية بالشرعية الدولية وفهم عميق للسياسة الدولية وأبعادها.

مسحة سياسية: حل الدولتين مقابل تطبيع كامل

ما تمتاز به المبادرة العربية عن كافة القرارات الأممية أنها حذت حذوًا إيجابيًا ونحت منحى استشرافيًا بأن تغلّفت بمسحة سياسية أكسبتها ديناميكية دافقة وصلاحية فورية للتطبيق وحلًا ناجعًا ومنهيًا للصراع العربي الإسرائيلي؛ ففي حين تقوقعت القرارات الأممية ولم تحظ بديناميكية دافعة قدمًا نحو

الانتهاكات الإسرائيلية وغياب التأثير الأمريكي والالتفات عن "المبادرة"
يدخل إيران فاعل وصانع قرار فهل تقوى إسرائيل وأمريكا على الفاتورة؟

التعايش السلمي، نجد على العكس من ذلك تضمنت المبادرة العربية التزامًا عربيًّا صريحًا باعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيًا، كما التزمت بالتطبيع الشامل مع إسرائيل حال التزام الأخيرة بالسلم ومقتضياته ومن ذلك الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ والصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨م.

كما أكدت المبادرة وفي مقابل التطبيع الشامل، قبول إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الخامس من يونيو١٩٦٧م، في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

أضحى إذن التطبيع الشامل مرهونًا بحل الدولتين كأطروحة عربية، وأكد القادة العرب في أكثر من مناسبة أنه إذا ما قبلت إسرائيل بالمبادرة فسوف يكون هناك تطبيعًا شاملًا بمعنى الكلمة بحيث يتخطّى الحدّ الرسمي ليمتد ليشمل كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفنية... إلخ.

الجلوس على طاولة المفاوضات: الفرصة السانحة

أتت رياح السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، بما لا تشتهيه السفن الإسرائيلية والغربية وفرضت المقاومة الفلسطينية مسارًا ودربًا ليس أمام إسرائيل إذا ما أرادت خلاصًا من الفخ الذي وقعت فيه سوى الالتزام بما تمليه إرادة المقاومة وما تنادي به المقاومة إن هو إلا مضمون المبادرة العربية.

ما أشبه اليوم بالبارحة، على خطى حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وفي الاحتفال باليوبيل الذهبي لانتصارات أكتوبر المجيدة ٢٠٢٣م، سارت المقاومة الفلسطينية؛ حيث تم نسخ ذات السيناريو المنفّذ في أكتوبر ١٩٧٣م، من حُسن إعداد وفجائية قرار وتوقيت مباغت... والسؤال الذي يتبادر إلى أذهان كل متابع لمجريات الأحداث هو: هل يتم نسخ كامل السيناريو وبالأخص نهايته، ويتبع النسخة الفلسطينية من حرب أكتوبر نسخة من مفاوضات ومآلات كامب ديفيد؟

يدلنا التاريخ وتخبرنا التجارب أنه ما من حربٍ إلا وتخللها وأعقبها مفاوضات، ولن تشذ حرب غزة عن القاعدة، بدليل أنه عبر مفاوضات ووسطاء بين إسرائيل والمقاومة تم في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣م، عقد هدنة لمدة أربعة أيام تم فيها تبادل للأسرى بين الجانبين ودخول مساعدات إنسانية لقطاع غزة؛ فهل تنهي المفاوضات حرب غزة ؟!

قالها الرئيس أنور السادات، إن خيوط اللعبة السياسية في العالم كله بيد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دعاه ـ رحمه الله ـ لضبط مؤشر بوصلته ناحيتها وقد كُللت جهوده عبر مفاوضات مضنية إلى عقد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل وضعت حدًا للصراع المصري / الإسرائيلي وأرست تطبيعًا رسميًا بين الدولتين ولم تفلح بسبب السياسات الإسرائيلية في إقرار التطبيع الشعبي. ما دام الوضع كذلك، وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تُمسك بخيوط اللعبة وتضطلع بالدور الأساس في السياسة الدولية؛ فلا مناص من إشراكها في الحل النهائي.

متى كان قَدر العرب فلسطين؛ فلا يمكننا الحديث عن الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي بمعزل عن المسار التفاوضي العربي / الإسرائيلي، أي أن الفاعلين من العرب هم من سيقودون التفاوض حال حدوثه مع إسرائيل، ولكن ما هي فرص قبول إسرائيل للمفاوضات؟

مكنة العودة للمفاوضات العربية / الإسرائيلية يحكمها عاملان رئيسان: العامل الأول هو وحدة الصف العربي واتحاد كلمة القادة والساسة العرب، وهذا مترجم بالمبادرة العربية وإن كان يضعف من ذلك الحرب غير العادلة والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل ليل نهار في الأراضي المحتلة. أما عن العامل الثاني فهو تبني الطرف الأمريكي للمفاوضات، وبدون أيّ من هذين العاملين لن يفلح أحد في ملئ مقاعد طاولة المفاوضات وسيجلس هو وحيدًا منفردًا منعزلًا.

ما يقوي ويعزز المبادرة العربية هو جَنح المقاومة الفلسطينية للسلام والرغبة في التفاوض شريطة الوقف الفوري لإطلاق النار والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية وهو ما يطلق عليه «تبييض السجون». فهل تغتنم إسرائيل الفرصة السانحة وتتخلى عن عنتريتها وغرورها وإصرارها على الحل العسكري الذي لن يضع حدًا للمقاومة ولن يقدم حلًا

تناغمت بنود المبادرة السبعة مع أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وخطت المبادرة خطوات أبعد مدى من القانون

ناهيا للصراع، بل سيفاقم الوضع ويؤزمه.

كما وأن مفتاح فلسطين بيد العرب؛ فإن مفتاح إسرائيل بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا نرى أن الحل هو عربي / أمريكي وليس فلسطيني / إسرائيلي. إن إيلاء الدور الأمريكي هذا الاهتمام والتعويل عليه ليس بمبالغة لكنه يأتي من قراءة متأنّية للواقع وعين فاحصة لتجارب الماضي.
لكن كيف يمكن حثّ أو بالأحرى إرغام الولايات المتحدة الأمريكية على تبني المسار التفاوضي؟

تُفعم جعبة العرب وتزخر بالكثير والكثير ولا نجد أقيم من المبادرة العربية كثمن لإنهاء الصراع العربي / الإسرائيلي. إذ نرى أنه من الأوفق دخول الطرف العربي مع الطرف الأمريكي في مفاوضات على أن يكون المرتكز هو المبادرة العربية إذ فضلًا عن التزامها بالشرعية الدولية تقدم المبادرة العربية وكما أسلفنا مقابلًا غير مناظر وغير منافس وهو التطبيع الشامل في كل البلاد العربية مع إسرائيل. فكيف لعاقل أن يرفض مثل هذا حل !! وكيف للبيب أن يرفض إقامة علاقات اقتصادية مع سوق كبير كالسوق العربي؟ وكيف لمسؤول إسرائيلي أن يرفض تجوّل مواطن إسرائيلي في ٢٢ دولة بأمن وأمان؟

على المعسكر الإسرائيلي أن يعي جيّدًا أن التطبيع لن يكون على جثث الفلسطينيين ومقدراتهم وأن على إسرائيل فاتورة مستحقة الدفع منذ عقود...

الرفض الإسرائيلي: وخيمية العواقب

محيِّر هو الموقف الإسرائيلي، لا يتعاطى البتة في المجمل مع أي مبادرة سلام ويخصّ المبادرة العربية بصلف ورفض تام رغم أنها تضمن ما لم ولن تضمنه مبادرة غيرها.

تتجذّر في الفلسفة الصهيونية وتترسّخ في العقيدة الإسرائيلية فكرة مجانية التطبيع، بمعنى أن إسرائيل مدفوعةً بالتأييد الغربي وبالأخص الولايات المتحدة تنحى منحى الأخذ دون العطاء أو إن أعطت فذر الرماد في العين وبما لا يتناسب مطلقًا مع ما تحصّلت عليه وتلك من وجهة نظرنا آفة العلاقات الدولية والمعوّق الأساس والحاجز الرئيس أمام نجاح أية عملية تفاوضية.
تكتسب المبادرة العربية، والتي تتألف من ٧ بنود، أهمية بالغة ومكانة خاصة نظرًا لأنها تعكس توافقًا عربيًا. بما مفاده أنها حظيت بالبحث والدراسة الكافيان من عدة مستويات ونالت قبول واستحسان كافة المؤسسات الحكومية وكذلك منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن هناك إجماع «معلن» وتوجّه حاسم نحو وضع تلك المبادرة موضع التنفيذ.
تعوّل إسرائيل إذن على مجانية التطبيع ولربما اعتقدت خطأً أو تلقت وعودًا من الجانب الأمريكي في هذا الشأن، متى استمرت تلك الفلسفة فلن نصل لحل.

يترافق ذلك مع الاتهام الجنوب إفريقي لإسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بانتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها دوليًا، على أن أحداث السابع من أكتوبر لا تبرر مطلقًا ما ترتكبه إسرائيل من مجازر بحق المدنيين في قطاع غزة.
وعلّق رونالد لامولا، وزير العدل الجنوب إفريقي، قائلًا: «لا يمكن لأي هجوم مسلّح على أراضي دولة مهما كانت خطورته... أن يقدّم أي تبرير لانتهاكات الاتفاقية».

لاقت هذه الخطوة قبولًا منقطع النظير من المجتمع الدولي، على المستويين الحكومي والشعبي وهو ما يظهر حجم المأزق الذي حلّ بإسرائيل وتنامي التعاطف والتعاطي مع المقاومة الفلسطينية خاصة والقضية الفلسطينية عامة وهو ما يعيد من جديد المبادرة العربية للسلام ويدفع بها إلى الواجهة؛ فعلى الجميع استثمار الفرصة واغتنام اللحظة قبل فوات الأوان...
إن صم الآذان الإسرائيلية عن صوت المبادرة العربية قد يجنبها الطرح، بأن يسحبها العرب أو بأن تحدث انقسامات بشأنها في الجانب العربي وهنا تظل المنطقة رازحة تحت نير الحروب ومستنقع الدموية.

المبادرة العربية متسقة مع القرارات الأممية ومنها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ما يُكسبها قوة وفاعلية وتحصّنها بالشرعية الدولية

تحديات المبادرة: تعددية الأطراف

يكتنف تفعيل المبادرة العربية السعودية تحديات جسام، يعزى ذلك إلى اختلاف أيديولوجيات الطرفين وكذلك إلى ما تعتقده إسرائيل بأنها ستكون الفائز الأوحد من هذه العملية، وفي هذه الحالة يغيب أو يتغيّب عنها أن عملية التفاوض تعني الأخذ والعطاء لا الأخذ فحسب؛ فهي علاقة تبادلية قوامها نفعية الطرفين وابتغاء مصالحهما.

شسوع فرق بين من يَعد ولا يفعل وبين من لا يَعد ولا يفعل، وهذا ما ينطبق على السياسة الإسرائيلية؛ فهي لا تَعد بالسلام ولا تفعل ما من شأنه تهيئة الأجواء المناخية المواتية له.

ولعلي لا أكون متشائمًا إن قلت إن المبادرة العربية للسلام في ظل ما تفعله إسرائيل بالشعب الفلسطيني لن تجد لها ظهيرًا شعبيًا عروبيًا قوميًا مثل ذي قبل وهذا مما قد يعرقل وضعها موضع التنفيذ.

اتسع الخرق على الراتق فكيف له برتق الثوب؟ إن من كبرى العقبات التي تجابه تطبيق المبادرة العربية وتباعد الحل التفاوضي هو ما نتج عن السياسة القمعية الإسرائيلية من اتساع رقعة النزاع ودخول أطراف جديدة على خط المواجهة.

كان لتدحرج كرة الثلج الغزيّة أن اشتعلت الجبهة الشمالية في إسرائيل بدخول حزب الله وانغماسه «الجزئي» في الأحداث، كذلك فإن الضفة الغربية مرشحة للانقاد، إذ ورغم سيطرة السلطة الفلسطينية عليها حتى الآن بيد أن الانفجار إذا ما حان وقته لن يسيطر عليه أحد، لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تم فتح جبهات جديدة عدة في المنطقة منها اليمن وقيام الحوثيين بمهاجمة السفن الإسرائيلية والأمريكية ردًا على الانتهاكات الإسرائيلية للشعب الفلسطيني، كذلك فعلت بعض الجماعات المسلحة بالعراق، إذ رشق البعض منها إسرائيل بالصواريخ والقذائف المحمولة على المسيّرات بالإضافة إلى مهاجمة القواعد الأمريكية بالعراق وهو ما يرشح اشتعال المنطقة بأسرها.

وماذا عن الداخل الإسرائيلي وعرب الخط الأخضر، عرب ٤٨؟ إن أحداث حي الشيخ جرّاح في القدس وما تبعه من هبة شبابية وشعبية داخل الخط الأخضر ينذر أن الداخل الإسرائيلي مرشح أيضًا للانفجار وللانغماس في الحرب. إن إسرائيل بنزع فتيل قنبلة الداخل ستدخل نفقًا مظلمًا ليس بمكنة أحد التنبؤ بعواقبه.

تجنّبًا لحرب- في حدها الأدنى- عربية إسرائيلية خامسة

بالعزوف عن المبادرة العربية والتشبث بشعارات واهية مثل «الجيش الذي لا يقهر» ومع اتساع مسرح العمليات العسكرية وترشيحه للاتساع أكثر فأكثر؛ فإن الأمور قد تقودنا إلى حرب عربية / إسرائيلية خامسة وسيكون ذلك بمثابة الحد الأدنى إذا ما ظلّ الوضع على حاله الماثل.

مع ازدياد النفوذ الإيراني وتعاظم شوكته في المنطقة ومع تنامي أذرعه العسكرية هنا وهناك وفي ظل الانسداد الأفقي الذي تحياه إسرائيل، نخشى أن يضحى الحل إيراني / إسرائيلي بدلا من عربي / إسرائيل وهذا لن يكون في صالح أي من الأطراف، لا العرب ولا إسرائيل ولا حتى أمريكا. إذ من المعلوم أن لإيران أجندتها الخاصة والتي تختلف تمام الاختلاف عن الأجندة العربية ومع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية وغياب التأثير الأمريكي على إسرائيل، والالتفات عن المبادرة العربية، يصادف ذلك هوًى لدى إيران وسيتم إدخالها- شاء من شاء وأبى من أبى- كفاعل رئيس في الأحداث وكصانع قرار؛ فهل تقوى إسرائيل ومن خلفها أمريكا على فاتورة ذلك ؟!

ومن يضمن ألا تنخرط إيران في مواجهة مباشرة مع إسرائيل أو بالأقل في مواجهة معها بالوكالة وإرهاصات ذلك لا تخطئها عين، ومن ثم ستغرق المنطقة في بحور من الدماء ولن يكون بمقدور أحدٍ وقتئذ التحكم في الوضع بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وقد يبلغ الأمر ذروته بدخول قوى كبرى وفاعلون جدد غير الولايات المتحدة الأمريكية بعد تعرّض صوالحهم للخطر وهنا تكون إسرائيل قد قرعت باب الحرب العالمية الثالثة ودقت طبولها...

في وجيز من القول

تظلّ المبادرة العربية-السعودية وفي القلب منها «حل الدولتين» طوق نجاة عملية السلام والفرصة الوحيدة للاستقرار بالمنطقة لكن سانحية تلك الفرصة رهنًا بإرادة «إسرائيكية» حقيقية؛ فهل لدى إسرائيل وأمريكا رغبة حقيقية لإنهاء الصراع المستمر لعقود؟ وهل من أولويات أمريكا استقرار الشرق الأوسط؟ قادم الأيام ومُقبل الأفعال سيجيبنا على تلك تساؤلات...

*مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية ـ رئيس تحرير مجلة بحوث الشرق الأوسط

الخيار الاستراتيجي العربي للسلام بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية

سيناريوهان للسلام .. وأمريكا منذ مبادرة ريجان وحتى صفقة القرن تدعم "اللعبة الصفرية"

شكلت إدارة الصراع العربي–الإسرائيلي حقلًا خصبًا ومتميزًا للدراسات الأكاديمية والاستراتيجية لفترة تفوق سبعة عقود من الزمن، ولعل أبرز الدراسات الاستراتيجية المهتمة باستشراف مستقبل الصراع الممتد بين الحروب العربية المتتالية والصدامات اللامتناهية في المنطقة، تلك التي توظف نظرية اللعب أو المباراة الاستراتيجية في إدارة الصراع العربي–الإسرائيلي، الذي يختزل التوقعات المستقبلية في التركيز على إدراك وتصورات طرفي الصراع إلى طبيعة اللعبة الاستراتيجية القائمة على الحصيلة الصفرية، التي تعني باختصار على أن ما يكسبه طرف يشكل خسارة كلية للطرف الآخر، وعليه، فإن استمرار الحرب وخيارات القوة العسكرية هو المجال الوحيد لإدارة الصراع. ويعزز هذا الإدراك الأطروحات الأيديولوجية للآباء المؤسسين للصهيونية أمثال زئيف جابوتنسكي والتيار الصهيوني الحالي في حكومة الليكود بشقيه العلماني والديني، الذي يصر على التمسك بالأرض الإسرائيلية التوراتية، أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل. أما اللعبة الاستراتيجية ذات الحصيلة غير الصفرية، فتعني أن هناك إدراك لدى طرفي الصراع بأن هناك مجالات واسعة للتوصل لبناء السلام من خلال المفاوضات، وفن المساومات، وهي قناعة توصل إليها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، شمعون بريز، بعد تجربة أكثر من عشرين سنة في القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، عبر عنها في كتابه « الشرق الأوسط الكبير» بقوله:» إن الحرب بين إسرائيل والعرب لا تحل أيا من المشكلات، أما السلام فهو الحل، ولقد بينت نتائج اتفاقنا مع مصر أن بوسعنا إقامة علاقات سلمية مع جيراننا، وأن المساومة، أي الحد الأدنى من التنازلات والحد الأقصى من الإنصاف لكلا الجانبين تسمح لنا بالعيش معًا».

أ.د. مصطفى صايج

أعادت عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وما تبعته من عدوان صهيوني فاق كل التوقعات بارتكابه كل أنواع الجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، طرح الإشكال النظري من جديد: هل يمكن أن يقتنع الطرف الإسرائيلي وفق مقاربة شمعون بريز بأن :» الحرب عقيمة وأن لا ضامن للنصر الكلي»، ويقبل بالانخراط في اللعبة الاستراتيجية وفق الإدراك العربي الجماعي لطبيعة الصراع ذو الحصيلة غير الصفرية، من خلال القبول بالمبادرة العربية للسلام التي طرحها ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، في قمة بيروت ٢٠٠٢م، وفق مقاربة السلام الشامل مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة. ومن ثمة، سنبحث عن الرؤية العربية الجماعية وإدارة اللعبة الاستراتيجية منذ مبادرة السلام التي قدمها الملك فهد بن عبد العزيز وصودق عليها في القمة العربية بفاس في سبتمبر ١٩٨٢م، إلى غاية المبادرة العربية للسلام، لاستخلاص العبر من التجارب السابقة، مع طرح بعض السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الصراع وفق نظرية اللعب الاستراتيجية لفترة ما بعد طوفان الأقصى.

رؤية السعودية للسلام المستدام يكون عبر الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧

أولًا: من مبادرة فاس إلى مبادرة بيروت: المكاسب والخسائر الاستراتيجية للصراع غير الصفري

بين مبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات في ٩ نوفمبر ١٩٧٧م، وما خلفته من تصدع الجبهة العربية في الإدراك والتصور لإدارة الصراع مع إسرائيل، والغزو الإسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢م، كانت تتبلور مبادرة عربية للسلام لإدارة الصراع مع إسرائيل وفق الرؤية غير الصفرية، تقوم على إزالة العدوان الإسرائيلي عن طريق مشروع للسلام العربي، حيث قدم ولي العهد السعودي، الأمير فهد، خطة للسلام في سنة ١٩٨١م، تبنتها الجامعة العربية في قمة فاس في ١٩٨٢م، ودوافعه في ذلك أن يتم بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط ووضع حد للحروب والدمار الذي عرفته شعوب المنطقة، وقناعته كما وثق الوزير الأسبق غازي القصيبي، أنه: «ما دامت قضية فلسطين لم تحل فلن تشهد المنطقة الاستقرار وستكون هناك حروب، والحروب ستقود إلى حروب أخرى». وتتضمن خطة السلام كما تم المصادقة عليها في القمة العربية على ثمانية مبادئ أساسية، أولها، الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما في ذلك القدس العربية. ثانيًا، إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧م. ثالثًا، ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة. رابعًا، تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره وممارسة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. خامسًا، تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى فترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر. سادسًا، قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس. سابعًا، يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات للسلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة، ثامنًا وأخيرًا، يكون مجلس الأمن الدولي الضامن لتنفيذ هذه المبادئ.

الملاحظ في تحليل هذه المبادئ الثمانية التي قامت عليها خطة الملك فهد وتبنتها الجامعة العربية، أنها تعكس رؤية صانعي القرار في السعودية، بأن الاستقرار والسلام النهائي والمستدام

لا يكون إلا عبر مقاربة الأرض مقابل السلام، وهو ما تضمنه البندان الأول والثاني، الذي يطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ م، بما فيها القدس الشريف مع إزالة كل المستوطنات الإسرائيلية. كما أنها ركزت على مسألة جوهرية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وحسمته لصالح التمثيل الشرعي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل حركة تحررية دفاعًا عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من أجل قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس. بينما فوضت للأمم المتحدة إدارة المرحلة الانتقالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة مع منح مجلس الأمن الدولي شرعية السهر على ضمان تنفيذ هذه البنود باعتباره الضامن لتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

الشاهد في هذه المرحلة من حيث البيئة الإقليمية والدولية، أن الطرف الإسرائيلي كان مقتنعًا بأن اللعبة الاستراتيجية ما بعد كامب ديفيد، تقوم على أساس اللعبة ذات الحصيلة الصفرية، وتستند بالأساس على إبعاد أية خيارات للتفاوض مع الطرف الفلسطيني، معتبرًا منظمة التحرير الفلسطينية تنظيمًا إرهابيًا وأقصى ما يمكن تصوره في إدارة المساومة أن يمنح الحكم الذاتي للفلسطينيين في إطار كونفدرالية أردنية، مع التسليم النهائي بأن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل. وقد حدد البعد الجيوسياسي مسار السلوك الإسرائيلي منذ ميلادها سنة ١٩٤٨م، بأن السلام النهائي مرتبط بالأمن الحيوي من أجل ترجيح ميزان القوة العسكري، الجغرافي والديمغرافي لصالحها. وقد تمسكت إسرائيل بالتفسير السياسي والأمني للقرار ٢٤٢ الذي يطالب بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها بعد عدوان ١٩٦٧م، والقائم على بعض الأراضي وليس كلها، لأن الضرورات الأمنية والجيوسياسية تتطلب السيطرة عليها، من القدس الشرقية، الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان. وطبقت هذه المقاربة التي تكرس عقيدتها الأمنية قبل أربعة أشهر من المصادقة على مبادرة فاس، حيث قامت في الخامس من يونيو ١٩٨٢م، بغزو جنوب لبنان ووصلت إلى كل لبنان لتحاصر العاصمة بيروت بعمليات عسكرية شاملة، برية، جوية وبحرية مدعية في ذلك القضاء على الإرهاب الفلسطيني الذي يهدد المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة. وبعد ستة أيام من قمة فاس قامت إسرائيل في السادس عشر من سبتمبر ١٩٨٢م، بمجزرة بمساعدة بعض الكتائب اللبنانية في مخيمي صبرا وشتيلا ضد اللاجئين الفلسطينيين. وفي الواقع، فإن الدوافع الجيوسياسية لحكومة الليكود في إسرائيل تكمن أساسًا في التوسع والسيطرة على نهر الليطاني الذي يعد مصدرًا حيويًا للمياه حيث سبق أن مددت الحفريات في الشريط الحدودي التي تحتله منذ ١٩٧٨م، بالتحالف مع دويلة «سعد حداد» التي راعتها. أما الدوافع الأمنية والسياسية، فتتمركز أساسًا حول القضاء على المقاومة الفلسطينية واللبنانية وإبعاد أي تمثيل شرعي لمنظمة التحرير الفلسطينية كما تطالب بذلك خطة السلام العربية. وبذلك تبقى إسرائيل متمسكة بخيار الحكم الذاتي الفلسطيني بدون تمثيل سياسي رسمي يكون تابعًا للكونفدرالية الأردنية. ووجدت إسرائيل في لعبتها الصفرية مساندة مطلقة من إدارة رونالد ريغان الذي وافق على القضاء على الإرهاب في الشرق الأوسط وصرح وزير خارجيته، ألكسندر هيج، في ندوة صحفية بلندن بأن «من حق إسرائيل أن تمارس حق الدفاع عن النفس كما تمارسه حاليًا بريطانيا في فوكلاند، ونحن نؤيد ذلك»، وقد استخدمت واشنطن حق الفيتو ضد إدانة إسرائيل والمطالبة بانسحابها من لبنان، لتوافقها بأن منظمة التحرير الفلسطينية حركة إرهابية. وإن كانت إدارة رونالد ريغان في تلك الفترة منشغلة أكثر بالبيئة الدولية في إطار الصراع شرق-غرب بسبب قضيتين جوهريتين، الأولى الغزو السوفياتي لأفغانستان وتهديداتها الأمنية في المنطقة الأوراسية، والتهديد الثاني، انهيار نظام الشاه في إيران الذي كان يشكل الحليف الاستراتيجي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وصعود النظام الثوري الإيراني المعادي للمصالح الأمريكية، وبالتالي، فإن إسرائيل استغلت تلك البيئة لتسويق دورها على أنها الحليف الاستراتيجي الموثوق فيه للغرب دفاعًا عن القيم الديمقراطية، التي تقف أمام الزحف الشيوعي السوفياتي وتمدد الراديكالية العربية والإسلامية، وهو التبرير الذي قدمته أثناء قصف المفاعل الذري العراقي في يونيو ١٩٨١م، وغزو لبنان، وكانت تلك هي البيئة الإقليمية والدولية لمبادرة فاس، التي واجهتها إسرائيل بلعبة صفرية رافضة كل خيارات التسوية لبناء السلام، وكانت قناعة أريل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، كما وثق ذلك وليام ب. كوانت في كتابه، عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية، وهو يعلم الأمريكيين بأنه سيحل القضية الفلسطينية على طريقته، أي بتحريك الدبابات إلى لبنان، إذ عندما تسحق منظمة التحرير الفلسطينية سيصبح الفلسطينيون في الضفة الغربية معتدلين ومستعدين للتعامل مع الحقائق القائمة. وهو ما جعله وحليفه مناحيم بيغن، رئيس الوزراء، يرفض حتى مبادرة ريغان بالرغم من التوافق معه بإبعاد منظمة التحرير ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة. رغم ذلك بقي الإدراك العربي على قناعة تامة بأن السلام خيار استراتيجي لا يتم إلا عبر مقاربة الأرض مقابل السلام، وهي الرسالة الدبلوماسية التي حملتها اللجنة العربية المنبثقة عن قمة فاس من أجل تسويق خطة السلام لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، التي تشكلت إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، من ثلاثة دول من المشرق العربي، كل من المملكة العربية السعودية، سوريا والمملكة الأردنية الهاشمية، وثلاثة

استمرار الحرب وخيارات القوة المجال الوحيد لإدارة الصراع لتعزيز الأطروحات الأيديولوجية للآباء المؤسسين للصهيونية

دول من المغرب العربي، تونس، الجزائر والمغرب. ولقد أظهرت وثائق الأرشيف الوطني البريطاني عن الموقف الصلب والثابت للملك فهد، بعد رفض رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر استقبال الوفد العربي بسبب تواجد ياسر عرفات معهم، حيث تبين الوثيقة البريطانية غضب الملك على السفير البريطاني بالرياض، حيث سأله قائلا:» كيف يمكن لرئيسة الوزراء أن تصافح مناحيم بيغن، الذي كان هو نفسه مسؤولًا عن قتل الجنود البريطانيين أثناء الانتداب البريطاني وتتعذر عن لقاء عرفات». رد السفير البريطاني مبررًا سلوك تاتشر:» لكن السيد بيغن كان رئيس وزراء دولة لنا علاقات دبلوماسية معها، لقد تغيرت الظروف»، فرد الملك فهد:» مع اعتماد قرار فاس تغيرت الظروف بالنسبة إلى الفلسطينيين كذلك».

بعد عشرين سنة من قمة فاس، اجتمع القادة العرب مرة أخرى في القمة العربية ببيروت في ٢٠٠٢م، ليتبنوا مبادرة ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله، وتضمنت المبادرة العربية مقاربة السلام الشامل مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل خلال عدوان ١٩٦٧م، وذلك طبقًا للشرعية الدولية وتنفيذًا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين تعززا بقرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وانطلاقًا من اقتناع الطرف العربي بخيارات اللعبة غير صفرية في إدارة الصراع العربي-الفلسطيني، فإن أول نقطة في نص مبادرة السلام العربية تطالب إسرائيل بإعادة النظر في سياستها وأن تجنح للسلم بإعلانها أن السلام هو خيار استراتيجي أيضًا، أي وفق نظرية اللعب الاستراتيجية أن تتخلى عن إدارة الصراع وفق الحصيلة الصفرية، لأنه ستكون هناك مكاسب استراتيجية مشتركة في حالة التزامها بثلاثة خطوات أساسية، الأولى، الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧م، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان. ثانيًا، التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ . ثالثًا، قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس الشرقية. وتتمثل هذه المكاسب الاستراتيجية المشتركة وفق المبادرة العربية في إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، مع إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل، بما يمكن جميع الأطراف من العيش معًا في سلام وتوفير للأجيال القادمة مستقبلا آمنا يسوده الرخاء والاستقرار.

ولعله من المفيد هنا، أن نشير إلى بعض التغييرات الجوهرية داخل النخب الإسرائيلية ذاتها من حيث تبنيها لاستراتيجية اللعبة ذات الحصيلة غير الصفرية في إدارة الصراع مع الطرف الإسرائيلي، خصوصًا في عملية السلام في أوسلو وما بعدها، والتي واكبت المبادرة العربية، ويمثل شمعون بريز، وزير الخارجية الإسرائيلي نموذجًا لذلك، الذي عبر عن هذا الإدراك والتصور بضرورة تغيير جوهر الصراع وفق المقاربة الأمنية الكلاسيكية الإسرائيلية القائمة على حماية العمق الاستراتيجي، وقد عدد مجموع المسوغات التي دفعته لتبني مقاربة «السلام الاقتصادي» في كتابه» الشرق الأوسط الجديد»، من بينها، أن المدرسة الدفاعية الكلاسيكية لا تقدم حلولاً للحقائق الجغرافية الحالية أو للتهديدات التكنولوجية بفعل تطور الأسلحة الاستراتيجية، لأنه بكل بساطة الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى والصواريخ الباليستية أفقدت أهمية الحواجز الطبيعية وحشد القوات مع تعاظم تكاليف الدفاع الاستراتيجي أمام التطور التكنولوجي للأسلحة. وفي تصوره أن السياسة البديلة لكل ذلك تتمثل في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة للحفاظ على نظام إقليمي آمن وعادل، لأن اللعبة الاستراتيجية في النهاية حصيلتها غير صفرية. ويعتقد شمعون بريز أن الحروب التي خاضتها إسرائيل لم تستطع أن تضمن لها النصر النهائي أو حتى الأمن. يلقي بريز اللوم على جمود حزب الليكود وسياسته الإيديولوجية الرجعية التي عطلت مسار السلام في سنة ١٩٨٦م، الذي بسببه اندلعت الانتفاضة الفلسطينية لمدة ست سنوات. ووفق المقاربة ذاتها، فإن حزب الليكود الذي يقوده نتانياهو لمدة خمسة عشرة عامًا وتحالفاته مع اليمين الصهيوني الديني، هو الذي أوجد البيئة المواتية لطوفان الأقصى، رافضًا كل مشاريع التسوية منذ أوسلو إلى غاية المبادرة العربية للسلام. حيث عارض نتانياهو المبادرة العربية وطالب بإلغاء بنودها المتعلقة بمطالب الانسحاب من الأراضي المحتلة واللاجئين الفلسطينيين وتقسيم القدس، كما توقفت المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية منذ أبريل ٢٠١٤م، بعد رفض إسرائيل وقف الاستيطان والقبول بحل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧م، والإفراج عن معتقلين من السجون الإسرائيلية. ومأزق السجين الذي وضع نفسه فيه نتانياهو، أنه برر إبعاده للقضية الفلسطينية من أولوياته بمقاربة

تمسك إسرائيل بنظرية الأمن مقابل السلام بمعزل عن مسارات التسوية للقضايا النهائية لا يبني السلام المستدام

التطبيع مع الدول العربية أولًا، وهو بذلك يقلب المبادرة العربية رأسًا على عقب، وكان مبتهجًا وهو يخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والسبعين، سبتمبر ٢٠٢٣م، بأنه حقق أربعة اتفاقيات للسلام مع الدول العربية بدون أن يفرض عليه شروط حل القضية الفلسطينية، مستندًا إلى دعم إدارة دونالد ترومب الذي طرح مبادرة للسلام باسم صفقة القرن، والتي سماها الرئيس الفلسطيني، أبومازن، بصفعة القرن، لأنها بكل بساطة نسفت كل بنود المبادرة العربية، أولًا باتخاذ قرار اعتبار القدس عاصمة يهودية لإسرائيل، مع إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين باقتصارها على الجيل الأول وحده دون أولادهم وأحفادهم، أي بطريقة واضحة التصفية البيولوجية لقضية اللاجئين، لأنه الذي هجر منذ ١٩٤٨م، أضحى أغلبهم ساكنين القبور وليس المخيمات الفلسطينية، أما الدولة الفلسطينية ذات السيادة فتحولت إلى رقعة من الجبن السويسري، كما خاطب أبومازن الجمعية العامة للأمم المتحدة، متقطعة الأوصال بدون روابط جغرافية ولا ديمغرافية. وزادت قناعة وإدراك نتانياهو وإدارة بايدن، بأن السلام الإبراهيمي مع الدول العربية القائم على مقاربة السلام الاقتصادي بدلاً من مقاربة السلام الشامل والانسحاب الكامل، من تعزيز إدارة اللعبة بحصيلة صفرية مع الطرف الفلسطيني والتسويق لمشهد الاستقرار والازدهار في المنطقة بدون تسوية نهائية للقضايا الجوهرية التي طرحتها المبادرة العربية، وكان التفاؤل المفرط بأن التقارب الإسرائيلي-العربي سيخلق ٤ ملايين فرصة عمل وترليون دولار في النشاط الاقتصادي خلال العقد القادم، وأن الصندوق الإبراهيمي بين الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٣ مليارات دولار سيعزز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ثانيًا: ما بعد طوفان الأقصى سيناريوهات تفعيل المبادرة العربية للسلام

في إطار اللعبة الاستراتيجية لنظرية اللعب نتصور سيناريوهين لمستقبل المبادرة العربية للسلام:

السيناريو الأول، ما يسمى في الدراسات الاستشرافية بالسيناريو الاتجاهي، ويفترض أن المتغيرات الثقيلة التي ضبطت إيقاع الصراع العربي-الإسرائيلي منذ قمة فاس إلى غاية قمة بيروت (١٩٨٢-٢٠٠٢م) مع المستجدات لعشرين سنة ما بعد قمة بيروت (٢٠٠٢-٢٠٢٣م)، صفقة القرن والسلام الإبراهيمي، تجعل الطرف الإسرائيلي متشبثا بإدارة الصراع في الشق المتعلق بالتسوية السياسية للقضية الفلسطينية وفق الحصيلة الصفرية، مهما تغيرت الأحزاب والقيادات السياسية في إسرائيل، وقناعاته في ذلك أن العمق الاستراتيجي والأمني للدولة الثكنة تفرض عليها التغيير الديمغرافي داخل إسرائيل برفض حق عودة الفلسطينيين وبناء المزيد من المستوطنات مع إبعاد القدس من أية مفاوضات باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، وبالتالي سيتم إفراغ المبادرة العربية من جوهرها، الأرض مقابل السلام.

السيناريو الثاني، ما نسميه بالسيناريو الإصلاحي ويتعلق بالأساس بالتغيير الجوهري في إدراك صانعي القرار في إسرائيل ما بعد طوفان الأقصى، بأن استمرار التمسك بنظرية الأمن مقابل السلام والسلام الاقتصادي بمعزل عن مسارات التسوية للقضايا النهائية، الحدود، الدولة الفلسطينية ذات السيادة، المياه، الجولان، القدس، اللاجئين، لا يمكن أن تبني السلام المستدام في المنطقة، ويمكن تصور غلبة التيار الإصلاحي داخل إسرائيل وفق مقاربة شمعون بريز بأن « الحرب عقيمة، وأن لا ضامن للنصر الكلي، وأي حرب تخاض ستكون حربًا لا ضرورة منها، تنطوي على خسائر فادحة في الأرواح وعلى معاناة بشرية وأضرار مالية وبيئية، وإن وقعت حربًا أخرى، فإن المعارك ستكون طويلة مريرة، والدمار أعظم من ذي قبل وحجم المصابين على الجبهات وخلف الخطوط لا مثيل له من قبل، وعليه، يجب أن نضع حد لحالة اللاسلم واللاحرب»، وسيتم تكريس هذا الاتجاه أكثر ما بعد الكوارث الإنسانية والبيئة لفترة ما بعد طوفان الأقصى، بعقد مؤتمر دولي للسلام وتفعيل المبادرة العربية وفق خطوطها العريضة مع نفس الضمانات التي كانت مطروحة أن تكون الأمم المتحدة هي الضامن لتنفيذ بنودها مع ضرورة اقتناع الإدارة الأمريكية القادمة بأنها طرفًا داعمًا للسلام وليس حاميًا لإسرائيل على حساب مصالحها القومية في المنطقة العربية، لأن التاريخ يبين لنا أن الطرف الأمريكي منذ مبادرة ريغان إلى صفقة القرن لا يدعم إلا خيار اللعبة الصفرية مع القضية الفلسطينية.

* الأستاذ بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر3

تركيا تدعم الموقف العربي للتسوية وطرح المبادرة العربية أمام مؤتمر دولي

الرهان على تحرك عربي/ إسلامي لإحياء المبادرة وإلزام إسرائيل بمراجعة مواقفها

يجتهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لتوسيع رقعة الحرب التي اشتعلت في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، في قطاع غزة ونقلها إلى جبهات جديدة في المنطقة. هناك من يدعمه في هذا التوجه إنطلاقًا من حسابات الربح والخسارة ومتطلبات المصالح وفي مقدمتهم إيران. في الجانب الآخر هناك تكتل واسع في الإقليم يحذر من انتشار رقعة المواجهات ويهمه إبعاد شبح التوتير والتصعيد الذي سيحمّل دول المنطقة وشعوبها المزيد من الأزمات والأعباء المكلفة التي هي بغنى عنها.

أ.د . سمير صالحة

١ – إسرائيل والغرب بعد إهدار فرصة المبادرة السعودية

فرطت إسرائيل وداعموها في الغرب أكثر من مرة بأكثر من عرض على طريق تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. إختارت تجاهل الكثير من المبادرات العربية والإسلامية والتي كان أهمها وأكثرها اعتدالاً وانفتاحًا في الإقليم، المبادرة العربية للسلام التي اقترحتها المملكة العربية السعودية ووافق عليها القادة العرب في القمة العربية التي عُقدت في بيروت عام ٢٠٠٢م.

نظرة خاطفة على أهم بنود المبادرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية، التي تبنتها الدول العربية والإسلامية ورفضتها إسرائيل، تساعدنا على إحياء ما قيل سعوديًا وعربيًا وإسلاميًا قبل ٢١ عامًا لتل أبيب ومن يقف إلى جانبها من عواصم غربية وما زالت بنوده وأسسه قائمة حتى اليوم:

– الانسحاب الإسرائيلي الكامل من «الأراضي العربية المحتلة» بما في ذلك الجولان السوري والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

– التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

– قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو ١٩٦٧م، في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

توجهت أنظار العالم في أواخر مارس عام ٢٠٠٢م، نحو العاصمة اللبنانية بيروت التي إستضافت أعمال القمة العربية الـ ١٤ والتي طرحت فيها المملكة العربية السعودية مبادرتها، التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز داعيًا فيها إسرائيل إلى عدم تفويت الفرصة عبر الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة باتجاه حدود ما قبل العام ١٩٦٧م، بما فيها مدينة القدس وإعلان الدولة الفلسطينية مقابل حل الدولتين والتطبيع العربي الكامل مع إسرائيل. لجأت القيادات الإسرائيلية كعادتها للمناورة وإعتماد خيار الرهان على قدراتها العسكرية وعلى الدعم السياسي والاقتصادي الذي يقدمه لها العديد من العواصم الغربية، فوصلت الأمور إلى ما هي عليه من تأزم وانسداد يدفع الملايين ثمنه. هل تستفيد تل أبيب من دروس ما جرى في غزة ومخاطر إتساع رقعته وتدخل في عملية تفاوض حقيقية أم هي ستواصل التلطي وراء سياساتها المدعومة غربيًا وتفرط بفرصة جديدة سانحة لها اليوم؟

بعد مرور أكثر من عقدين على المبادرة السعودية يطرح الكاتب والمفكر العربي إميل أمين سؤالًا يقول فيه: " ماذا لو كانت

المبادرة العربية مخرج سلمي بطابع إقليمي يعكس الصورة الإيجابية الانفتاحية للخطاب العربي تجاه التسوية العادلة للصراع

إسرائيل قد قبلت مبادرة المملكة العربية السعودية للسلام؟ كانت المبادرة في كلمات قليلة تبغي قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق عليها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، ثم الانسحاب من هضبة الجولان. في المقابل تعتبر الدول العربية أن النزاع العربي -الإسرائيلي قد انتهى، مع الدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل، مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل. عرض سعودي/ عربي /إسلامي ينطلق من مبادىء وأسس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وما يقوله المنطق والواقع، لكن إسرائيل قالت لا وإختارت مواصلة ما بدأت به قبل ٨ عقود.

نجحت الرياض في نقل الكرة إلى الساحة الإسرائيلية وداعميها في الغرب، لكن تل أبيب عولت دائمًا على الضوء الأخضر الذي منح لها في المنطقة من قبل بعض الحلفاء والشركاء، لتواصل خططها السياسية والأمنية وعرقلة القرارات الأممية والعروض الدولية المقدمة لها من قبل أكثر من دولة وتكتل إقليمي ودولي ورفض إعادة الأراضي التي احتلتها والعودة إلى خرائط ما قبل العام ١٩٦٧م.

ما الذي كان سيحمله معه قبول المبادرة السعودية وقتها؟ وهل كان سيجنب المنطقة المزيد من التصعيد والتأزم ويفتح الأبواب الإقليمية على وسعها باتجاه التأسيس لحالة من الأمن والاستقرار وازدهار قبل عقدين من الزمن؟

مخرج سلمي استراتيجي بطابع إقليمي يعكس الصورة الإيجابية الانفتاحية للخطاب العربي باتجاه التسوية العادلة للصراع، رحب به البعض في إسرائيل والعديد من العواصم الغربية، وأعلن استعداده للتفاوض حوله مع العواصم العربية، لكن دون الذهاب وراء ترجمة حقيقية للمواقف خصوصًا من الجانب الإسرائيلي الذي اختار الاستقواء بالدعم الغربي والأمريكي تحديدًا.
عرض سعودي / عربي/ إسلامي كان سيحمل معه الكثير من فرص وبوادر الأمن والسلام والتعاون السياسي والاقتصادي، عرقلته إسرائيل ولم تذهب الدول الغربية الداعمة لها وراء الاستفادة من الفرصة السانحة وتجييرها إلى مساحة إقليمية باتجاه التهدئة والاستقرار، وتركت المنطقة أمام وضعية حافة الهاوية وقاب قوسين أو أقل من التوتر والانفجار المحتمل في كل لحظة كما هي الوضعية اليوم.

٢-هل الأجواء مواتية للعودة إلى المبادرة السعودية؟ وهل تريد إسرائيل السلام في المنطقة؟

ما هي اليوم فرص المبادرة السعودية المعلنة قبل عقدين تحت شعار قمة الحق العربي في بيروت بتسجيل إختراق سياسي

تجاهلت إسرائيل مبادرات عربية وإسلامية أكثرها اعتدالًا وانفتاحًا المبادرة العربية التي وافق عليها القادة العرب عام ٢٠٠٢

دبلوماسي يحرك مسار القضية الفلسطينية ويعيد الملف إلى الواجهة الإقليمية والدولية من جديد؟ وهل سيكون هناك أي تحرك عربي/ سعودي باتجاه تعديل مواد ومضمون المبادرة المقترحة عام ٢٠٠٢م؟ وهل الظروف الإقليمية والدولية القائمة اليوم تدعم تسريع العودة إلى طرح المبادرة السعودية وتحريكها إقليميًا ودوليًا وأمميًا؟ وكيف سيكون شكل الموقف التركي حيال خطوات بهذا الاتجاه بعدما أعلنت أنقرة تبنيها الكامل ودعمها المفتوح لقرارات قمة الرياض العربية الإسلامية الأخيرة؟ وما هي فرص المجتمع الدولي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ليتحول إلى محاور سلمي يدعم أي تحرك عربي/ دولي باتجاه الحوار السياسي والدبلوماسي من جديد الهادف لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي؟

يرى الكاتب الإسرائيلي المعروف عاموس هاريل، إن سياسة التهديدات الأمنية التي اعتمدتها إسرائيل لسنوات في الأراضي الفلسطينية وسمحت لغالبية الإسرائيليين بممارسة حياتهم اليومية بإحساس محدود بالمخاطر، انعكست سلبًا بشكل كبير داخل المجتمع الإسرائيلي، مما أدى إلى تغيير جذري في الحياة اليومية الإسرائيلية. ويتابع القول : إن إسرائيل تجد نفسها في مأزق استراتيجي بسبب الحرب التي اندلعت في السابع من أكتوبر الماضي مع حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، إذ تجاوزت تكلفة الحرب ١٨ مليار دولار، في حين عادت صراعات إسرائيل التي لم تحل بعد مع الفلسطينيين وحزب الله إلى الساحة الإقليمية. تجنب هاريل حساب الأضرار والخسائر التي ألحقتها القوات الإسرائيلية بغزة ولم يكن في الحسبان بعد أن إيران قد تحرك جبهة البحر الأحمر عبر الحوثي في محاولة لخلط الكثير من الأوراق التي تخدم أهدافها.

تل أبيب وبدلًا من استغلال فرص السلام والاتفاقيات الموقعة معها من قبل بعض الدول العربية حاولت تجيير ذلك لصالح خططها ومشاريعها وحساباتها السياسية والأمنية وحدها. ووقفت وراء اتفاقيات أوسلو لأخذ ما تريد وتخلت عن تعهداتها المقدمة للأطراف الأخرى، مما أدى إلى زيادة عدد المستوطنات التي تشكل أكبر عقبة أمام مسار السلام. كما واصلت عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتجاهل الوضع في الجولان وجنوب لبنان مستقوية بالدعم الغربي لها على طريق إجهاض أوسلو وما رافقه من تعهدات للفلسطينيين في مسائل القدس واللجوء والاستيطان ووقف التهويد. ما بعد غزة بقول إن نقاشات الداخل الإسرائيلي بدأت تسير باتجاه العودة إلى ما فرطت به القيادات الإسرائيلية قبل عقدين وأن قناعة الكثير من الإسرائيليين باتت تميل نحو خيار حل الصراع والسلام الحقيقي عبر التفاهمات والعودة إلى طاولة الحوار الإقليمي التي تضع على رأس جدول أعمالها قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة كشريك كامل لإسرائيل، وأن لا بديل عن السلام وعن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. العقبة الأكبر اليوم هي حكومة نتياهو ومن يدعمها من متشددين في الداخل الإسرائيلي، لكن هناك من يدعو حتى في صفوف « الليكود » مثل مئير طريت، إلى التجاوب مع مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م، يقول طريت، الذي خدم في عدة حكومات في الماضي بمناصب وزارية رفيعة، منها العدل والداخلية، إن المبادرة " لا تزال على الطاولة، ومن شبه اليقين أنها الحل الوحيد لسلام دائم لنا وللمنطقة كلها «. ظاهراً، يبدو الوضع بلا مخرج ولا توجد حلول سحرية لتثبيت الاستقرار والسلام في المنطقة، لكنني أعتقد بأنه يوجد حل ممكن وصحيح للمتاهة التي نوجد فيها، المبادرة العربية والسعودية التي تبنتها الجامعة العربية عام ٢٠٠٢م، وهي تعكس عملياً الموقف الرسمي المشترك للدول العربية بالنسبة لحل النزاع الإسرائيلي – العربي «.

كلام مشابه سبق وردده قبل عامين آمي أيالون رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك»، وهو يقر بأن إسرائيل كانت تعيش على وهم أنها تستطيع أن تحصل على كل شيء بالقوة، لكن كل هذه الأوهام انهارت خلال أسبوع واحد.

الطريق إلى السلام كما قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود مرهون بإسرائيل وتحقيق الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية حسب المبادرة السعودية للسلام .. الهروب لا يفيد.

٣ -كيف ستتصرف واشنطن؟

أبلغ وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن القيادات الإسرائيلية أثناء جولته الإقليمية الرابعة خلال ٣ أشهر، أن الجانب الفلسطيني له حقوقه المشروعة وأن واشنطن ستدعم بعد إنتهاء الحرب على غزة تفعيل خطط حل الدولتين. موقف أمريكي جديد في هذا الاتجاه قد يكون بين مؤشرات التحول المرتقب في سياسة أمريكا الفلسطينية ونظرتها إلى الحل المتوازن والمقبول كما رددت أكثر

حالت عواصم غربية دون دخول تركيا على خط الوساطة في غزة وعرقلت العرض التركي لخطة الأطراف الضامنة لوقف إطلاق النار

من مرة. وقد يشكل فرصة مهمة لتسريع تفعيل المبادرة السعودية المدعومة عربيًا وإسلاميًا ومن قبل العديد من العواصم الإقليمية والدولية الفاعلة.

استكمالاً لما قد يكون مقدمة لقراءة أمريكية جديدة في التعامل مع الملف الفلسطيني،

نشرت صحيفة " نيويورك تايمز" تحليلًا بعنوان " بلينكن يتحدث عن رؤية كبرى للسلام في الشرق الأوسط لكنه يصطدم بحائط في إسرائيل " يقول إنه عندما وقف وزير الخارجية الأمريكي على مدرج مطار القاهرة، قبل عودته إلى الولايات المتحدة، أعرب عن " ثقته في الدعم الذي قال إنه حصل عليه من القادة في جميع أنحاء الشرق الأوسط لرؤية غزة ما بعد الحرب، وفي نهاية المطاف فهي تشمل دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ". وأوضح أنه في نهاية أسبوع من الدبلوماسية عالية المخاطر مع عشر حكومات " لن يحدث أي من هذا بين عشية وضحاها. لكن هناك رغبة أكبر الآن لدى الدول لاتخاذ القرارات الصعبة والقيام بما هو ضروري للتقدم بهذا المسار «.

الموقف الأمريكي بعد أسابيع على تطورات المشهد بشقيه العسكري والسياسي في غزة، قد يذهب باتجاه مغاير هذه المرة. فواشنطن التي كانت الضامن الأول للكثير من خطط السلام والاتفاقيات والمعاهدات بين الجانبين العربي والإسرائيلي، بدأت تشعر أنها مطالبة بتنفيذ الكثير من التعهدات المقدمة سواء في موضوع "الأرض مقابل السلام" والذي يشكل جوهر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وجوهر العملية السلمية كما رددت القيادات الأمريكية منذ سنوات طويلة، وإلزام تل أبيب بالتخلي عن المراوغة في مسألة الانسحابات من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان، وما أعلنته حول وجود القدس داخل إطار الأراضي المحتلة. إلى جانب تعهدات أمريكية سابقة بإلزام إسرائيل وقف عمليات الاستيطان، وفتح الطريق بشكل رسمي علني واضح أمام تفعيل مبادرة عام ٢٠٠٢م، العربية.

أبلغ وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن للرئيس الفلسطيني محمود عباس تأييد واشنطن " تدابير ملموسة " لإقامة دولة فلسطينية، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ماثيو ميلر " إن بلينكن أكد موقف واشنطن الثابت على وجوب قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل والعيش في سلام وأمن ".
المواقف الأمريكية الأخيرة لا يمكن فصلها عن الدعوات التي بدأت تظهر إلى العلن على لسان أكثر من قيادي عربي وإسلامي وغربي وهي تطالب بعقد مؤتمر دولي جديد للسلام في المنطقة. المواقف العربية والإسلامية التي توحدت في قمة الرياض الأخيرة ترى من جديد أن الطريق الأسهل والأقصر هنا هو الالتفاف حول بنود ومضمون المبادرة السعودية.

٤ -الرؤية التركية للملف الفلسطيني بين الأمس واليوم

أكدت القيادات السياسية التركية أكثر من مرة أن موقف أنقرة حيال القضية الفلسطينية ثابت لا يتغير وهذا ما رأيناه من خلال إعلان تركيا التزامها ببيان قمة الرياض الإسلامية/ العربية في نوفمبر المنصرم. وبهذا تلتقي المواقف التركية والعربية في التعامل مع مسار الملف الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي ككل رغم التقارب والانفتاح التركي الإسرائيلي. تعود أسباب ذلك بالدرجة الأولى لخيارات شرائح المجتمع التركي وبنيته الاجتماعية وخلفيته التاريخية ونظرته الدينية في التعامل مع الملف.

كانت العلاقات التركية / الإسرائيلية وما زالت تحت تأثير مسار الملف الفلسطيني بكل جوانبه. ترصد تركيا عن قرب ملف الصراع العربي / الإسرائيلي وتطورات المشهد السياسي والأمني في القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٤٧م، حتى اليوم. الموقف التركي بإختصار مبني على أساس حقوق دول عربية باسترداد أراضيها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. بين العوامل المؤثرة في الموقف التركي هناك الجوانب السياسية والأمنية والقانونية والإنسانية وأنقرة بنت استراتيجياتها ورسمت معالم سياساتها على هذا الأساس.

مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م،

لجأت القيادات الإسرائيلية للمناورة واعتماد خيار الرهان على قدراتها العسكرية وعلى الدعم الغربي فوصلت للانسداد الحالي

رئيس جهاز «الشاباك» أيالون: إسرائيل كانت تعيش على وهم الحصول على كل شيء بالقوة لكن كل هذه الأوهام انهارت في أسبوع

سارعت أنقرة لإعلان دعمها لقرارات قمة بيروت والترحيب بالمبادرة السعودية وبنودها، وعملت في الوقت نفسه على تفعيل خطوات انفتاحها على الجانب الإسرائيلي باتجاه لعب دور الوسيط المقبول في إطار تحرك متوازن.

أنقرة التي رفضت السماح لواشنطن باستخدام قواعدها العسكرية عام ١٩٦٧م، وكررت ذلك في العام ١٩٧٣م، خلال الحروب العربية/ الإسرائيلية. ذهبت اليوم وراء مواقف أكثر تشددًا في مواجهة تل أبيب وسياساتها العدوانية على الشعب الفلسطيني. وجددت تبنيها للقرارات والمواقف العربية المعلنة بعد انفجار الوضع في غزة. واختارت أن تكون جزءًا من التحرك العربي الإسلامي المتكامل في التعامل مع الملف، والتصعيد المباشر ضد نتنياهو وحكومته والمطالبة بتحميله المسؤولية السياسية والقانونية الكاملة في استهداف المدنيين وتدمير المباني وسقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى. التوتر التركي/ الإسرائيلي في غزة ليس مرتبطًا بالدفاع عن منظمة حماس بقدر ما يهدف للدفاع عن المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأماكن المقدسة ودور العبادة ومساءلة القيادة الإسرائيلية عما ترتكبه من جرائم هناك.

حالت بعض العواصم الغربية دون دخول تركيا على خط الوساطة بين تل أبيب وحماس باتجاه التهدئة في غزة. وعرقلت العرض التركي القائم على خطة الأطراف الضامنة لوقف إطلاق النار وتحويله إلى خارطة طريق سياسية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. إلى جانب رفض تل أبيب للعروض التركية مستقوية بدعم هذه العواصم لإسرائيل في تصلبها وتعنتها واعتبار أنقرة غير حيادية وأنها لن تكون على مسافة واحدة من طرفي النزاع. فلماذا لن تقف أنقرة بكامل ثقلها ودورها الإقليمي إلى جانب المنظومة العربية وهي تتحرك لوضع استراتيجيات التعامل مع تل أبيب؟

رحبت تركيا في العام ٢٠٠٢م، بقرارات قمة بيروت وأعلنت دعمها للمبادرة السعودية وقتها وهي لن تغير في مواقفها هذه التي يواكبها الكثير من الحراك السياسي والدبلوماسي باتجاه التنسيق التركي / العربي المشترك في التعامل مع ما يجري في غزة اليوم، وتسريع ترجمته إلى فرص سياسية تضغط لدفع حلفاء تل أبيب في الغرب لمواجهة مواقفهم وسياساتهم ودعم الفرصة السياسية السانحة لفتح الطريق مجددًا أمام التسويات وإلزام إسرائيل بالتخلي عن مواقفها الحالية حيث يناقش العالم بأكمله فرص السلام بينما تناقش القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية فرص التصعيد والتوتير والشحن الإقليمي .

هل الظروف مواتية حسب الجانب التركي لإعادة طرح المبادرة العربية في مؤتمر دولي كآلية للسلام في الشرق الأوسط بعد النتائج الكارثية للحرب الإسرائيلية على غزة؟

إعلان الرئيس التركي أنه لا مجال لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م، عاصمتها القدس الشرقية وأن أصل الأزمة هو عدم تطبيق إسرائيل للقرارات الأممية. وتأكيده في مؤتمر صحفي مشترك مع المستشار الألماني شولتز: "إن هدفنا في تركيا، هو تهيئة مناخ يسوده الأمن والثقة، يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبًا إلى جنب في سلام. أنا أعتقد أن من الضروري على الجميع أن يتحملوا المسؤولية لضمان السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط « يعكس مسار الموقف التركي الداعم لمواقف العواصم العربية وما تردده حول سبل الحل والتسويات العادلة على طريق حل الدولتين.

تكرار أردوغان دعم أنقرة لمقترح تنظيم مؤتمر سلام فلسطيني - إسرائيلي دولي يشارك فيه جميع الفاعلين المؤثرين في المنطقة، مصحوبًا « بالاستفادة من الدروس المأخوذة من النتائج المخيبة لاجتماعات عديدة مماثلة عقدت خلال الثلاثين عامًا الماضية "، يعكس الموقف التركي الداعم لطروحات العواصم العربية للتسوية العادلة والدائمة للصراع العربي / الإسرائيلي والعودة لخطة وبنود المبادرة السعودية وطرحها أمام مؤتمر دولي يبحث عن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ويساهم في بناء السلام الدائم.
بقدر ما ساهمت العواصم العربية في فتح الطريق أمام أبواب الحوار والتهدئة الإقليمية، بقدر ما ذهبت تل أبيب باتجاه التصلب والتشدد والتعنت. مسؤولية حلفاء إسرائيل اليوم هي أكبر وأهم من المواقف والسياسات المعتمدة قبل السابع من أكتوبر المنصرم، ومراجعة الدول الغربية لمواقفها ينبغي أن يسبق الموقف الإسرائيلي.

كشف وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت النقاب عن مقترحات

تلتقي المواقف التركية والعربية في التعامل مع الملف الفلسطيني والصراع العربي/ الإسرائيلي رغم التقارب والانفتاح التركي / الإسرائيلي

للحكم المستقبلي في المنطقة، والمعروفة إعلاميًا بخطة «اليوم التالي». خيارات تل أبيب شبه محدودة اليوم وهي لا يمكن لها بعد الآن سوى الدخول في حوار وتفاوض سياسي دبلوماسي حقيقي حول الحل الشامل للصراع، بدلًا من الطرق الملتوية والتهرب من المواجهة الحقيقية لمشاكلها في المنطقة وعلى رأسها التهرب من الاستجابة للمطالب والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

بقدر ما هناك الكثير من العواصم الغربية التي تقف إلى جانب إسرائيل بقدر ما نتابع الكثير من أجواء التحول في السياسات الغربية نتيجة الضغوطات الشعبية وكتل الرأي العام التي بدأت تعيد تشكيل مواقفها حيال ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المتوقع اليوم هو التحرك العربي الإسلامي الواسع من خلال الإلتفاف وراء بنود مبادرة عام ٢٠٠٢م، وتبنيها كاملة خصوصًا وأنها جاءت بعد إتفاقيات مع القاهرة وعمان والسلطة الفلسطينية وتعهدات إسرائيلية تجاه السلم والتطبيع وإعادة الأراضي المحتلة. وإلزام تل أبيب بتنفيذ مضامين القرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن في موضوع الصراع وإنهائه وحل الدولتين وإعلان القدس عاصمة للدولة الفلسطينية. والرهان هو على خطة طوارئ عربية إسلامية عاجلة باتجاه إعادة إحياء المبادرة العربية التي اقترحتها المملكة العربية السعودية، يواكبها تحرك دبلوماسي وسياسي عربي وإسلامي واسع متعدد الجوانب تجاه دعم المبادرة السعودية وإعادة تفعيلها من جديد. وإلزام إسرائيل إقليميًا ودوليًا وتحديدًا من قبل العواصم الغربية الداعمة لها، بمراجعة مواقفها وسياساتها في التعامل مع الملف الفلسطيني.

* أستاذ القانون والعلاقات الدولية. العميد المؤسس لكلية القانون في جامعة غازي عنتاب

الاتحاد الإفريقي أيد المبادرة العربية للسلام في قمة أكرا يوليو ٢٠٠٧

جنوب إفريقيا ونيجيريا الدولتان الأكبر في إفريقيا يؤيدان المبادرة العربية للسلام

ظلت القضية الفلسطينية هي القضية المحورية للدول العربية، واستمرت حاضرة على جدول أعمال الجامعة العربية، والتأكيد عليها بانتظام خلال مؤتمرات القمة المتعاقبة للجامعة العربية. وقد طرحت الجامعة قضية السلام في المنطقة منذ القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في القاهرة في يونيو ١٩٩٦م، بأن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية، ويكتمل وفقًا للشرعية الدولية، ويتطلب ذلك التزامًا مماثلًا بشأن السلام الشامل من جانب الحكومة الإسرائيلية. في ١٧ فبراير ٢٠٠٢م، اقترح ولي العهد السعودي سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز، في مقابلة مع توماس فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز، فكرة جديدة: انسحاب إسرائيلي كامل من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، والتطبيع الكامل للعلاقات بين إسرائيل والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها ٢٢ دولة.

أ. د. حسن الحاج علي أحمد

لاحقًا أيّد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الرابع عشرة في مارس ٢٠٠٢م، الذي عقد في بيروت، ما طرحه سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧م، تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين أكّد عليهما مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١م، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والقبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلام شامل. ونصت المبادرة صراحة على ضرورة انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان والأراضي التي يطالب بها لبنان (أي مزارع شبعا والغجر). وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فقد ذكر أن التوصل إلى حل عادل لهذه المشكلة يجب أن «يتم الاتفاق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤».

ظلت مبادرة السلام العربية خيارًا سياسيًا متاحًا لكن إسرائيل لم تكن ترغب في إقامة سلام. ففي فبراير ٢٠٠١م، انتُخب أرييل شارون، زعيم حزب الليكود اليميني، رئيساً لوزراء إسرائيل. وكان على رأس أولوياته وضع نهاية فورية لانتفاضة الأقصى التي كانت مشتعلة منذ سبتمبر ٢٠٠٠م، في أعقاب فشل المحادثات في قمة كامب ديفيد في يوليو من ذلك العام. وكانت الولايات المتحدة، قد حاولت في الماضي التوسط في المفاوضات، وركّزت أيضاً في ٢٠٠١/٢٠٠٢م، على إيجاد صيغة سياسية مقبولة لإنهاء الأزمة. لكن كل هذه الجهود باءت بالفشل. وفي ضوء هذه الخلفية جاءت مبادرة السلام التي قدمها ولي العهد السعودي سمو الأمير عبد الله وتبنتها الجامعة العربية.

لم يدرك الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن أهمية الفرصة التي وفرتها المبادرة العربية. وكتبت مستشارته للأمن القومي، كوندوليزا رايس، لاحقًا أن المبادرة "كانت اقتراحًا جريئًا وكان من الممكن أن تكون نقطة انطلاق مهمة للمفاوضات"، لكن توقيتها كان سيئًا. لكن الرئيس بوش أعرب عن تأييده العلني للمبادرة، موضحًا أنه لا يمكن تنفيذها إلا بوقف الهجمات ضد إسرائيل. وقد رحب المجتمع الدولي بمبادرة السلام العربية وأدرك إمكاناتها،

رحب المجتمع الدولي بالمبادرة وأدرك إمكاناتها لكنه فشل بدمجها في حزمة دولية من حوافز السلام بضمانات أمريكية ـ أوروبية

ولكنه فشل في دمجها في حزمة دولية أوسع من حوافز السلام، والتي كان من الممكن أن تتضمن أيضاً ضمانات أمنية أميركية وتحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

قررت القمة العربية التاسع عشرة التي عقدت في الرياض في مارس ٢٠٠٧م، تفعيل المبادرة العربية للسلام. وتأكيدًا لهذا التفعيل قال الملك عبد الله الثاني ملك الأردن في لقاء مع وكالة الأنباء الفرنسية في ١٠ أبريل ٢٠٠٧م، "إننا نتحدث عن مبادرة سلام عربية أقرها الزعماء العرب في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، وجددوا التزامهم بكل بنودها في قمة الرياض. وعلى الإسرائيليين أن يتعاملوا مع المبادرة بجدية ووضوح، وأن يظهروا نواياهم بشأن العيش في أمن واستقرار. "وإذا اختار القادة الإسرائيليون عدم القيام بذلك، فأعتقد أنهم لن يخدموا شعبهم ولن يساهموا في جهود السلام وإنهاء الصراع الأساسي". وقد عينت الجامعة العربية مصر والأردن كمحاورين لها مع إسرائيل فيما يتعلق بالمبادرة العربية وأن يشكلا مجموعة عمل لبحث القضية مع إسرائيل.

الخطوة الإسرائيلية الوحيدة التي كانت إيجابية هي ترحيب رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إيهود أولمرت بالمبادرة حتى لا يظهر للعالم عدم رغبة إسرائيل في الوصول للسلام. لذا قررت الحكومة الإسرائيلية عقد جلسات حول المبادرة مع الحكومة المصرية.

وتوجهت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني إلى القاهرة للمشاركة في أول محادثات رفيعة المستوى بين إسرائيل والعالم العربي حول المبادرة التي أعيد إطلاقها بالرياض في مارس ٢٠٠٧م.

قابلت ليفني الرئيس المصري حسني مبارك، كما عقدت اجتماعًا ثلاثيًا مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط ووزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب. وكان رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني قد قالا إن المبادرة تحتوي على عناصر إيجابية وأنهما يريدان مساعدة مصر في توضيح ذلك للدول العربية. وردًا على ذلك قال أحمد أبو الغيط وزير خارجية مصر آنذاك «لن نقبل أي مراجعة للمبادرة العربية التي طرحت في قمة الجامعة العربية عام ٢٠٠٢م، والتي عرضت التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة".

وعلى الرغم من أن ليفني ورئيس الوزراء إيهود أولمرت قد أشارا لوجود نقاط إيجابية في المبادرة، إلا أنهما أوضحا أن إسرائيل لن تقبل بما سمّي بحق العودة الفلسطيني، ولا مبدأ «خذها أو اتركها» في المبادرة. وبرزت اعتراضات إسرائيل على المبادرة في بندين من بنود المبادرة العربية هما: الدعوة إلى العودة إلى حدود عام ١٩٦٧م، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا

لم يدرك بوش فرصة المبادرة العربية ووصفتها مستشارته للأمن القومي كوندوليزا أنها اقتراحًا جريئًا ونقطة انطلاق للمفاوضات

أو أجبروا على الخروج من أراضيهم في فلسطين. وقال السفير الإسرائيلي في القاهرة شالوم كوهين إن «إسرائيل تطالب بإدخال تعديلات معينة على مبادرة السلام حتى تتمكن من مناقشتها مع الدول العربية». وقال وزير الخارجية أحمد أبو الغيط للصحفيين في القاهرة إنه «لن يكون هناك تغيير ولا عودة إلى الوراء». وكان يتحدث بعد أن قدم السفير الإسرائيلي مقترحات بلاده. وتخطط إسرائيل للاحتفاظ بالمجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، وخاصة في منطقة القدس في أي اتفاق سلام نهائي. وترى في تدفق ملايين اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم نهاية إسرائيل كوطن لليهود. في عام ٢٠١٣م، رفض وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون المبادرة العربية ووصفها بأنها «تحريف» و«إملاء» من شأنه أن يجبر إسرائيل على تقديم تنازلات كبيرة قبل أن تتمكن من تقديم مطالبها الخاصة.

إزاء هذه المواقف الإسرائيلية جاء الموقف العربي على لسان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي قال إن الرفض الإسرائيلي لهذا الاقتراح هو رفض للسلام. وقال عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية على إسرائيل أولًا قبول الاقتراح واستخدامه كأساس للمفاوضات، بدلًا من الاكتفاء بالانتقاد ومحاولة فرض التغييرات.

يعد موقف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وزعيم حزب الليكود في ١٣ يونيو ٢٠١٦م، امتدادًا للرفض الرسمي الإسرائيلي للمبادرة العربية. قال إنه لن يقبل أبدًا مبادرة السلام العربية الأصلية كأساس للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وقال نتنياهو: حسب ما أوردت صحيفة هآرتز "إذا أدركت الدول العربية حقيقة أنها بحاجة إلى مراجعة اقتراح الجامعة العربية وفقًا للتغييرات التي تطالب بها إسرائيل، فيمكننا عندئذ التحدث... لكن إذا قدموا الاقتراح من عام ٢٠٠٢م، وعرضوه على أساس التعامل مع المبادرة كاملة دون تعديل أو تركها –فسوف نختار تركها». يعكس نتنياهو هذه الأيام موقفًا أكثر تشددًا حيال السلام بحكم رئاسته لأكثر الحكومات تطرفًا في إسرائيل، ومطالبة وزراء من حكومته ليس فقط بترحيل الفلسطينيين بل القضاء عليهم.

الموقف الإفريقي من مبادرة السلام العربية

جاءت مواقف الاتحاد الإفريقي والدول الإفريقية الكبيرة مؤيدة لمبادرة السلام العربية. ففي اجتماع قمة الاتحاد الإفريقي في دورته العادية التاسعة في أكرا، غانا، في الفترة من ١ إلى ٣ يوليو/ تموز ٢٠٠٧م، قررت القمة وبعد الاطلاع على الوضع الخطير الناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، دعم مبادرة السلام العربية بكافة جوانبها بصيغتها المعتمدة الصادرة عن القمة العربية في دورتها الرابع عشرة المنعقدة في بيروت، لبنان، في ٢٨ مارس/آذار٢٠٠٢م، لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي / الإسرائيلي. كما قررت القمة بذل كافة الجهود والوسائل للترويج للمبادرة وشرح أبعادها وحشد الدعم الدولي لتنفيذها.

يجب وضع موقف الدول الإفريقية من مبادرة السلام العربية في إطار أوسع حيث أن العلاقة بين الجانبين قديمة وراسخة عبرت عنها الشراكة الاستراتيجية بين الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. أضُفي الطابع المؤسسي على الشراكة الاستراتيجية

رحبت إسرائيل بالمبادرة ورفضت بندين: العودة لحدود ٦٧ وحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ورفض العرب أي تغيير والعودة للوراء

بين الجامعة العربية والدول الإفريقية لأول مرة من خلال إعلان وبرنامج عمل اعتمدتهما القمة التاريخية الإفريقية العربية الأولى التي عقدت في القاهرة في مارس ١٩٧٧م، وتعد الشراكة الإفريقية العربية أقدم ترتيب تعاون دخلت فيه إفريقيا، على الرغم من أنها ما تزال حتى الآن بمثابة اتفاق تعاوني، إلا أن الشراكة في بدايتها الأولى ركّزت على التضامن السياسي أكثر من التعاون الاقتصادي. وتعتمد الشراكة على الروابط التاريخية واللغوية والثقافية والدينية الهامة بين إفريقيا والدول العربية، والتي يعززها إلى حد كبير حقيقة أن حوالي ٧٠٪ من المجتمع «العربي» موجود في إفريقيا. كما أن هناك دول إفريقية تشكل جزءًا من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. تركّز الشراكة على أربعة مجالات هي التعاون السياسي والتعاون الاقتصادي والأمن الزراعي الغذائي والتعاون الاجتماعي والثقافي.

يضاف إلى البعد الجماعي العربي العلاقات الثنائية الوطيدة بين دول عربية والدول الإفريقية. يبرز هنا مثال العلاقات السعودية / الإفريقية التي تجسدت مؤخرًا في القمة السعودية / الإفريقية التي عقدت في الرياض في نوفمبر ٢٠٢٣م، في ختام القمة صدر إعلان الرياض الذي أكّد على أهمية المبادرة العربية للسلام في حل القضية الفلسطينية حيث «أكد المجتمعون على ضرورة إنهاء السبب الحقيقي للنزاع المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي، وأهمية تكثيف الجهود للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي؛ وفقًا لمبدأ حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية".

وتبرز أهمية علاقة المملكة العربية السعودية بالقارة الإفريقية في الجانب الاقتصادي، كذلك، حيث بلغ إجمالي استثمارات المملكة في إفريقيا خلال الأعوام العشر الأخيرة ٤٩,٥ مليار ريال، ووصل عدد الشركات السعودية العاملة هناك ٤٧ شركة. وشكل دعم الصندوق السعودي للتنمية، لقارة إفريقيا، حوالي ٥٧,٠٦٪ من إجمالي نشاطه الإنمائي حول العالم، حيث قدّم منذ مزاولة نشاطه الإنمائي دعمه إلى ٤٦ دولة نامية في قارة إفريقيا. وبلغ حجم التبادل التجاري بين المملكة والقارة نحو ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣م.

تجسّدت العلاقة السياسية بين الدول العربية وإفريقيا، أيضًا، في إعلان سرت الذي صدر في ١١ أكتوبر ٢٠١٠م، في مدينة سرت الليبية في ختام القمة العربية الإفريقية الثانية والتي عقدت بعد مرور ٣٣ سنة على عقد القمة العربية الإفريقية الأولى عام ١٩٧٧م، «التعاون السياسي من خلال رفع جميع مستويات الحوار السياسي» والتعاون «في مقاومة الاحتلال ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر والمخدرات والقرصنة والاتجار غير الشرعي بالأسلحة". وما ورد في إعلان الكويت الذي صدر عن القمة العربية الإفريقية الثالثة التي عقدت في الكويت في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣م، الذي جاء فيه: «مسترشدين بتصميمنا المشترك على تعزيز التعاون جنوب -جنوب والتضامن والصداقة بين بلداننا وشعوبنا لتحقيق تطلعات شعوبنا في توطيد العلاقات الإفريقية العربية، على أساس مبادئ المساواة والمصالح المتبادلة والتسامح والاحترام".

للدول الإفريقية دور سياسي مهم تقوم به عبر عضويتها في منظمات دولية مختلفة. فعلى سبيل المثال يبرز هنا القرار الذي اتخذه أعضاء الاتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز بالإجماع بالتصويت لصالح حصول فلسطين على صفة المراقب في الأمم المتحدة. كما يلاحظ دورها المهم في منظمة التعاون الإسلامي حيث تشكل الدول الإفريقية ثقلًا ملحوظًا. فقد اجتمعت مؤخراً ٥٧ دولة عربية وإسلامية في المملكة العربية السعودية ودعت إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، مؤكدة التزامها بمبادرة السلام العربية. فالقمة المشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أصدرت بيانها وأشارت فيه إلى حقوق الشعب الفلسطيني حيث ذكرت "ونؤكد مجددًا أن السلام العادل والدائم والشامل، وهو خيار استراتيجي، هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وحمايتها من دوامات العنف والحروب. ونؤكد أن ذلك لن يتحقق دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين. ونؤكد أنه لا يمكن تحقيق السلام الإقليمي مع التغاضي عن القضية الفلسطينية أو محاولة تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني. ونؤكد أن مبادرة السلام العربية، التي تدعمها منظمة التعاون الإسلامي، تشكل مرجعًا أساسيًا لتحقيق هذه الغاية".

مواقف الدول الإفريقية الكبيرة

تمثل كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا أكبر بلدين في إفريقيا جنوب الصحراء من حيث الثقل السياسي والحجم الاقتصادي. ولكل من البلدين دور مهم على نطاق القارة في أعمال الوساطة والسلام عبر ما قام به زعيمان هما ثابو أمبيكي وأولو سيجون أبوسانجو. وقد عكس البلدان تأييدًا للقضية الفلسطينية. وقد عبّرت حكومة جنوب إفريقيا عن ذلك رمزيا وفعليا. فقد درجت على الاحتفال بيوم الأمم المتحدة الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وظلت تعبّر عن التزامها بالتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين. وترى أن قضية فلسطين لا تزال دون حل بعد مرور ٧٠ عامًا، وما زالت تتحدى الضمير الإنساني والعدالة الدولية. كما انعكس دعمها العملي لقضية فلسطين في رفعها لدعوى في محكمة العدل الدولية مؤخرًا ضد إسرائيل واتهامها بارتكاب إبادة جماعية. وتعكس البيانات الرسمية الالتزام بدعم المبادرات الرامية إلى إعادة تركيز جدول الأعمال الدولي على فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط ومن بينها مبادرة السلام العربية.

يتبدى موقف نيجيريا، وهي البلد الأكبر في القارة من حيث السكان وحجم الاقتصاد، في دعم مبادرة السلام العربية في المنظمات الدولية المختلفة. فعلى سبيل المثال قال ممثل نيجيريا لدى الأمم المتحدة، تيجاني محمد باندي الذي كان رئيسًا للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. إن نيجيريا تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع المثير للقلق في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين، مضيفًا أنه من المهم لجميع الأطراف أن تبذل جهودًا حقيقية ومنسقة لإيجاد حلول سلمية. وأضاف أن نيجيريا تدعو الدول التي تتمتع بنفوذ على الأطراف المعنية إلى تشجيعها على إعادة الانخراط في الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق الرباعية، ومبادرة السلام العربية. وقد أكّدت الرئاسة النيجيرية في بيان لها هذا الموقف وحثت الأطراف على إعادة الانخراط في الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق الرباعية ومبادرة السلام العربية.

الموقف الإسرائيلي من التأييد الإفريقي لمبادرة السلام العربية

رغم أن إسرائيل تمكنت في العقود الثلاثة الأخيرة من إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع عدد من الدول الإفريقية، إلا أنها انزعجت من تنامي العلاقات العربية/ الإفريقية على المستويين التعددي والثنائي. نتيجة لذلك قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة إلى أربع دول في شرق إفريقيا في عام ٢٠١٦م، حين زار كينيا ويوغندا ورواندا وإثيوبيا حيث تعول تل أبيب الآن على دعم قسم كبير من إفريقيا عندما يتعلق الأمر بالتصويت في الأمم المتحدة. وقال مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة الأوغندية لصحيفة «إيست أفريكان» على هامش قمة مكافحة الإرهاب التي حضرها رئيس الوزراء نتنياهو وسبعة رؤساء دول، إن السياسة الخارجية لإسرائيل كانت أحد الأسباب الرئيسية لزيارة رئيس الوزراء، وأن أهم ما يسعى لتحقيقه من هذه الجولة الحصول على أصدقاء من إفريقيا يدعمون إسرائيل في التصويت في الأمم المتحدة، وإعادة قبولها كمراقب في الاتحاد الإفريقي، والصفقات التجارية والأمنية. وكانت إسرائيل قد ووجهت بعدة نكسات من قبل الدول الإفريقية، والتي تميل إلى التصويت ككتلة داخل الأمم المتحدة.

رفض إسرائيل لمختلف مبادرات السلام

لدى إسرائيل موقف ثابت، وإن تغيّرت أشكال التعبير عنه، من موضوع السلام. وأي مبادرة لا تعزّز واقع هيمنة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية فهي مرفوضة. يتبدى الموقف الإسرائيلي الرافض لأي مبادرة سلام مع الفلسطينيين في الموقف من مبادرات أخرى طرحتها دول تعد صديقة لإسرائيل مثل فرنسا. فقد رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مبادرة السلام الفرنسية لكسر الجمود في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي بيان قصير أصدره مكتب نتنياهو أصر رسميًا على أنه لا يرى أي فائدة لمؤتمر السلام الفرنسي المقترح الذي كانت الحكومة الفرنسية تخطط لعقده في عام ٢٠١٦م.

تظهر الدول الغربية أنها تضغط على إسرائيل لإقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية لكن هذه الضغوط غير جادة يعكسها موقف هذه الدول من الحرب على غزة. كما أن الواقع الإسرائيلي الداخلي الذي يزداد تطرفًا يجعل القبول بالمبادرة العربية كما طرحت في مؤتمر بيروت غير واردة. ورغم ما أشيع من رغبة أطراف عربية في تعديل المبادرة، إلا أن إسرائيل ترفض ذلك، لأنها لا تريد قيام دولة فلسطينية، وتعمل على تكريس سياسة الأمر الواقع.

* رئيس جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا

النتائج النفسية لحرب إسرائيل على غزة وتابعاتها على الجانبين وعلى المستوى الإقليمي

منظمة الصحة العالمية: ٢٢٪ من سكان مناطق الحرب يصابون بالاكتئاب

تصاعد الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني طويل الأمد منذ بداية القرن العشرين، مما أدى إلى أزمة إنسانية في فلسطين، تسببت في معاناة نفسية واجتماعية كبيرة، خاصة للأطفال والشباب، وهناك دوافع عامة لإسرائيل، ودوافع خاصة برئيس الوزراء الإسرائيلي، فإسرائيل تهاجم فقط وتسعى للانتقام. إن هدف الحرب المعلن المتمثل في «تدمير حماس» غير ممكن لأن حماس اسم تجاري وفكرة، وليست قائمة بالأفراد أو المعدات والبنية التحتية التي يمكن قتلها أو تدميرها، لذا فإن السؤال هو ماذا تريد إسرائيل أن يحدث في نهاية القتال الرئيسي؟ وليس لديهم إجابة على ذلك. لا يبدو أنهم قد أخذوا في الاعتبار [هذا الاحتمال]. لا أعتقد أنهم فكروا كثيراً فيما هو أبعد من مرحلة قتل أكبر عدد ممكن من أفراد حماس وتدمير الأنفاق وجميع معداتها وبنيتها التحتية.

د. هالة إبراهيم أحمد رمضان

فيبدو أن هذا الرد يرجع لأهداف أخرى غير معروفة قد تكون أهداف شخصية أخرى وهي أهداف رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) جدلًا متزايدًا من خلال إصراره وحكومته، على استمرار الحرب في غزة، رغم تزايد الضغوط على المستويين الداخلي والخارجي، التي تطالب بإنهاء تلك الحرب.

وتعد الضغوط التي تواجهها حكومة نتانياهو، على مستوى الداخل، الأقوى والأكثر تأثيرًا في هذا الصدد، في ظل تنامي المعارضة من الجبهة، التي تمثل عائلات الرهائن الإسرائيليين، المحتجزين على يد حماس في غزة، والذين لم يتمكن نتانياهو من إعادتهم لأسرهم، رغم وعوده المتكررة في هذا الصدد، وبجانب ضغوط تلك العائلات، يخرج على نتانياهو معارضون، بينهم قادة جيش سابقون، يتحدثون صراحة عن أن الحرب في غزة، لم تحقق أيًا من أهدافها، في ظل الخسائر الكبيرة، التي يتكبدها الجيش الإسرائيلي.

ونتيجة لهذه الازدواجية في الأهداف وعدم شعور الشارع الإسرائيلي بمصداقية هذه الحرب وأنها فقط من أجل الحصول على الأرض وكرامة المواطن، أدى إلى شعور المواطن الإسرائيلي بصفة عامة والمحارب بصفة خاصة بعدم وضوح المعايير القائمة عليها تلك الحرب وأدى إلى عدم إيمانهم بقضيتهم على عكس الهدف الذي يكمن بداخل كل مواطن فلسطيني وهو إيمانه بالأرض وأحقيته في ملكيتها، وهو ما يعطي كلًا منهما القدرة إما للتخلص من صدمات ما بعد الحرب أو الطريق للانتحار.

فالإسرائيليون يعملون من دون سياق سياسي، وهو ما يشكل كارثة بالنسبة لأي قوة مقاتلة، لأن الحرب، كما يقول كلاوزفيتز (الجنرال البروسي كارل فون كلاوزفيتز)، هي سياسة بوسائل أخرى.

وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، هناك ١٢,٥٠٠ جريح (٥٢% من النساء والأطفال). الإمدادات الطبية الأساسية تنفد. المعدات سوف تتوقف عن العمل قريبًا، مما يؤدي إلى فقدان المزيد من الأرواح، بالإضافة إلى ٣٠٠٠ شخص قتلوا بالفعل. إننا نشهد حاليًا في غزة واحدة من أكبر وأسرع عمليات النزوح الداخلي في الآونة الأخيرة. إن عملية إجلاء حوالي ١,١ مليون شخص التي أمرت بها الحكومة الإسرائيلية خلال

٤٠٪ من الأطفال الفلسطينيين تعرضوا لصدمات شخصية و٨٨,٣٪ شاهدوا هدم الممتلكات و٥٣,٥٪ مصابون باضطراب ما بعد الصدمة

٢٤ عامًا، هي عملية غير واقعية ومحفوفة بالمخاطر، وقد أدت بالفعل إلى نزوح جماعي لأكثر من ٦٠٠,٠٠٠ طفل وبالغ يعيشون في شمال قطاع غزة. أولئك الذين ليس لديهم مكان يذهبون إليه يُتركون الذين تقطعت بهم السبل في الشوارع في اليأس. إن توفير الرعاية الصحية الطارئة واستمرارية الرعاية للمرضى، بما في ذلك الوصول إلى العلاجات والأدوية المنقذة للحياة لمرضى غسيل الكلى ومرضى السرطان ومرضى وحدة العناية المركزة والأطفال حديثي الولادة في الحاضنات والمرضى الذين ينتظرون العمليات الجراحية والنساء الحوامل في قطاع غزة، وعلى الرغم من الاتفاقيات والاتفاقيات العالمية والأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة، فإن مصير أكثر من ٦٠٠ ألف طفل وبالغ لا يزال محفوفًا بالمخاطر. ويؤثر العنف على أبعاد متعددة من عدم الاستقرار، بما في ذلك العمل وسبل العيش، وزيادة المؤقتة والعابرة التي يعاني منها الأفراد الذين تم نقلهم وزيادة التعرض للعنف والاستغلال أثناء نزوحهم، فكل تلك الظروف تجعل من جعل المناخ الفلسطيني من الصعب العيش فيه بصحة نفسية وجسدية سليمة.

إن أي تجربة مؤلمة تنجم عن صراع عسكري تعد صدمة حرب، ويمكن أن تنطوي تلك التجربة على أحداث قد تهدد حياة الشخص أو السلامة الجسدية –مثل التعرض للقصف، أو التعرض لإصابة خطيرة، أو الاعتداء الجنسي، وما إلى ذلك. وبهذا الصدد كتب الدكتور جيم جاكسون عن صدمة الحرب، خبير الصدمات وأستاذ الطب النفسي في مركز فاندربيلت الطبي في الولايات المتحدة، أن أسباب صدمة الحرب تشمل:

- أن يشهد الشخص اندلاع حرب.
- أن يكون منخرطا في تجربة قتالية مباشرة.
- أن يتعرض الشخص لمظاهر العنف مثل رؤية قتلى وجرحى ومشوهين.
- إلحاق الشخص الألم بشخص آخر أو قتله.
- إعطاء الأوامر التي تؤدي إلى إلحاق ألم بالآخرين أو موتهم.

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، فإن ١ من كل ٥ أشخاص (٢٢٪) من السكان المتأثرين بالصراع قد طوروا مجموعة واسعة من الأعراض العقلية مثل الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) والاضطراب ثنائي القطب أو الفصام. (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٢). إن الآثار التنموية الدائمة والبعيدة المدى للإجهاد المزمن والشديد الذي يحدث خلال مرحلة الطفولة المبكرة، والمعروفة أيضًا باسم ضغوط الحياة المبكرة، أو محنة الطفولة، أو سوء معاملة الطفل، أو صدمة الطفولة، موثقة جيدًا (سميث وبولاك، ٢٠٢٠). إن ارتفاع معدل انتشار اضطراب ما بعد الصدمة لدى الأطفال والبالغين المصابين بصدمات نفسية بسبب التعرض للعنف المجتمعي أو صدمات الحرب أمر راسخ (Woolgar et al., ٢٠٢١). بحثت الأبحاث السابقة في مسار اضطراب ما بعد الصدمة وأعراض الصحة العقلية الأخرى وأعراضها، خاصة لدى الشباب (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ٢٠٠٨). لقد وجد أن اضطراب ما بعد الصدمة يرتبط بالتعرض لصدمات الحرب في سن أصغر، في حين أن تطور الاكتئاب يرتبط أكثر بالضغوطات الحديثة. وقد تم توثيق زيادة كبيرة في حالات الاكتئاب بين الأطفال بسبب الحرب (Chu & Lieberman, ٢٠١٠). ومع ذلك، وجدت دراسة سابقة أجراها الخضري (٢٠٢٠) عن الأطفال الفلسطينيين أن ٨٨,٤٪ تعرضوا لصدمات شخصية، و٨٣,٧٪ شهدوا صدمات لدى آخرين، و٨٨,٣٪

شاهدوا هدم الممتلكات. ومع ذلك، خلصت الدراسة إلى أن ٥٣,٥٪ من المشاركين تم تشخيص إصابتهم باضطراب ما بعد الصدمة (الخضري وآخرون، ٢٠٢٠). تعد المرونة عاملاً مهمًا من حيث تطوير آليات التكيف الإيجابية بين الأفراد. وقد عرفت بعض الدراسات المرونة بأنها القدرة على التعامل بشكل جيد نسبياً في مواقف الشدائد (Lepore & Revenson, ٢٠١٤). وفي الوقت نفسه، عرّف أونغار، ٢٠١١م، المرونة على أنها قدرة الفرد على التنقل، فرديًا وفي التفاعل مع الآخرين، نفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، على الرغم من تعرضه لأحداث درامية (أونغار، ٢٠١١م). تمثل المرونة مجموعة معقدة من عوامل وعمليات الحماية المختلفة التي تعتبر مهمة جدًا لفهم الصحة والمرض

لكن على الرغم من صدمة ما بعد الحرب إلا أن الشعب الفلسطيني يتمتع بتعافي إلهي لاكتسابهم الشهور بأن موتاهم شهداء في الجنة ومصابيهم هم أبطال في سبيل هدف مقدس وهو ما يجعل عملية الاستشفاء من تلك التروما أمرًا ممكناً على الرغم أنه يستغرق وقتاً طويلاً في بعض الحالات.

أما على الجانب الآخر و هو الجانب الإسرائيلي، فإن الصدمة التي يعاني منها الجنود الإسرائيليون الحاليون والسابقون هي مصدر قلق اجتماعي وسياسي، ومع ذلك، فإن الدولة الاستعمارية الاستيطانية إما تنكرها أو تصورها كحالة فردية منحرفة –مما يؤدي إلى إدامة الوصم الذي يسبب العار للمتضررين، وكذلك عائلاتهم، فيجعل ذلك الشعور من الصعب التعافي من صدمات ما بعد الحرب (التروما).

بالنسبة لإسرائيل، تشكل معاناة الجنود تهديدًا لأيديولوجيتها الذكورية العسكرية التي تدعم تجنيد الجنود المتطوعين من الخارج واستمرار التجنيد الإلزامي.

فإن سياسة الصحة العقلية في إسرائيل تكشف عن استخدامها الاستراتيجي للإيذاء، في حين تفشل في رعاية جنودها البالغ عددهم ١٢٥ ألف جندي والمجتمع بشكل عام، ثلثي الجنود الإسرائيليين هم من المجندين، والباقي من المرتزقة/ المتطوعين الأجانب الذين تم جلبهم بشكل رئيسي من الولايات المتحدة الأمريكية. نصف هؤلاء المتطوعين، الذين يشار إليهم باسم «الجنود المنفردين»، لا يستطيعون التحدث بالعبرية، وليس لديهم آباء إسرائيليون. إن الشعور بالعزلة الذي يشعرون به يؤدي إلى تسرب حوالي ١٤٪ منهم، وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦م، انتحر ٦ (من أصل ٤٥ حالة انتحار جندي بشكل عام)، فشعورهم الداخلي بعدم وجود سبب قوى لحربهم هذه يجعل مشكلة التعافي من صدمة ما بعد الحرب مستحيل فيلجئ الجنود إلى الانتحار بدلاً من التعافي، كما أن معظم هؤلاء الجنود المتطوعين من مدمني الكحول والمخدرات ومن خلال هذه المعلومة يفسر لنا حقيقة أن الجيش الإسرائيلي يشكل أرضاً خصبة للمتعصبين والمتطرفين ومدمني العدوان من جميع أنحاء العالم، ولهذا السبب يستمر تمويل المشروع.

أما بالنسبة للمجندين في إسرائيل، فبالرغم من ضرورة إجراء فحص نفسي لهم قبل التجنيد، إلا أن قوات الاحتلال تحذر من إعفاء المواطنين، وتتهم من يقدمون أنفسهم على أنهم مرضى عقليين، بتقديم ادعاءات كاذبة للإعفاء من الخدمة. في النهاية، يُجبر العديد من الجنود على الخدمة على الرغم من مشاكل صحتهم العقلية.

في الواقع، على الرغم من وعي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بميول الأفراد الانتحارية، فبدلاً من إعفائهم من الخدمة، يتم تقليل حصولهم على الأسلحة النارية ويتم مراقبتهم بشكل مشدد. لذلك يجب على القادة العسكريين بذل جهد لجعل الجنود يشعرون بالأمان عند طلب المساعدة في مجال الصحة العقلية من خلال خلق جو تنظيمي داعم للحد من الوصمة المرتبطة برعاية الصحة العقلية، ولكن شعورهم بوصمة العار المرتبطة باضطرابات الصحة العقلية أو العلاج والقلق من أن طلب المساعدة قد يعرض التطور الوظيفي للفرد للخطر. وهو الأمر الذي يجعل الشباب الفلسطيني أكثر قدرة على التعافي وذلك لشعورهم بالبطولة من جراء هذه الحرب في حين الشباب الإسرائيلي يشعرون بالخوف من إظهار اضطرابات ما بعد الحرب مما يصعب عليهم التعافي.

الشرق الأوسط الجديد من وجهة نظر الشعوب العربية تجاه إسرائيل والدول الداعمة:

سبق وأشار بنيامين نتنياهو إلى خريطة لشرق أوسط جديد أو ما يعرف النظام العالمي الجديد، أو الشرق الأوسط الكبير وهو مشروع أميركي محكوم بالفشل من حيث التنفيذ فسيتم فيها إعادة تقسيم البلاد العربية على أساس المناطق الدينية وعرقية وحزبية وغيرها من تقسيمات ... لكن الشرق الأوسط لأبناء المنطقة العرب هو كما يعرفوه بدون تقسيمات إسرائيلية أو أمريكية.

.

* باحثة دكتوراه في القياس النفسي

أوروبا ومبادرة السلام العربية: لحظة تاريخية فارقة

٨ خطوات مطلوبة من أوروبا لقيام الدولة الفلسطينية ولا ينبغي أن تكرر أخطاءها

إن أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، والحرب التي تلتها على قطاع غزة تمثل منعطفاً تاريخياً هاماً أمام منطقة الشرق الأوسط. فمن ناحية، من المحتمل أن تتسارع وتيرة انتشار العنف، والاستقطاب، والتقلبات الجيوسياسية المشهودة حاليًا عبر مختلف أنحاء الشرق الأوسط بما ينذر بعواقب وخيمة طويلة الأمد يتجاوز مداها ما هو أبعد من المنطقة. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من المشاهد المروعة التي نطالعها يوميًا، ثمة فرصة من أجل مواصلة المسار التحويلي الذي تقوده دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل خفض التصعيد داخل المنطقة على مدى الأعوام القليلة الماضية والذي أثمر عن فتح مسار دبلوماسي مع إيران، وتجاوز الانقسامات الداخلية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبدء عملية سياسية جوهرية في اليمن. وفي ظل الأحداث الأخيرة التي أكدت استمرار مركزية القضية الفلسطينية في شؤون الشرق الأوسط الإقليمية، تقف مبادرة السلام العربية كنقطة انطلاق يمكن من خلالها اختيار طريق بناء السلام والازدهار.

د. كريستيان كوخ

موقف الاتحاد الأوروبي حيال مبادرة السلام العربية

يعرب الاتحاد الأوروبي بصفة مستمرة عن دعمه لحل الدولتين عبر التفاوض، وفي ضوء ذلك أبدت الكتلة الأوروبية ترحيبها بمبادرة السلام العربية باعتبارها خطوة إيجابية صوب تنفيذ سلام شامل في المنطقة. وفي ديسمبر ٢٠٠٣م، أي بعد عام واحد فقط من المصادقة على مبادرة السلام العربية، صرح المجلس الأوروبي خلال القمة التاريخية لجامعة الدول العربية المنعقدة في بيروت، أن « السلام الشامل يجب أن يتضمن سوريا ولبنان وشدد على أهمية مبادرة السلام العربية...» كما أشاد الممثل الأعلى السابق للسياسة الخارجية والشؤون الأمنية للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، بالمبادرة في خطاب ألقاه أمام البرلمان الأوروبي في فبراير ٢٠٠٩م، وأوضح المسؤول الأوروبي أن المبادرة كانت حاسمة وأن «الحلول والمقترحات يجب أن تكون مُستلهمة محليًا». في حين وصفت خليفته في المنصب، فيدريكا موجيريني، مبادرة السلام العربية بأنها «صفقة من شأنها أن توفر الأمن المستدام للجميع». بشكل عام، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يرى تناغمًا إلى حد بعيد بين مبادرة السلام العربية والمواقف والأولويات الأوروبية. ويشمل ذلك منح الأولوية لحل الدولتين، وتعزيز التعددية، وإشراك الجهات الفاعلة الإقليمية في الضغط من أجل التوصل إلى تسوية دائمة والاتفاق عليها.

لم يقتصر الأمر على الاتحاد الأوروبي ككتلة بل شمل الدول الأعضاء التي حرصت كل منها على التعبير عن مواقفها لتتفق مع الموقف الأوروبي العام. إسبانيا، على سبيل المثال، كانت داعما صريحا منذ البداية لمبادرة السلام العربية واعتبرتها مكونا أساسيا في مسعى السلام الشامل. كذلك أعربت كل من فرنسا وألمانيا عن دعمهما للمبادرة ودعت الدولتان إلى النظر في المبادرة العربية ضمن المساعي الرامية إلى إقامة سلام شامل في المنطقة. وفي الوقت ذاته، أعربت المملكة المتحدة عن تفاؤل يشوبه الحذر وأكدت على الحاجة إلى الإصغاء إلى مخاوف الجانبين. وحتى وقت قريب كانت العديد من بيانات الدعم لاتزال تصدر، وبحسب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، فإن الكتلة الأوروبية تسعى إلى المساهمة في مبادرة السلام العربية كجزء من جهودها الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة.

وفي كلمته أمام المجلس الأوروبي في مارس ٢٠٢٣م، قال بوريل أنه اتفق مع وزير الخارجية السعودي والأمين العام لجامعة الدول العربية من أجل:» العمل سويًا نحو صياغة حل قابل

ضرورة توافر الإرادة السياسية للاتحاد الأوروبي وصياغة مطالبه دون انتظار تعميق علاقاته مع شركائه العرب

للتطبيق وإعادة إحياء مبادرة السلام العربية والبناء عليها، من خلال إضافة إسهامات السلام الأوروبية إليها، وسنعمل بشكل وثيق مع الشركاء العرب والشركاء الدوليين الآخرين». كما أكد البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في مسقط، بسلطة عمان في أكتوبر ٢٠٢٣م، التزام الجانبين «بحل الدولتين، والعيش بشكل آمن جنبًا إلى جنب، على أساس حدود ١٩٦٧م، وفقًا لمبادرة السلام العربية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على نظرة الاتحاد الأوروبي إلى مبادرة السلام العربية باعتبارها جزءًا من آليات أخرى تهدف للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية إلى جانب القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتوصيات مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٢م، وخارطة طريق اللجنة الرباعية، وجهود السلام الأخرى التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بما في ذلك المقترح الذي تقدم به لدعم السلام في عام ٢٠١٣م، في ضوء هذا، ينظر الاتحاد الأوروبي إلى مشاركته ومشاركة المجتمع الدولي في جهود عملية السلام على أنها أمر أساسي.

وفي هذا الصدد، أطلق الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية والجامعة العربية، بالتعاون مع مصر والأردن، ما يشار إليه بـ "جهود يوم السلام من أجل السلام في الشرق الأوسط " وذلك على هامش الدورة الـ ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٣م، وأوضح البيان الصحفي الصادر في هذا الشأن أن:» المبادرة الجديدة تأسست، من بين أمور أخرى، على مبادرة السلام العربية، التي تبنتها الدول العربية لوضع رؤيتها لتسوية شاملة للسلام الإقليمي، وشروطه، ومتطلباته». ويتضمن هذا الإطار اتفاقًا مشتركًا بين الاتحاد الأوروبي وأطراف مبادرة السلام العربية بضرورة الحفاظ على حل الدولتين وضرورة بذل الجهود لإعادة تنشيط عملية السلام. وأكدت المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي دعمهما المستمر لجهود يوم السلام في يناير ٢٠٢٤م، خلال اجتماع الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي بوريل ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان.

ورغم العديد من بيانات الدعم التي تم التعبير عنها، إلا أنها تقف على النقيض من الجهد السياسي الفعلي والمستدام الذي يبذله الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أجل منح مبادرة السلام العربية فرصة كي تُنفذ ورؤيتها تمضي قدمًا. وخارج نطاق البيانات والتصريحات العامة، لا يتوفر الكثير عما يُشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قد بذل جهودًا كافية وراء الكواليس لضمان حصول مبادرة السلام العربية على الاعتبار والاستجابة اللازمين، على سبيل المثال، من الولايات المتحدة من جهة، وبالطبع إسرائيل من جهة أخرى. ويعد غياب الالتزام الدولي المستدام وواسع النطاق سببًا رئيسيًا في إخفاق مبادرة السلام العربية بنهاية المطاف في اكتساب الزخم المطلوب كي تحرز تقدمًا. بالتالي، يمكن وصف هذا الفشل والوقت الضائع بأنه فرصة مهدرة. وكما خلص الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي إلى أن الوضع الحالي هو نتيجة «الفشل السياسي والأخلاقي الجماعي للمجتمع الدولي».

وفي أعقاب هجمات السابع من أكتوبر، تزايدت احتمالات أن يُعاد إحياء مبادرة السلام العربية ورؤية عملية سلام حقيقية تتحقق أخيرًا والتي ستشهد بحلول نهايتها قيام دولة فلسطينية. وكلما طال أمد الحرب الإسرائيلية على غزة، كلما تنامى الإجماع الدولي على الحاجة إلى حل سياسي للمطلب الفلسطيني. وقد عبرت بالفعل العديد من الدول الأوروبية عن مطلبها الواضح لهذا الحل بما في ذلك إسبانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وأيرلندا، وبلجيكا، والبرتغال. والأهم من ذلك، هو اعتراف وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس بسويسرا في يناير بأن إسرائيل لا يمكنها تحقيق «الأمن بمفهومه الحقيقي» إلا من خلال تطبيق حل الدولتين. وبشكل

عام، اكتسبت الدعوات لوقف إطلاق النار والمسار السياسي اللاحق زخمًا.

وينبغي الاعتراف بأن دولا مثل المملكة العربية السعودية عبرت عن دعمها لعملية التطبيع مع إسرائيل في حال تم إحراز تقدم في حل القضية الفلسطينية. وخلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي أيضًا، أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان على استعداد بلاده للاعتراف بإسرائيل كجزء من إطار عمل سياسي أوسع، بما يُشير بوضوح إلى أن المعالم والمعايير الرئيسية لمبادرة السلام العربية لازالت صالحة وأن البلدان العربية لا زالت راغبة في رؤية المبادرة تخطو للأمام.

المضي قدماً

ولكي يتم اغتنام بعض من الزخم الراهن وعدم رؤية فرص أخرى تضيع، ينبغي أن يستثمر المجتمع الدولي رأس المال السياسي اللازم من أجل المضي قدمًا في تنفيذ حل سياسي للمطلب الفلسطيني على أن تكون مبادرة السلام العربية عنصرًا محوريًا في هذه العملية. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يعني ذلك ضرورة تصحيح المسار وإبداء استعداد واضح للالتزام بخارطة طريق ذات مصداقية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية. وكما أوضح الممثل الأوروبي السامي جوزيف بوريل: " ثمة مسؤولية أخلاقية وسياسية تقع على عاتق الأوروبيين من أجل المشاركة في ذلك ليس فقط من خلال توفير المساعدات بل أيضا عبر المساهمة في الوصول إلى حل دائم.

كما ينبغي أن تشمل خارطة الطريق سلسلة من الخطوات المتكاملة والمتوازية التي تضمن التزام المجتمع الدولي ككل واتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق الهدف المشترك. وبينما ينبغي على الاتحاد الأوروبي تقرير الخطوات التي يجب أن تتخذ بالتعاون مع شركائه في المنطقة، بالأخص دول مجلس التعاون الخليجي، في إمكان الكتلة الأوروبية أيضًا اتخاذ العديد من الخطوات من أجل دعم مبادرة السلام العربية والمساهمة في الوصول إلى حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وتشمل بعض من هذه التدابير المحتملة ما يلي:

المشاركة الدبلوماسية: ينبغي على الاتحاد الأوروبي المشاركة بشكل فعال في كافة الجهود الدبلوماسية من أجل تشجيع الأطراف المعنية على استئناف مفاوضات مثمرة. يشمل ذلك، التعاون مع الشركاء الإقليميين، والأمم المتحدة، وغيرهم من الأطراف الفاعلة الدولية من أجل خلق بيئة مواتية لإقامة محادثات سلام. ومن الأدوار ذات الأهمية الخاصة التي ينبغي أن يلعبها الاتحاد الأوروبي، هي التعاون المستمر مع الولايات المتحدة من أجل إشراك واشنطن بشكل كامل في مثل هذه الاستراتيجية الدبلوماسية الواسعة. فمن ناحية، ثمة اعتراف واضح أنه لن يتم المضي قدمًا في تطبيق حل الدولتين في ظل غياب قيادة أمريكية مستدامة وفعالة. ومن ناحية أخرى، لم تبد الولايات المتحدة نفس مستوى دعم الاتحاد الأوروبي لمبادرة السلام العربية. بالتالي، فإن العمل على جعل الصوت الأوروبي مسموعًا أمر بالغ الأهمية. فقد تجاهلت أوروبا كثيرًا الحاجة إلى وجود إجماع قوي عبر الأطلسي كأساس لعملية سلام ناجحة في منطقة الشرق الأوسط. من ثم، يجب أن تُركز غالبية الجهود الدبلوماسية على واشنطن.

الدعم السياسي: بالتوازي مع العمل الدبلوماسي، ينبغي أن يواصل الاتحاد الأوروبي التعبير عن دعمه السياسي لمبادرة السلام العربية، ومبادئها، وللعملية الشاملة من أجل الوصول إلى حل سياسي. فإن الالتزام المؤكد حيال تنفيذ حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والبلدان العربية يعد محوريًا ويستدعي تكراره والتأكيد عليه في كل مناسبة.

الدبلوماسية العامة: خارج إطار المشاركة الدبلوماسية الرسمية، ينبغي أن يتم استثمار جهد واسع النطاق في الدبلوماسية العامة بين الرأي العام الأوروبي والدولي لما يحمله ذلك من أهمية في المساعدة على خلق وعي ودعم للحل السلمي. وكجزء من هذه الدبلوماسية العامة، يجب أن يتم استخدام كافة الآليات لتعزيز التفاهم ودعم مختلف عناصر عملية السلام بما في ذلك مبادرة السلام العربية.

تسهيل المحادثات: إقامة المحادثات في حد ذاتها تعتبر عملية شاقة وتتطلب الكثير من الابتكار من أجل رؤية القضايا الشائكة تصل إلى حل. ويتمتع الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بخبرات غنية يمكن أن يطرحها على الطاولة، ويمكنه أن يلعب دورًا رئيسيًا في تسهيل أو التوسط في أجزاء مختلفة من المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك مع أطراف ثالثة. وقد يشمل ذلك توفير منصة محايدة للمناقشات وتعزيز الحوار بين الأطراف، ويمثل النجاح في هذا الصدد اختبارًا مهمًا لمصداقية الاتحاد الأوروبي.

المساعدات الاقتصادية والدعم الإنساني: يعد الاتحاد الأوروبي بالفعل أكبر مساهم في المساعدات الاقتصادية المُوجهة للشعب الفلسطيني. حيث تبلغ قيمة المخصصات المالية للاتحاد الأوروبي متعددة السنوات للفلسطينيين بموجب الاستراتيجية الأوروبية المشتركة ٢٠٢١-٢٠٢٤م، نحو ١,١٧٧ مليار يورو. ويشمل ذلك، المساعدات المالية، ومشروعات التنمية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات إنسانية لتلبية الاحتياجات الفورية لأبناء الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الدعم واسع النطاق للمدنيين الفلسطينيين خلال الأزمة الراهنة. وستكون هناك حاجة إلى استمرار حزم المساعدات

أهمية استثمار المجتمع الدولي رأس المال السياسي اللازم لتنفيذ الحل السياسي للمطلب الفلسطيني وتكون المبادرة العربية عنصرًا محوريًا

الاقتصادية خلال العملية السياسية برمتها من أجل تهيئة بيئة أكثر استقرارًا للمفاوضات، وضمان الاستقرار، والظروف المواتية لعملية سلام بناءة. ومن شأن التنسيق الوثيق مع دول مجلس التعاون الخليجي على هذه الجبهة أن يضمن فعالية برامج المساعدات الاقتصادية في المساهمة في ترتيبات الحكم الذي ينعم بالاستقرار.

سيادة القانون والحوكمة: سيكون الاتحاد الأوروبي عاملًا مهمًا حينما يتعلق الأمر بضمان العمل على تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد في الأراضي الفلسطينية، إلى جانب تدعيم المؤسسات التي سيكون دورها محوريا في مسيرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية. ومن المرجح أن تستغل إسرائيل كل فرصة كي تزعم عدم وجود شريك فلسطيني للعمل معه أو أن الفلسطينيين يعجزون عن تلبية متطلبات الحكومة الخاضعة للمساءلة. بالتالي، سيكون للاتحاد الأوروبي دور حاسم في ضمان عدم السماح لمثل هذه الحجج أن تقوض العملية برمتها.

تشجيع التعاون الإقليمي: كما اتضح من خلال « جهود يوم **السلام:** جهد من أجل السلام في الشرق الأوسط»، التي تم الإعلان عنها خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣م، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون محاورًا فعالا لتشجيع التعاون والتنسيق الإقليميين بين الدول العربية بهدف توطيد الدعم لمبادرة السلام العربية. ومما لا شك فيه أن هذه الجهود التعاونية ستعزز تأثير المبادرة وتخلق جبهة موحدة شاملة للسلام.

المراقبة والدعوة: سيكون للاتحاد الأوروبي دور أساسي في مراقبة التطورات في المنطقة والدعوة بشكل صارم إلى الالتزام بالقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان بوجه عام. يشمل ذلك معالجة القضايا مثل: المستوطنات، ووضع مدينة القدس، واللاجئين. ومن اللافت أن الاتحاد الأوروبي كان قد اقترح بالفعل فرض عقوبات على المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين في الضفة الغربية.

التحديات والآفاق المستقبلية

تعتمد الخطوات المذكورة سلفا ومدى فاعليتها على عوامل عدة. أولًا، وقبل أي شيء، توافر الإرادة السياسية لدى الاتحاد الأوروبي من أجل الاتعاظ من دروس الماضي وبذل جهود متسقة من أجل الدفع قدمًا صوب التوصل لتسوية سياسية. ولكي يحدث ذلك، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى ترتيب أوضاعه الداخلية بما يسمح بالتوصل إلى إجماع بين الدول الأعضاء كي يتم متابعة هذا المسار. حيث كشفت ردود أفعال الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر عن انقسامات أوروبية عميقة وأعادت التأكيد مرة أخرى على الثغرات ونقاط الضعف التي تظهر عندما يتعلق الأمر بممارسة الاتحاد الأوروبي دورًا استراتيجيًا في العلاقات الدولية. ويعد تجاوز هذه الانقسامات عملية بالغة الصعوبة لاسيما في عام من المقرر أن يشهد انعقاد الانتخابات الأوروبية، مما يهدد بحدوث مزيد من الاستقطاب. إلا أن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل أكد بشكل قاطع أنه: «إذا لم ينجح الاتحاد الأوروبي، فسنكون بالتأكيد في دوامة من العنف والكراهية المتبادلة لأجيال».

ثانيًا، ينبغي أن يصيغ الاتحاد الأوروبي مطالبه الخاصة فيما يتعلق بسياسة الشرق الأوسط وأن يدرك أنه لم يعد بوسعه الانتظار حتى تبادر الولايات المتحدة بالتصرف الصحيح. فإن الولايات المتحدة لديها مصالحها الخاصة التي تريد تحقيقها عندما يتعلق الأمر بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وهذه المصالح لا تتوافق في كافة المجالات مع مصالح الاتحاد الأوروبي. لذلك لابد من الاعتراف بهذا الأمر والعمل على تحقيقه إذا أردنا أن نسطر فصلًا جديدًا للسلام في الشرق الأوسط.

أخيرًا، يتعين على الاتحاد الأوروبي تعميق علاقاته مع شركائه العرب والقيام بدور أفضل في الإصغاء لتقييم حلفائه داخل المنطقة للأوضاع إذا ما أراد اعتماد نهج موضوعي ومثمر. وبالعودة إلى عام ٢٠٠٢م، كانت جامعة الدول العربية قد اقترحت مسارًا لحل الصراع العربي -الإسرائيلي بُناء على خطة السلام التي طرحها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز. ولم يقصد من الخطة أن تكون الوثيقة النهائية المعتمدة لمعاهدة السلام، بل أن تمثل الأساس الذي يمكن أن تنطلق منه المفاوضات. ولسوء الحظ، لم تؤخذ الخطة على محمل الجد ولم تحظ بالدعم اللازم. لذلك، ينبغي لأوروبا ألا تكرر الخطأ ذاته.

*مدير الأبحاث ـ مركز الخليج للأبحاث

النشر والكتاب في المملكة العربية السعودية

تزايد الإنتاج المعرفي في السعودية لوضوح حقوق المؤلف .. وترجمة ٤٢ دورية للعربية

تعد المملكة العربية السعودية أحد أقوى الدول العربية التي لديها صناعة نشر متطورة ولديها قدرات تنافسية عالية، يساعدها على ذلك العديد من العوامل، كان أبرزها دور الدولة الداعم ثم عدد السكان الذي يصل إلى ٣٤,٨ مليون نسمة مع قدرات شرائية عالية، فضلًا عن شبكة مكتبات جامعية وعامة تعد جيدة، حيث يبلغ عدد الجامعات السعودية الحكومية ٢٩ جامعة والخاصة والأهلية ١٤ جامعة، فضلًا عن المعاهد العليا التي يزيد عددها عن ٢١ معهدًا. صدر في السعودية ١٦٥٠٠ كتاب خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠٢١م وكانت السعودية قد أصدرت عدد ٨١٢١ كتابًا في عام ٢٠١٩م، هذا ما يؤشر أن حركة النشر في السعودية لم تتأثر بكورونا من حيث متوسط إصدارات الكتب سنويًا، لكن أيضًا لم تشهد النمو الذي كان متوقعًا لها، خاصة أن معدلات نمو عدد الإصدارات كان في تصاعد مستمر منذ عام ٢٠١٨ م، حيث صدر في السعودية ٤٢٢٠ كتابًا في هذا العام، يبلغ عدد دور النشر في السعودية ٥٧٢ الحكومية منها ٣٥ دار نشر. تماسك صناعة النشر في السعودية انعكس على متوسط عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب إذ يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ نسخة، في حين لجأت دور النشر في عدد كبير من الدول العربية إلى خفض عدد النسخ المطبوعة ليتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ نسخة بالطباعة تحت الطلب، وعدد النسخ في الطباعة الأكثر انتشارًا بين ٥٠٠ إلى ألف نسخة.

د. خالد عزب

إن تزايد الإنتاج المعرفي في المملكة العربية السعودية يعود إلى وضوح حقوق المؤلف، وتتنوع طرق حصول المؤلف على حقوقه ما بين نسبة من سعر الغلاف تتراوح بين ١٠% إلى ٣٠% والأخيرة هي الأعلى عربيًا، فضلًا عن الشراء القطعي لحقوق الكتاب مرة واحدة وهي تقدر بـ ٦٠ ريال إلى ١٢٠ ريال للصفحة طبقًا لشهرة المؤلف وقيمة منتجه ... إلخ، هذا ما جعل الإنتاج المعرفي في السعودية يتصاعد وخاصة مع ازدهار الأدب بأشكاله خاصة الرواية وأدب الرحلات ثم الكتب المترجمة في السعودية.

شهد شهر فبراير ٢٠٢٠م إطلاق هيئة الأدب والنشر والترجمة لتضطلع بمهام إدارة قطاعات الأدب والنشر والمساهمة في تحقيق تطلعات رؤية السعودية ٢٠٣٠، وستقوم الهيئة بتنظيم قطاعات: الأدب، النشر، الترجمة، وحددت الهيئة أهدافها الاستراتيجية لقطاع النشر على النحو التالي:

- دعم انتشار الكتاب السعودي محليًا وعالميًا.
- تطوير معارض الكتاب السعودية والارتقاء بها.
- تطوير قدرات دور النشر السعودية ورفع تنافسيتها إقليميًا وعالميًا.
- زيادة حجم الاستثمار في سوق النشر السعودي.
- تنظيم سوق النشر المحلي وتحسين بيئة الأعمال.

هذا يعني أن هناك إدراك من الهيئة أن صناعة النشر تقوم على جناحين النشر الخاص والنشر الحكومي «جامعات ومؤسسات» مما يعني أن رؤية الهيئة تقوم على برامج تحفيزية للنشر، لذا سرعان ما أطلقت عددًا من البرامج التحفيزية وتم إطلاق ما يلي: مسار رقمنة الكتب: يعني هذا البرنامج بتقديم منح لدور النشر السعودية لتغطية تكاليف تحويل الكتب الورقية إلى كتب رقمية بصيغ تتلاءم مع المنصات الرقمية الأكثر انتشارًا ومع أجهزة القراءة الرقمية، صمم المشروع لينفذ على عدة مراحل انطلقت أولى مراحله في عام ٢٠٢٢ وستمتد إلى عام ٢٠٢٥م، هذه المرحلة مخصصة للكتب النصية مثل الكتب الأدبية والروايات التي لا

تحتوي على صور ورسومات، سيؤدي هذا البرنامج إلى تنافسية سعودية متميزة في مجال النشر الرقمي، فضلًا عن تعزيز تنافسية السعودية في المحتوى الرقمي فضلًا عن دعم الناشر السعودي في بيئات التحول الرقمي.

كما تستعد الهيئة لإطلاق برامج أخرى لكتب الأطفال واليافعين لتمكين ١٠ شركات ناشئة تعنى بتنمية وتطوير قدرات الأطفال واليافعين في كتابة ورسم ورواية القصص ومختلف المهارات الأدبية، بتطبيق أفضل الممارسات العالمية من خلال التوجيه والتدريب، فضلًا عن تقديم المنح المالية للمساهمة في تنمية وتطوير الشركات في هذا المجال.

إن المسح لدور النشر السعودية يظهر قدرات متفاوتة في التعامل مع جائحة كورونا، لكن هناك دور نشر لديها ميزات نسبية «جرير/ العبيكان» بسبب عملها في إطار مؤسسي، فالعبيكان بالرغم من تراجع عدد الكتب المنشورة لديها:

الكتب المنشورة في العبيكان

السنة	عدد الكتب
2019	43
2020	31
2021	39

إلا أن إطلاق الدار منصة كتب رقمية خاصة بها فضلًا عن تعاملها مع عدد من المنصات مثل: نون، أمازون، رواق الكتب، النيل والفرات، فورديل، ديبوستري، فضلًا عن بناء خطط التسليم السريع لطلبات الكتب عبر الإنترنت، ومما ساعد على فاعلية الدار قدرتها على الطباعة تحت الطلب للكتب النافذة، هذا كله قاد الدار إلى تحقيق زيادة قدرها ٥% في عام ٢٠٢٠م، في توزيع الكتاب الورقي لتقفز إلى ٢٦% في ٢٠٢١م.

وعلى جانب آخر تمثل جرير للنشر والتوزيع واحدًا من أهم دور النشر السعودية، نشرت جرير منذ إطلاق نشاطها كناشر أكثر من ٥٠٠٠ عنوان، بمعدل سنوي يقرب من ٣٠٠ عنوان وذلك منذ عام ١٩٧٤م، ولجرير سلسلة من المكتبات تعطيها ميزة نسبية، وهي تعد من أفضل سلاسل توزيع الكتب العربية من حيث الكفاءة والنشاط، وتتركز في السعودية وعدد من الدول العربية خاصة منطقة الخليج العربي.

تتنوع إصدارات جرير بين الكتب الأدبية وكتب الأطفال والترجمة التي تميزت بها، خاصة ترجمة الكتب السياسية والسير.
ويدخل فضاء النشر في السعودية دور نشر جديدة تجدد الدماء في حركة النشر، فالدار الرائدية بدأت إصدار كتبها عام ٢٠١٧م، ومن الملاحظ زيادة عدد إصداراتها طبقًا للجدول التالي:

السنة	عدد الكتب
2019	50
2020	110
2021	77

أطلقت الدار متجرًا رقميًا أثناء جائحة كورونا عززت خدمات التوصيل عبر حملة «التوصيل للمنزل لجميع أنحاء المملكة» وهو ما ساعدها على زيادة قدرتها التنافسية، فضلًا عن عروض الخصومات التي تعزز هذه القدرة.

إن أهم قرار صدر في عام ٢٠٢١م، في المملكة العربية السعودية هو القرار الذي أصدره دكتور ماجد القصبي وزير الإعلام السعودي المكلف، رئيس الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، إجراء تعديلات جوهرية على اللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات والنشر، وتنص تلك التعديلات على إطلاق خدمة الفسح الفوري المباشر للمطبوعات الخارجية الإلكترونية، وإتاحتها للقطاع العام والخاص، واعتمد إضافة مادة جديدة على اللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات والنشر بعنوان «ضوابط إجازة الكتب غير الورقية المنشورة خارجيًا» تحت فصل المطبوعات الخارجية.

واشترطت التعديلات الجديدة لإجازة أي كتاب في المملكة سبق نشره خارجها الالتزام بتقديم نسخة إلكترونية لإجازته للوزارة عبر منصتها الإلكترونية، وأقرت التعديلات الجديدة على اللائحة التنفيذية للنظام قيام الجهة المعنية في الوزارة بتطبيق مبدأ الرقابة اللاحقة على جميع المطبوعات الخارجية، هذا القرار يتواكب مع العصر وتطوراته، بل له دور في إنعاش الكتاب العربي، حيث تعتبر السعودية أهم وأكبر سوق للكتاب العربي وهذه التعديلات سيكون لها نتائج إيجابية على النحو التالي:

- تسهيل إجراءات الفسح على المؤلفين والناشرين وموزعي الكتب.
- تنمية قطاع تجارة الكتب الإلكترونية وإثراء منافذ التوزيع السعودية بالمحتوى المتميز فور صدوره.
- تشكل دعمًا مباشرًا لدور النشر السعودية.
- تطبيق الفسح الفوري يهم في الحد من القرصنة والتحايل وتسرب المستخدمين إلى المتاجر العالمية.

الكتب المنشورة في بعض دور النشر السعودية خلال السنوات من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١

دار النشر	2019	2020	2021	ملاحظات
دار الرائدية	50	110	77	بدأت النشر في آخر ٢٠١٦م
العبيكان	43	31	39	

مركز الترجمة «جامعة الملك سعود»

يعد مركز الترجمة في جامعة الملك سعود من مراكز الترجمة العربية المتميزة، وبالرغم من إنتاجه المنشور ذا المستوى الجيد من حيث الترجمة، إلا أن انتشار مطبوعاته ليس بالدرجة التي توازي جودة المطبوعات من حيث الموضوعات المتنوعة والترجمة، ويعود هذا إلى كونه مركز يخضع لقواعد الجامعة، ولذا فإن أول خطوة يجب أن تؤخذ من قبل الجامعة هو تحويله لدار نشر على غرار دور النشر في الجامعات الكبرى، إن نظرة على أرقام الكتب المترجمة من قبل المركز تكشف عن حجم الكتب المترجمة من قبل المركز:

السنة	عدد الكتب
2015	49
2016	67
2017	70
2018	80
2018	50
2019	50
2020	50
2021	

من الواضح أن المركز تراجع عدد الكتب المترجمة من قبله نسبيًا بسبب جائحة كورونا من ٨٠ كتابًا عام ٢٠١٨ إلى ٥٠ كتابًا عام ٢٠٢٠م، وإن كان نشر ٥٠ كتابًا عام ٢٠١٩م، ولكن قيمة ما ينشر من حيث الموضوعات هو الأهم إذ أن المركز تصدى لترجمة كتب في مجالات أكاديمية صعبة تحتاج إلى تعريب للمصطلحات مثل: أساسيات الفيزياء للكيميائيين، مقياس الضغط، البوليمرات، النانوية وغيرها في مجالات الطب وطب الأسنان، كما أن ترجماته في مجالات العلوم الإنسانية تميزت بالتطرق لموضوعات مهمة وأساسية للباحثين مثل: المفاهيم الأساسية في السياسة، كتابة التاريخ وغيرها.

إن من المتوقع خلال السنوات القادمة نمو حركة الترجمة في المملكة العربية السعودية، لقد برزت العديد من دور النشر السعودية في مجال الترجمة وكانت هي إلى سنوات تحمل شعلة الترجمة في المملكة خاصة العبيكان وجرير، ويأتي الحافز المضاف من إطلاق هيئة الأدب والنشر والترجمة مبادرة ترجم، تستهدف «منح الترجمة» التي تقدمها الهيئة لدور النشر السعودية وفق آلية تضمن تنفيذ مواد مترجمة عالية الجودة يتم من خلالها دعم المؤلف والمترجم والناشر السعودي، وتم إصدار ٢٢٢ كتاب إلى نهاية ٢٠٢١م في إطار هذه المنح، الكتب تميزت بتنوع الموضوعات واللغات المترجم منها، فضلًا عن الترجمة من العربية إلى الإنجليزية.

لكن الأهم في مشروع الترجمة لهيئة الأدب والنشر والترجمة السعودية مشروع ترجمة الدوريات الأكاديمية الذي أتاح حتى نهاية ٢٠٢١م ترجمة عدد ٤٢ دورية أكاديمية رفيعة المستوى إلى اللغة العربية، وهي بهذا تقدم خدمة غير مسبوقة في حركة الترجمة إلى العربية وهذه الدوريات هي:

- مجلة مكتبات الكليات والبحوث.
- مجلة دراسات في القصص المصورة.
- مجلة دراسات المسرح التطبيقي.
- مجلة العلاج بالدراما.
- مجلة التقدم في الدراسات اللغوية والأدبية.
- المجلة الدولية للحوسبة المعمارية.
- مجلة إدارة التراث الثقافي.
- مجلة الدراسات التجريبية للفنون.
- مجلة دراسات اللغة.
- مجلة الأغذية العرقية.
- مجلة الاتصال اللغوي.
- مجلة دراسات الأفلام القصيرة.
- مجلة المسرح الهندي.
- مجلة الكتابة في الممارسة الإبداعية.
- مجلة معلمي الموسيقى.
- مجلة الدراسات البحثية في التعليم الموسيقي.
- مجلة الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات.
- مجلة اللغة واللغويات والأدب.
- مجلة أبحاث البرمجيات المفتوحة.
- المجلة الدولية لأبحاث الثقافة والسياحة والضيافة.
- أوربت: مجلة الأدب الأمريكي.
- مجلة تقنية المعلومات والمكتبات.
- رؤى: مجلة مجموعة الدوريات البريطانية.
- مجلة آفاق المكتبة الرقمية.
- مجلة أنثروبولوجيا الغذاء.
- مجلة علم الجمال والثقافة.
- مجلة علم التصميم.
- مجلة الموضة والمنسوجات.
- المجلة الدولية لأبحاث الترجمة والترجمة الفورية.
- المجلة البريطانية للتعليم الموسيقي.
- مجلة مكتبات الفنون.

هيئة الأدب والنشر والترجمة
Literature, Publishing & Translation Commission

تمكين ١٠ شركات ناشئة لتنمية وتطوير قدرات الأطفال واليافعين في كتابة ورسم ورواية القصص ومختلف المهارات الأدبية

- مجلة التحليل المالي والكمي.
- مجلة التاريخ الاقتصادي.
- المراجعة السنوية للغويات التطبيقية.
- المجلة التاريخية.
- المجلة الأوروبية لتنظيم المخاطر.
- العصور القديمة.
- المنظمة الدولية.
- التحليل السياسي.
- مجلة السياسات الاجتماعية.
- السياسات العالمية.

ترجم في المملكة العربية السعودية ٤٥٠ كتابًا طبقًا لأرقام الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية، لكن من المرجح أن عدد الكتب المترجمة يزيد عن ذلك، ويرجح أنها تصل إلى ٥٠٠ عنوان لكثافة برامج الترجمة في السعودية، فتصاريح الترجمة الصادرة خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١م تصل إلى ٥٠٠ تصريح، إذا أضفنا أعمال مترجمة لا تحصل على أرقام إيداع يصبح رقم ٥٠٠ منطقيًا، ولا يدخل في هذا الرقم الكتب المترجمة من العربية للغات الأخرى والتي يبلغ عددها ٣٥٠، والمجلات المترجمة من الإنجليزية إلى العربية على سبيل المثال.

تتعدد اللغات التي يجري الترجمة منها إلى العربية فتتركز بصورة أساسية على الإنجليزية، ثم الفرنسية التي ترجم منها ٣١ كتابًا، ثم ترجم من الألمانية ١٩ كتابًا، ثم أعداد قليلة من الروسية والإيطالية والصينية ثم اليابانية ثم الإسبانية.

*باحث متخصص في التراث والتاريخ

مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية

السياسات التنموية

آراء حول الخليج: جدة

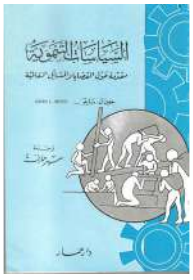

صدر عن دار عمار للنشر والتوزيع بالعاصمة الأردنية عمان كتاب (السياسات التنموية ـ مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية) من تأليف جون ل ـ ساينز ، وترجمة سمير حمارنة ، والمؤلف جون ل ـ ساينز هو أستاذ حكومة مشارك في جامعة ووفورد في سبارتنبرغ جنوب كارولينا ، وحاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة وسنكسون ـ ماديسون ، وأمضى ١١ عامًا يعمل مع منظمات ذات اهتمام بالتنمية الاقتصادية والسياسية في العالم الثالث، وقادته أعماله ومسؤولياته للعمل في كوريا الجنوبية، إيران، البرازيل، ليبيريا ، وباكستان.

ويركز الكتاب على الدور الذي تلعبه السياسة في حل مشاكل رئيسية معينة واكبت التطور الاقتصادي في معظم البلدان المتطورة والأقل تطورًا، وتشمل السياسة من منظوره الجهود المبذولة لتمكن الشعب من العيش كمجتمع، وتؤدي هذه الجهود إلى صنع القرارات التي يلتزم بها جميع أعضاء المجتمع، والحكومة هي المؤسسة الوحيدة في المجتمعات الحديثة التي تمتلك الحق في استعمال العقاب لترغم الناس على إطاعة قراراتها.

والتنمية من وجهة نظر المؤلف تعني النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية التي سببها النمو أو واكبته، وكان الشائع في الخمسينات والستينيات من القرن العشرين أن التفكير في التنمية يكون ضمن إطار الاقتصاد فقط، وبالنسبة للكثير من رجال الاقتصاد وعلماء السياسة والمسؤولين الحكوميين كانت تعني التنمية زيادة الدخل للأفراد أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي البضائع والخدمات المنتجة، ولكن أدرك الناس أنه إذا أرادوا التنمية الاقتصادية، فإنه لابد لهم من المزيد من الاهتمام بالتأثيرات التي تركها النمو الاقتصادي على العوامل الاجتماعية.

ويقول المؤلف «ذهبت كموظف في حكومة الولايات المتحدة إلى إيران والبرازيل وليبيريا وباكستان للمساعدة في تطويرها، وأصبت بخيبة أمل عندما أدركت أننا لم نعرف نقدم العون والمساعدة لهذه الدول للتخفيف من الفقر الواسع الانتشار فيها ، ولقد زادت خيبة الأمل عندما نظرت إلى بلدي وأدركت أن لديها مشاكلها الخاصة التي لم تعمل أو تنجح في حلها.

ويلقي الكتاب نظرة على بعض القضايا الأكثر أهمية والتي ترتبط بالتنمية والتطور، إن الفقر الواسع الانتشار، والانفجار السكاني، ونقص الغذاء والتلوث واستنزاف الموارد ونقص الطاقة تعتبر مسائل وقضايا تنموية، وأوضح المؤلف أنه يتمنى أن يكون هذا الكتاب مفيدًا للقارئ في فهم بعض القضايا والمسائل العالمية والخيارات السياسية المرتبطة بهذه القضايا.

ويضم الكتاب أقسام رئيسية وأخرى فرعية والرئيسية جاءت تحت عناوين:
ـ ثروة الشعوب وفقرها ـ السكان والتنمية ـ الغذاء والتنمية ـ الطاقة والتنمية ـ البيئة والتنمية ـ التكنولوجيا والتنمية ـ البدائل المستقبلية.

جرائم إسرائيل تُوقظ ضمير العالم

جمال أمين همام*

إسرائيل تؤكد دائمًا عند كل اختبار يدفعها نحو السلام أنها تتمسك بخيار الحرب وتنحاز للحلول العسكرية، فهي لا ترغب في العيش بسلام، وتثبت أن بقاءها قائم على اختلاق الحروب والتصعيد، وهذا توجه اليمين الإسرائيلي المتطرف منذ الإعلان عن قيام إسرائيل في أربعينيات القرن العشرين، حيث تتخذ من الحروب وسيلة لحشد الداخل بما يجعله في حالة تأهب دائمة ومن ثم الالتفاف حول الحكومات التي تزعم حمايته، وكذلك تتخذ من حالة الحرب وسيلة لتهييج الرأي العام العالمي خاصة الغربي والأمريكي ضد الفلسطينيين والعرب، لدعمها بالمال والسلاح والوقف معها في المحافل الدولية، وتوظيف القوى الكبرى بقيادة أمريكا حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن لحمايتها من أي عقوبات دولية، بل ذلك جعلها تستبيح جميع القوانين والقرارات الأممية الصادرة بشأن الصراع الفلسطيني، كما يحلو لإسرائيل أن تتشدق في ظل هذه الحماية الغربية/ الأمريكية بأنها الدولة الديموقراطية في الشرق الأوسط، وأنها رأس الحربة التي تحمي المصالح الغربية في المنطقة ، وتقدم نفسها على أنها الحمل الوديع المحاط بغابة من الوحوش، ويساعدها في ذلك أن الصهيونية العالمية تمتلك أدوات الترويج لإسرائيل وأبرز هذه الأدوات هي المال والإعلام، إضافة إلى التغلغل في جماعات الضغط ومراكز الفكر ومؤسسات صناعة القرار الغربية عبر لوبي يهودي نافذ، وغالبًا ما تستغل إسرائيل الانتخابات في العالم الغربي كوسيلة للضغط على المرشحين لرئاسة الدول والحكومات وابتزازهم وهم يرضخون لهذه الضغوط استجابة للنفوذ اليهودي واسع التأثير في بلادهم.

لكن مؤخرًا وبعد الحرب الإسرائيلية على غزة التي طالت وتعرض الفلسطينيون خلالها إلى حرب إبادة راح ضحيتها أكثر من ٢٥ ألف قتيل وعشرات الآلاف من المصابين ؛ أكثرهم من الأطفال والنساء وكبار السن، ونزوح مليون ونصف المليون فلسطيني إلى العراء ، وكل ذلك موثق بالصوت والصورة وعبر الفضائيات وكافة شبكات وسائل التواصل الاجتماعي التي نقلت ما يحدث إلى كل مكان في العالم، وساعد على ذلك جهود الدول العربية التي تحركت تجاه إنهاء هذه الحرب ووقف العدوان بتنظيم مؤتمر القمة للدول العربية والإسلامية المشترك في نوفمبر الماضي، وتحرك اللجنة الوزارية المشتركة على الصعيد العالمي، كل ذلك خاطب الرأي العام الغربي في عقر داره وأيقظه من ثباته العميق، وجعل إسرائيل لا تستطيع التغطية على جرائمها وتمارس هوايتها في تضليل العالم بنقل صور مخالفة لما ترتكب من جرائم بحق الفلسطينيين المدنيين العزل، لذلك تغيرت الصورة وتعاطف الرأي العام الغربي مع الفلسطينيين. وكان من نتيجة هذه الحرب أولًا، انقسام المجتمع الإسرائيلي نفسه وتصديه لسياسات حكومة اليمين المتطرف، بل انقسام الحكومة الإسرائيلية نفسها حيال استمرار الحرب وخسائرها، وثانيًا، تحرك الغرب وربما لأول مرة بهذه الجدية الظاهرة على الأقل، أو المجاهرة بطلب وقف الحرب والحديث العلني عن ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية وحل الدولتين، وهذا في حد ذاته تطور إيجابي طرأ على المعادلة الإسرائيلية / الفلسطينية حيث كان الغرب في بداية الحرب مؤيدًا بشكل مطلق ومساندًا للهجوم على غزة، لكن تحت ضغط الرأي العام الحاشد في الدول الأوروبية وأمريكا تحول الخطاب السياسي إلى تبني الحلول السلمية والعودة للمفاوضات، وتتحدث الإدارة الأمريكية عن (حل الدولتين) وكذلك دول أوروبا إضافة إلى الصين وروسيا والكثير من دول العالم التي تتبنى المطالبة بإيقاف الحرب وإدخال المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى قطاع غزة، مع تفهم الغرب إلى صعوبة إجبار الفلسطينيين على النزوح من قطاع غزة وتهجيرهم إلى خارج الأراضي الفلسطينية، ومن ثم قفزت المطالبات بالتفكير في اليوم التالي لانتهاء الحرب وتقديم الرؤى حول مستقبل قطاع غزة.

وهنا عادت المبادرة العربية للسلام إلى واجهة الأحداث كآلية فعالة وناجعة للحل وتحقيق السلام، وكذلك إعادة طرحها في مؤتمر دولي للسلام تؤيده العديد من الدول الكبرى في مقدمتها روسيا والصين والدول العربية والإسلامية، إضافة إلى التغير في موقف الإدارة الأمريكية، وعليه، وفي تلك المرحلة الفارقة من الضروري أن تتضافر الجهود لدفع الدول الكبرى لتبني إعادة طرح المبادرة العربية في مؤتمر دولي يجب الإعداد له بعناية وحشد المواقف الدولية لتبني سرعة وقف الحرب وفرض خيار السلام بأسرع وقت، كما يجب تفعيل سلاح الإعلام بكل أنواعه إلى جانب التحرك الدبلوماسي العربي وباللغة التي يفهمها الغرب لتوضيح حقيقة ما تقوم به إسرائيل ؛ مع الاستمرار في نقل ما يحدث في غزة إلى الرأي العام العالمي بوضوح وقطع الطريق على إسرائيل في تضليل العالم، كل ذلك يدعم الموقف العربي المتمسك بالسلام ورفض الحرب والعنف.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa